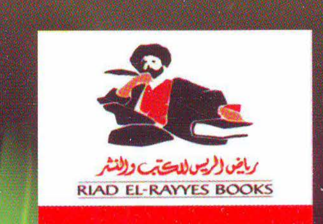


إيران

بين عدالتِ خانه وولاية الفقيه



هالة العوري

بين عدالتِ خانه وولاية الفَقيه

Iran

Between Courts of Law and the Rule of the Knowledgeable Cleric

Hala Al-Ouri

First Published in August 2010

BEIRUT - LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb - www.elrayyesbooks.com

ISBN 9953 - 21 - 450 - 6

الطبعة الأولى: أغسطس / آب ٢٠١٠

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: نادر الشعار

المحتويات

استهلال

إيران.. إيران

الله أكبر!

لا ينقضي يوم دون أن تأتي فيه وسائل الإعلام، عالمية كانت أم محلية، على ذكر إيران!

منذ قرابة ثلاثة عقود وأخبار إيران تلاحقنا..

ثورة شعبية عارمة اجتاحت ساحتها لعدة شهور في سبعينيات القرن الماضي، لحقتها حرب عراقية ـ إيرانية طاحنة استمرت لثمانية أعوام، نشوء نظام سياسي فريد على أطلال ملكية ديكتاتورية متجذرة، صعود قوى إثر خطأ استراتيجي أميركي دمر العراق وحوّل إيران إلى عقبة كأداء امام الهيمنة الأميركية والمصالح الغربية المتغولة، ضغوطات أميركية ـ إسرائيلية لحصار الجمهورية الإسلامية وتقويض اقتصادها، جهود أميركية مكثفة لحشد بعض دول العرب في مواجهتها عبر زيارات لا تتوقف من أقطاب السياسة الأميركية، مواصلة واشنطن شحن العالم، صباح مساء، وتحذيره من عواقب الخطر الداهم الذي تشكله إيران وبرنامجها النووي على جوارها الجغرافي، على أوروبا، وأيضاً على الولايات المتحدة الأميركية التى تقع على بعد آلاف الأميال!

إيران.. .. إيران

إلى عهد قريب كانت إيران، أيام محمد رضا شاه، الحليف الأقرب إلى واشنطن، وإحدى دعامتي استراتيجيتها في الحفاظ على استقرار منطقة الخليج المتخمة بالنفط، وذراعها القوية في الدفاع عن المصالح الغربية وضمان استمرارها. لكن دوام الحال من المحال، منذ أن فاجأت إيران الدنيا من ثلاثين عاماً بثورة اجتماعية عارمة اقتلعت ملكاً عضوضاً بدا للكثيرين مستقراً وباقياً ما بقيت السماء والأرض.

ولشد ما أذهل ذلك الشيخ السبعيني المهيب العالم وفاقم حيرته، فلم يشهد أحد قبله رجل دين يقود عن بعد ثورة شعبية ملتهبة، يتوجه إلى العالم بحديث سياسي ناضج دون التوسل بخطاب ديني ممجوج، في مواجهة دولة مجهزة بأحدث وسائل القمع، تحت إمرتها جيش عرمرم مسلح بكل جديد الترسانة الحربية الأميركية، وبأجهزة استخبارات متشعبة تحصي على الناس أنفاسهم، فضلاً عن دعم أميركي سياسي هائل وحضور أمني ملموس... فكيف بنظام حكم كهذا ينهار فجأة ويتفتت على وقع تظاهرات سلمية وإضرابات عامة!

فرضت الثورة الإيرانية أحداثها المثيرة بتفاصيلها الدقيقة على شاشات التلفزة العالمية على امتداد شهور طويلة، وأصبح رجل الدين روح الله موسوي الخميني، بقامته المديدة وقسماته الجادة، محط أنظار العالم بتعامله النشط والمميز مع وسائل الإعلام العالمية. وما لبث الإسلام أن احتل مجدداً دائرة الضوء، وأصبح محل اهتمام مراكز الأبحاث والدراسات الغربية، بعد أن كانت وضعته جانباً منذ زمن وعدّته أمراً عقيماً منتهياً، ليس لديه ما يقدمه للعالم سوى شعائر وطقوس طغت عليها الشكلانية على حساب توهجه الروحي.

لفتت إيران وثورتها ١٩٧٩/١٩٧٨ انتباه العالم بشدة، وأصابته بالحيرة حال رؤيته الجموع الغفيرة تنسل من كل حدب وصوب، خلافاً للتوقعات والأنماط المعهودة، ليبدأ عندها الخلط، سواء بشكل متعمد أم عن جهالة في تعريف ما تعيشه إيران: أثورة دينية، اجتماعية، سياسية، أم اقتصادية؟.! ولا تخلو أسباب الخلط هذه من وجاهة: سواء لفرادة رموزها، أو لمشاركة طلبة المدارس الدينية الملحوظة في التظاهرات الحاشدة، أو لتلك التغطية الإعلامية المرتبكة والمنحازة لشاه إيران ونظامه الحاكم.

الثورة الإيرانية كانت في الحقيقة ثورة شعبية اجتماعية بامتياز، أينعت في حضن هوية ثقافية إسلامية متجذرة بعمق في قاعدتها الشعبية العريضة والمتداخلة في نسيجها الوطني، رغم محاولات الحكم البهلوي الدؤوبة منذ عشرينيات القرن العشرين لطمسها، سواء بإغفال الحقبة الإسلامية وتسخيفها، أو بتشجيع التغريب والتطرف القومي، الذي وصل أحياناً بالنخب المتنفذة إلى درجة الشوفينية والغطرسة المقيتة. ومع ذلك، بقي الشعب الإيراني في قاعدته العريضة سليماً معافىً من عقدتين مدمرتين ومتلازمتين بالضرورة وهما: الشعور بالدونية أمام الغرب، والاستعلاء الساذج بماضي ما قبل الإسلام.

ورغم الخلط السائد والمستمر بين الثقافي والطقسي، يبقى الإسلام هوية ثقافية حضارية تعني انتماءً واسعاً مبحراً في الأرض على امتداد نطاقها الجغرافي والوطني، ويتحدد موقفه بداهة تجاه أي قضية، عامة أم خاصة، وفق المبادئ والقيم الإنسانية الرفيعة. وليس خافياً، أن الدولة كانت في التاريخ الإسلامي وبقيت مدنية، قد تهتدي بمبادئ الدين وقيمه النبيلة وغالباً لم تفعل، وإن ادّعت امتلاكها الحقيقة وحدها، فالإسلام لم يطرح منذ أيامه الأولى دولة كهنوتية أو دينية.

أما الدولة الدينية، أو بالأحرى التدينية، فدائرتها ضيقة تكاد تغرق في الفردية، وتتوقف عند الإلزام أو الالتزام بأداء الفروض الدينية، وغالباً ما يصل الأمر بأفراد دولة كهذه إلى الانهماك في الشكلانية والطقسية الجافة، دع عنك التعصب وبغض الآخر.

أنزلت الثورة الإيرانية، بلا ريب، ضربة قاصمة بالاستراتيجية الأميركية، كيف لا وقد اقتلعت الضلع الثالث في مثلث ارتكازها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. وكان أن نشط الإعلام الغربي الموجه وتوابعه في العالم بتكثيف حملات التشويه والتضليل وتشكيل صورة نمطية، تقدم إيران أرضاً سوداء يملأها الملالي المتطرفون. مع ذلك، لم تعدم الساحة الأكاديمية الغربية بعض الباحثين الشرفاء الذين قدموا الثورة كواحدة من أضخم الثورات شعبيةً في التاريخ الإنساني، حيث شارك ما يربو على ١٠٪ من الإيرانيين في التظاهرات والإضرابات، مقارنة بـ ٢٪ من الفرنسيين في الثورة الفرنسية عام ١٧٩٨، وأقل من ١٪ من الروس لدى الإطاحة بالاتحاد السوفياتي.

وكما للثورات تداعيات كثيرة، لثورة إيران أيضاً تداعياتها، فقد كانت سبباً رئيساً في

دخول القوات السوفياتية أفغانستان عام ١٩٧٩، خشية التدخل الأميركي في إيران، كما جاء رد فعل واشنطن الفوري باستنهاض المسلمين في الدول العربية والإسلامية المجاورة، عبر تكثيف الخطاب السلفي بدعوى الجهاد دينياً وسياسياً في مواجهة «الشيعة الملاحدة»، وذلك إجهاضاً للتعاطف الشعبي، وإعداداً لما يجهزه الغرب من سيناريوهات مقبلة. ولسخرية القدر جاءت ثمرة ذلك الجهد الهائل فاسدة، سقطت في جعبة التطرف، حين اكتشفت الجماعات المنضوية تحت لوائه أن كفاحها لم يكن إلا في سبيل العم سام ومصالح الغرب!

أياً يكن الأمر، فالجوار الجغرافي سكنه التوجس ولا يزال، خيفة من إيران وثورتها، فالتاريخ ينبئ بعبور الثقافة واللغة الفارسية الحدود إلى آسيا الوسطى وشبه القارة الهندية، ألم يكن تاج محل في الماضي درة للمعمار الإيراني الإسلامي في أوج تألقه؟، فما الذي يحول دون تحول الثورة الإيرانية اليوم إلى مصدر إلهام لشعوب الجوار، والأرض خصبة كفاية تنضح بأوضاع اجتماعية متردية، ولا تنقصها أسباب التمرد، كما أن الشيعة العرب يشكلون نسباً ذات شأن في غالبية دول الجوار، الأمر الذي قد يثير مخاوف البعض ويسبب قلقاً للبعض الآخر من تحول الولاء إلى طهران!

لكن الواقع لا يصدق مخاوف كهذه، ولعل في موقف شيعة العراق في الحرب العراقية الإيرانية مثلاً واضحاً، كفيلاً بتهدئة روع المتوجسين، فضلاً عن حركة الإصلاح الدينية المعمقة التي تدور رحاها في الساحة الإيرانية، والتي تعود بالتشيع إلى أصوله التاريخية الأولى، وتعمل على تنقيته من الشوائب التي لحقت به إبان الدولة الصفوية. وقد تجلى ذلك منذ عقود قريبة في كتابات المفكرين الإيرانيين، وفي خطاب الثورة الذي جاء إسلامياً خالصاً، لم تشُبْه نبرةٌ طائفية أو إثنية، مبرأً من ذلك الاستعلاء البغيض الذي طالما شنف به محمد رضا شاه مسامع العالم لسنوات، أما توجه إيران السياسي بعد الثورة فلا يحتاج لطول شرح، حيث جاء مختلفاً تماماً عن توجهات الشاه ونظامه الحاكم الموالي للولايات المتحدة وإسرائيل.

مع ذلك لم تهدأ المخاوف، وواشنطن أيضاً لا يروقها أن تهدأ، ولأسباب باتت مكشوفة لكل ذي عينين، وبعض دول الجوار تكبلها الاتفاقات وليس في وسعها التغريد خارج السرب، يساعدها على ذلك تواضع المعرفة بإيران عامة وبتاريخها، بما

يجعل الأهالي عرضة للتأثر سلباً بحملات التشويه المحيطة بهم. ويهدف كتابنا هذا إلى التعرف على إيران الشعب والثقافة والفكر في أهم المنعطفات التاريخية للبلاد، لتلمس خلفية وأسباب ذاك الحراك الاجتماعي النشط، الذي بلغ ذروته في الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩/١٩٧٨. ويعمل الكتاب أيضاً على التعرف إلى الحراك الثقافي والإصلاحي الحالي، كما النظام السياسي الآخذ في التطور على ضوء الواقع المعاش، فضلاً عن الحيوية التشريعية وملاحقتها الحثيثة للمستجدات الاجتماعية بالمعالجة الموضوعية والحلول المناسبة.

وقد تمت الاستعانة لإخراج هذا العمل بالمراجع الإيرانية والأجنبية والعربية، على قلّتها، إضافة إلى المواقع الإلكترونية لكبار المفكرين الإيرانيين، فالباحثون والكتّاب العرب لا يملكون ترف القيام بدراسات ميدانية أسوة بنظرائهم الغربيين، ولهذا فقد تطلّب الأمر توخي الحرص والاطلاع على شتى التوجهات حرصاً على تحري الموضوعية والدقة قدر الاستطاعة.

واستهلالاً للكتاب نقدم إيران في خطوط عامة عريضة قبل الشروع في تناول أهم المنعطفات على نحو مفصل:

* تنفرد إيران في الجغرافيا والتاريخ والثقافة، تمتد شواطئها شرق الخليج الفارسي الغني بالنفط وعلى طول ٤٨٠ كلم لبحر العرب. وتجاورها ست إمارات خليجية وتحدها شبه القارة الهندية كما أفغانستان وتركمانستان وأذربيجان وأرمينيا وتركيا والعراق، وتشرف على بحر قزوين بالمشاركة مع روسيا الاتحادية وكازاخستان. وتبلغ مساحتها نصف مساحة الهند، مما يجعلها البلد الأهم استراتيجياً على هذا الكوكب.

* تختزن إيران في باطنها ثروة من النفط والغاز الطبيعي، وتقارب احتياطياتها النفطية وفق المنسوب الحالي للإنتاج عشرة بلايين برميل تكفي لخمسة وستين عاماً قادمةً، أما مخزونها من الغاز الطبيعي فيبلغ ثلاثة وعشرين ألف بليون م^3، بما يغطي الأربعمئة وأربعين عاماً القادمة.

* كانت إيران في القرن السادس الميلادي إحدى ثلاث إمبراطوريات متنافسة:

الفارسية والعثمانية وروسيا القيصرية. وقد تبنّى الحاكم الصفوي إسماعيل شاه المذهب الشيعي عام ١٥٠١، نتيجة الصراعات الحادة وفرضه مذهباً رسمياً للدولة، مؤسساً بذلك مكانة متميزة لبلاده وسط العالم الإسلامي.

* وجدت إيران نفسها في القرن التاسع عشر محاطة بكل من روسيا القيصرية والإمبراطورية البريطانية الصاعدة في شبه القارة الهندية، وسعتْ كلتاهما إلى توسيع دائرة نفوذها، لتشكل إيران بذلك حاجزاً برياً بين الإمبراطوريتين المتنافستين، ثم بدأت الحقبة الأميركية إثر الحربين العالميتين بصعود الولايات المتحدة على المسرح الدولي وشروعها بالزحف للهيمنة على مواقع نفوذ الاستعمار القديم «البريطاني والفرنسي».

يحتوي الكتاب على أحد عشر فصلاً، يتناول الأول التشيع في مادته الخام، ومن ثم ظهور «الإثني عشرية»، فرقة إسلامية محددة المعالم في القرن الثامن الميلادي. ويتابع الفصل الثاني بداية تشكل التيارات والمدارس الفكرية المختلفة والحركات الشعبية في محاولة للفكاك من أسر الانتظار، وظهور باقة من المفكرين والإصلاحيين تراوحت توجهاتهم بين الإصلاح والتثوير والهرطقة. ويركز الفصل الثالث على العهد القاجاري وما بذله الملوك من امتيازات للأوروبيين، وخاصة البريطانيين، لاستغلال ثروات البلاد، وما أثاره ذلك من احتجاجات شعبية واسعة، شكلت بداية تحالف رجال الدين وتجار البازار وقيادتهما للمعارضة السياسية، تلك السمة المميزة التي استمرت إلى يومنا هذا .

ويغطي الفصل الرابع الثورة المشروطة «الدستورية» ١٩٠٥ ــ ١٩١١، والاضطرابات التي ألمّت بالبلاد، وأسباب انطلاقة الثورة وأهدافها الحقيقية. ويتناول الفصل الخامس قيام حكومة د. محمد مصدق بتأميم النفط، وانفراط عقد تحالفه مع آية الله الكاشاني، السياسي المثير للجدل، ونجاح المخابرات المركزية الأميركية في إسقاط حكومة د. مصدق والعودة بالبلاد إلى الديكتاتورية الملكية والعمل على ترسيخها.

ويركز الفصل السادس على فشل برامج محمد رضا شاه التنموية وصعود نجم آية الله روح الله موسوي الخميني زعيماً جريئاً صلباً، واندلاع أحداث الخامس عشر من خرداد، التي انتهت بنفي الأخير إلى خارج البلاد. ويعالج الفصل السابع بداية انهيار حكم محمد رضا شاه، مع استمرار تطور الفكر الشيعي وأهم مفاصله حتى الوصول

إلى «ولاية الفقيه»، والخروج من مأزق الانتظار. ويستعرض الفصل الثامن أحداث المسيرة/ الثورة وسقوط محمد رضا شاه ونظام حكمه وعودة الإمام الخميني إلى البلاد من منفاه البعيد. ويعالج الفصل التاسع الثورة بالمعنى المطلق ولحظة اندلاعها الغامضة والعصية على الفهم، في محاولة لتلمس حجم العقلانية في المسيرة الجماعية للثورة.

ويلقي الفصل العاشر الضوء على الحراك الفكري وحجم الإصلاحات في المفاهيم الدينية والتشريعية المختلفة، والتعرف إلى المفكرين الجدد من داخل الحوزة العلمية وخارجها. ويأخذنا الفصل الحادي عشر في جولة داخل إيران اليوم وحجم إنجازاتها في المجالات الاجتماعية، وتطور تشريعاتها المتعلقة بالأسرة وبدور المرأة ومكانتها في المجتمع.

وكم كانت دهشة الزوار الغربيين، عقب الثورة الإسلامية، لدى رؤيتهم في مطار مهرباد بالعاصمة طهران، ضباطاً نساء يسيّرن بكفاءة عالية شؤون الجوازات والإجراءات الجمركية. ولم يكن العالم أقل دهشة لدى رؤيته عبر شاشات التلفزة عشرات النواب الإيرانيين المعتصمين في أروقة المجلس النيابي، وهم يخوضون في نقاش سياسي ساخن، على الهواء مباشرة بحيوية ولباقة توضح حجم التطور الثقافي والنضج السياسي الذي تعيشه إيران، وذلك بفضل الممارسة الواعية في ظل نظام سياسي يخوض التجربة ويتلمس الخطأ، ليتناوله بالمعالجة والتصحيح، بما يجعل آفاقه المستقبلية مشرعة وواعدة بحق.

ولا يزال العالم يذكر وزير الخارجية الأميركي السابق كولن باول، عام ٢٠٠٤، وأصداء قوله محذراً الحضور «تذكروا أن رئيس إيران جاء عبر صناديق انتخابات حرة تتفق ورغبات شعبه».

وليس بعد هذا القول قول.

هالة العوري

عمان: ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨

الفصل الأول

التشيع من السيولة إلى التشكل

لم يحظ التشيع باهتمام يذكر من قبل الباحثين الغربيين مقارنة بما لقيه الفكر السُنّي بمدارسه الفقهية الأربع من قبل الباحثين الغربيين، وإذ بثورة إسلامية عارمة تفاجئهم وتباغت العالم باجتياحها بلداً ذا أغلبية شيعية، طالما اعتبروه مستقراً وادعاً. وهرع الباحثون الغربيون يسعون إلى إيران ليعيشوا الثورة في أوج فورانها لشهور عديدة، امتدت من أواسط عام ١٩٧٨ إلى نهاية عام ١٩٧٩، ثم سارعوا إلى المراجع يستنطقون التاريخ ويتفحصون نظريات علم الاجتماع علّهم يجدون تفسيراً لما يحدث.

أما العالم الإسلامي والعربي فقد أزعجه ما كان يحدث، خاصة هؤلاء الذين يستخدمون الإسلام وسيلة للسيطرة ولفرض الانضباط، أو من يرفعون لواءه في مواجهة تيارات اليسار، وتشاغل بعضهم بهمومه المتجذرة، بينما أخذ البعض الآخر في استثارة ماض بعيد لأمة قد خلت بما اكتسبت، خشية أن تطالهم شرارة التوهج الثوري وعنفوانه.

اللافت، اعتماد الباحث الروسي يه.أي.بيلياييف Ye. A.Belyayev مصطلح «الفرع» أو «التوجه» لدى تناوله موضوع التشيع معللاً ذلك بقوله: يمكننا استعمال ذلك المصطلح (الشيعة) إذا اتخذنا الموقف التقليدي للسُنّة، لكن إذا انتبهنا إلى أيديولوجية التشيع ونظامه عبر تطوره التاريخي كما تأثيره المميز في بلاد الإسلام، وهو العامل الأكثر أهمية، يجب علينا عندها النظر إلى التشيع كأحد توجهين اثنين أصليين اتخذهما

الدين الإسلامي(١)، ويتابع الباحث الروسي مضيفاً: إن السُنّة أحد هذين التوجهين، وقد هيمنت على معظم بلاد الإسلام بما فيها إيران حتى القرن الخامس عشر الميلادي، مع ذلك يتميز الشيعة رغم أنهم الأقلية بحيوية ملحوظة وبتأثير فاعل في الحركات الشعبية وفي الفكر الاجتماعي.

أياً يكن الأمر، أضحى التشيع الآن، خاصة «الاثني عشرية»، مثار بحث دقيق ودراسات معمّقة في الغرب، وقد أخذ الباحثون في حسابهم عده نقاط أهمها:

أولاً: عرض الإسلام وتعاليمه جاء في مرحلته الأولى بأثر رجعي، جاء انعكاساً لعصر التدوين، في منتصف القرن الثاني للهجرة، وليس عرضاً فكرياً وواقعياً للإسلام المعاش في مرحلته المبكرة، وليست أعمال الشيعة الإمامية أواخر القرن الثامن الميلادي استثناء، فقد سحب الكتّاب رؤاهم يومها إلى الوراء.

ثانياً: اضطرار الباحثين إلى الاعتماد على أعمال المناوئين للتشيع بسبب ندرة أعمال الشيعة قبل القرن العاشر الميلادي، مع أخذ الحيطة وقراءة ما بين السطور، نظراً إلى هيمنة خاصية السكون على علماء السُنّة والشيعة على حد سواء لدى تناولهم المراحل الأولى، خاصة تلك المتصلة بالنبوة والإمامة، بما يشير إلى غياب حتمية التغيير والتطوير عبر الزمن من الذهن المسلم غياباً يكاد يكون تاماً، رغم سيطرة قانون التغيير على مسيرة الحياة وكل صنوف المعرفة بما فيها العلوم الإلهية والفقهية.

ومن المفيد الإشارة في هذا الصدد إلى نظم العقائد التي قدمها الباحث البريطاني المعروف دبليو مونتغمري وات W. Montgomery Watt، لافتاً الانتباه إلى أنها تخدم أهدافاً شتى في الحياة الاجتماعية، فقد تصبح أحياناً مخدراً للشعوب، وقد تتحول في أحيان أخرى إلى بؤرة لتجمع القوى الاجتماعية الفاعلة في كفاحها من أجل تحقيق العدل والمساواة، ولا يعي المؤمنون هذه الأنظمة بالضرورة وماهية الأهداف الاجتماعية التي تسعى إلى إنجازها(٢). ولهذه القاعدة أهمية خاصة وعلاقة وطيدة في دراسة التطورات المبكرة للشيعة الإمامية والفرق التي انبثقت عنها ومنها «الإسماعيلية» و«الزيدية» و«الاثني عشرية»، المذهب الرسمي لإيران، كما في موضعتها في سياقها التاريخي الموضوعي.

□ □ □

بداية وبدون مواربة، إن المصادر التاريخية على تنوعها تنم عن شعور ما بالأسى انتاب علياً بن أبي طالب (رضي)، ربما لاعتقاده أنه الأكثر حرصاً على الإسلام الغض، وبالتالي الأولى بقيادة الجماعة الفتية، فالوثنية ليست بعيدة العهد، وهو قد تشرب مبادئ الإسلام منذ طفولته ومن نبعه الصافي مباشرة، أو لعله أسف للعجالة التي تمت بها البيعة لأبي بكر الصديق والرسول لم يوار في الثرى بعد، ودع عنك إغفال مبدأ الشورى في حده الأدنى والانفراد بالأمر. وليس ثمة مبالغة أو إثم في مشاعر كهذه، فقد وصف الخليفة الثاني عمر بن الخطاب بيعة أبي بكر بأنها كانت فتنة، لكن الله وقى شرها، كما رآها أبو سفيان عجاجة لا يطفئها إلا الدم[٣].

ما لنا وأبو سفيان فقد كفانا إياه الإمام علي عندما زجره قائلاً: والله إنك ما أردت بهذا إلا الفتنة، وإنك والله طالما بغيت للإسلام شراً.. لا حاجة لنا في نصيحتك. ويشير قوله هذا إلى حرصه وإدراكه الأخطار المحدقة بالرسالة. وأياً يكن الأمر، يبقى السؤال مشروعاً: لماذا يعتزل رجل يافع الحياة العامة فجأة، وهو الذي كان منذ صباه الباكر ملء السمع والبصر، في مرحلة مفعمة بالأحداث الكبيرة والمثيرة داخل جزيرة العرب وخارجها؟!

من المؤكد، أن عليّاً كان يدرك جيداً الأعراف القبلية السائدة، وأنها لن تسمح لمن كان في سنه بتولي القيادة، كما أن العادات القبلية تجعل من عمه العباس الأحق بالقيادة، ولذلك يبدو اعتزال علي الحياة العامة، وهو في قمة عطائه، تعبيراً عن شعور بالغبن ربما لتجاوز إشارة معينة، أو لتجاهل متعمد!!

أياً كانت الأسباب فتلك مسألة يلفها الغموض سواء اعتقد البعض أن عليّاً طالب بقيادة دينسياسية، كما تشير نظرية «الإمامية»، أو رأى آخرون أن علماء الشيعة وضعوا هذه النظرية لاحقاً بأثر رجعي، ويبقى مع ذلك الاحتمال بأن غالبية من اصطفّوا إلى جانب علي، قبل توليه الخلافة وبعدها، هم شيعته وأنصاره بالمعنى السياسي وليس الديني.

ويعود اللبس في معظمه إلى ما أضفاه مؤرخو الشيعة لاحقاً من آراء ورؤى على كل من اتصف بالتشيع في مراحله المبكرة، وبرغم النصوص التي يرددها الإماميون بصدد وصية النبي (ص) بعلي خليفة من بعده، فإن تراثهم يحفل بنصوص تؤكد التزام

الرسول وأهل البيت بمبدأ الشورى وبحق الأمة في اختيار أئمتها، ولعل في رفض الإمام علي الاستجابة لدعوة الثوار بتولي السلطة، بعد مقتل الخليفة الرابع دليلاً واضحاً على تمسكه برأي الأمة، حين قال: «ليس هذا إليكم.. هذا للمهاجرين والأنصار. من أمّره أولئك كان أميراً»(٤)، ولو كانت نظرية النص والتعيين ثابتة ومعروفة حينها لما كان هناك داع لانتظار كلمة المهاجرين والأنصار!

إذن، كانت الشورى في نظر علي بن أبي طالب أساس الحكم، ولم يؤْثر عنه أنه أشار يوماً في أي من مواقفه إلى نظرية النص والتعيين. ومن المفارقات، أن الأمويين في الحقيقة هم الذين استندوا إلى نظرية النص والتعيين، ليحرفوا بذلك نظام الشورى الإسلامي ويحولوه إلى نظام حكم وراثي، ولهذا اعتمدوا على مبدأ الجبر والمشيئة الإلهية لإضفاء الشرعية على حكمهم بقولهم: إن الله اختارهم للخلافة وآتاهم الملك وأنهم يحكمون بقدرته. أكثر من ذلك، كان الحجاج بن يوسف الثقفي أول من استخدم مصطلح «المعصوم» في رسالته إلى الخليفة عبد الملك بن مروان، التي جاء فيها قوله «لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين وخليفة رب العالمين المؤيد بالولاية المعصوم من خطل القول وزلل الفعل بكفالة الله الواجبة لذوي أمره»(٥).

ويتطلب النفاذ من الحلقة المغلقة، التمييز بين مصطلحَي الشيعة السياسية والشيعة العقائدية، فالأولى تعتقد بأحقية آل البيت بتولّي السلطة السياسية وتحصر تداولها في أعقابهم دون تحديد مسبق لشخص بعينه. أما الثانية، فتؤمن بتمتع أعضاء بعينهم من البيت العلوي بنعمة الهداية الإلهية، بما يؤهلهم للقيادة سواء أكانوا داخل الحكم أم خارجه.

ويكاد يجمع الباحثون المعاصرون على أن الحديث عن الشيعة «الاثني عشرية» لا يستقيم موضوعياً إلا في المرحلة التاريخية الواقعة بين (٨٧٤ و٩٢٠م)، حين اتخذت هيئتها المحددة عقب وفاة الإمام الحادي عشر حسن العسكري واختفاء ابنه الهادي الإمام الثاني عشر، في ما يعرف بـ «الغيبة الصغرى»، ويتطلب فهم ذلك إلقاء الضوء على السياق التاريخي في مرحلة الإسلام الأولى لدى ظهور ما يمكن تعريفه بمادة التشيع الخام، عندما تكشفت بدايته في الدولة الأموية (٦٣٢ ـ ٧٥٠م) ثم أخذ في التطور في العهد العباسي في الفترة الواقعة بين (٧٥٠ ـ ٩٤٥م).

اللافت، عدم طرح الشيعة في بداياتهم نظريات دينية أو مذهبية عن الإمامة والخلافة، فهم كانوا ببساطة يؤيدون علياً بصفته الأقرب والأوثق صلة بالرسول الكريم، وقد تجلى تشيعهم في مادته الخام، في معارضة من يتولون الحكم لتجاوزهم آل البيت. وقد نشط المحتجون وأبدوا فاعلية سياسية مبكرة، وانهمكوا في حركات التمرد بما حملته من أوجاع اجتماعية/اقتصادية. ولعل حجر بن عدي الكندي(*) ورفاقه الثلاثة عشر يقدمون أبلغ الأمثلة على حجم تضحية أولئك الثوار، ولهذا يعتبرهم الشيعة شهداءهم الأول، الذين دفعوا حياتهم ثمناً لمناصرتهم علي بن أبي طالب سياسياً وما يمثله من مبادئ وقيم.

كان القرن الإسلامي الأول إبان الحكم الأموي قرناً عنيفاً بامتياز، فإلى جانب الخوارج الذين دوخوا الأمويين، شهد القرن أيضاً خروج بعض الأئمة العلويين واكتفاء بعضهم الآخر بالطعن في شرعية الأسرة الحاكمة، استناداً إلى تحدرهم من الدوحة النبوية ولما يتمتعون به من جاذبية آسرة.

ويمكن الحديث عن تبلور التشيع ومن ثم تطوره إلى تيار ديني مذهبي، في الفترة الواقعة ما بين واقعة كربلاء ٨٦٠م، وتأسيس الدولة العباسية (٧٤٩/٧٥٠م)، فقد شهدت تلك الفترة خلافات داخل المعسكر الشيعي حول شخص الإمام كما سماته، ومن الأهمية بمكان، التريث قليلاً لدى أحداث كربلاء الدامية لما يثيره استشهاد الحسين بن علي من تساؤلات وشجون، وأيضاً لما يضفيه من معان عميقة على التاريخ الإسلامي عامة والشيعي خاصة.

يتساءل مؤرخ شيعي معاصر اس.اتش.ام. جفري S. H. M. Jafri عن سبب مواصلة الحسين طريقه إلى الكوفة، وهو يدرك جيداً أن موتاً محققاً ينتظره؟! ويطلق المؤرخ لفكره العنان قائلاً: يبدو أن الحسين كانت لديه استراتيجية واضحة تهدف إلى إحداث ثورة في ضمير الجماعة الإسلامية، لم يحاول الحسين إيجاد تنظيم أو تعبئة دعم مادي أو عسكري كان بإمكانه، وفقاً للمصادر التاريخية، أن يحشده بسهولة في

(*) أصر حجر بن عدي وجماعته على لعن الخليفة الأموي الأول، معاوية بن أبي سفيان في المساجد، رداً على لعن الأمويين لعلي بن أبي طالب، تطورت المعارضة إلى صدام مباشر مع زياد عامل معاوية على الكوفة، الذي أشهد عليهم ثم بعث بهم إلى معاوية فأعدم سبعة في قول، وثلاثة عشر في قول آخر.

الحجاز، بل إنه لم يعمل على استغلال أية قوة مادية كانت متوفرة لديه، فكيف به يسعى إلى سلطة ثم يسأل مناصريه التخلي عنه؟!

أخطأ الباحثون الغربيون، في رأي المؤرخ الشيعي، في قصرهم الانتباه على أحداث كربلاء على نحو سطحي، دون قراءة ما بداخل الحدث، واستشفاف ما كان يعتمل في صدر الحسين من ألم عميق. لقد نصّت شروط صلح معاوية/الحسن، على أن ليس للأول أن يعهد لأحد من بعده، وأن يكون الأمر شورى بين المسلمين. وتعكس الدراسة المتأنية، في رأي مؤرخنا، قرار الحسين منذ البداية، بتسجيل موقف وإثارة ثورة شاملة في الضمير الديني للمسلمين. وتوضح أفعاله أنه كان واعياً لحقيقة أن النصر الذي يتحقق بالقوة العسكرية يكون عادة مؤقتاً وزائلاً، وأن هناك قوة أعتى تحول ذلك النصر عبر الزمن إلى حطام، ليبقى النصر الذي تحققه التضحية والمعاناة خالداً وتاركاً بصمة دامغة في الضمير الإنساني(٦).

وتجدر الإشارة إلى أن الحسين لم يأت، في رسائله إلى أهل الكوفة، على ذكر نظرية النص، بل قال للمفارقة في رسالته إليهم: «لعمري ما الإمام إلا الحاكم بالعدل القائم بالقسط، الداين بدين الحق، الحابس نفسه على ذات الله»(٧).

ويمضي المؤرخ الجفري في جدليته قائلاً: كانت جدلية الصراع بين الفعل المحمدي ورد الفعل الأموي جارية على قدم وساق، حيث «نجح الفعل المحمدي الإسلامي التقدمي بداية بإيقاف الممارسات الوثنية وأسلوب تفكير ما قبل الإسلام، لكن وفي أقل من ثلاثين عاماً انتفض التيار الرجعي من جديد ليشكل ردة فعل قوية تجسدت في شخص يزيد، كانت كافية لعرقلة الفعل المحمدي»، حينها أصبح الإسلام في ذهن الحسين في حاجة ماسة لإعادة تفعيل الفعل المحمدي ومواجهة ردة الفعل المحافظة، الأمر الذي تطلب إحداث هزة عنيفة من الأعماق، واستحضار نظام الشورى الذي تجلى في شروط الصلح بين الحسن بن علي بن أبي طالب وبين معاوية بن أبي سفيان حين نص الاتفاق «على أنه ليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده، وأن يكون الأمر شورى بين المسلمين»(٨) وفوق ذلك كيف يمكن مبايعة يزيد بن معاوية وهو القائل:

لعبت هاشم بالملك فلا خبر جاء ولا وحي نزل

ذاك قول مرجعيته جاهلية مفارقة لجماعة المؤمنين، وإن مبايعة من في منزلة الحسين ومكانته تضفي صدقية على صاحب مرجعية كهذه، بما تجسده من مثالب وأسلوب حكم، وعندها لا يبقى لدعوة جده ورسالته أي هيبة أو أثر في النفوس. أدرك الحسين حينها أن قوة السلاح وحدها لن تنقذ الفعل المحمدي وأن لا بد له من التضحية والمعاناة، وهذا أمر ليس عصياً على فهم من يعرفون قدر البطولات والتضحيات.

ويرى المؤرخ في اصطحاب الحسين لنسائه وعياله إلى ساحة المعركة، استشرافاً منه بأن الأمويين سوف يقتادونهم بعد مقتله إلى دمشق، بما يتيح لقافلة أسرى وسبايا بني هاشم نشر المأساة والرسالة معاً على امتداد الطريق من العراق إلى دمشق، وذاك أمر لا بد أن يدفع المسلمين إلى التعمق وإعادة التفكير في الأمر برمته، بما يوقظ ضمائرهم ويفتح أعينهم لرؤية جادة الصواب.

ويتابع المؤرخ:

لو لم يقدم الحسين على تضحيته هذه، لربما أصبح يزيد ومرجعيته وانفلاته معياراً لقي موافقة حفيد النبي (ص). نعم، فقد استمرت آلية الحكم نفسها، ولم يختلف أداء الحكام اللاحقين كثيراً عن أداء يزيد وطغمته. مع ذلك، تبقى أحداث كربلاء بكل ما تثيره من شجون وقيم حداً فاصلاً بين الواقع والأمل، قد يتكفل السعي الدؤوب بتحقيقه[٩].

يتعذر تقدير أهمية أحداث كربلاء بالنسبة للشيعة آنذاك، رغم استناد حركتهم ومبررها الثقافي إلى اغتصاب حق الإمام علي، لكن استشهاد الحسين له مذاق خاص وأثر عميق، يعاود القلوب ويمسها كلما حل العاشر من شهر محرّم، ويبقى الاحتفال بذكرى استشهاد الحسين إلى يومنا هذا الأكثر حرارة وإثارة في التقويم الشيعي، حيث يغرق الجميع في حزن عميق وفي استخلاص العبر، بما يضفي على الشهادة روحاً قدسية متوثبة، أثبتت ثورة إيران (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩)، مدى عنفوانها وتأثيرها العميق كعهدها دائماً.

□ □ □

كان التشيع إذن، في السنوات المئة والخمسين الأولى من تاريخ الإسلام الأساس في

حركة سياسية مناهضة للهيمنة الأموية، تمحورت حول البيت العلوي وتمركزت في العراق، ولم يكن التشيع حينها حركة منظمة أو موحدة، بل كان أقرب إلى حالة وجدانية، تلتفّ أحياناً حول مطالب بالحكم أو بالثأر لآل البيت، لكن أهدافها بقيت في معظم الأحيان ضبابية ومتباينة من جماعة لأخرى.

وتحولت الحالة الوجدانية تدريجياً من التشيع السياسي إلى التأمل في الإلهيات، ليتشكل بذلك الجناح الديني للحركة. وبات المتعاطفون مع آل البيت أمام أحد خيارين: الانضمام إلى الفعالية السياسية أو الانشداد إلى التأمل الديني. وكثيرة هي الفرق التي سجلها مؤرخو البدع، لكنها تبدو عند التمحيص الدقيق أقرب إلى تيارات فكرية تمحورت حول أصحاب فكر بارزين، فيما لا يعدو الإصرار على ذكر الثلاثة وسبعين فرقة مجرد محاولة لاحقة، إما لإثبات صحة ما نُسب إلى الرسول الكريم، أو وضع ذلك الحديث تبريراً لذلك الكم من أصحاب الفكر المتباين![١٠].

تناولت الإلهيات في تلك المرحلة المبكرة بالبحث موضوعات دقيقة مثل المشبهة، التقمص، الحلول، الإرجاء، والاحتجاب. ومر التشيع، شأن التيارات الأخرى، بتطورات فكرية متعددة وجذرية، وتكاد الانشقاقات التي وقعت داخل المعسكر العلوي وأدت إلى نشوء الفرق الزيدية والإسماعيلية والاثني عشرية، تنحصر في شخص الإمام المقبل كما السمات المؤهلة للإمامة. واللافت اكتساب الشهادة في تلك المرحلة سمات القدسية لتصبح الطريق المؤدي إلى الفردوس.

وكان أن انبثقت فرقة «الاثني عشرية» في القرن التاسع الميلادي، من حركة واسعة الانتشار من الشيعة الإمامية، ولعله من الصواب القول إن الإمامين السادس والسابع، جعفر الصادق ومحمد الباقر، عمدا إلى ترسيخ سكون سياسي مهادن للأسرة الحاكمة، وبلغت المهادنة بينهما ذروتها في عهد الخليفة العباسي المأمون والإمام الثامن علي الرضا.

فقد انهمك الإمام جعفر الصادق بالدراسات الفقهية المعمقة عوضاً عن السياسة، الأمر الذي أكسبه شهرة واسعة واحتراماً عميقاً في أوساط علماء السُنة، وقد طور آنذاك في رأي البعض نظريتي «جوهر الإمامة» و«النور المحمدي»، ويبدو أنه تأثر أيضاً بفكر الاعتزال، وتجلى ذلك في مسألة الصفات ورفضه التشبيه، لكنه لم يبلغ في تأثره

درجة الزيديين، حيث اتخذ طريقاً وسطاً في مسألة حرية الاختيار بين الجبر والقدرية[١١].

□ □ □

يصعب بحق على الشيعي الملتزم الركون إلى رواية تراثية بعينها، على كثرتها، بشأن «الغيبة الصغرى» للإمام الثاني عشر، وتعد الغيبة للمفارقة بمثابة الميلاد الفعلي «للإثني عشرية» واتخاذها سماتها الخاصة الواضحة. ورغم ذلك، فلا يوجد أكثر منها اضطراباً في تاريخ التشيع، فالمصادر غير متفقة هل ولد الإمام الثاني عشر قبل وفاة والده بعامين أم بأربعة أعوام أو بعدها بثمانية أشهر، لكن الجميع متفق على أنه كان طفلاً لدى توليه الإمامة، وقد اختفى في عمر السادسة أو السابعة أو التاسعة في سرداب منزله في قول، أو في سامراء في قول آخر أو في الحلة في ثالث. على أي حال، لا يمكن حدوث ذلك الاختفاء بعد العام ٨٧٨م، وثمة من يعتقد أنه أُختطف أو جرى اغتياله على يد عملاء الخليفة العباسي المعتمد، لرغبته في التخلص من مطالِب محتمل بالخلافة.

كان وجود الصبي/الإمام مثار شائعات وآراء مختلفة بين الإماميين أنفسهم، منهم من شكك في وفاة الإمام الحادي عشر، حسن العسكري، أو إنجابه محمداً، ليؤكدوا أنه اختفى وسوف يعود، ومنهم من يقر بوفاته واختباء ابنه حتى يأذن الله له بالعودة. ويدّعي آخرون أنه توفي دون أن ينجب، وأن العالم بات من دون إمام عقاباً للإنسان على ما اقترفته يداه من آثام. ويرفض آخرون خلوّ العالم من إمام، ويقولون باستحالة ذلك، ولكنه لا يزال مختبئاً حتى يأذن الله له بالرجعة ليصبح عندها المهدي.

أما الكتب الشعبية فتخبرنا أن والدة الإمام الثاني عشر جارية بيزنطية اسمها نرجس خاتون، أتى بها الإمام العاشر علي الهادي لابنه حسن العسكري الإمام الحادي عشر. وتؤكد رواية أخرى أنها ابنه إمبراطور بيزنطي رأت في منامها أنها سوف تلد المهدي، وتخبرنا المصادر بأن الإمام الثاني عشر ولد عام ٨٦٨م، وإن اختلفت بنحو الخمس سنوات، في سامراء بالعراق، وأنه ظهر علانية للمرة الأولى عام ٨٧٤م حين توفي والده.

ويبدو أن الغالبية كانت تجهل مولده، فقد سارعوا إلى جعفر شقيق الإمام الراحل ليتولى الإمامة، وأبدى الرجل استعداده لارتداء العباءة وذهبوا جميعاً إلى منزل الراحل لتأدية صلاة الجنازة، فإذا بصبي يتقدم نحوهم ويعلمهم بأنه الإمام ولا يحق لأحد سواه إمامة الصلاة، ثم اختفى بطريقة غامضة ولم يره بعدها أحد قط، وشاع حينها، وفقاً لمصادر الشيعة التي تفتقر أيضاً إلى الإجماع، أنه ذهب إلى «الغيبة الصغرى»[١٢].

يشير ذلك التخبط وتلك الآراء المتضاربة، إلى أن الشيعة الإمامية كانت عشية وفاة الإمام الحادي عشر في حالة سيولة، جماعات متشظية تراوحت بين أربعة عشر في قول أو عشرين في قول آخر، وزادها اضطراباً وتمزقاً حالة الارتباك التي أعقبت وفاة الإمام العسكري، وذاك تشرذم لم يكن ليمكّن الجماعة من امتلاك نفوذ سياسي يذكر، ولذلك كان منطقياً أن تعمل مجموعة من الساسة النابهين على وضع نظرية الإمامة «الاثني عشرية» في النصف الأول من القرن العاشر، التي وجدت آنذاك قبولاً لدى غالبية الشيعة.

وتشير النظرية إلى أن الإمام الثاني عشر ذهب طواعية إلى الغيبة، الأمر الذي يعني أنه حي، وأنه سوف يعود مهدياً، حين يأذن الله له في الوقت المناسب. وليست فكرة المهدي وعودته بالغريبة أو المستهجنة بالنسبة للسُنة أيضاً. والفكرة أصلاً قديمة وردت في العهد القديم، وتبنتها قبله بقرون بعيدة شعوب الشرق القديم، ثم تمحورت حول السيد المسيح الذي سوف يعود ليعلن اقتراب يوم الدين، وأخيراً تحول الفكر إلى مخلّص آخر غير محدد المعالم وإن حمل اسم النبي (ص) أي محمد بن عبد الله. ووفقاً للمستشرق المعروف جولد تسهر، لا يصل توقع السُنة الورع للمهدي وعودته إلى درجة العقيدة، فالأمر لا يعدو زخرفاً أسطورياً لمستقبل نموذجي، فضلاً عن فهم تقليدي للعالم[١٣].

لكن الأمر يختلف بالنسبة للشيعة الإمامية، فالمهدي وعودته تشكل عقيدة راسخة، وبها يعود الإسلام إلى أصوله الأولى، ليملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً. ولعل نظرية «الغيبة» تمثل حلاًّ لاختفاء الإمام الثاني عشر محمد بن القاسم، وهي ليست بالجديدة، فقد سبق أن زعمت إحدى فرق الكيسائية أن إمامهم محمد بن الحنفية لم

يمت، بل يعيش هو الآخر في الغيبة، وكذلك ادعت الإسماعيلية أن الأئمة احتجبوا بعد موت كبيرهم محمد بن إسماعيل.

واتبعت الإمامية «الاثنا عشرية» الأسلوب نفسه وطورت نظرية «الغيبة»، حيث انسحب «المختار» بإذن الله من العالم المرئي إلى العالم غير المرئي، ليمتدّ به العمر مئات بل آلاف السنين، وقد يظهر في رأي ابن بابويه إلى بعض النخب ليعطي تعليماته، بمعنى أنه يراقب الوضع بدقة ويقود الجماعة من وراء حجاب.

اللافت، أن «المهدي» لدى الشيعة الإمامية يختلف عن المخلّص في التراث اليهومسيحي وأيضاً عن «مهدي» السُنة، حيث لا يعرف أحد في كلتا الحالتين هوية المخلص أو المهدي حتى يعلن عن نفسه، لكنه معروف لدى الشيعة الإمامية ولا أحد يعلم وقت رجعته.

دفع الاضطهاد المتكرر بالشيعة الإمامية وحاجتها الملحة إلى الدعاية السرية إلى الأخذ بـ «التقية» و«الكتمان»، ورفعهما إلى مستوى المبدأ استناداً إلى قوله تعالى: «قُلْ إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ» (٢٩/٣)، ويسمح الأحناف أيضاً باللجوء إلى التقية في ظروف استثنائية، إنقاذاً للحياة، ولكن دون رفعها إلى مستوى القاعدة والمبدأ.

ما يعنينا هنا، إعلان عثمان العمري دخول الإمام في الغيبة، وأنه سيكون وسيطاً بينه وبين أتباعه، وذلك أيضاً ليس بالأمر الغريب، بل كان منطقياً آنذاك. فقد كان الإمامان العاشر والحادي عشر بعيدين عن العيون معظم الوقت بداعي الحرص من عملاء السلطة العباسية وملاحقتهم المستمرة. لذلك، كان ظهورهما أمام الأتباع أمراً نادر الحدوث، ويقال إنهما كانا زيادة في الحيطة يتحدثان من وراء حجاب، وكان اتصالهما بالأتباع يتم عادة عبر شبكة من الوكلاء لإيصال الرسائل ولجمع أموال الخمس والزكاة.

تولى عثمان العمري ثم من بعده ابنه ابن جعفر المهمة لنحو خمسة وأربعين عاماً، حملا خلالها الرسائل من الإمام وإليه، ليعودا بالأجوبة غالباً شفاهة. واستمر جعفر شقيق الإمام الحادي عشر الراحل ينازعهما الأمر لخمس سنوات، حتى وضع له

الخليفة المعتمد سماً زعافاً قضى عليه، ولدى وفاة الوكيل الثاني تولى أبو القاسم، حسين بن روح النوبختي المهمة عام ٩١٧م، وكانت الظروف السياسية حينها مواتية، فالخليفة المقتدر (٩٩٧ ـ ٩٣٢م) كان متعاطفاً مع الشيعة ومع آل النوبختي، الذين تمتعوا بنفوذ واسع في البلاط العباسي.

وما لبثت التساؤلات أن تجددت حول الغيبة بعد قرابة السبعين عاماً، وامتد الجدل لمئة عام حول العمر الافتراضي للإنسان. وأياً كانت وجاهة الآراء المطروحة، فقد حظي الأئمة الاثنا عشر بحلول العقدين الثالث والرابع في القرن العاشر الميلادي بموافقة أغلبية الشيعة.

بادر الوكيل الرابع أبو الحسن علي بن محمد القوم، عام ٩٤١م، لدى شعوره بدنو أجله وأخرج رسالة خطية وصلته حديثاً من الإمام، يخبره بملاقاته الله بعد ستة أيام، وعلى الأتباع تدبير شؤونهم بأنفسهم، فلا ينبغي له تعيين وكيل بعده لدخول (الإمام) في «الغيبة الثانية»، فهو لن يتجلى بعدها لأحد حتى يأذن الله له. وتمضي الرسالة تحذر الأتباع بتوخي الحذر ممن قد يزعمون رؤيته فأولئك يقيناً مدّعون كذبة[١٤].

وهكذا بدأت، بعد وفاة الوكيل الرابع والأخير، «الغيبة الكبرى» المستمرة إلى اليوم، وليس يوجد من يفسر الآن إرادة الإمام الثاني عشر حتى يعجل الله فرجه.

□ □ □

ساد الاعتقاد طويلاً بين الباحثين، الشيعة والغربيين معاً، بأن التشيع كان يشكل قبل الغيبة فرقة واحدة موحدة موالية للأئمة، ولعل كثيرين اعتقدوا أيضاً بوجود علماء مؤهلين أجلّاء، يفسرون إرادة الإمام أثناء غيبته. وأخذ ذلك الاعتقاد يواجه مؤخراً تحديات قد تنسفه من أساسه، فالباحث البريطاني الشهير مونتغمري وات لم يعثر، على سبيل المثال، على أية أدلة تثبت وجود فرقة محددة المعالم تمحض الأئمة الاثني عشر ولاءها الدينسياسي، ولم يعثر سوى على وجهات نظر متعددة لا تفيد بوجود جماعة كبيرة حينها.

يعتقد الباحث البريطاني أن «الشيعة الإمامية» لم تأخذ هيئتها المحددة سوى في الفترة

الواقعة بين (٨٧٤ ـ ٩٢٠م)، فمن غير الممكن وجود أي إمام أو ثمة «اثني عشرية» قبل وفاة الإمام الحادي عشر واختفاء الثاني عشر، وأما ما نسب إلى هشام بن الحكم ـ المتوفى عام ٨٠٥م ـ وإلى علي بن الميتم، من إدراكهما سلسلة أئمة عصرهما فغير منطقي، لأنهما عضوان دائمان في مجلس الوزير الشهير يحيى بن خالد البرمكي، فكيف يواليان العلويين بصفتهم الحكام الشرعيين للدولة، وهما مقربان في نفس الوقت من وزير الخليفة العباسي هارون الرشيد!!

وأياً كان حجم تعاطف الخليفة المأمون مع العلويين، فالجدل حول إمامة المفضول في وجود الأفضل، لم يأت على ذكر وصية علي بن أبي طالب لمن يخلفه، ومن الأهمية بمكان إدراك أن العباسيين لم يكونوا ليتهاونوا قط في حال وجود من يستهدف سلطتهم[١٥].

ويكشف الواقع أن الإمام علي بن أبي طالب حظي بولاء التشيع في مادته الخام، وقد تجلى ولاؤهم، وهم في حالة السيولة تلك، في ثوراتهم المتعددة التي اندلعت تحت راية آل البيت. ولكن الثورات توقفت بعد وفاة المختار عام ٦٨٧م، اللهم سوى اشتعالها مجدداً في العقد الأخير لسقوط الدولة الأموية، واعتلاء العباسيين كرسي الخلافة بتأييد الشيعة، وهم أيضاً في مادتهم الخام.

فقد ادعى العباسيون أن أبا هاشم محمد بن الحنفية قد أوصى بالإمامة إلى محمد بن علي بن عبد الله بن العباس، ولا بد أن الكثيرين قد شعروا بخيبة الأمل حين اكتشفوا أن جهودهم ذهبت لصالح بني العباس وليس لأحد أبناء البيت العلوي، لكن الإحباط لم يصل بهم إلى حد امتشاق السيوف. على أي حال، لم تعدم الساحة قيام الراوندية لاحقاً، وهم شيعة بني العباس من أهل خراسان في مادتها الخام أيضاً، بتطوير نظرية سياسية تقوم على الإرث وحق النسب وعلى إلغاء الشورى بقولهم: إن رسول الله (ص) قبض وأن العباس بن عبد المطلب أحق الناس بالإمامة بعده بصفته عمه ووارثه[١٦].

اللافت عدم شيوع نظرية «الإمامة الإلهية» القائمة على النص والعصمة حتى ذلك التاريخ، أو معرفتها في أوساط الشيعة وأهل البيت أنفسهم، وهي نظرية أقرب إلى

الاعتقاد بنموذجية نظام الحكم المطلق ومثاليته. مع ذلك، لم يفتر الولاء للبيت العلوي الذي زاده تألقاً تردي الأوضاع الاقتصادية. ولعل إعادة الخليفة المهدي (٧٧٥ ـ ٧٨٥م)، الذي لم يخلُ لقبه من مغزى، شرعية حكم العباسيين إلى حق العباس في وراثة ابن أخيه، مؤشراً إلى حدة الصراع بين العباسيين والعلويين عند إرساء أسس الفقه الإسلامي، حيث أخذ كل من الفريقين يعزز موقعه بأحاديث نبوية وأحاديث الغيبيات، التي كرست على الأرجح مفردة «الولد» في آية المواريث وحصرتها بالابن الذكر دون الأنثى، وبالتالي بعدم حجب الأخيرة للميراث، ولولا ذلك المخرج الذي دعمته الغلبة لانهارت شرعية الحكم العباسي.

إن لنظام الإرث الذي كرسه الفقهاء آنذاك بُعداً سياسياً بامتياز.

□ □ □

بكلمة موجزة، تميل الأبحاث الحديثة إلى رؤية التشيع في مراحله المبكرة مادة خاماً وفي حالة سيولة، أخذت تتطور عبر مراحل تاريخية مختلفة، تميزت في بعضها بالنشاط السياسي الفاعل، وبالتزام الكمون والخمول في بعضها الآخر. وتعود أسباب الثورات التي اندلعت في المرحلة المبكرة للدولة الأموية إلى مرجعيتها التي عادت جاهلية فئوية وغير ملتزمة بما أتى به الإسلام من مبادئ العدل والمساواة، وما يمثله من قطيعة مع ما كان قبله.

إن الفحص الدقيق للاضطراب السياسي والحراك الاجتماعي، الذي ضرب القرن التاسع الميلادي، يكشف عن كتلتين تنطوي كلتاهما على مجموعات عدة: الكتلة الأولى تدفع باتجاه الحكم الفردي المطلق، وقد تجلى ذلك في عهد كل من هارون الرشيد والمأمون، ويبدو أن الشيعة الإمامية في مرحلتها الأولى كانت تؤيد ذلك التوجه، وقد جاء إعلان «الغيبة الصغرى» في ضوء ذلك المفهوم. أما الكتلة الثانية فتعكس تراث قبائل الشمال العربي، حيث تتخذ القرارات في مجالس الذكور البالغين، بمعنى الأخذ بالشورى، ولا شك أن الخليفة المأمون كان يدرك تماماً ذلك التوتر الدائر بين الكتلتين، كما كان يعي جيداً مدى الدعم الذي يمحضه العامة لعلماء الدين، من أصحاب الحديث بوجه خاص.

وتجدر الإشارة إلى قيام هارون الرشيد، الذي تولى الخلافة عام ٧٨٦م، بتغيير النظام الضريبي، الذي تحملت وطأته الطبقات العريضة الفقيرة، والذي مهد بدوره لظهور طبقة الملاك الغائبين، فنشأت جرّاءه طبقة مترفة وغالبية مقهورة، أخذت تتطلع مجدداً إلى البيت العلوي أملاً في الخلاص. ولذلك، ليس مصادفة أن ينتشر التشيع بين الفلاحين وفقراء المدن، ليرموا بثقلهم في الحركات الشعبية التي اندلعت بين حين وآخر لمواجهة الطغاة والغزاة[١٧].

تخبرنا المصادر التاريخية برواية لا يعوزها المغزى سواء كانت صحيحة أو لا، عن التقاء الخليفة هارون الرشيد والإمام السابع موسى بن جعفر الكاظم أمام الكعبة، حيث ركع الرشيد قائلاً: «سلام عليك يا رسول الله.. يا ابن العم»، بينما تعمد الإمام البقاء واقفاً وقال: «سلام عليك يا رسول الله.. يا أبي الحبيب» وتعكس الرواية، بغض النظر عن صحتها، توجس الخليفة ممن يرتبطون بالرسول بصلة الدم مباشرة، وما لبث الرشيد أن حقق نجاحاً استثنائياً اعترف به الخصوم، فقد روي أن حصانه جفل فجأة أثناء رحلة صيد وتسمر في مكانه رافضاً متابعة السير فأمر الخليفة بإزالة الرمال، وإذا بها تنكشف عن جثة في جمجمتها ثقب، فأدرك الجمع أنهم أمام الإمام علي بن أبي طالب، وعلا الهتاف وعمّت الحماسة العراق، وبالطبع أمر الرشيد ببناء ضريح بسيط فوق القبر، ليتطور المكان إلى مدينة النجف الأشرف الحالية، ولينال الرشيد بذلك منزلة ليس هناك ما يدانيها.

لم يمهل الأجل الرشيد كي يضع حداً للنزاع الناشب بين العشائر في ولاية فارس، فلم يكد يوارى في الثرى حتى اندلع الصراع بين أبنائه على السلطة. وتمكن المأمون الأكثر ذكاء وقدرة من تولّي الخلافة بعد حصاره لشقيقه في بغداد لأربع سنوات متصلة، وانتهى الأمر بالأمين عام ٨١٨م في قاع نهر دجلة، بعد نجاح فرسان المأمون في اقتحام عاصمة الخلافة.

على أية حال، فقدت بغداد الكثير من رونقها ونفوذها بسبب حرب الشقيقين، وربما يعود ذلك لاتخاذ المأمون، المتأثر بفكر المعتزلة، خطوات جريئة تهدف إلى تخفيف حدة التوتر السائد، فقام بوضع الإمام الثامن علي الرضا ولياً للعهد، وتلك خطوة لا شك أغضبت الكثيرين، لكن غضبهم لم يدم طويلاً لوفاة الإمام بعد تنصيبه بعام

واحد. وكانت أكثر إجراءات المأمون إثارة ما بات يعرف بمحنة «خلق القرآن»، ومطالبته كبار العلماء بالإقرار علانية بذلك، ويضع الباحث البريطاني وات إجراء المأمون في خانة السياسة وليس المماحكة في الإلهيات، بهدف إضعاف رجال الدين خاصة أصحاب الحديث[١٨].

توفي المأمون عام ٨٣٣م، وسرعان ما تكشف تغيير بنية الدولة، خاصة الجيش، حيث أصبح المقاتلون في العقود اللاحقة مرتزقة من كافة أنحاء الدولة وما حولها، ولم يعودوا عرباً من أبناء الصحراء. وأخذ قادة العسكر الترك يفرضون سلطتهم شيئاً فشيئاً على مفاصل الدولة وعلى الخلفاء الذين تحولوا إلى دمى همّهم الأول النجاة بجلدهم من حراسهم الأتراك!

أدرك المتوكل لدى توليه الخلافة عام ٨٤٧م، فشل محاولة التوصل إلى تسوية لنزع فتيل التوتر، فعمد إلى تضييق الخناق على المعتزلة ومنع الجدل حول «خلق القرآن». وأعلن التيار السُني عام ٨٥١م، مذهباً رسمياً للخلافة، ولعل مأسسة المذهب السُنّي كانت أحد العوامل التي دفعت «الشيعة الإمامية» إلى الخروج بتنظيم محدد المعالم.

أراد المتوكل العودة بالدولة إلى سيرتها الأولى والتخلص من العسكر الترك، لكنهم كانوا أسرع منه فأردوه قتيلاً على سرير ملكه. وكان مصرع المتوكل على أيدي العسكر الترك الاعتداء الأول في سلسلة طويلة من الاعتداءات الدامية المتلاحقة التي طالت الخلفاء الواحد تلو الآخر، حيث لقي كثير منهم نحبه في ظروف غامضة وأحياناً مفضوحة.

□ □ □

إن طرح نظرية «الغيبة» في رأي الباحث البريطاني مونتغمري وات، فعل سياسي متعمد، خاصة ذلك الادعاء بوجود وكيل يمثل الإمام لدى أتباعه. وقد أصبحت النظرية بتعاقب أربعة وكلاء على أداء المهمة إلى عام ٩٤١م، عقيدة مألوفة من وضع أبو سهل النوبختي، المتوفى عام ٩٢٣م، الزعيم الشيعي الثري الذي تمتعت عائلته بنفوذ واسع في البلاط العباسي، فضلاً عن أن الوكيل الثالث للإمام أثناء الغيبة الصغرى كان أحد أبنائها.

ويرجح الباحث البريطاني، أن النظرية جاءت أقرب إلى تسوية مع السلطة الحاكمة،

بعد أن أصبح المذهب السُنّي مذهباً رسمياً للخلافة منذ عام ٨٥١م، ويبدو أن «الاثني عشرية» قد آثرت الهدوء السياسي آنذاك والتساكن مع الحكومات السُنّية(١٩).

وقد حققت نظرية «الغيبة» في الواقع أهدافاً عدة أهمها:

أولاً: التخلص من حدة التنافس والتشاحن على منصب الإمام، بما سمح بتكوين حركة موحدة.

ثانياً: نقل السيطرة على الحركة إلى أصحاب المهارات السياسية.

ثالثاً وأخيراً: تحرر الحركة من توجس السلالة العباسية الحاكمة، بما يمكّنها من كسب ثقتها، وإحراز نفوذ في البلاط العباسي وقدر من التأثير السياسي.

وتضيف الباحثة الأميركية نكي أر. كيدي Nikki R. Keddi، المتخصصة في الشؤون الإيرانية: إن القبول بحكومة زمنية في غيبة الإمام الثاني عشر أصبح سلاحاً ذا حدين، جرى استخدام نصله الحاد في العقود الأخيرة لدى اشتداد الخصومة بين رجال الدين والحكام، وقد مكن العلماء من إعلان لا شرعية أية حكومة زمنية. وبمرور الوقت ارتفعت المزاعم بأن العلماء أكثر كفاءة من الحكام الزمنيين في تأويل إرادة الإمام الغائب، بما أضفى عليهم منزلة سياسية رفيعة. وتتابع الباحثة الأميركية، أن «الحركة الإسماعيلية شهدت انشقاقات عدة أثناء محاولاتها المتكررة للإطاحة بالحكم العباسي، غير أن العباسيين لم يصبهم سوى نصلها البارد بفضل نظرية «الغيبة» التي جاءت لصالحهم نتيجة تحالفهم مع «الاثني عشرية» في مواجهة الإسماعيليين»(٢٠).

إن فكرة الإمام الحي الغائب ليست بالجديدة، ويبدو أن جاذبيتها تعود إلى ما تمنحه من أمل إلى الشعوب المقهورة، في أقسى ظروفها الحياتية وأشدها حلكة، فضلاً عن أنها تجنبهم مخاطر المواجهة ومحاولة رفع الظلم بأيديهم. وقد تمسك بعض المؤمنين بالفكرة إلى حد الزعم بأن استخدام العنف لإقامة العدل أثناء غيبة الإمام، خطأ وغير جائز، فقط يصبح رفع الحسام واجباً لدى ظهوره.

وهذا يكشف بدوره الصلة الكامنة بين انتظار المهدي والخمول السياسي.

□□□

بدأت «الغيبة الكبرى» عام ٩٤٠م بوفاة الوكيل الرابع، ويعتقد الباحث البريطاني وات، أنها أيضاً نتاج فعل سياسي متعمد آخر، فما الذي تعنيه «الغيبة الكبرى» بالمفهوم السياسي في ناحيته العملية؟!

ينطلق الباحث البريطاني وات من فرضية أن الوضع حينها أصبح أكثر ملاءمة لإعلان «الغيبة الكبرى»، الشكل الجديد للإمامة «الاثني عشرية»، عما كان عليه الوضع في عام (٨٧٤ إلى ٨٧٨م) لدى اختفاء الإمام الثاني عشر. فقد اتسم عهد الخليفة العباسي المعتمد، من عام ٨٧٠ إلى عام ٨٩٢م، بالاستقرار والهدوء، وكذلك اتسمت الستة عشر عاماً الأولى من حكم الخليفة المقتدر (٩٠٨ ـ ٩٢٤م).

وفي ما عدا سنوات الهدوء المستقطعة هذه، استمر التنافس على السلطة مستعراً بين كبار ضباط الحرس الأتراك، أما سلطة خلفاء بني العباس فقد أخذت تذوي وتنحصر تدريجياً حتى أصبحوا حالة احتفالية لا أكثر ولا أقل، إلى أن سقطت عاصمة الخلافة العباسية، بغداد عام ١٢٥٨م تحت سنابك خيول المغول.

أصبحت السلطة الفعلية في يد الأسرة البويهية، منذ العام ٩٤٥م إلى ١٠٥٥م، فأعادت الاعتبار إلى الشيعة وحسنت ظروفهم الحياتية، مع ذلك، لم تحاول إلغاء الخلافة العباسية أو فرض التشيع. لذلك، يعتقد بعض الباحثين أن آل بويه لم يكونوا شيعة على نحو صارم، ولكنهم كانوا في الحقيقة من أتباع الشيعة الزيدية[*]. ومن

(*) أتباع الإمام زيد بن علي شأنهم شأن بقية الشيعة يؤيدون مطالبة علي بن أبي طالب بالإمامة، ليس لمجرد رابطة الدم، بل لمؤهلاته الروحية، والزيدية لا تضفي خصائص سماوية على الأئمة مثل الاختفاء والتجلي والكرامات الروحية، والإمام المدافع عن الدين ليس بنظرهم معصوماً، كما لا يعتقدون بالتقية، فهي تناقض إيجابية المواجهة والقتال التي اشتهروا بها، ومن المعروف أنها استوعبت فكر الاعتزال بالكامل ورفضت التجسم والجبرية.

المستبعد اعتقاد آل بويه بـ «الغيبة الصغرى»، فذلك يعني تسليمهم بوجود سلطة أعلى من وكيل الإمام، وينسحب الوضع نفسه على «الغيبة الكبرى»، فالإقرار بها يعني ضمنياً رفض السلطة الاسمية للخليفة العباسي، وفي ذلك خطورة سياسية تدمر شرعيتهم المستمدة من شرعية الخليفة وتعيينه إياهم.

يتبنى مونتغمري وات الرأي نفسه، فإذا استبدل البويهيون خليفة علوياً بآخر عباسياً لفتحوا بذلك على أنفسهم أبواب جهنم من المنافسين، وما أكثرهم، «فلا أحد يأخذ الخليفة العباسي على محمل الجد، ولن يعترض أحد لو أمرت بقتله، لكن الأمر يختلف تماماً بالنسبة لخليفة علوي يعتقد الناس أنه موصول بحبل من السماء، فعندها سيسارعون إلى طاعته لو أمرهم بقتل أيٍّ كان». وأمر آخر لا يقل خطورة، فقد يعلن أحد حكام الأقاليم في عاصمته خليفة عباسياً مزاحماً ليكتسب بذلك شرعية، ودع عنك احتمال عودة الإمام من غيبته أو ادعاء أحد ما بأنه الإمام، وتلك احتمالات لا تُحمد عقباها تهدد سلطتهم فى العمق.

لذلك كانت الأسرة البويهية فطنة كفاية بعدم محاولتها تحويل الرعية إلى «الاثني عشرية»، أو حتى استخدام فكرها في مواجهة دولة الفاطميين الإسماعيليين، التي أقاموها في مصر عام ٩٦٩م. وهذا يعود بالباحث البريطاني إلى محاولة موضعة «الغيبة الكبرى» في سياقها الموضوعي، وبالتالي التساؤل عن هدف إعلانها!

ويمكن القول إن إعلان «الغيبة الكبرى» قد حقق في رأيه أهدافاً عدة:

أولاً: وضع نهاية لوكيل الإمام ومنصبه الذي ربما كشفت الممارسة العملية عدم جدواه، فضلاً عما سببه المتنافسون من اضطرابات.

ثانياً: تسلّم العسكر السلاجقة السلطةَ الفعلية، الأمر الذي أفقد النظريات الدينية زخمها السياسي، خاصة وأنهم يتبعون المذهب السُنّي، ولم يكونوا ليسمحوا لرجال الدين بالتدخل في تفاصيل الحكم اليومية.

ثالثاً: لعل إعلان الدخول في «الغيبة الكبرى» جاء تأكيداً لتوجه «الاثني عشرية» السلمي، وعزمهم على دعم الحكام دون أن يتورطوا في الشؤون السياسية.

وهكذا تحولت الإمامة «الاثنا عشرية»، ولو إلى حين، إلى ما يقرب المذهب الشخصي لا السياسي، وامتد ذلك التوجه إلى عهد إسماعيل شاه الصفوي في بداية القرن السادس عشر الميلادي.

□□□

إن «الاثني عشرية»، شأنها شأن الأيديولوجيات الدينية الأخرى، لديها ثلاثة أوجه للتعبير: الشعبي العام، الصوفي الباطني، والثالث المتعلق بالفقه ورجال الدين. ومنذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، أصبح الوجه الثالث محط اهتمام الباحثين، وذلك بسبب انخراط الكثيرين من رجال الدين في العمل السياسي.

ومن بين الأخطاء الشائعة الاعتقاد بأن الشيعة ترفض السّنة ولا تقبلها، ويلحظ الباحث المعروف غولدتسهر أن «هذا خطأ جذري»، يعود في الغالب إلى تناقض مصطلحَي سُنة وشيعة، والشيعي للمفارقة لا يمكنه التغاضي عن اتهامه بمناوأة مبدأ السُنة، وتكمن المشكلة في أن سُنة الشيعي لا تتفق وسُنة السني، فالشيعة لديهم مجموعة أحاديث يطلقون عليها «الأخبار»، تعتمد على أسانيد ومسوغات مختلفة.

وتجدر الإشارة إلى وجود الكثير من الأحاديث المشتركة بين الجانبين، غير أن مجموعة الأحاديث التي جمعها الشيعة كما أعمالهم الفقهية، التي وصلت إلينا، تعود إلى النصف الثاني من القرن التاسع الميلادي، وتلك مرحلة تُعدّ متأخرة نسبياً عن أعمال السُنة.

بداية، لا يمكن عزل الفقه المبكر للشيعة في مادتها الخام، عن الشريعة الإسلامية والممارسات العامة التي ظهرت في الأيام الأولى للإسلام، دون استثناء الجماعات التي أصبحت تُعرف لاحقاً بأهل السُنة. فقد كان استعمال الرأي واعتماده، أسلوباً سارياً إذا لم يكن ثمة نص من كتاب أو سُنة، الأمر الذي أدى إلى انتشار مدرسة الرأي في القرنين الأول والثاني من الهجرة، خاصة في العراق لقلة الرواة، فأكثرهم كان في الحجاز موطن النبي (ص) وكبار الصحابة.

وكان انتشار مدرسة الرأي في العراق أمراً طبيعياً، فقد شهدت أرض السواد حضارات عريقة متتالية، إضافة إلى تأثرها بالحضارتين الفارسية والبيزنطية، ولا بد أن وضعاً كهذا قد تسبب في مشاكل مغايرة بما لا يقارن بالبداوة وما في حكمها. وكانت مدرسة الرأي الآخذة في الانتشار تواجه مدرسة الحديث وتناهضها، وتلك مدرسة إذا سئل أصحابها عن أمر ما لم تأت على ذكره آية شريفة أو حديث نبوي، أمسكوا ولم ينبسوا ببنت شفة.

استمرت المنافسة واشتد أوارها، وغالى كل من الجانبين في موقفه واتجاهه، يقول بعض أصحاب الحديث إن السُنة حاكمة على الكتاب، وأصبحت أحاديث الآحاد تفوق تدريجياً أهمية الإجماع المسند إلى الذاكرة الجمعية المعروفة بالتواتر، إلى أن ظهر في القرن الهجري الثاني من يقول أن السُنة تنسخ الكتاب!. أما أصحاب الرأي فبالغوا أيضاً بدورهم ورأوا عدم الأخذ بالأحاديث بذريعة الشكوك التي تحيط بالرواة، إضافة إلى كثرة الأحاديث الموضوعة.

بعد وفاة الإمام الشافعي عام ٨١٩م، أُقر الاجتهاد النسبي وحسب ومُنع الاجتهاد المطلق. وبدأ الانغلاق يتفشى حين أصبح على الفقيه الالتزام بالعمل داخل دائرة مغلقة غير مسموح له بتجاوزها، ولم يعد يسعه سوى التنقل وفقاً للظروف بين مدارس الفقه السُنية الأربع. وتجدر الإشارة إلى أن الفقه الإسلامي ليس كالفقه الأنكلوساكسوني، حيث لا تشكل الأحكام القانونية سابقة يعتد بها، بل تنحصر السوابق في ما حددته مدارس الفقه السُني الأربع.

كان اتّباع مدارس الفقه السنّة الأربعة، من الناحية التشريعية، اتجاهاً شائعاً لدى غالبية الشيعة، حيث الفروقات بين الجانبين لا تتعدى حجم مثيلاتها بين المدارس الأربعة.

والآن توضح الأبحاث المعاصرة، أن ثمة اختلافاً جذرياً في المنطلق، رغم استخدام الجانبين السُنة والشيعة، الأساليب والمصطلحات نفسها، لكنهما يختلفان جذرياً في المنطلق، حيث يستند الفقه السُني من ناحيته إلى فرضية مجيء الوحي لتعديل القوانين والأعراف القبلية الموجودة، بينما ينطلق الفقه الشيعي من ناحية أخرى، من مبدأ أن الإسلام يمثل في جوهره قطيعة جذرية مع الأعراف القبلية، ويطرح نظاماً تشريعياً

جديداً يعتمد على الأسرة النووية[٢١].

وينسحب الاختلاف أيضاً على مصادر التشريع، فقد طورت الشيعة الإمامية أربعة مصادر: القرآن والسُنة والإجماع والعقل، غير أن الإجماع الشيعي ليس الممارسة الحية للجماعة المعتمدة على الذاكرة الجمعية لممارسات النبي والأئمة، وإنما الإجماع على أقوالهم وإعمال العقل والتمعن في المعاني بغرض الوصول إلى حكم قطعي بواسطة القياس المنطقي، وليس القياس التماثلي، أي القائم على التشابه.

ويجدر الالتفات جيداً، إلى أن تطور نظرية الحكم السُنية قد حدث في ظل دولة سُنية، ولذلك تم إدماج المجال السياسي (الزمني) في المجال الديني (القدسي)، ليصبح الدين إحدى دعامات الدولة الأساسية وفي قبضتها وتحت هيمنتها، مما كان له أثر سلبي على كليهما، الدين والدولة معاً. وأصبحت طاعة الحاكم بالتالي التزاماً وواجباً دينياً وفقاً للآية الكريمة (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ)، حتى لو كان الحاكم مستبداً ظالماً يفتقر إلى شرعية حقيقية، فذلك في نظرهم أفضل من الفوضى، أما الشيعة فيعتبرون الآية تشير حصراً إلى طاعة الأئمة وحسب.

وتجدر الإشارة إلى أن لدى الأئمة من الناحية النظرية كل السلطة السياسية، لكنهم قد مضوا والإمام الثاني عشر، صاحب الزمان، في الغيبة حتى يأذن الله له بالرجعة، ويعني ذلك من الناحية العملية انقطاع سلطته وتوقفها.

ما العمل؟!

وقد ترسخ الاعتقاد بأن الله تعالى ينصّب الأئمة، وليس للأمة أن تتدخل. وأدى ذلك الوضع المأزق إلى الخروج بنظرية «التقية والانتظار»، لمهادنة الوضع القائم وانتظار عودة المهدي، وكانت المحصلة غياب الشيعة الإمامية أنفسهم، طويلاً عن مسرح الأحداث، مما أدى إلى ارتياح أنظمة الحكم على اختلافها.

ورفض العلماء الملتزمون بنظرية «التقية والانتظار»، أي بديل عن الإمام الغائب المعصوم، المهدي المنتظر، حتى لو كان فقيهاً عادلاً. وحرم العلماء الاجتهاد كما

العمل بالقياس أو الرأي(*)، واشترطوا حصول العلم بأحكام الدين من أهل البيت بواسطة «الأخبار»، أي الأحاديث الواردة عنهم. وبذلك، اقتصر عمل رجال الدين الأوائل على رواية الأخبار انسجاماً مع نظرية الإمامة الإلهية، التي تحصر العمليتين التشريعية والتنفيذية في يد الأئمة المعصومين المعينين من قبله تعالى. وهكذا، أصبحت الإمامة فكرة دينية بعد أن تمت إزاحتها من ميدان السلطة السياسية. ونتيجة لذلك، لم تطور الشيعة حتى تلك المرحلة أية نظرية سياسية حقيقية، ووضع العلماء الشؤون السياسية جانباً وأقصوها إلى خارج دائرة اهتمامهم.

وطالت الغيبة واستمر الانقطاع عن مصدر العلم الإلهي، وما انفكت المسائل المستجدة تطرأ وتبحث عن إجابة. وبدأ موقف الشيعة الإمامية من الاجتهاد يتغير تدريجياً، فالحاجة باتت ملحة لفتح باب الاجتهاد والقبول بجواز القياس المنطقي وليس التماثلي. وأخذت السلطات الزمنية تعتمد على مفهوم الملكية الساسانية في إيران قبل الإسلام، واعتبارها الحاكم ظل الله في الأرض، التي تبناها الملوك والخلفاء أيضاً، وليس هناك من مشكلة، فالعلماء بدورهم لا يمكنهم إضفاء الشرعية على أي حكومة زمنية!

وبدأ الشيعة يعتقدون أنهم الخاصة التي تعيش بين عامة المسلمين، وأن كافة الأمور المتعلقة بالحياة، سياسياً وإدارياً واقتصادياً، ليست مجالاً للشريعة وخارج نطاق اهتمامهم. أما السُنة فيعيشون في ظل أنظمة سياسية أدمجت غالبيتها الشؤون السياسية

(*) خلافاً للشائع، لم يكن الاجتهاد مسموحاً به في المدرسة الإمامية الشيعية، لكن الوضع اختلف بدخول الإمام الغيبة الكبرى، وأصبح متاحاً أمام المستجدات، ووفقاً للفقيه البارز إبراهيم قطفي، اتباع المجتهد في المسائل التي تفتقر إلى الإجماع أثناء حياته وحسب، فقد يظهر مجتهد جديد أو يثبت خطأ المجتهد الراحل. وظهرت عشية القرن السابع عشر «المدرسة الإخبارية» على يد محمد أمين استرابادي (المتوفى ١٦٩٤) الذي أكد أولوية الأئمة في تأويل العلماء، وقصر المصادر على القرآن والأحاديث مع رفض الإجماع والعقل. وفي القرن الثامن عشر شكلت المدرسة الشيخية تحدياً أعقبتها المواجهة مع المدرسة الأصولية لاعتبارها جماعة المجتهدين مصدراً للتقليد، وكان من أهم دعاتها محمد باقر بهبهاني (١٧٠٥ ــ ١٧٩١).

والدينية معاً، وكان أمام علماء الشيعة ثلاثة احتمالات للاتصال بالدولة:

الأول: التعاون السياسي والقبول بتولي الوظائف الرسمية في الدولة منعاً للفوضى، حيث يسمح النظام بتطبيق الشريعة كاملة، وذلك يستدعي التعاون أيضاً مع دول غير شيعية أو غير عادلة حفاظاً على الحياة، وبالفعل فقد تقلد لاحقاً كثير من العلماء البارزين مناصب عليا في الدولة الصفوية.

الثاني: الانخراط في العمل السياسي من أجل وضع السلطات الزمنية على جادة الصواب ودفعها إلى الانسجام مع الشريعة، وكان مسوغهم في ذلك تناقض الحكومات مع سلطة الإمام الغائب، بما يجعل العلماء نواب الإمام وخبراء الشريعة، الأفضل لإرشاد الحكومات وهدايتها.

الثالث: الابتعاد عن العمل السياسي كلية، وذلك ما اتبعته غالبية العلماء.

لقد عكست هذه الخيارات الثلاثة توجه علماء الشيعة على امتداد قرون، مما يشير بدوره إلى افتقادهم لنظرية متماسكة حول الشرعية السياسية، كما لموقف موحد تجاه الدولة. واستمر ذلك الوضع حتى قيام الدولة الصفوية في بداية القرن السادس عشر الميلادي، ونجاح الملوك الصفويين في المرحلة المبكرة لدولتهم في ادعاء تحدرهم من الإمام السابع موسى الكاظم، الأمر الذي أضفى عليهم سمات القداسة وأوجب طاعتهم، وقد استند الصفويون في توجههم هذا إلى غلاة القرن الإسلامي الأول، لكنهم أطلقوا للمفارقة يد علماء «الاثني عشرية» في تطوير مبادئهم شريطة عدم الولوج في التنظير السياسي.

مع ذلك، أخذ العلماء يعتبرون أنفسهم بمرور الوقت قادة وهداة، ولم تنقصهم الجرأة في نهاية الدولة الصفوية على الجهر بآرائهم في حال انحرف الملوك عن جادة الصواب. أما سلالة القاجار التي تولت الحكم بعدهم فلم تستطع تزييف صلة نسب بالبيت العلوي، مما دفعها إلى اللجوء إلى علماء الدين طلباً للشرعية، ولم يقصّر أولئك في مد يد العون، وإن تحيّنوا الفرص لتعزيز مواقعهم وتأكيد استقلالهم.

□ □ □

وحدث تغيير جذري في بداية القرن الثالث الهجري، بدا سريعاً مفاجئاً، لكن بذوره غرست في الحقيقة قبل مئة وخمسين عاماً على يد بعض أتباع الإمام السادس جعفر الصادق، ولذلك يمكن الحديث في الفترة ما بين عام ٨٨٢ ـ ٩٠٢م، عن ذلك التقارب المثير بين المعتزلة وبين مجموعة من كبار رجال «الاثني عشرية»، وعلى قصرها، كانت المدة فاعلة ومؤثرة، تمحورت حول آل نوبخت، الأسرة المعروفة ذات الثقافة العميقة والنفوذ الواسع في البلاط العباسي. وأثمر ذلك التلاقح الثقافي بين الجانبين ظهور أفكار عديدة أخذت تتطور، ليبدأ عندها التمايز بين التيارات الشيعية المختلفة، الذي تجسد في ظهور مجموعات من الوكلاء تدّعي كل منها أنها الممثل الوحيد والحقيقي للإمام الغائب.

بداية، أسس علماء «الاثني عشرية» في الإلهيات، العقيدة على خمس دعامات إيمانية: التوحيد، العدل، النبوة، الإمامة واليوم الآخر «المعاد»، وبذلك يتفقون مع السُنة في دعامات أربع، وإن كان مفهومهم للعدل يأخذ منحىً اعتزالياً. وقد خيم التغيير الناجم عن التقارب الأثني عشري/الاعتزالي على كافة المسائل، بحيث أصبحت الإمامية تدين للمعتزلة بمفاهيم عدة، فقد قبلت على سبيل المثال أطروحة المعتزلة المتعلقة بالتوحيد ورفض التشبيه والتجسيم وخلع الصفات البشرية على الله. وأنكرت أيضاً الجبرية التامة فالله خلق الإنسان حر الإرادة مسؤولاً عن أفعاله، وقد وضعوا مفهومهم للجبرية في سياق علم الله الكامل، بمعنى أن أفعال الإنسانية جمعاء ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، معروفة لديه وداخل علمه الكامل(٢٢).

وليست عقيدة وجود إمام معصوم في كل عصر استثناءً، فهي ترجع أيضاً إلى أطروحة العدل لدى المعتزلة، حيث يتطلب عدل الله أن ينعم على الإنسانية جمعاء في كل عصر بقادة روحانيين محصنين لقيادة النوع الإنساني على طريق الخلاص.

وهكذا ذهب الإماميون إلى الأخذ برؤى المعتزلة في التأويل المجازي للآيات المتشابهات، كما مسؤولية الإنسان عن أفعاله، فضلاً عن اعترافهم الصريح بأن النسخة الحالية من القرآن الكريم، مصحف عثمان، كاملة لم يلحقها أي تغيير. وانحصر الاختلاف في معتقد الإمامة نفسه، إضافة إلى رفض العقاب الأبدي لمرتكب الكبيرة، وأيضاً فكرة الشفاعة التي ينكرها المعتزلة.

أدّت ملاحقة المتوكل للمعتزلة منذ توليه الخلافة العباسية (٨٤٧ - ٨٦١م)، وكذلك تضييق الأشاعرة الخناق عليهم وعلى الشيعة معاً، دوراً فاعلاً في احتضان الجانبين بعضهما بعض، حيث وجد المعتزلة ملاذا آمنا لدى «الاثني عشرية»، ووقعت الأخيرة على فكر خصب أخذت تنهل منه في أصول علم الكلام، وفي تطوير نظرياتهم وتوسيعها، وقد حدث ذلك التغيير لدى «الاثني عشرية» على مرحلتين:

الأولى: الرفض التام لكافة أفكار الغلاة الأوائل.

والثانية: اتخاذ علم الكلام أساساً للإلهيات.

حدثت المرحلة الأولى في النصف الثاني من القرن التاسع الميلادي في مدينة قم، وكما هو معروف فقم مدينة شيعية منذ القرن الثامن الميلادي، وقد نجحت في عام ٨١٩م بطرد الغلاة، وكانت بغداد آنذاك مركزاً «للإثني عشرية»، لكن مدينة قم فاقتها أهمية بفضل علمائها البارزين[٢٣].

في المرحلة الثانية: وقع تغيير في حقل الإلهيات عندما تبنى الإماميون في بغداد علم الكلام الاعتزالي بتأثير ثلاثة فقهاء: الشيخ المفيد المتوفى عام ١٠٢٢م، الذي دفع إلى الاقتراب أكثر فأكثر من مفاهيم المعتزلة في الإلهيات، ورفضه اعتبار ابن بابويه التراث أساساً للعقيدة مؤكداً على ضرورة استناد الإلهيات إلى العقل والوحي معاً، ثم الشريف المرتضى المتوفى عام ١٠٤٤م، الذي اقترب من مدرسة البصرة الأكثر عقلانية، ليصبح العقل عنده نقطة الانطلاق إلى الإلهيات. وبذلك أضحت مدرسة البصرة أساس علم الكلام، الإلهيات، عند الشيعة خلال القرون اللاحقة. أما الثالث، فهو أبو جعفر بن الحسن بن علي الطوسي المتوفى عام ١٠٠٧م، الذي اشتهر بإسهاماته الجذرية في الفقه الشيعي، وباتباع منهاج معلّمه الشريف المرتضى في الإلهيات.

أسباب التغييرات العميقة هذه ليست واضحة تماماً، وكل ما يمكن قوله حول تقارب «الاثني عشرية» ومدرسة الاعتزال، أن تلك الفترة شهدت أحداثاً عدة أهمها، أولاً تصاعد نفوذ آل نوبخت في البلاط العباسي، الذي وصل الذروة في عهد الخليفة المقتدر (٩٠٨ - ٩٣٢م)، مما دفعهم إلى تشجيع تطور فكر الشيعة الإمامية وموضعته في الخط الإسلامي العام، ثانياً تولي آل بويه السلطة الفعلية في بغداد، مما

أدى إلى خروج الشيعة من الانغلاق إلى الانفتاح وطرح أفكارها والعمل على تنقيحها، بفضل ما يحدثه التفاعل غالباً من تغييرات عميقة. وأخيراً أدى نجاح الإسماعيليين في تأسيس الدولة الفاطمية في مصر إلى إعادة «الاثني عشرية» لصياغة معتقداتهم، وما لبثت كافة مسائل الإلهيات أن أخذت في التطور حتى وصل الأمر بآل نوبخت إلى القول بأن الأئمة لم يأتوا بمعجزات، كما أنهم لم يبدوا أيضاً حماسة تجاه مسألة العصمة.

وبحلول نهاية القرن الحادي عشر الميلادي، الذي كان قرناً شيعياً بامتياز، أصاب الضعف السلالات الشيعية الحاكمة أو المتعاطفة معها. وكان أن زحف السلاجقة الأتراك إلى داخل العراق وتم احتلال بغداد عام ١٠٥٥م، والقضاء على حكم البويهيين، كما ضعفت الدولة الحمدانية في سورية وفقدت الدولة الفاطمية هي الأخرى بريقها ونفوذها، وهكذا عاودت الأشعرية السُنية انتشارها التدريجي حتى هيمنت على العالم الإسلامي.

□ □ □

شكّل الإيرانيون في العهد الصفوي غالبية العلماء، مما شجعهم على تعزيز مكانتهم واستقلالهم تدريجياً عن الدولة. وقد بلغ النفوذ الاجتماعي والسياسي للشيخ محمد باقر المجلسي، المتوفى عام ١٦٩٩م، شأناً عظيماً فاق في أهميته مجموعة الأحاديث التي جمعها تحت عنوان «بحر الأنوار». فقد سأله السلطان حسين شاه أن يقوم بتتويجه، فطلب في المقابل إصدار مراسيم ملكية تحرم شرب النبيذ وهواية الحمام الزاجل وإقصاء المتصوفة عن أصفهان. ولم يصمد مرسوم النبيذ طويلاً فالشاه كان مولعاً به، لكن المجلسي وأصحابه نجحوا في فك ارتباط «الاثني عشرية» بالتصوف، الذي وصفوه بالهرطقة كما نعتوا الفلاسفة باتباع اليونان الملاحدة. وتبقى أهم إسهامات المجلسي نشر المذهب وإيصاله إلى العامة، والتركيز على حب الإمام علي وزيارة أضرحة الأئمة وترسيخ مكانتهم كشفعاء للإنسان في يوم الحشر.

ولا يعني الأخذ بمدرسة الاعتزال في مجال الإلهيات انسحابها على الفقه، حيث هيمنت المدرسة الإخبارية، مدرسة الحديث، منذ منتصف الدولة الصفوية، وانحصرت بذلك مصادر التشريع في القرآن الكريم والأحاديث، فكان أن لجأ العلماء، بسبب

العزوف عن العقلانية، إلى أساليب الكشف والتنجيم وضروب السحر، للحصول على المعرفة. وجاء احتلال أصفهان من قبل الأفغان السُنة عام ١٧٢٢م، ومحاولة نادر شاه جعل «الاثني عشرية» مذهباً خامساً، ليدفع أعداداً كبيرة من العلماء إلى الذهاب إلى العتبات المقدسة في العراق، إلى الكاظمية والنجف وكربلاء، وجميعها أصبحت مراكز للعلم بفضل ذلك العدد الكبير من العلماء بين ظهرانيها، وفي مقدمهم أقاي محمد باقر بن محمد الأكمل، المعروف بوحيد البهبهاني، العالم الرئيس الذي ظهر بعد المجلسي ليجعل من كربلاء أهم مراكز الدراسات الشيعية.

وبدأ الخلاف مع المدرسة الأخبارية يتجاوز البضع نقاط، آخذاً في الاتساع والتحول إلى نزاع مرير، بلغ ذروته حين كفّر البهبهاني الإخباريين، وتمكن من سحقهم في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، في جنوب العراق والبحرين. واستطاع بواسطة إشهار سلاح التكفير في وجه الرافضين لمبادئ العقل والاجتهاد، كمصادر للتشريع إلى جانب القرآن والسُنة، أن يمهد الطريق لزيادة قوة العلماء ونفوذهم في عهد الحكم القاجاري، وبلورة مسألة مرجع التقليد، والخروج بأسس الفكر الشيعي وتطوره إلى يومنا هذا. وهكذا أصبح مصطلح المجتهد مرادفاً لمصطلح الفقيه، أي الخبير الحاذق بالشريعة.

ثم جاء التطور الرئيس الثاني على يد الشيخ مرتضى الأنصاري، ولا يزال ساري المفعول إلى اليوم، وذلك لقيامه باستخراج مجموعة من المبادئ واستخدامها في حالات الشك شريطة الأخذ بمبدأ الحيطة. وهكذا انفتح مجال التشريع واسعاً أمام الفقهاء لتغطية أي مسائل مستجدة، وقد تقيد بعضهم بمبدأ الحيطة وأطلق البعض الآخر العنان في استعمالهم العقل(٢٤).

□ □ □

وكان لا بد أن يطال التغيير المجال السياسي أيضاً. إن دخول الإمام إلى الغيبة وتوقف الوكلاء، الملقبين بالأبواب، يعني ضمنياً، إسقاط «الاثني عشرية» لكافة المهام المخول بها، وأهمها: الجهاد، قسمة الفيء، صلاة الجمعة، وتنفيذ الأحكام بإقامة الحدود وتسلّم أموال الزكاة والخمس. وكان إسقاط تلك الوظائف ولا ريب مناسباً تماماً من الناحية السياسية، فقد أصاب الانتظار «الاثني عشرية» بالسلبية والخمول السياسي،

مقارنة بالإسماعيليين الذين أصبحوا مصدر تهديد للأسرة البويهية، بإقامتهم الدولة الفاطمية في القاهرة.

وسرعان ما تكشفت سلبيات اسقاط مهام الإمام، الذي غادر الجماعة وتركها دون قيادة أو تنظيم أو بنية مالية. لذلك، بدأ الحل تدريجياً في القرن الحادي عشر، بتخويل الفقهاء مهام الإمام الشرعية باعتبارهم الأفضل في توزيع أموال الزكاة نيابة عن الإمام، مع ترك الحرية للناس إذا أرادوا القيام بذلك بأنفسهم، وقد سُمح أيضاً للفقهاء بتنظيم صلاة الجمعة في غياب الإمام، مع ذلك استمرت هذه المسألة مثار جدل واسع.

وتقدم العلامة الحلّي، المتوفى عام ١٢٧٧م، في القرن الثالث عشر الميلادي، خطوة أخرى بتخويل العلماء إقامة الحدود بأنفسهم بدلاً من السلطات الزمنية، ثم تحول دورهم بفضل كتاباته الأخيرة من ممثلين لمانحي الزكاة إلى وكلاء الإمام الغائب في الجمع والتوزيع، ثم قام المحقق الكركي، المتوفى عام ١٥٢٢م، بالتقدم خطوة ثانية بطرحه العالم نائباً عاماً للإمام، تمييزاً له عن النائب الخاص، وإن قصر ذلك على أمّ صلاة الجمعة.

وجاء الشهيد الثاني، المتوفى عام ١٥٥٨م، ليأخذ فكرة النائب العام إلى نهايتها المنطقية بسحبها على كافة الوظائف الدينية للإمام الغائب، كما تمتع العلماء بالامتيازات ذاتها. وبذلك، أصبحت سلطة العلماء التشريعية انعكاساً مباشراً لسلطة الإمام الغائب نفسه. ومنذ ذلك الحين أضحى على المانحين دفع أموال الزكاة إلى العلماء بصفتهم أوصياء الإمام ليقوموا بتوزيعها، وإلا غامروا بضياع ثوابهم، وتجدر الإشارة إلى أن الشهيد الثاني حدد للعلماء دوراً في الجهاد الدفاعي وحسب.

وهكذا تطورت القواعد النظرية لسلطة العلماء، لكن الدولة الصفوية كانت من القوة بحيث جمّدت ممارستهم لكثير من المهام وجعلتها حبراً على ورق. غير أنها أصبحت في العهد القاجاري قيد الممارسة بفضل انتصار المدرسة الأصولية. وقد تجلى ذلك واضحاً منذ الحرب الروسية الإيرانية الأولى عام (١٨٠٤-١٨١٣)، حين لجأ عباس ميرزا، ولي عهد فتح علي شاه، إلى الشيخ جعفر كاشف الغطاء للحصول على إعلان الجهاد ضد الروس.. وذلك يعني ضمنياً الاعتراف بسلطتهم في اتخاذ قرار بمثل ذلك

الحجم من الخطورة، يُعد عادة من مهام الإمام الغائب. وفي المقابل، حصل كاشف الغطاء على حق العلماء في جمع أموال الخمس، وتمكن عالم آخر في الفترة نفسها، السيد محمد باقر شافتي، من ترسيخ حق العلماء في إنزال العقوبات وإقامة الحدود الصادرة عن المحاكم الشرعية.

تمكن العلماء باقتدار عبر سياسة الخطوة خطوة هذه، من أخذ كافة مهام الإمام على عاتقهم، لكنهم توقفوا دون المطالبة بالسلطة السياسية. فقد نجحوا على امتداد تسعة قرون وبواسطة عملية التأويل والتجديد المستمر في تعزيز الجانب النظري لسلطتهم والتقدم بخطوات صغيرة غير ملحوظة. ولا يحسبن أحد أنها كانت عملية واعية من قبل العلماء، وإنما جاءت استجابة للضغوط الاجتماعية والسياسية، خاصة مع قيام الدولتين الصفوية ثم القاجارية، مما مكن العلماء من مراكمة مميزاتهم وتعزيز سلطاتهم بفضل قراءة معمقّة للحقائق الاجتماعية والسياسية المحيطة بهم.

وبدأ التطور يأخذ مجراه في معظم الوقت، بينما كان الشيعة يشكلون أقلية في دول سُنية، لذلك لم تكن بهم حاجة إلى مفكر مثل الماوردي كي يدمج المجالين السياسي والديني في نظرية سياسية معاً. فقد أدى غياب الإمام الثاني عشر وانقطاع سلطته السياسية، من الناحية النظرية ضمنياً، إلى عدم تسيس الإمامة، وقد جرى رفد الغياب وتعزيزه بالفكر الصوفي ليصبح الإمام عندها مخلّصاً وشفيعاً للإنسان في السماء، أكثر منه قائداً محجوباً في الأرض.

وهكذا تمت إزاحة فكرة الإمامة من الميدان السياسي، لتغدو مفهوماً ميتافيزيقياً خارج مجال اهتمام رجال الدين[٢٥].

وكان أن اتجهت السلطات الزمنية الحاكمة إلى الاعتماد على النموذج الملكي الساساني، على أساس أن السلطة هبة من الله، وأن صاحبها «ظله في الأرض». واعتبر الشيعة أنفسهم أقلية بين عامة المسلمين، دون أن يثير ذلك تشاحناً أو توتراً بينهما، فقد كان لدى العلماء دائماً الخيار في الابتعاد عن الدولة أو التعاون معها.

لم ترفع «الاثنا عشرية» مسألة النظرية السياسية أثناء الحكم الصفوي، حيث اكتفى العلماء بمجال الأخلاق مع المجاهرة أحياناً بانتقادات حادة للملوك الصفويين في

الأيام الأخيرة لدولتهم، لكن الحال ما لبثت أن تبدلت إبان الدولة القاجارية لحاجتها الملحة إلى الشرعية من قبل علماء الدين.

وقام العلماء خاصة الميرزا أبو القاسم القمي، المتوفى عام ١٨١٦م، والسيد جعفر الكاشفي: المتوفى عام ١٨٥٠م، بتقديم نظرية سياسية شيعية متطورة شرعنت حكم الأسرة القاجارية، حين أقرّ الكاشف بتولي الإمام السلطات الدينية والسياسية (الدنيوية) للجماعة، لكن «الغيبة» أدت إلى تقسيم وظائفه بين جماعتين: العلماء نواب الإمام الغائب، ويتولى هؤلاء الجانب الديني، فيما يقوم الحكام الزمنيون على الشأن السياسي. ومضت الأمور بسلاسة لتعاون الفريقين معاً، فالعلماء يحتاجون إلى الحكام لفرض النظام بما يسمح لهم بتطبيق الشريعة، والحكام بدورهم بحاجة إلى رجال الدين حتى لا يجنحوا إلى الطغيان والاستبداد.

وهكذا استطاع السيد الكاشفي تلبية حاجة الأسرة القاجارية إلى الشرعية، والحصول في المقابل على اعترافهم بمكانة العلماء وسلطتهم. وبذلك، تأسس إطار للعمل يلبي حاجة الجانبين معاً، ويكفل للعلماء في الوقت نفسه خيارهم في التعاون مع الدولة أو البقاء بعيداً[٢٦].

واستمر العمل ضمن ذلك الإطار حتى اشتعال الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، بظهور ثلاثة نماذج: المتعاونون مع الدولة ومنهم إمام صلاة الجمعة في طهران، ثم الناشطون سياسياً سعياً إلى إصلاح السلطة الزمنية ومنهم آيات الله روح الله موسوي الخميني وحسن منتظري، وأخيراً العلماء الملتزمون الذين يرفضون التدخل في الشؤون السياسية، ومنهم آيات الله البرجوردي وشريعة الله مداري.

وتجدر ملاحظة إحجام العلماء ـ نواب الإمام الغائب ـ في العهدين الصفوي والقاجاري عن اتخاذ الخطوة التالية، وهي المطالبة بالسلطة السياسية والحكم الزمني الذي يتضمنه وضعهم كأوصياء للإمام الغائب، بل لقد واظب السيد الكاشفي وغيره من العلماء على إنكار ذلك الدور. واكتفى الإمام الخميني في كتابه الأول «كشف الأسرار»، بالضغط على الشاه وحكومته لاتّباع سياسات إصلاحية، انطلاقاً من وجهة نظره، بأن الملك أمانة يمنحها الناس إلى الحاكم، وعلى الأخير الحصول على شرعيته من الناس[٢٧]. وهذا ينم حينها عن موقف مميز.

لكن لهجة الإمام الخميني اختلفت، منذ عام ١٩٦٣، في محاضرات ألقاها في منفاه بالنجف الأشرف، حيث ركز على أن الإسلام ليس ديناً يقتصر على الأخلاق والطقوس، بل ينطوي على مبادئ وتشريعات ضرورية لأي حكومة في إدارتها للشؤون الاجتماعية. ولذلك، فإن الحكومة الإسلامية هي في حقيقتها حكومة دستورية، وعلى الحاكم أن يكون عادلاً واسع المعرفة بالشريعة حتى تأتي أفعاله منسجمة معها، وهذه شروط ليست متوفرة إلا في الفقيه وحسب.

إن معظم مفكري الشيعة وعلمائها اكتفوا بمطالبة الحكام الاهتداء في أعمالهم بالفقه الشيعي، وذلك أمر جسدته الثورة المشروطة في دستور عام ١٩٠٦، حتى جاء الإمام الخميني ليسحب فكرة النيابة العامة إلى نهايتها المنطقية، عبر مطالبته بإشراف الفقيه على الشؤون الاجتماعية والسياسية. وأخذ يشن انتقاداً حاداً على إحجام العلماء عن العمل في الشؤون العامة متهماً إياهم بخيانة المهمة والأمانة التي عهدها الأئمة إليهم. والأسوأ من هؤلاء وأولئك.. من وجهة نظره.. العلماء الذين يعملون في خدمة البلاط، فهم أعداء الإسلام بحق ويجب إقصاؤهم عن مناصبهم.

المثير في الأمر، تحول فكرة الإمام الغائب عبر القرون من الإمام الإنسان الملاحق من قبل العسس وبصاصي السلطات الحاكمة وجلاديها، إلى قيمة عليا تجسد على نحو مطلق المبادئ الرفيعة في المجالين العام والخاص، وعلى الإنسان أن يسعى حثيثاً لبلوغها من أجل بناء جمهوريته الفاضلة!

الهوامش

(١) Petrushevsky I. P. *Islam in Iran* (University Press, Cambridge, Great Britain), 1985, P. 203.

(٢) Montgomery Watt, *Religion and Politics in Iran*, Ed., by Nikki R. Keddie, (Yale University, 1983), P. 21. The Significance of the Early stages of Imami Shi'ism.

(٣) **الكامل في التاريخ**، ابن الأثير، الجزء الثاني، ص ٣٢٧.

(٤) أحمد الكاتب، **تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه** (دار الجديد، طبعة أولى، ١٩٩٨)، ص ٢٤.

(٥) أبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، **العقد الفريد**، الجزء الخامس، ص ٢٥.

(٦) Momen, Moojan, *An Introduction to Shi'i Islam*, (Yale University Press, 1985), p. 125-126.

(٧) الكاتب، المصدر السابق، ص ٢٨.

(٨) الكاتب، المصدر السابق، ص ٢٦.

(٩) Moojan, P. 32.

(١٠) Petrushevsky, P. 58.

(١١) Moojan, P. 64.

(١٢) الكاتب، المصدر السابق، ص ١١١.

(١٣) Moojan, P. 161-164.

(١٤) Ibid, P. 164.

(١٥) Ibid, P. 244.

(١٦) الكاتب، المصدر السابق، ص ٤٣.

(١٧) Moojan, P. 41-42.

(١٨) Watt, P. 25-27.

Nikki R. Keddi, *Roots of Revolution* (Yale University, 1981),p. 9. (١٩)

Watt, P. 37. (٢٠)

Moojan, P. 185. (٢١)

Ibid, P. 217. (٢٢)

Ibid, P. 220. (٢٣)

Ibid, P. 230. (٢٤)

Peteushevsky, P. 24-258. (٢٥)

Moojan, P. 252. (٢٦)

Ibid, P. 316. (٢٧)

علماء هراطقة
أم طلاب سلطة

منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران والدراسات جميعها، سطحية كانت أم معمقة، تطرح تساؤلات مشروعة في محاولة لسبر أغوارها، تمحورت حول نقطتين أساسيتين:

الأولى: الاحتجاجات الشعبية الواسعة المتلاحقة، منذ عشية القرن العشرين، في بلد كان يعتبر الأكثر تخلفاً من الصين وتركيا. مع ذلك، أخذ يشهد من حين لآخر ثورات راديكالية مقارنة بجواره الجغرافي، ومثالاً على ذلك، اشتعال «الثورة المشروطة»، الدستورية، وامتداد الاضطرابات لستة أعوام متصلة (١٩٠٦ - ١٩١١)، في أحد أكثر بلدان الشرق تخلفاً. ورغم ذلك، اتسمت ثورتها بخصائص تكاد تماثل الثورات الأوروبية الكبرى، وليست تشبه بحال تلك الهبّات الشعبية المحدودة التي كانت تحدث في الجوار.

الثانية: الأدوار الرئيسة والمحورية التى قام بها رجال الدين، فى ثورات إيران واحتجاجاتها الشعبية، بأعداد لا يستهان بها، واختلاف مستوى وعيهم الاجتماعي والسياسي عن نظرائهم الشرقيين، بفضل ما راكموه من خبرات وتمتعوا به من استقلال مادي نسبي.

وبمعزل عن ثورة العشرين في العراق التي اندلعت في مواجهة الاحتلال البريطاني وأيضاً الثورة الجزائرية، التي اشتعلت للتخلص من احتلال استيطاني فرنسي بغيض، فإن

«ثورات» الشرق الأوسط اتسمت بقيام مجموعة صغيرة من ضباط الجيش بالتحرك السريع واحتلال مواقع السلطة، وإنشاء نظام حكم جديد بقيادة العسكر على أنقاض النظام السابق. أما حدوث ثورات شعبية ممتدة في الزمان والمكان فظاهرة غير معروفة في تاريخ الشرق المعاصر، وإن تمتعت حركة كمال أتاتورك العسكرية بجماهيرية شعبية في تركيا أوسع كثيراً من أصحاب الغلبة الآخرين.

في بداية القرن العشرين، شهدت إيران ثورة شعبية لم تختلف في ملامحها عن الثورات الكلاسيكية الكبرى، تمثلت فى عجز النظام القديم عن مواجهة أزمات اجتماعية واقتصادية وتفجّر حركة شعبية (١٨٩١-١٨٩٢)، نجحت فى إسقاط امتياز بريطاني مجحف، ثم مواجهة انقلاب حكومي مضاد عام ١٩٠٨، باحتجاجات واسعة واجهه الإيرانيون بلغت ذروتها فى المطالبة بحكم دستوري..

وقد كان وإن لفترة قصيرة، فسرعان ما انشقّت الحركة الدستورية إلى تيارين محافظ وراديكالي. والآن، كيف يمكن تفسير توالي ذلك الفوران الاجتماعي الواسع والانغماس التدريجي في الراديكالية؟!

يمكن القول، للمفارقة، إن الفضل في استنهاض غالبية الأهالي يرجع إلى تخلف الحكم الإيراني مقارنة بأنظمة الحكم في الجوار، فحكام إيران لم ينشغلوا منذ بدايات القرن التاسع عشر، خلافاً لحكام تركيا ومصر، في تعزيز قدراتهم العسكرية والإدارية، ربما حاول ولي العهد عباس ميرزا وحسين خان في عام ١٨٧٠، لكن محاولاتهما جاءت في مجملها سطحية وبسيطة وأمكن إجهاضها بسهولة.

استمر الاستبداد الشرقي يحكم إيران في المجالين الإداري والقانوني، وبدأ الإيرانيون يلحظون شيئاً فشيئاً عبر احتكاكهم المباشر وغير المباشر بالغرب، أن ثمة أنظمة حكم أفضل، إضافة إلى ما انفكوا يسمعونه من الوعاظ عن نماذج العدل الإسلامي ونزاهة بعض الحكام.

ولا يقل أهمية، اختلال التوازن بين نظام حكم استبدادي عتيق وبين حاجة التجار والحرفيين إلى حكومة تحمي مصالحهم الاقتصادية، بدل أن تتفرغ لرفع الضرائب وخفض قيمة العملة، لتغطية بذخ البلاط ونفقات رحلات الشاه وحاشيته إلى أوروبا،

إضافة إلى استياء تجار البازار من خضوع الشاه وحكومته إلى كل من بريطانيا العظمى وروسيا القيصرية، بحيث أصبحت الدولتان تستغلان بلادهم وتشكلان تهديداً لأرزاقهم. كان التجار الإيرانيون للمفارقة أكثر تقدماً من حكومتهم، وكانت أعدادهم آخذة في النمو خلافاً لنظرائهم في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي دفعهم إلى المطالبة بحكومة عصرية[١].

أخيراً، يمكن اعتبار الافتقار إلى جيش نظامي أحد أهم أسباب إسهام الأهالي في الاحتجاجات، حيث اقتصر وجود الجيش على الورق، وكان على العسكر تأمين خبزهم اليومي من جوار معسكراتهم. ولم يأبه الشاه البتة بتأسيس جيش قوي أو بإقامة نظام حكم مركزي، مكتفياً في طهران بفرقة القوزاق بقيادة الضباط الروس بعيداً عن رجال القبائل غير الموثوق بهم. وكان ذلك في مصلحة كبار الملاك وزعماء القبائل. ولذلك، انتفت الحاجة إلى الانخراط في الجيش لتدبير الانقلابات، وكان نزول الأهالي إلى الشارع آمناً أيضاً لعدم استخدام العسكر للسلاح، أقله احتراماً لرجال الدين الذين كانوا عادة يتقدمون التظاهرات.

يقود ذلك الوضع الخاص إلى بيضة القبان، أي القيادات الدينية، ذلك العامل المؤثر في تشجيع الأهالي ودفعهم إلى الاحتجاج، لتمثل إيران بذلك حالة فريدة بامتياز، ليس في جوارها الجغرافي فحسب، بل في أوروبا والعالم أجمع، حيث قامت زعامات دينية تقليدية بقيادة ثورة دستورية عصرية (١٩٠٦-١٩١١). وذلك لا يعني تأييد جميع المجتهدين من العلماء للاحتجاجات أو الانغماس فيها، لكن بعضهم نزل بالفعل إلى الساحة مما جعلهم عاملاً فاعلاً في الأحداث بلا منازع.

وثمة خاصية أخرى في تاريخ إيران أخذت تتكرر المرة تلو الأخرى، منذ العام ١٨٩٠ إلى اليوم، تمثلت في ذلك التحالف الفريد بين بعض القيادات الدينية والعناصر الراديكالية أو الليبرالية، والعمل معاً في مواجهة الحكومة. وهذه تعد في رأي الكثيرين سمة عجيبة في العمل السياسي، حيث يتآلف عادة فرقاء سياسيون لا تجمعهم أرضية مشتركة، أما أن تقوم بعض المراجع الدينية بعقد تحالف مع نشطاء تلقوا تعليماً غربياً، فتلك ظاهرة إيرانية فريدة بامتياز، ليس ثمة ما يضاهيها في داخل العالم الإسلامي أو خارجه.

يختلف الباحث الأميركي مايكل أم. جيه. فيشر Michael M.J. Fischer مع الرأي الشائع لدى المستشرقين في تضخيم حجم المعارضة الدينية ومشاركتها الفاعلة في الثورة المشروطة. ويعتقد أن إضفاء القادة الدينيين الشرعية على حاكم ما، كان غالباً محل نقاش سياسي بينهم، لكنهم جميعاً متفقون على أن الإمام، في حال ظهوره، هو الحاكم الشرعي الوحيد وعلى المسلمين العيش أثناء غيبته في أفضل وضع ممكن، اعتماداً على مبادئ كتاب الله، مثل «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». وتحظى بالتالي أي دولة تتقيد بهذه المبادئ بقدر من الشرعية، وفي حال انحرفت عن جادة الصواب فمن واجب كبار العلماء كما على كل مسلم، التقدم بالنصح والمشورة.

ويتركز اعتراض الشيعة، في رأي فيشر، على إضفاء شرعية مطلقة على الحكام واعتبارهم «ظل الله في الأرض»، بمعنى أنه من غير المقبول لديهم اتباع الحكام سواء كانوا ملوكاً أو رؤساء، كقطيع من الأغنام. ويبرهن الباحث الأميركي على صحة رأيه بموقف العالم المجلسي عام ١٧٠٠ من الشاه الصفوي، كما آية الله النائيني من رضا شاه عام ١٩٢٥[٢].

□ □ □

استند علماء «الاثني عشرية» في معارضتهم لحكم الملوك القاجاريين إلى عدة نقاط أهمها:

أ) اعتبار الحاكم الزمني أقل شرعية من الإمام الغائب، وأن المجتهدين وحدهم الذين يمكنهم شرح إرادته، وقد جرى تعليق هذه النظرية في النصف الأول للدولة الصفوية لادعاء ملوكها الانتساب إلى سلالة الأئمة، لكنها عاودت الظهور بقوة في الحقبة القاجارية.

ب) الحرص على الاستقلال الاقتصادي بما يسمح بحرية العلماء في العمل السياسي، وذلك بفضل إدارتهم لشؤون الأوقاف وجمع الأموال التي يتلقونها من الأهالي مباشرة، الخُمس والزكاة، فضلاً عن أن إقامة كبار المجتهدين في المدن المقدسة بالعراق تحت الحكم العثماني، جعلتهم في منأى عن قبضة حكام طهران.

ج) التعبير عن أوجاع الشارع والأمة بفضل أواصر القربى التي تجمع العلماء مع سكان المدن، خاصة تجار البازار والمهنيين، وتجدر الإشارة، إلى أن مكانة مراجع التقليد يحددها، إضافة إلى سعة العلم وقوة الاستدلال، حجم الطلبة والأتباع الملتفين حول مجتهد ما، فالحكام لا يملكون سلطة تعيين المراجع.

هـ) التنبه إلى تنامي التجاوزات الأجنبية والخشية من إمكانية استيلائهم على البلاد، مما حوّل العلماء ورجال الدين إلى طبقة وطنية بامتياز، ومرآة معبرة عن الرأي العام، مقارنة بإذعان السلطات الحاكمة للنفوذ الأجنبي حفاظاً على مصالحها الاجتماعية، الأمر الذي زاد في حفيظة رجال الدين وتذمرهم.

□ □ □

اندلعت الثورة المشروطة في إيران نتيجة تراكم ثقافي وخبرات كفاح جماعي غطت أنحاء واسعة من البلاد، وتعد بحق أول حركة وطنية متسقة، برع فيها الثوار في استخدام البرق، أحدث التقنيات آنذاك، وتوظيفه بمهارة فائقة في تنسيق سياساتهم وخطواتهم المقبلة، وقد عكست الثورة بوضوح منذ انطلاقتها إيجابية العلاقة المتبادلة بين العلماء والثوار على اختلاف توجهاتهم السياسية.

وكان الثوار الإيرانيون من الفطنة بحيث لم يغفلوا عن استخدام كل ما فيه فائدة لثورتهم، بما في ذلك أساليب يعتبرها البعض خارج الزمن، مثل اللجوء إلى الأماكن المقدسة أو إلى مفوضيات الدول الأجنبية، وذلك أسلوب عرفته أوروبا أيضاً في عصورها الوسطى، واستخدمه الإيرانيون بمهارة حتى عشية القرن الواحد والعشرين في ثورتهم الإسلامية عام ١٩٧٩.

التف الأهالي بحماسة منذ اليوم الأول حول الثوار، وأبدوا استعدادهم بشجاعة لفتت الأنظار للتضحية بالنفس والنفيس في مواجهة حكومة الاستبداد بكافة أدواتها القمعية. وكانت الانطلاقة للمفارقة في سبيل مبادئ ربما لم تستوعبها غالبيتهم على نحو جيد، مما دفع مؤرخ الثورة المعروف أحمد خسرو إلى الإشادة بجسارتهم وثباتهم على المبدأ، خلافاً لبعض القادة من المثقفين والعلماء الذين خانوا الثورة وتخلوا عنها عند أول منعطف[٣].

لا بد أن لهذه الحيوية الفاعلة أسباباً وخلفية، لذلك ينبغي التنويه بالدور الهام الذي لعبه أصحاب الفكر الحر على اختلاف مشاربهم، قبل اندلاع ثورة (١٩٠٦-١٩١١) بعدة عقود. فقد شكل هؤلاء زمرة مؤثرة، ويقال إن بعضهم كان ليبرالياً أو راديكالياً وإن تدثر بعباءة عالم شيعي، وقد امتازوا جميعاً بعمق المعرفة وسعة الأفق وفصاحة البيان وبالعلاقات الوثيقة مع رجال الدين، الذين لم يقصروا بدورهم عبر خطبهم الأسبوعية في تحذير الناس من مغبة الاستعمار الزاحف على بلادهم، وإطلاعهم على ما تعنيه مصطلحات حقوق الشعب والحكم الدستوري والمساواة أمام القانون. ولعل أكثر أولئك المفكرين شهرة المفكر الثائر جمال الدين الأسدأبادي، المعروف بالأفغاني، الذي جاب الدنيا متحدثاً عن الأطماع الغربية ومساوئ الاستعمار وأهمية الدستور والحاكم العادل، إلى جانب قيامه بتأسيس جمعيات سرية في طهران واسطنبول.

إن الساحة الإسلامية لم تخل يوماً من عقول نقدية متباينة ومن منشقين أو ملاحدة، من خلفيات اجتماعية مختلفة، خاصة حين تشتد الأزمات، ببعديها الاجتماعي والاقتصادي، وتنعدم المخارج. وذلك، في محاولة لإيجاد منفذ أو كسر للضوابط المفروضة، بما يطيح الانطلاق إلى رحابة الفكر وإيجاد الحلول المناسبة. وقد ينزلق البعض أو يشطّ البعض الآخر، لكن إسهام ذلك التلاطم الفكري يبقى في إحراز التقدم لبضع خطوات وفي إثراء المسار العام، وإحداث نقلة نوعية في اتجاه التحرر والرقي.

والإسلام، بكتابه المقدس وتراثه الغني المتراكم، ليس مجموعة من نظريات يمكن تصنيفها ببساطة، إنه بنية لغوية مفعمة بالرمز، تنبثق عنها أشكال تعبيرية متعددة، من الوعظ وحديث السير إلى صيغ فنية جياشة بالعاطفة، فضلاً عن إثارتها للجدل في مدارس الفكر المتنوعة، وكلها أنشطة ثقافية فاعلة تستند إلى بنية لغوية ثرية بالرمز.

ولا يخفى أن الإسلام قد شهد حراكاً فكرياً هائلاً، خاصة في قرونه الثلاثة الأولى، تتناول حتى مسائل الإلهيات في أدق تفاصيلها. وجدير بالذكر، أن الفقه في القرن السابع كان ما يزال يقع خارج نطاق الدراسات الدينية، لكن الحاجة، في بداية القرن الثامن الميلادي، أصبحت ملحة إلى الاتساق والتماثل في الأنشطة الاجتماعية والأخلاقية، وهكذا، نشأ شكل ما لعلم القانون، بات يعرف بالفقه، يستند إلى القرآن

والحديث، أتاح للقضاة، بسبب الافتقار إلى الأدلة القطعية، إعمال الرأي في موضوعات بعينها في ضوء المجمَع عليه من المفاهيم التقليدية، كما الاستعانة أيضاً بالممارسات الإدارية والتجارية السائدة في البلدان المفتوحة. وبذلك، لعبت البيئة الثقافية التي نزل الإسلام في رحابها دوراً مؤثراً وهاماً، وأحياناً سلبياً، في الفقه وفي تكوين مفاهيمه[٤].

لكن إجراءات التماثل الرسمية في عهد الخليفة المتوكل، بداية من العام ٨٥١م، كان لها تأثير سلبي على الثقافة، التي أخذت تفقد تدريجياً حيويتها وتلقائيتها. فقد توقف استنطاق بنى النص الديني المفعم بالرمز، وبالتالي إثراؤه بالمزيد من المعاني. وانغلقت الآفاق وتوقف الجدل، وأصبحت اللغة أيضاً عرضة للضمور بسبب تحجرها فتحولت إلى لافتات باردة، وضعفت القدرة تدريجياً على إدراك مغزى النص بسبب عزله وإقصائه عن سياقه الاجتماعي والتاريخي[٥].

وكثيراً ما يسأل البعض عن سبب التقاعس وعدم تناول الفكر الديني بالتجديد والإصلاح مثلما حدث في الغرب، لا سيما أن قروناً عديدة من الانحطاط تفصل بين الحاضر وبين الإسلام الحيوي الغض في أيامه الأولى؟!

اللافت، أن كتب التفسير على تنوعها واختلافها تحرص، رغم إسهامها في عرض المجمع عليه من الشروح، على التنويه بشروح الخاصة من العلماء، الأمر الذي يفيد بوجود أكثر من رؤية بعضها خاص يتداول في دوائر ضيقة، وبعضها الآخر حرفي مباشر ينتشر في الطبقات الشعبية، أخذ يسيطر تدريجياً على الساحة. وتجدر الإشارة إلى أن الصراع الاجتماعي في قرون الإسلام الأولى كان ينعكس في المفهوم الديني، حيث تسلح الثوار والطبقات الشعبية بمفاهيم راديكالية ـ البدع أو الهرطقات ـ بينما تمسكت الدولة بحرفية النص وبالموروث من المفاهيم العامة والأعراف الاجتماعية. لكن الغريب تحولُ الطبقات الشعبية بمرور الزمن إلى التشبث بالموروث الرسمي التقليدي وعزوفها عن الجديد، بل وقوف رموزها الديماغوجية حجر عثرة أمام تقدم الفكر. ولا تنقص البراعة الأنظمة المحافظة في استخدام هؤلاء، لإرهاب، كل من تسول له نفسه إزالة الركام عن أفكار الخاصة من المفكرين الأوائل والعمل على تطويرها وتقديمها بلغة العصر!

مع ذلك، لم تخلُ ساحة الإسلام من مفكرين إصلاحيين عمدوا إلى تثوير النص الديني

اتباعاً للحديث الشريف والنفاذ من الدائرة المغلقة، لكن جهودهم في غالبية البلدان الإسلامية كانت وما تزال فردية مبعثرة، تنبذها الدولة ومؤسساتها الدينية الرسمية حرصاً على دوام سيطرتها على الشأن الديني وفرض ما يناسبها من مفاهيم تتفق واستقرار نخبها الحاكمة واستمرار مصالحها.

ولذلك، يواجه إصلاح الفكر الديني وضعاً شديد التعقيد يفوق بكثير ما واجهته الحركة الإصلاحية في الغرب، حيث كانت المؤسسة الدينية، «الكنيسة»، تسيطر على الدولة، وقد تحقق بفضل حركة الإصلاح الديني، على يد النابهين من أبنائها تحرر الدين والدولة معاً.

لكن إيران لديها قصة مختلفة، فغالبية سكانها تتبع المذهب الشيعي «الاثني عشرية»، وتحظى بتجربة عميقة وثرية في التقدم وتطوير الفكر الديني، لم تتوقف ولا تزال جارية، وكان لها ولا ريب أثر في حيوية مجتمعها وإثراء ثقافتها، بما يستوجب الاطلاع على أهم مفاصلها.

□ □ □

عرفت إيران في تاريخها الاجتماعي الديني، قبل الإسلام، التمييز بين تيارات دينية رسمية وأخرى شعبية، تضمنت مفاهيم أطلق عليها أحياناً هرطقات أو بدعاً أو تمرداً. وليس خافياً أن الدولة الصفوية بإعلانها المذهب الشيعي مذهباً رسمياً للدولة، قد ورثت إطار العمل الدين/سياسي السُني، فقد حرصت على تعيين كبار رجال الدين الرسميين مثل صدر الإسلام وشيخ الإسلام وأئمة صلاة الجمع والقضاة ومسؤولي الحسبة. فالدولة الفتية كانت بحاجة إلى فرض الطاعة لتعزيز قوتها السياسية والاقتصادية، وتوحيد جبهتها الداخلية في مواجهة تركيا العثمانية الصاعدة بقوة على مسرح الأحداث. ومع بداية انحطاط الدولة إلى اندحارها في بداية القرن الثامن عشر، أخذت مكانة الملوك الصفويين وهيبتهم في الاهتزاز، لترتفع في المقابل التوقعات الخلاصية ويعلو معها شأن المجتهدين ورجال الدين.

اتسم الحكم القاجاري، (١٧٩٦-١٩٢٤)، باشتداد الخلافات بين السلطتين الزمنية والدينية، وبالتالي ظهور قيادات اجتماعية/سياسية من كبار العلماء ورجال الدين. وأخذت إيران تموج بحركات المعارضة الجماهيرية التي امتزج فيها السياسي بالديني،

وذلك امتزاج مألوف في حركات الاحتجاج الدينسياسية في البلدان الإسلامية. مع ذلك، يبقى لإيران الحديثة اليد الطولى في هذه الاحتجاجات الدينسياسية الواسعة، ليس لطابعها الإسلامي الراديكالي فحسب، وإنما أيضاً لقيادتها الدينية الفاعلة. فذلك ولا ريب وضع خاص انفردت به إيران عن غيرها.

ولعل أحد أسباب التوتر، حينها، يعود إلى افتتان ملوك القاجار بالغرب وبأساليبه الإصلاحية، فيما اعتبر بعض العلماء افتنانهم ذاك سطحياً ومجتزأ، وعدّه بعض آخر تهديداً لسلطتهم أو إضعافاً لاستقلال بلادهم. وكان ضعف الدولة، وهشاشة بنيتها اللامركزية عاملاً أساسياً في تفاقم الاستياء وتدافع الأحداث، التي حرص المجتهدون وكبار العلماء بعيداً في العراق، على متابعتها بعناية فائقة.

وكان لعلو كعب المدرسة الأصولية (العقل) على المدرسة الإخبارية (النقل)، منذ منتصف القرن الثامن عشر، أثر كبير في إثراء النصوص الدينية المفعمة بالرموز والمعاني، كما الخروج بمفاهيم أكثر عقلانية. فضلاً عن الحيوية البالغة التي أضفاها ذلك الحراك الثقافي والجدل المحتدم بين المدرستين على الحياة برمتها، بفضل تعدد رؤى المجتهدين وتأكيدهم على عدم أبدية آرائهم الدينية، بعبارة أخرى إدراكهم لحتمية التغيير.

درج الفلاسفة وأصحاب الرؤى الخاصة والبدع أحياناً، في تاريخ الإسلام عامة وفي إيران خاصة، على تسريب أفكارهم الحديثة في دروسهم وكتاباتهم، وإن بأسلوب اتسم بالغموض والالتواء، خوفاً من الاضطهاد والتكفير والنفي. ولذلك، عمدوا إلى طرح أفكارهم في إطار يبدو في ظاهره تقليدياً متسقاً مع التيار السائد وهناك أمثلة ليست بقليلة في جماعات التصوف كما لدى الإسماعيليين، حيث اعتاد أولئك على استخدام عدة مستويات في العملية التعليمية، يبدأون بإلقاء مفاهيم تخالف المألوف السائد بعض الشيء، ثم يأخذون في التدرج شيئاً فشيئاً حتى يطرحوا في المستويات العليا، أفكاراً طازجة جريئة تخالف المعتاد.

انتشر ذلك الأسلوب ثم في إيران القرن التاسع عشر، ولهذا جاءت الكتابات غامضة يتطلب فهمها الالتزام بمعلم. وقد تمرس بعض المتصوفة في ذلك الأسلوب، إذ يطرح أحدهم بعضاً من أفكاره ثم يسارع بالتراجع إذا جفل المتلقي، وهذا ينسجم ومقولة

باحث إيراني «معروف ليست الأشياء في إيران كما تبدو في ظاهرها»؟[٦].

لجأ المصلحون في إيران حتى الربع الأول من القرن العشرين، إلى طرح أفكارهم الحديثة، خاصة المتعلقة بفلسفة الحكم وشؤون السياسة في قالب إسلامي، وذلك لعدة أسباب أهمها:

- قوة تعلق الإيرانيين بالإسلام.
- الحصول على الدعم الإسلامي والديني.
- بعث العزة الوطنية ودحض انتقاص الغرب للثقافة الإسلامية.
- الأمل في إحياء حيوية الإسلام وديناميته الأولى.
- تمييز الثقافة الإسلامية عن الغربية، محل المواجهة.

ساعد اشتداد الأزمة الاجتماعية/الدينية وتفشي الفوضى، في المرحلة القاجارية، على ذيوع صيت التصوف والشعوذة، وأيضاً، انبثاق تيارات فكرية عديدة عن «الاثني عشرية»، لعل أهمها وأقلها شهرة المدرسة «الشيخية» التي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر، وانطوت على بُعد فلسفي حسب المعتاد في الفقه الشيعي.

اتخذت الحركة اسمها من مؤسسها الشيخ أحمد الأحسائي الذي ولد لأسرة سُنية في الأحساء بجزيرة العرب عام ١٧٥٣، ثم تحول في العشرين من عمره إلى التشيع ورحل إلى النجف طلباً للعلم. وهاجر إلى إيران عام ١٨٦٠، حيث نجح في إثارة إعجاب الكثيرين، ويقال إن فتح علي شاه كان من مريديه. لكن الشيخ الأحسائي بات ملاحقاً من رجال الدين لدى انتشار رأيه بأن البعث بالروح وليس مادياً بالجسد، وتوفي عام ١٨٢٦ بالقرب من المدينة المنورة بينما كان في طريقه إلى أداء فريضة الحج.

اعتمد رؤساء المدرسة «الشيخية» شأن فرق التصوف وفرقة الإسماعيلية على التأويل الصوفي والخفي للنصوص الدينية، وليس التفسير الحرفي المباشر لمعاني الشرع، فالعدل الإلهي بالنسبة إليهم ليس بالصفة الزائدة عن الذات، بل إنه تعالى عدل بالذات

شأن الصفات الأخرى. ويؤمن أتباع «الشيخية» بالتوحيد والنبوة والإمامة، أما جديدهم فتمثل في اعتقادهم بـ «الشيعي الكامل»، وببقاء الإمام الثاني عشر حياً بالجوهر واحتمال ظهوره قبل اليوم الأخير بقليل في جسد جديد، وبأنه على صلة بـ «الشيعي الكامل»(٧).

أكثر الشيخ الإحسائي من الإشارة في كتاباته ودروسه إلى قرب رجعة الإمام الغائب، بمناسبة انقضاء ألف عام على غيبته. ولقيت إشاراته تلك استحسان العامة، فالأوضاع ازدادت سوءاً، والضيق بلغ بالناس حداً أيقظ آمالهم بدنو «الخلاص»، فالألف عام أوشكت على الانقضاء وقد اقترب ظهوره. وكان لإشاراته تلك أثر بعيد في خروج أدعياء كثر، ربما كان بينهم مصلحون حاولوا كسر طوق الانتظار الذي طال أمده.

يتناول الباحث الإيراني بوساني Bausani المدرسة «الشيخية» بقوله: إن موقفها المعقد المتعلق بالإلهيات يستند إلى نقطتين اثنتين: توجه ديني عميق ونزوع إلى العقلانية، وقد بقيت النقطتان متفقتين أحياناً، ووصل بهما التناقض في أحيان أخرى إلى الحد الأقصى، كما تبّدى لاحقاً في البابية والبهائية. كانت الحركة تؤمن بطلاقة القدرة الإلهية واستمرار فعاليتها عبر وسطاء من بني الإنسان، والنبي محمد (ص) كان الوسيط الأول وبعد وفاته جاءت سلسلة الأئمة الاثني عشر، التي توقفت باختفاء الإمام الثاني عشر. وتعتقد الحركة أنه ليس منطقياً بقاء الجماعة من دون زعيم، تتولاها مجموعة من المجتهدين. وقد قادهم نزوعهم إلى العقلانية إلى تأويل النصوص إلى حد تجاوزوا معه أحياناً الرمزية الواقعية، ومن ثم العبور إلى استعارة عقلانية حقيقية تناولت الجانب الأسطوري في التراث(٨).

أما الباحث الإيراني ميرزا محمد القزويني فيقدم الشيخ هادي نجم أبادي نموذجاً للحركة بقوله: «كان الحاج الشيخ نجم أبادي أحد أشهر علماء طهران، فما قدمه من خدمات لقضية الحرية في فارس يكاد يعادل خدمات السيد جمال الدين الأفغاني. كان مجتهداً من طراز رفيع، تمتع بثقة العامة والخاصة وكان عصياً على الإفساد.. اعتاد الجلوس على عتبة داره يومياً بعد الظهيرة يستقبل الناس من كافة الطبقات ومختلف الأديان والمذاهب.. رجال دولة، طلبة، أمراء، شعراء، سُنة، شيعة، أرمن ويهود.. يناقش بانفتاح وبحرية كاملة كافة الموضوعات. كان في أعماقه مفكراً حراً

اعتاد أن يلقي الشكوك في الأذهان ليحطم المعتقدات الساذجة والخرافات الشائعة، وقد ساهم في إيقاظ الكثيرين ممن أصبحوا من دعاة الحرية، وأحد تلامذته السيد محمد الطبطبائي، الذي أنكره لاحقاً إرضاء لوالده الذي اعتبره ملحداً، ولم تجرح الإهانة الرجل، بل أضافت إلى مكانته وزادت من معجبيه»[٩].

أثارت الحركة هرجاً واشتد النزاع بين أتباعها وخصومها إلى درجة الاشتباك بالأيدي، لكنها خلافاً للحركات التي انبثقت عنها، البابية والبهائية، لم تقدم نبياً جديداً أو تنسخ شريعة أو تنشقّ عن الإسلام.

مع ذلك، لم يعتبر الشيعة التقليديون أعضاء «الشيخية» جادين صادقين في معتقداتهم، بل رأوا أنهم جنحوا إلى الاعتقاد بأن زعيمهم هو «الموعود»، ولعلهم لذلك، آثروا الابتعاد وعدم الالتفات إلى الحركة بشكل جدي، الأمر الذي كان له أثر سلبي.

وكان أن تحولت لاحقاً إشارات السيد كاظم الرشتي، خليفة الشيخ الأحسائي بقرب ظهور الموعود، إلى واقع يمشي على الأرض. فقد تركت أثراً عميقاً في الشاب علي محمد[*]، فادعى أنه «الباب»، باب الإمام. وشرع يؤسس الحركة البابية، ورغم معارضة البابيين والبهائيين لتلك المقولة، فإنهم لم يستطيعوا إنكار حضور السيد علي محمد دروس الرشتي في كربلاء بالعراق.

في مراحل الحركة المبكرة، لعبت «قرة العين»[**]، الشاعرة الحسناء، دوراً مثيراً في

(*) ولد السيد علي محمد في شيراز عام ١٨١٩ لأسرة تعمل بالتجارة. ويكاد يجمع المؤرخون على ميله للعزلة وانهماكه في الرياضيات الروحية، مما يعني استعداده النفسي ليصبح «الموعود»، وأطلق في ٢٣ أيار/مايو ١٨٤٤، على نفسه لقب «الباب»، ثم منح أحد أتباعه المخلصين أثناء تأديتهما لفريضة الحج لقب «القدوس»! وبدأت دعوته تثير الجدل في موطنه حين أخذ يتناول رجال الدين والملالي بالنقد ويتهمهم بالفساد، واعتبر علماء الشيعة في العراق وإيران الحركة بدعة وعدوه مارقاً عن الإسلام.

(**) ولدت «قرة العين» عام ١٨١٤ لأسرة دينية معروفة في قزوين، وقد تميزت بالجمال والذكاء والفصاحة في اللغتين الفارسية والعربية. دأبت منذ طفولتها على حضور =

نشر الحركة، وتجلى دورها في مؤتمر دشت الذي عقد للبحث في كيفية إنقاذ «الباب» المعتقل في قلعة «ماكي». كانت الدعوة البابية ما تزال تعد حينها فرقة من الحركة «الشيخية»، وإن اختلفت في بعض التفاصيل. وسرعان ما انحرف المؤتمر عن هدفه، ودب الخلاف حول نسخ الشريعة، حيث أخذ «القدوس» يؤكد أن «الباب» كان مصلحاً مروجاً للشريعة ويعمل فى آن، على إزالة ما طرأ عليها من بدع وفساد، بينما تصر «قرة العين» من ناحيتها على وجوب نسخ الشريعة.

استفحل الخلاف وارتفع الضجيج فيما الميرزا حسين علي نوري، الذي عرف لاحقاً بـ «بهاء الله»، يرقب ما يدور حوله بصمت، ينتظر ما تحمله الأيام القادمة، وأثناء احتدام النقاش إذا بـ«قرة العين» تخرج على الحاضرين سافرة الوجه وفي أكمل زينتها، وكأنها أرادت بذلك كسر حاجز الفصل بين الجنسين. كان يوماً مشهوداً بُهت له الحاضرون وجمدوا في أماكنهم لدى رؤيتها تتهادى بينهم فعقدت الدهشة ألسنتهم، وسارع بعضهم إلى مغادرة المكان مذعوراً، ودس البعض الآخر رأسه في عباءته. على أي حال، لم يفسد الخلاف حول الشريعة على المؤتمرين ودهم، فقد انتهى الأمر بمصالحة عقدها «البهاء» بين «القدوس» و«قرة العين»، تعمقت لاحقاً في فترة نسخ الشريعة أثناء رحيلهما معاً إلى مازندارن انتظاراً لنزول الشريعة الجديدة(١٠).

في تموز/يوليو ١٨٥٠، تم إعدام «الباب» إثر محاولة فاشلة لاغتيال ناصر الدين شاه، أما «قرة العين» فقد واجهت المصير نفسه بعد سنوات طويلة قضتها في الحبس. وجرى اعتقال «البهاء» لبضعة أشهر ثم رحل بعدها وعائلته إلى العراق حيث دب الخلاف بين قادة البابية حول خلافة «الباب»، فقد ادعى الأخ غير الشقيق للبهاء، الميرزا يحيى نوري المعروف بـ «صبح الأزل»، بأن «الباب» أوصى له بالخلافة. أقر

= دروس والدها، ثم سرعان ما بدأت تشارك في الجدال الدائر من وراء الستار حول شؤون الفقه وعلم الكلام، الإلهيات. تزوجت ابن عمها في سن مبكرة وذهبا معاً إلى كربلاء لتلقّي العلم. وتعد من أوائل الذين اعتنقوا دعوة «الباب»، واستغرقها الأمر بالكامل حتى هجرت زوجها وأولادها الثلاثة، وكان سلوكها ذلك مخالفاً تماماً للتقاليد الموروثة والأعراف السائدة، جاء بمثابة سلاح حاد في يد خصومها، فألصقوا بها ما شاؤوا من مثالب، الله وحده يعلم مدى صحتها.

أتباع البهاء بذلك، لكنهم اعتبروا أن ذلك كان من باب الحيطة ولصرف الأنظار عن «البهاء». وحسم الخلاف بإعلان الأخير أمام أتباعه في بستان النجيبية بالقرب من بغداد، نزول الوحي وبأنه الموعود، وبأن مكانته بالنسبة للباب بمثابة منزلة يوحنا المعمدان بالنسبة للسيد المسيح، وعندها عمت البهجة الحضور ورفع الجميع أياديهم بالموافقة(١١)!

وهكذا انشقت «البابية» إلى جماعتين البهائية والأزلية، ونتيجة للخلاف المستعر بينهما وما أفرزه من مشاحنات ومشاجرات، قررت الحكومة العثمانية والسفارة الإيرانية التفريق بينهما، واستقر المقام بالبهاء وجماعته في عكا بعد تجوال مثمر في أوروبا والولايات المتحدة، أما الأزلية فقد بقيت غالبية أعضائها في إيران وإن أخفوا معتقداتهم.

ويكاد المؤرخون الغربيون يجمعون على أن الحركة البابية ليست في حقيقة مغزاها وجوهرها سوى حركة سياسية تدثرت بعباءة الدين، ويعتقد المستشرق البريطاني المعروف إي جيه. براون E. G. Browne أن الاضطهاد الذي أنزل بالجماعة كان أحد العوامل الفاعلة في نشرها وفي اتحاد عناصرها(١٢).

□ □ □

انكشف في القرن التاسع عشر ضعف الدولة القاجارية في مواجهة الغرب المتقدم، حيث أدى التعامل مع الغرب إلى تشويه عملية التطور الاجتماعي/الاقتصادي أسوة بغالبية شعوب الجوار. فقد انحصر اهتمام المصلحين الرسميين خاصة، في كيفية اللحاق بالغرب دون الانتباه إلى اختلاف الظروف الموضوعية، أو توافر فهم دقيق للبنى الاجتماعية في بلادهم، الأمر الذي أفرز مشاكل واحتمالات انتقائية للتطور والتنمية الاجتماعية، فاقمت من تشوه بُناهم الاجتماعية. لقد اختلف المصلحون حول ما يمكن استيراده من أساليب الغرب، واستمرت تلك الظاهرة على امتداد القرن العشرين ليس في إيران وحدها، بل على امتداد البلدان الإسلامية والعالم الثالث عامة.

وبمعزل عن الإصلاحيين الرسميين، ظهر في نهاية القرن التاسع عشر مصلحون ومفكرون متميزون وأيضاً تجار كبار، أحد هؤلاء المصلحين، وأكثرهم إثارة للّغط،

ميرزا مالكوم خان، الأرمني الأصل لوالد اعتنق الإسلام. حصل مالكوم خان على تعليمه الأولي في فرنسا، وعمل وزيراً مفوضاً لإيران في العاصمة البريطانية لندن لثمانية عشر عاماً، ثم طرد من وظيفته عام ١٨٨٩ إثر إلغاء امتياز اللوتري وما سببته الخلافات حول التعويضات من نزاعات.

لم يكلّ مالكوم خان أو يملّ، ويرجح البعض أنه ارتدّ، وأخذ ينشر أفكاره الإصلاحية بصورة كانت مستترة فى البداية، أثناء وجوده في الوظيفة حيث دأب على دعوة الحكومة إلى التعقل المادي، لكنه تحول بعد عزله إلى العلن وأصدر جريدة «القانون»في لندن في ١٨٨٩-١٨٩٠، وأخذ يدعو صراحة إلى حكم القانون وإلى الدستور، ولم يأل جهداً في انتقاد ناصر الدين شاه ورئيس حكومته. وأثارت صحيفته إضافة إلى الصحف الأخرى الصادرة في اسطنبول وكلكتا والقاهرة، حفيظة ناصر الدين شاه، لنجاحها في التسلل إلى داخل البلاد وتمتعها بنفوذ واسع لدى الإيرانيين.

اللافت، التزام مالكوم خان بصياغة أفكاره الإصلاحية في قالب ديني إسلامي، بدافع كسب رجال الدين وضمان تأثيرهم في الطبقات الشعبية العريضة، فقد حرص في كتاباته ومحاضراته على تأكيد أن مبادئ الإصلاح ليست في الحقيقة سوى العودة إلى مبادئ الإسلام الصحيح. وذكر صراحة في حديثه إلى جمهور بريطاني عام ١٨٩١ أن المصلحين الإيرانيين، الذين تلقّوا تعليماً أوروبياً، اتفقوا جميعاً على طرح الإصلاحات الغربية في لباس إسلامي، لأنه السبيل الوحيد لتلقيمها إلى الإيرانيين على نحو تدريجي.

ومضى مالكوم خان قائلاً: «... كيف يمكنك جعل هؤلاء الناس يقبلون فوائد المدنية الحديثة، التي هم في أمس الحاجة إليها، وفي الوقت نفسه يخشون نوايا الغرب في الاستيلاء على بلادهم، ومصر والهند ليستا ببعيدتين.. لقد درسنا هذه المسألة مع بعضنا البعض وتوصلنا إلى هذه النتيجة.. وباستثناء مسألة تعدد الزوجات فلا يوجد في مبادئكم ما يناقضه الإسلام.. إن الإسلام محيط واسع.. ويمكنك أن تجد جذور أي قانون أو مبدأ جديد في ذلك المحيط الواسع.. إن التقدم الضئيل الذي ترونه في تركيا وفارس يرجع إلى مجيء البعض بمبادئ أوروبية، وبدلاً من القول إنها من إنكلترا أو فرنسا أو ألمانيا يقول إن ليس ثمة ما يفعلونه مع الأوروبيين، إنها مبادئ ديننا

أخذها الأوروبيون، وبهذا، يتم التأثير على الحضور مباشرة[١٣].

وذلك قول يعني، للوهلة الأولى، استخدام الإسلام وعاء لتمرير أفكار أوروبية إصلاحية. مع ذلك، لا يختلف اثنان على أن العدل والمساواة والمعرفة قيم رفيعة، سواء كان مصدرها دينياً أم وضعياً، لكن المشكلة كانت وما تزال تكمن في تبيئة هذه الأفكار، فضلاً عن آليات تفعيلها وتطبيقها في مجتمع من مجتمعات العالم الثالث.

□ □ □

لا بد أن يقود حديث محاولات الإصلاح إلى المفكر الثائر دوماً جمال الدين الأفغاني، «الأسد أبادي». استناداً إلى الوثائق الفارسية التي أفرج عنها في ستينيات القرن العشرين، ولد السيد الأفغاني ما بين (١٨٣٨/١٨٣٩) في أسدأباد بالقرب من حمدان، وليست أسدأباد التابعة إلى العاصمة الأفغانية كابول. ويذكر ابن شقيقته لطف الله أنه تلقى تعليمه الأولي في قريته ثم ذهب في سن العاشرة إلى قزوين ومنها انتقل إلى طهران، وأتم علومه العليا في كربلاء والنجف بالعراق الواقع آنذاك تحت الحكم العثماني. والأرجح أنه غادر إيران في عام ١٨٥٢، وأنه اطلع في تلك السن المبكرة على فكر الحركات «الشيخية» و«البابية»، كما التحديات الموجهة إلى جوهر الإسلام من قبل محترفي الدين وممتهنيه، فضلاً عن العلماء المنفتحين والتحرريين.

ومن الواضح أنه غادر إلى الهند عام ١٨٥٦، ومكث في كلكتا وبومباي، مركزي الحركة الوطنية الهندية آنذاك، حيث لمس عن كثب مثالب الاستعمار البريطاني فامتلكته مشاعر عدائية تجاه بريطانيا العظمى، لم تفارقه طيلة حياته. فقد أخذ يتحدث أينما حل إلى الوطنيين والمثقفين المتحلقين حوله، عن مساوئ الاستعمار، وغالباً ما انتهى الأمر بطرده إلى خارج البلاد بإيعاز من البريطانيين في معظم الأحيان كما حدث في مرو وأفغانستان.

حار الكثيرون في الأفغاني وفي حقيقته الفكرية، والواقع أن أعماله جاءت في أكثر من اثنتي عشر بلداً، وخاطبت بالتالي مجتمعات إسلامية ذات خلفيات ثقافية وأوضاع سياسية مختلفة. وكان لا بد أن تنعكس تلك الاختلافات الموضوعية، فى كتاباته لتبدو متناقضة أحياناً مع بعضها البعض. بداية، كان الرجل مؤمناً ذا نزعة فلسفية، وكان أيضاً مفكراً إصلاحياً وسياسياً بامتياز، استهدف في كتاباته ومحاضراته توضيح

مساوئ الاستعمار وإثارة المشاعر المناهضة لبريطانيا العظمى والإمبريالية الغربية، وعمد إلى إيقاظ روح العزة في الأمم الإسلامية، ولم يتردد في محاولاته تلك في استحضار أمجاد هذه الأمم وإسهاماتها الحضارية ما قبل الإسلام.

والأمثلة كثيرة، ففي محاضرة ألقاها الأفغاني في كلكتا عام ١٨٨٢، بعد إبعاده عن مصر، قدم قائمة طويلة بإسهامات الهندوس في العلوم، مذكراً الحاضرين بأن الإغريق ليسوا سوى تلامذة الهندوس، وأن فيثاغورث كان يجلس عند أقدام حكماء الهند، ولذلك فالوحدة الهندوسية الإسلامية أمر لا غنى عنه، ويجب على الجميع نقل علوم الغرب وترجمتها إلى لغاتهم المحلية.

أصدر الأفغاني في زيارته الأولى إلى الهند كتابه الشهير «الرد على الدهريين» لمواجهة السير أحمد خان ومدرسته الفكرية. والغريب، أن أفكار الرجلين الإصلاحيين تكاد تتطابق، لكنهما يختلفان جذرياً في الأسلوب، فالأفغاني كان يركز على الجهاد، أي مواجهة الاحتلال البريطاني، أما السير أحمد خان فكان يعتقد بإيجابية العمل مع البريطانيين. بعبارة أخرى، كان الخلاف بينهما سياسياً بالدرجة الأولى.

يقول الأفغاني: إن أحمد خان وأصحابه الوضعيين يرفضون عباءة الدين ويطالبون بخلعها جهاراً، ويعملون على إثارة النزاعات بين المسلمين بهدف إحداث الانقسامات والتوترات بينهم.. إنهم يصرون على الخطأ وينثرون بذور الفرقة بين الهندوس والمسلمين.. إن من يتخلَّ عن الدين في بلاد الغرب يحتفظ بحب بلاده، لكن أحمد خان ورفاقه يحرضون على هجر الدين ويزدرون في الوقت نفسه مصالح بلادهم.. يجعلون أرواح بني جلدتهم أسلس انقياداً لإرادة الأجنبي.. ويشكل هؤلاء الماديون في الهند جيشاً من نوع ما وضعوه في خدمة الحكومة الإنكليزية[١٤].

وانتقد الأفغاني بشدة العلماء الذين يتشبثون بالنظرة العتيقة المتحجرة، والذين لا يحبذون الترجمات العربية لأعمال أرسطو وكأنه كان مسلماً ثم انحرف عن جادة الصواب!. كما رفضهم دراسة جاليلو وإسحق نيوتن باعتبارهم ملاحدة!. وقد حرص الأفغاني على تشجيع دراسة العلوم التطبيقية والتطور الصناعي الغربي، بفضل اتساع أفقه نتيجة معرفته العميقة بالفلسفة الإسلامية.

التبس موقف الأفغاني من المفاهيم الموروثة على الكثيرين، خاصة في الغرب، وانطلقوا يشككون في حقيقة إيمان الرجل استناداً إلى رسالته إلى الفيلسوف الفرنسي أرنست رينان، التي جاءت بالفرنسية والتي يقول فيها:

«من المشروع التساؤل عن ذلك الانطفاء الفجائي للحضارة العربية؟، ولماذا لم تعاود الاشتعال مجدداً»؟.. ولماذا يبقى العالم العربي غارقاً في ظلام دامس؟!.. تبدو المسؤولية هنا على عاتق دين المسلم، فأينما حل هذا الدين عمد إلى خنق العلم، وإلى خدمة أهداف الاستبداد باقتدار!. يخبرنا السيوطي أن الخليفة الهادي قتل في بغداد خمسة آلاف فيلسوف حتى تدمر العلوم في بلاد المسلمين وتستأصل من جذورها. ومع التسليم بمبالغة المؤرخ في أعداد الضحايا، يبقى الاضطهاد، مع ذلك، جارياً على قدم وساق، وثمة أمثلة على أحداث مماثلة في التاريخ المسيحي. إن الأديان جميعاً، أياً كان عنوانها تشبه بعضها بعضاً، وليس ممكناً التوصل إلى اتفاق أو تسوية بين الدين والفلسفة، فالدين يفرض على الإنسان معتقداته، فيما تحرره الفلسفة جزئياً أو كلياً.. فكيف يمكننا أن نأمل باتفاقهما يوماً ما؟!

أيضاً، سوف يتجاهل الدين الفلسفة أينما امتلك اليد العليا، والعكس صحيح أيضاً حين تحكم الفلسفة. وما دامت الإنسانية باقية فالصراع لن يتوقف بين الدوغما (الاعتقاد الشعبي) وبين التمحيص الدقيق، بين الدين والفلسفة، إنه صراع يبعث على اليأس، يدفعني إلى تشوف أن النصر لن يكون لصالح الفكر الحر، لأن الجماهير تكره العقل، الذي تفهم تعاليمه بعض الأنتلجنسيا.

إن العلم أياً كانت روعته لا يمكنه إشباع الحاجات الإنسانية بالكامل، التي تتعطش إلى المثال الذي يرغب في البقاء في الظلام في المناطق البعيدة، حيث لا يستطيع الفلاسفة أو الباحثون إدراكه أو استكشافه[١٥].

يصف الأفغاني في الرسالة المذكورة حال المؤمن الحقيقي التي فُرضت عليه بقوله: «عليه أن يشيح بوجهه عن جادة الدراسات التي تستهدف الحقيقة العلمية.. إنه مشدود كالثور إلى محراث يستعبده دوماً، وعليه المضي مشدوداً إلى الأبد إلى نفس الأخدود الذي حفره له شراح الشريعة (العلماء) مسبقاً، وهو مقتنع بأن هذا الدين (الشرح) يتضمن كافة العلوم والنظم الأخلاقية، وأن عليه الالتصاق به فحسب، دون

بذل أي جهد للنظر في ما وراءه، ولهذا فهو يحتقر التعليم»[١٦].

يبدو التناقض واضحاً جلياً لكل ذي عينين، بين نص «الرد على الدهريين» الذي أنتجه الأفغاني في الهند، وبين رسالته الباريسية إلى المفكر الفرنسي رينان. ويشكل ذلك التناقض أرضية صلبه للقائلين بتعددية الأفغاني واختلاف خطابه حسب جمهور الحاضرين. استفسرت الخارجية البريطانية، ذات يوم عن الأفغاني من مكتب الهند، فجاء الرد يؤكد تمسكه برأيه بصدد «إحياء الإسلام.. والاتحاد قوة»، ويتابع التقرير «وفقاً لروايته فقد طرد من مصر باعتباره ماسونياً، وأن الخديوي أخطأ في اعتباره متآمراً. ذهب الشيخ إلى طهران، وفي كانون الأول/ديسمبر ١٨٨٩، وإمعاناً في إزعاج الشاه حول الكثيرين إلى إيمانه الخاص الذي يطلق عليه الفطرة».

أما سيد حسين من حيدر آباد فقد وصفه بالقول: أعتقد من خلال ما جمعت من نقاشاته أنه ملحد من الطراز الفرنسي واشتراكي، وأن السلطات المصرية تخلصت منه لأنه يدعو الطلبة والناس في ذلك البلد إلى الحرية والأخوة والمساواة.

لكن مناشدة الأفغاني المرجع الديني السيد الشيرازي، باتخاذ موقف مضاد لامتياز التوباكو عام ١٨٩٠، جاءت مفعمة بالعاطفة الدينية الجياشة، وبالحماسة في انتقادها لناصر الدين شاه، الذي أطلق يد رئيس حكومته في كافة الشؤون صغيرها وكبيرها، ذلك الملحد الذي يقدح في النبي نهاراً وجهاراً ولا يتبع شرع الله، ولا يعير المراجع الدينية اهتماماً ويلعن الفقهاء...؟[١٧].

من الواضح أن ثراء شخصية الأفغاني وذهنه المتقد المتعدد الأبعاد قد فاقم من اللبس المتعلق به، فالرجل غير متقيد بالتقاليد، أي بحرفية النص أو بما يعرف بالسلفية الإسلامية، متعمق في مسائل الإلهيات، وينطلق من النص المشبع بالرمز إلى مضامينه الرحبة. ولا شك في أن انفتاح الأفغاني على الآخر واستعداده للتعاون مع الجميع في سبيل استنهاض الأمة وإصلاحها، أياً تكن معتقداتهم أو مذاهبهم، جعله عرضة لسهام خصومه كلٌّ حسب رؤيته[*].

(*) من معاوني الأفغاني، ميرزا آغا خان كيرماني وصديقه أحمد روحي، وهما صهرا صبح الأزل، أخو البهاء غير الشقيق الذي انشق عنه بعد وفاة الباب، وهما من دعاة =

كان الأفغاني شأن نادر شاه، يرى ضرورة توقف الشيعة عن انتقاد الخلفاء الثلاثة الأول، كما أن على السُنة قبول الفقه الجعفري باعتباره المدرسة الفقهية الخامسة(*). ولذلك ما انفك يدعو إلى دراسة أعمال الفارابي وابن سينا وابن ماجه والسهروردي بدلاً من الدراسات الدوغمائية، بحيث تشكل نظريات هؤلاء الدينية الأسس الحقيقية للإسلام(١٨).

والواقع أن التفحص الدقيق لرسالته الباريسية المثيرة للجدل، لا يوفر دليلاً على إلحاد الأفغاني أو حقيقة موقفه، فهو يتحدث عن «دين المسلمين» كما شهده وعايشه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بكل ما ألحقته به عصور الجمود والتخلف من انحطاط وإسفاف، فلم يعد ذلك الإسلام الحيوي الطلق في أيامه الأولى. وتوضح رسالته كما كتاباته المتنوعة الأخرى أنه كان مفكراً إصلاحياً وليس طقسياً شكلانياً، يعتقد أن الإسلام كان في تجليه الأول أكثر اتساقاً مع العقل والفطرة، بما يفوق كثيراً كافة المعتقدات الأخرى.

في رسالة خاصة بعث بها الأفغاني إلى أصدقائه الإيرانيين، قبل وفاته بأيام قليلة، أبدى أسفه عن الأساليب التي اتبعها بحثاً عن «المستبد العادل» لتحقيق «الجامعة الإسلامية»، التي جعلته يتطلع إلى دعم السلطان العثماني عبد الحميد بدلاً من التوجه إلى الناس. ويمضي متابعاً «إنني حزين لأني لن أرى الشعوب الشرقية وهي تتيقظ من غفوتها، ولأن يد الجهل لن تمنحني الفرصة لسماع نداء الحرية يتردد في حناجر أبنائها.. أتراني زرعت أفكاري في أرض خصبة؟! جاهدوا قدر استطاعتكم لتحطيم قواعد الاستبداد، ولا تتوقفوا عن إقصاء أدواته.. حاولوا إزالة هذه العراقيل التي تعوق تشييدكم أواصر الصداقة مع الشعوب الأخرى».

□ □ □

= الاتحاد الإسلامي في الحركة الوطنية الإيرانية، وقد سلمتهما اسطنبول إلى حكومة طهران عقب اغتيال ناصر الدين شاه وتم إنزال عقوبة الإعدام شنقاً بهما رغم عدم صلتهما بالحادث.

(*) العلامة محمود شلتوت، شيخ الجامع الأزهر، أفتى بجواز الأخذ بالفقه الجعفري، أسوة بمدارس الفقه الأربع.

كان لتوجه جمال الدين الأفغاني الفلسفي، أو نزوعه لما بات يعرف الآن بالاعتزال الجديد، تأثير عميق على النخب المفكرة سواء كانت سُنية أم شيعية. ولم تكن كتاباته أو أقواله السياسية المناوئة للبريطانيين وسياساتهم الاستعمارية أقل فاعلية في دفع رجال الدين إلى الاهتمام بالشؤون العامة، السياسية والاجتماعية. ولم تذهب جهود الأفغاني هباء، فقد شارك معظم العلماء ورجال الدين عام ١٨٩٠ في الاحتجاجات الواسعة التي اندلعت في إيران بمواجهة منح امتياز التبغ، التوباكو، إلى شركة إنكليزية، كما في مواجهة التغلغل البريطاني والروسي في بلادهم.

ويجدر الالتفات، إلى التوتر والقلق اللذين أثارتهما في إيران التطورات الأيديولوجية والتغييرات اللاحقة التي واكبت الثورة المشروطة، شأن جميع المجتمعات التي تمر في مرحلة انتقالية. فقد تجاوزت المطالبة بالإصلاح الداخلي أو إسقاط امتياز أجنبي ما، إلى الإصرار على اتخاذ موقف واضح وإحداث نقلة نوعية تمس بنية السلطة وآلياتها في المجتمع.

وراوح موقف العلماء من «الثورة المشروطة» (١٩٠٦-١٩١١)، في بادئ الأمر، بين الغموض والوضوح وبين التأييد والتحفظ أو التقدم والتراجع. كان لرجال الدين أوجاعهم الخاصة أيضاً من حكم القاجار، فقد لمسوا عن كثب معاناة العامة وعاشوا حركات المعارضة في مختلف أنحاء البلاد، لكن الأفكار الآتية من الغرب أثارت ريبتهم، وقد بلغت التوترات السياسية ذروتها لاحقاً، وانعكست في ما وقع من انشقاقات واستقطاب حاد بين مؤيد ومعارض.

□ □ □

لعله بات معروفاً أن أصحاب نظريات الحكم من الشيعة التقليديين قسموا التاريخ إلى مرحلتين: الأولى أثناء «الغيبة الصغرى» قبل العام ٨٧٤م، وهذه لم تشهد مشاكل مع السلطة الحاكمة حيث تولى الأئمة القضاء. والثانية ما بعد «الغيبة الكبرى»، التي جعلت بنية الحكم وشرعيته محل جدل واسع، أدى فيما بعد إلى تأييد بعض العلماء للدستور إلى حد مطالبتهم بإقامة دولة زمنية شبه علمانية!.

وشهدت البلاد جدلاً ساخناً انطلاقاً من استحالة إيجاد حكومة إسلامية عادلة في

غياب المعصوم، مما استوجب إيجاد صيغة تسمح بمشاركة جماعية في الحكم، لأن في ذلك اختزالاً للأخطاء. وفي رسالته «تنبيه الأئمة وتنزيه الملة» عام ١٩٠٩، انتقد آية الله النائيني الحكم المطلق، انطلاقاً من العقيدة الشيعية. وجاء ذلك في رده على دعوة المجتهد الشيخ فضل الله نوري إلى إقامة مجلس إسلامي يرتكز على الشريعة، ووصفه الثورة المشروطة بـ «الفتنة الكبرى».

كان الشيخ النوري يعتقد بمرور إيران يومئذٍ في ثلاث مراحل: جاءت الأولى مرضية مرحباً بها وتتعلق بالخطب والطروحات، أما الثانية فكانت أكثر إشكالية حيث أخذت الصحف أثناء صياغة الدستور في مهاجمة الدين وتسفيه العلماء والمتدينين، وشهدت الثالثة ممارسة صنوف القهر كلما سمحت الظروف. وانتقد الشيخ نوري الدستور لمناقضته الشريعة الإسلامية، ولإجبار الناس على طاعته وإنزال العقوبة بمن يعصونه.

ودعا آية الله النائيني في رده على الشيخ النوري إلى ضرورة الإطاحة بنظام الاستبداد ومن ثم التحول إلى نظام دستوري، واستمر يطالب بالحكم النيابي بالقول: إن النظام الدستوري يلحق الظلم بالإمام فحسب، وما دام غائباً وسلطته مغتصبة بالفعل فالحكم النيابي يعد الأفضل، لأنه يختزل الظلم من الناحية العملية. ويمضي في انتقاد رجال الدين الذين يدمغون الحكم الدستوري باللاشرعية قائلاً: لقد أحل التراث السُني الحكم النيابي لانسجامه مع نظريته المتعلقة بسلطة «أهل الحل والعقد»، أما بالنسبة للشيعة وشرعية الحكم خلال «الغيبة الكبرى» فتعود إلى المجتهدين، فهم المسؤولون عن شؤون المسلمين، فإذا وافق عدد منهم على تمثيلهم في المجلس النيابي وعلى اتخاذ قرار ما، يصبح عندها النظام الدستوري شرعياً أيضاً.

مضى آية الله النائيني في الدفاع عن شرعية النظام النيابي والدستور، «فالتشريع يكون بدعة ومضاداً للإسلام، إذا وضع أحدهم فقرة مناهضة له وجعلها موضع التطبيق». وفي محاولة لإغلاق باب النقاش أوجز الموقف بقوله: إن المشاركة في العملية الانتخابية تمنع الطغاة من ممارسة القهر والاستبداد، فقد أقر حق الشعب واستقرت مسؤوليته وفق مبدأ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، فذلك، واجب عين على كل إنسان ويمكن تحقيقه عبر مؤسسة الانتخابات النيابية»[١٩].

وانتصر الدستوريون في تموز/يوليو ١٩٠٩، وجرت انتخابات المجلس النيابي الثاني،

لكن الحماسة ما لبثت أن فترت وأصيب الأداء الحكومي بالضعف. والأهم، الإفاقة من الوعود الطوباوية وشعور غالبية رجال الدين بالغبن، فالمستجدات جاءت على حساب وظائفهم التقليدية، والأخطر انتهاكها للهوية الثقافية للبلاد. وبدأوا يكتشفون أن الدستور «سر القوة والحضارة» الأوروبية ليس بذلك الترياق الناجع لمشاكل إيران. وساد الإحباط بين الناس وازداد التفسخ الاجتماعي والفساد السياسي، الذي مهد الطريق لسطوع نجم رضا خان ونجاحه اللاحق، في عام ١٩٢١، في تأسيس دولة عسكرية بوليسية.

لم يشغل صراع حلفاء الأمس حول مواد الدستور كثيراً من العلماء، واستمروا في العمل مع الدستوريين حتى النهاية. وكان من أشدهم حماسة السيد الطبطبائي الذي وصف الوضع آنذاك بكلمات بليغة مختصرة جاء فيها: نحن لم نر نظاماً دستورياً بأنفسنا، سمعنا عنه وحسب ممن شاهدوا البلدان الدستورية، بأنه يجلب الأمن والازدهار، فأثاروا بذلك حماستنا وجاهدنا لتأسيس نظامنا الدستوري. وعندما انفجر الصراع الطاحن لاحقاً بين الدستوريين ورجال الدين علق الطبطبائي، وقد شعر بالخيانة لتأسيس المحاكم القضائية: ماذا بقي لنا لنفعله[٢٠].

تكشف تجربة الثورة «المشروطة» وتعليق الطبطبائي أن صراع الحلفاء ليس خاصية إيرانية، فقد تتوافق قوى المعارضة في البداية على اختلافها في حركة احتجاج واسعة، تقوم على معارضة أصيلة نابعة من بيئتها ومعبرة عن كتل اجتماعية عريضة، يقع على عاتقها عبء الأداء الثوري الفاعل، وأخرى نخبوية مأخوذة بالثقافة الغربية، تتجه بفكرها وتوجهاتها إلى خارج الحدود وتتسم غالباً بالاستعلاء تجاه القاعدة الشعبية العريضة في بلادها. ولذلك، تعمد عند أول بادرة للنجاح إلى إقصاء رموز المعارضة الشعبية، مضحية بالكتل العريضة المؤازرة، عند اعتقادها بانتفاء الحاجة إليها. وذلك بهدف الانفراد بالمكاسب حتى لو اضطرت إلى الاستعانة برموز النظام القديم. وقد عبر الإمام الخميني عن تلك الظاهرة لاحقاً بعد إسقاط محمد رضا شاه بإيجاز بليغ في قوله: إنهم يريدون دماءنا وحسب.

ظاهرة التخلي عن حلفاء الأمس، وصف أحوال زمانه يوماً بالقول: لقد خلت البلاد من الشجاعة السياسية ومن الرجولة الحقيقية، ما عدا اثنين رضا خان وأنا[٢١]. وقد قال ذلك وهو يدرك أن كليهما على طرفي نقيض. وقد وصفه د. محمد مصدق زعيم «الجبهة الوطنية» بعد وفاته بسنوات، قائلاً في المجلس النيابي: ألم يتلق المدرس لكمة على صدغه هنا؟! ألم يلق نحبه بسبب طول معاناته في هذا المجتمع؟! ثم ألم يلق الشهادة؟!

كان المدرس من أكثر الإيرانيين شهرة في الثلث الأول من القرن العشرين، ولد في قرية صغيرة لأسرة متدينة اشتهرت بالزهد. قصد أصفهان في سن السادسة عشرة لتلقي العلم، ثم انتقل بعد ثلاثة عشر عاماً إلى العراق لاستكمال دراسته على أيدي كبار المجتهدين. وعاد بعد سبع سنوات إلى أصفهان وعمل في التدريس. حدث ذلك، بينما كانت إيران تموج بالمتغيرات السياسية إبان محاولة تطبيق الدستور.

وانقلبت حياة المدرس رأساً على عقب عندما رشحه كبار المجتهدين لعضوية لجنة الإشراف على القوانين الصادرة عن المجلس النيابي الثاني، وسرعان ما ذاع صيت ذلك العالم واكتسب شهرة واسعة في الدوائر السياسية بطهران، وهو الذي دخلها خالي الوفاض ليس في جعبته سوى ذكاء حاد ولسان لا يقل حدة، ليصبح واحداً من كبار النواب الذين شهدتهم إيران.

ابتدأت مسيرة المدرس السياسية، للمفارقة، مع بزوغ نجم البريغادير رضا خان، الرجل الذكي الطموح الذي يتمتع بذاكرة مذهلة وثقة في النفس بلغت حد الغطرسة. كان تحصيله العلمي متواضعاً وإن راكم خبرة عبر قيادته وتنظيمه الجيش، ليس ديموقراطياً، بل شعبوياً في سلوكه، لا يأبه بالحرية ويجمعه مع خصمه اللدود، السيد المدرس، ازدراء الأرستقراطية العتيقة باعتبارها عاجزة عن إنقاذ البلاد.

اتسمت السنوات الخمس، (١٩٢١-١٩٢٦) التى أعقبت الحرب العالمية الأولى، بالاضطراب السياسي والصراع المكثف على السلطة، بدأ بانقلاب دبره البريغادير رضا خان، في شباط/فبراير ١٩٢١، إثر احتلاله العاصمة طهران ووضعه صحافياً مغموراً على رأس الحكومة. اعترف الشاه بالانقلاب مضفياً عليه بذلك نوعاً من الشرعية. كان رضا خان في الحقيقة انتقاءً مباشراً لقائد القوات البريطانية في إيران، الجنرال

أيرونسايد. وكان البريغادير من الطموح بحيث سارع إلى التقاط يد العون. وهكذا كانت بداية تأسيس رضا خان «لسلالته البهلوية» الحاكمة بعد إطاحته بالسلالة القاجارية وإسقاطها.

وبينما كان رضا خان منهمكاً في ترسيخ موقعه، استغرقت النخب السياسية في تنافس مرير، وحين استفاقت كان الوقت قد تجاوزها. وبالفعل استطاع رضا خان خلال سنوات قليلة، بفضل تقلده وزارة الحربية ثم رئاسة الحكومة لاحقاً في عام ١٩٢٣، تعزيز مكانته في الجيش ولدى النخب السياسية والشباب والمهنيين، وغالبيتهم من المنبهرين بالغرب. ولا شك أن نجاحه في القضاء على تمرد القبائل وقطّاع الطرق زاد من شعبيته وقدمه وطنياً شريفاً يتمتع بغالبية نيابية.

ظهرت في المجلس النيابي في دورته الرابعة والخامسة ثلاثة اتجاهات، كان ثالثها بزعامة السيد المدرس وهو الأقل مرونة والأكثر راديكالية وانغماساً في الثقافة الإيرانية بشقيها المدني والديني، وبالطبع كانت عناصره أقل تغرباً وربما أقل وعياً أيضاً بالفكر القومي، وإن تميزوا بوعي كامل بالجماعة الإيرانية. وخلافاً لاعتقاد البعض فإن المدرس وتياره لم يكونوا سلفيين ينشدون العودة إلى الماضي أو إلى الحقبة القاجارية، بل نواباً تمتعوا بصلابة تجاه الحكم النيابي ولا مركزية السلطة. كانوا مسلمين شيعة أدركوا مبكراً أن معارضة الاستبداد والدفاع عن الحريات الشخصية والإجراءات الاقتصادية المستقلة، أقرب في السياق السياسي الإيراني إلى ما يمكن وصفه بالنظرية الشيعية السياسية.

خاطب المدرس المجلس النيابي يوماً في عام ١٩٢١، بقوله: يجب على المسلم الفارسي أن يكون مسلماً وإيرانياً. وفي خطاب آخر ألقاه عام ١٩٢٣، أبلغ المجلس، أنه أخبر رئيس الوزراء العثماني «إننا سوف نطلق النار على كل من يتخطى حدودنا دون إذن، بغض النظر عما يرتديه: كولاه فارسية، عمامة دينية أو قبعة.. إن ممارستنا الدينية هي سياستنا وسياستنا هي ممارستنا الدينية»[٢٢].

وكان تحالف الاتجاهين الثاني والثالث منطقياً تماماً، فهما نتاج الثورة «المشروطة». فالاتجاه الثاني شكل تآلفاً ضم ليبراليين، أي البرجوازية الوطنية المناهضة للاستبداد والمؤمنة بالتعددية وبضرورة المشاركة في العملية السياسية، لكن أصحاب ذلك التوجه

ليسوا من خامة استشهادية، رغم التزامهم بالحفاظ على الدستور. فقد نشأوا في أسر مسلمة مستنيرة غير تقليدية، ولذلك كان بوسعهم التوصل إلى تسويات ضمن نطاق قانوني فضفاض، ومن أشهر رموز ذلك الاتجاه د. محمد مصدق.

وتجدر الإشارة إلى أن السيد المدرس ود.مصدق، سبّبا قدراً من الضيق والإزعاج لرضا شاه دون تنسيق مسبق بينهما. فقد شن الأول انتقاداً حاداً على تلاعب الجيش والشرطة في الانتخابات، وانتهى الأمر بكليهما إلى خسارة مقعده النيابي. اعتزل د. مصدق في منزله، في حين استمر المدرس في نشاطه السياسي المعارض عبر القنوات المتاحة، أما رضا شاه فمضى يرسّخ أركان دولته البوليسية ويمتّن زمام سلطته المطلقة.

واتسم أصحاب الاتجاه الأول بالنزق وصعوبة المراس والالتزام برؤية قومية متشددة، تسعى إلى إيجاد إيران ما قبل الإسلام، وإزالة كافة العوائق أمام تقدمها الثقافي والتقني. ويشكل الكتّاب والشعراء والصحافيون وكبار التجار والبيروقراطية المتغربة غالبية أصحاب ذلك التوجه. واستطاع رضا خان جمعهم حوله، فيما هو آخذ في تشديد قبضة الاستبداد وهم ينظرون!

كان المدرس ممثلاً نيابياً بامتياز وعلى صلة وثيقة بكافة الفئات الاجتماعية، وأقل احتفالاً بالنبلاء وأقرب إلى عامة الناس. وقد اصطف المجلس النيابي إلى جانبه في مناسبات عديدة، بفضل وعيه السياسي وطلاقة لسانه، وكثيراً ما كان يردد أنه لا يمكنه فصل قناعاته الدينية عن قراراته السياسية. وبلغت ثقته بنفسه قدراً كبيراً جاء على حساب الحيطة، مما أودى به إلى نهاية مأساوية.

أما رضا خان فقد اختلفت بشأنه الركبان، اعتبرته المفوضية البريطانية زعيماً وطنياً قوياً قادراً على تحقيق التقدم الاجتماعي، في بلد ليس مؤهلاً بعد للحكم النيابي الديموقراطي. أما السفارة السوفياتية فقد رأته زعيماً برجوازياً وطنياً يواجه الإقطاع الرجعي الذي يدعمه المتدينون. ومن الواضح أن كلّاً من الرأيين يعكس تجارب شعوب أوروبية تختلف ظروفها الموضوعية اختلافاً جذرياً، وأيضاً نتيجة قراءة التاريخ بأثر رجعي. لكن غالبية الشعب الإيراني، للمفارقة، كانت تخالف الجانبين الرأي، حيث اعتبرته «جاسوساً لبريطانيا، بينما لم يتهمه خصمه العنيد، السيد المدرس، بالعمالة لبريطانيا، بل انحصرت معارضته لرضا خان لانفراده بالسلطة، الأمر الذى

اعتبره انتهاكاً لإنجازات الثورة الدستورية.

وبدت مساعي رضا خان في الدورة الرابعة للمجلس النيابي (١٩٢٣-١٩٢٥)، للانفراد بالسلطة واضحة للعيان، تثبت صحة رؤية المدرس، بينما كان السياسيون من أصحاب التوجه الثاني، نتاج الثورة الدستورية، مأخوذين بإنجازاته، وإن أزعجهم قليلاً أسلوبه التحديثي، الذي جاء في معظمه سطحياً وتخريباً متعمداً لممتلكات الأفراد ولمعالم البلاد الأثرية، مثل سور طهران الذي دمره بذريعة كونه رمزاً للتخلف!

ووقعت الواقعة بين الخصمين، في أوائل عام ١٩٢٤، عندما انهمرت البرقيات على العاصمة تطالب بتأسيس الجمهورية، فيما يتظاهر رضا خان بالحياد وعدم الاكتراث. وأبدى الجميع ابتهاجهم رغم إدراكهم التام أن إعلان الجمهورية مجرد خطوة نحو تأسيس سلالته الملكية الحاكمة، خصوصاً أن حكومته تتمتع بالأغلبية النيابية، وما لبث المدرس أن تعرض إلى اعتداء من أحد مؤيدي رضا خان أثناء احتدام النقاش حول إعلان الجمهورية.

وقامت الدنيا وتوجهت التظاهرات إلى المجلس النيابي، فأمر رضا خان الحراس بتفريق المتظاهرين، وجن جنون رئيس المجلس إذ إنه هو وحده الذي يحق له إصدار الأوامر إلى الحرس. واستشاط رضا خان غضباً فقدم استقالته من رئاسة الحكومة، وانسحب إلى مزرعته التي ابتاعها حديثا، مفتتحاً بذلك أسلوباً مارسه زعماء كثر في الشرق، كلما واجهت أحدهم ورطة ما، يشيح بوجه مغادراً ويسرع الأتباع والغرقى يركضون خلفه، عله ينقذ ما اقترفته يداه غالباً، وهم بذلك يحمّلونه المسؤولية، وإن بأسلوب غير مباشر!

وبالفعل، ارتبك غالبية الأعضاء وسارعت كوكبة منهم إلى اللحاق به إلى مزرعته يتقدمهم د. محمد مصدق، وعادوا برضا خان إلى العاصمة بعد أن نجحوا فى استرضائه.

لم يفت رضا خان توطيد علاقته مع كبار رجال الدين في قم وتبنى إلى حين، أسلوباً تصالحياً مع السيد المدرس، حتى تمت الإطاحة بالسلالة القاجارية في الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل ١٩٢٤ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٥. وقد لعب أوراقه ببراعة شديدة في

الشأن الديني خاصة، حيث ترأس بنفسه مجموعة من كبار الضباط للمشاركة في مجالس العزاء في ذكرى استشهاد الإمام الحسين[٢٣].

في تموز/ يوليو ١٩٢٤، وقع حادث لا يزال غامضاً، حين سرت شائعة بأن «الساقية خانة»[*] أظهرت معجزة. وهاج الناس وماجوا وانطلقوا يهاجمون البهائيين، وسقط نائب القنصل الأميركي صريعاً أثناء التقاطه صوراً تذكارية لتلك الحشود. وتناولت الاتهامات الجانبين رضا خان والمدرس، لكن الحادث انصب بكامله في صالح الأول، الذي أعلن من فوره حالة الطوارئ وفرض الرقابة على الصحف.

وسارع بعض النواب يقدمون اقتراحاً، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٥، للإطاحة بسلالة القاجار ووضع رضا خان على عرش البلاد. طلب السيد المدرس الكلمة وسط معارضة خجولة من بين أربعة عشر معارضاً، عندها أثارت الأغلبية ضجيجاً وصخباً لمنعه من الكلام، فما كان من المدرس إلا أن غادر المجلس وهو يقول مستاء: سيبقى الاقتراح غير شرعي حتى لو نال مئة ألف صوت[٢٤].

عارض الاقتراح أربعة مستقلين فقط وألقوا خطباً هادئة ومتزنة، ولم يفتهم التأكيد على إنجازات رضا خان. وجاء خطاب د. محمد مصدق بليغاً وعاطفياً وماكراً أيضاً، حيث قال إنه يعارض الاقتراح لسببين: إذا تحول البريغادير إلى ملك دستوري فيه خسارة للبلاد لسياسي بارع، وإذا تحول إلى مستبد فذلك يدمر إنجازات الثورة الفارسية[٢٥].

وقام رضا خان في بداية العام ١٩٢٦ بتتويج نفسه أسوة بالزعيم الفرنسي نابليون بونابرت، وجرى اعتقال السيد المدرس من دون مسوغ قانوني، ووضع في حبس انفرادي في قلعة صحراوية لمدة تسع سنوات، في إقليم خورسان، حيث قُتل غيلة عام ١٩٣٨، بناءً على أوامر مباشرة من رضا شاه.

□ □ □

(*) نافورة مياه أقيمت إحياء لذكرى شهداء كربلاء.

وهناك، آية الله أبو القاسم الكاشاني، ذلك العالم والسياسي المثير للجدل الذي منع محمد رضا شاه ذكر اسمه، والذي شاع أنه خذل د. محمد مصدق باصطفافه مع الجنرال زاهدي خشية التمدد الشيوعي، ولا تزال دراسته بمثابة إشكالية لما يحيطها من رؤى مغايرة وعواطف جياشة. ولعل إلقاء نظرة على خلفية الرجل في أهم مفاصلها يساعد في التقييم الموضوعي وتفهم شخصيته متعددة الأبعاد.

ولد الكاشاني في طهران حوالي عام ١٨٨٢، لعائلة من العلماء الدينيين في وقت تراكمت واختمرت فيه أفكار ومفاهيم حديثة. أدى فريضة الحج وهو في السادسة عشرة برفقة والده آية الله السيد مصطفى الكاشاني، ثم توجها معاً إلى العراق حيث تلقى الكاشاني الصغير العلم على يد كبار مجتهدي عصره. وكان استثنائياً حيث أُعتبر مجتهداً، ولم يكن عمره قد تعدى آنذاك الخمسة والعشرين عاماً.

وقف العلماء جميعهم إلى الجانب العثماني إبان نشوب الحرب العالمية الأولى، واعتذر الكاشاني عن كتابة رسالته العلمية لينخرط في الكفاح المسلح، ومواجهة قوات الاحتلال البريطاني الزاحفة إلى العراق. استشهد والده بين عامي (١٩١٨-١٩١٩)، ويبدو أن الكاشاني الابن استاء من فتوى آية الله الشيرازي التي أجازت «اختيار المسلم حاكماً غير مسلم». وقد جاءت الفتوى رداً على اتفاق سان ريمون، نيسان/أبريل ١٩٢٠، الذي قسم الولايات الشرقية للدولة العثمانية بين بريطانيا العظمى وفرنسا.

على أي حال، اعتقلت القوات البريطانية الكاشاني صاحب السجل الحافل بمواجهتهم ووضعته على متن سفينة تجارية متجهة إلى البصرة، لكنه استطاع القفز إلى الماء عند الكوت والمروق بين زخات الرصاص. وتدبر أمره حتى وصل إلى إيران قبل انقلاب رضا خان بثلاثة أيام، وأصبح عضواً في المجلس النيابي في عام ١٩٢٦ وصوت لصالح قيام الملكية البهلوية.

ويبدو أن علاقة الكاشاني برضا شاه كانت في أيامها الأولى مرضية، كيف لا؟!، وقد بدا الأخير حريصاً على استقلال إيران ووحدة أراضيها، ثم ألم يحرص على المشاركة حافي القدمين في مواكب عزاء عاشوراء[٢٦]!

وما لبث حبل الود أن انقطع بينهما، وبدا واضحاً امتعاض الكاشاني من أداء رضا

شاه، حين تعمد عدم الانتصاب واقفاً لدى دخول الأخير إلى قاعة الاحتفالات، فكان أن قاطعه البلاط، ولم يعد بعدها على قائمة المدعوين في المناسبات الرسمية. كان الكاشاني منهمكاً في الواقع في متابعة المرشحين للمجلس النيابي، باعتباره العلاج الوحيد لمشاكل بلاده، فقد كان يخشى من هؤلاء المأخوذين بكل ما هو غربي لمقدرتهم على استغلال سذاجة الناس، وقلة تنبه العلماء لأهمية العملية الانتخابية، سعياً وراء مصالحهم الضيقة.

مع ذلك، فقد جمع الميل إلى جانب دول المحور في بداية أربعينيات القرن الماضي، كلاً من رضا شاه في أيام حكمه الأخيرة والجنرال فضل الله زاهدي والكاشاني، لكن حبل الود لم يدم طويلاً، فقد عجلت بريطانيا العظمي بخلع رضا شاه عن العرش ونفي الجنرال زاهدي إلى فلسطين وإبعاد الكاشاني إلى رشت.

أُطلق سراح الكاشاني في عام ١٩٤٥، لكنه اعتقل لمرات عدة في ذلك العقد من القرن الماضي، ولم يفته أثناءها إلقاء خطاب في أيار/مايو ليطالب بالتطوع لمواجهة الصهاينة في فلسطين. ونشأت في تلك الفترة تنظيمات قريبة منه سياسياً مثل «مجاهدو إسلام» و«فدائي إسلام»، ويؤمن التنظيم الأخير باستخدام العنف. على أي حال، أُعيد اعتقال الكاشاني، إثر محاولة فاشلة لاغتيال محمد رضا شاه في عام ١٩٤٩، واقتيد ليلاً في ظروف بالغة الصعوبة ونفي إلى العاصمة اللبنانية بيروت.

والغريب، انتخاب الكاشاني وهو منفي في لبنان نائباً عن طهران في المجلس النيابي السادس عشر، رغم محاولات النظام في إفشال الانتخابات وتزييفها. وبالفعل، تميزت تلك الدورة بارتفاع عدد الأعضاء الوطنيين. وعاد الكاشاني إلى بلاده مكللاً بالغار، وغصت الطرق بالحشود التي دفعتها الحماسة إلى رفع سيارته في بعض المناطق. وألقى د. مظفر باقي كيرماني كلمة نيابة عنه جاء فيها: أخواني لا شيء يحدث في هذا العالم دون أسباب مادية، لا تقيدوا أنفسكم بالدعاء بل بالوحدة، انذروا أنفسكم للمشاكل الاجتماعية وللتضحية بالنفس، حتى لا تتركوا الساحة خاوية للخونة واللصوص، الذين سيدمرون قيم هذه الأمة من أجل أطماعهم[٢٧].

وكانت مرحلة مثيرة بحق شهدت بداياتها تعاوناً كاملاً بين السيد الكاشاني وجماعته و«الجبهة الوطنية» بقيادة د. محمد مصدق، فقد أصدر الأول بياناً في ٢١ كانون

الأول/ديسمبر ١٩٥٠، أدان فيه استغلال شركة النفط الأنكلو/إيرانية البشع لثروة إيران النفطية، وعمل الثاني على إصدار قرار من المجلس النيابي لصالح تأميم النفط.

وبدأت المشاكل حين شعر د. مصدق بالحاجة إلى مجلس نيابي طيّع، والإمساك بكافة السلطات لمعالجة أزمة تأميم النفط وذيولها. ولجأ إلى الأسلوب المعتاد، لدى تمسك محمد رضا شاه بتولي وزارة الحربية وفق العرف السائد، فقدم د. مصدق استقالته في ١٧ تموز/يوليو ١٩٥٢، ثم اعتزل في منزله!

ووفقاً للدراسات الحديثة، كان للسيد الكاشاني دور بارز في التظاهرات الحاشدة المؤيدة لد. مصدق، وذلك حين رفض التعاون مع قوام السلطنة، المرشح لتولي رئاسة الحكومة الجديدة، والذي يمت بصلة القرابة للأخير، وأصدر الكاشاني بياناً مهدِّداً بتصدر التظاهرات مرتدياً كفنه، في حال لم يعد د. مصدق إلى سدة الحكم، وكتب يقول: إن الأجانب، عبر وسيطهم قوام السلطنة، يعدون العدة لضرب قواعد الدين والحرية واستقلال البلاد، حتى يضعوا الأمة في الأسر مجدداً، إن مؤامرة فصل الدين عن السياسية التي تبثها بريطانيا منذ عقود تهدف إلى منع الأمة الإسلامية من التحكم بمصيرها[٢٨].

وأصدر قوام السلطنة أمراً باعتقال الكاشاني، ولكن كيف السبيل والحشود الغفيرة تحيط بمنزله.

عاد د. مصدق إلى تولي منصبه إضافة إلى وزارة الحربية، بدعم جماهيري هائل، بينما انجازه الوحيد لم يتعدّ حكم محكمة لاهاي الدولية بدعم سياسة إيران النفطية. وبدأ التناقض السياسي يتكشف داخل الحركة الوطنية ليؤدي في النهاية إلى تخريبها. لقد استاء السيد الكاشاني من تجاهل د. مصدق وعدم استشارته في مسألة تشكيل الوزارة، فأرسل يخبره باضطراره إلى مغادرة إيران إخلاءً لمسؤوليته عن سياسات ليست له بها أي علاقة. وما لبث أن جاءه رد د. مصدق، في تموز/ يوليو ١٩٥٢، يطالبه متحدياً بالتوقف عن التدخل في الشؤون السياسية لفترة، إذا أراد تحقيق إصلاحات فالتغيير، «ليس ممكناً إذا لم تتوفر للمسؤول حرية مطلقة في العمل وفي حال وافقتم، فلي الشرف أن أكون خادمكم، وإن لم توافقوا فلمَ تتحدثون عن مغادرة طهران؟»[٢٩].

اختار د. مصدق وفقاً لبعض الباحثين، سياسة الكل أو لا شيء، لدى إدراكه عزلة الكاشاني في المحيط الديني، فالعمل السياسي كان حينئذ خارج دائرة التفكير، ولم تكن رؤية رجل دين منخرط في شؤون الحكم تبعث على الثقة، حتى لمن كان في جرأة الكاشاني وشجاعته. اعتقد د. مصدق أنه استنهض الناس بناء على سياسة مناوأة الاستعمار، ولعله كان ما يزال يشعر بالدوار لهتاف الحشود «مصدق أو الموت»، وفاته أنها كانت تهتفت بالأمس القريب «رضا خان أو الموت». مع ذلك، لم يفتر الالتفاف الشعبي حول د. مصدق حين أصبح الكاشاني في شتاء ١٩٥٢/١٩٥٣، معارضاً وخارج السلطة.

إن الذي يعنينا في هذا المقام موقف السيد الكاشاني من الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة د.مصدق بعد محاولتين فاشلتين، حيث شاب موقفه لغط كثير. ويرجح بعض الباحثين الجدد، أن الكاشاني كان لا بد ممزقاً بين رغبته في إقناع مصدق باتباع سياسة أقل ديماغوجية من ناحية، وبين حرصه الشديد من ناحية أخرى على منع الشيوعيين من النفاذ إلى السلطة. كانت الأزمة آخذة في التفاقم خاصة لدى رفض الرئيس إيزنهاور مد يد العون إلى د.مصدق، الأمر الذي أضعف حكومة الأخير تدريجياً أمام الرأي العام لانكشاف عقم سياسته، وبات حدوث الانقلاب متوقعاً بين لحظة وأخرى.

ويؤكد البعض إرسال الكاشاني، وسط ذلك الجو المحموم، رسالة إلى د. مصدق، في ١٨ آب/أغسطس ١٩٥٣، يحذره فيها من انقلاب يعدّه الجنرال زاهدي، ويعرض عليه إيفاد نجله مصطفى للتفاوض بشأن دعم حكومته، لكن د. مصدق بعث برد مختصر رافضاً الدعم بقوله: وصلت رسالتك بيد السيد حسن سالمي، وإنني مدعوم بثقة الشعب الإيراني. تحياتي[٣٠].

ولا تزال الرسالة موضع بحث وارتياب، ويبقى المؤكد أن السيد الكاشاني لم يتلق أموالاً أميركية عبر الجنرال زاهدي، رغم محاولات بعض الباحثين الدؤوبة لإثبات ذلك، خاصة أولئك المتعاطفون مع د.مصدق[٣١]. وكذلك، استمرار الكاشاني في معارضته العنيدة، مما أدى إلى اعتقاله حتى كاد يلقى حتفه بإنزال عقوبة الإعدام، لولا تدخل كبار العلماء لإطلاق سراحه. وقد عاش في عزلة تامة، حتى وافته المنية عام

١٩٦٢، في المنزل الذي شهد مولده وكان للمفارقة مرهوناً للبنك بقيمة عشرة آلاف تُمن.

الكلمة الأخيرة لم تُقل بعد بشأن السيد الكاشاني، مع ذلك يبقى رفضه الانصياع إلى قرار اجتماع قم، بالامتناع عن العمل السياسى علامة فارقة، والأرجح أنه كان يدرك أن لا شيء يمنع انخراط عالم الدين في العمل السياسي شأن أي عالم في أي حقل آخر، على أن يمثّل نفسه عضواً مستقلاً أو ممثلاً لحزب سياسي وليس المؤسسة الدينية، فهذه بطقوسها وشعائرها لا شأن لها بقرار الدولة السياسي، والسبب عدم وجود مؤسسة كهنوتية أصلاً في الإسلام وكذلك مهنة رجل الدين، وبذلك ينفصل الدين بممارساته وآفاقه عن القرار السياسي للدولة، وليس عن المجتمع، لذلك كان الكاشاني فى دعوته إلى الحفاظ على الإسلام يعني تحديداً الهوية الثقافية والوطنية لبلاده، وليس الشعائر والطقوس.

□ □ □

وتكشف ممارسة عالم الدين آية الله الكاشاني عن سياسي براغماتي، كسر حاجز عزوف العلماء عن العمل السياسي التزاماً بموقف المجتهد البرجوردي، وانخرط في الحياة العامة. ثم اقتحم د. علي شريعتي، الباحث في علم الاجتماع والحاصل على درجة الدكتوراه في جامعة السوربون الفرنسية، عالمَ الدين وعلومه، الذي يرى أنه ليس حكراً على أصحاب العمائم والعباءات.

كان د. شريعتي محاضراً مذهلاً، انتشرت معظم أعماله ولقاءاته فى آلاف النسخ والأشرطة المسجلة، ويبدو أنه أراد توسيع دائرة الفائدة إلى حدها الأقصى في الوقت القصير المتاح أمامه، لنشر أفكاره وترسيخها في عقول جمهور الحاضرين وضمائرهم. ولم يمهله الأجل طويلاً كي يصبح مفكراً سياسياً دينياً في سياق حركة تحرر العالم الثالث، فقد تشوف شريعتي مبكراً أساليب الكولونيالية الجديدة وخاصة الثقافية، التي سوف تعمل على اقتلاع الناس من جذورهم وتشييئهم ومن ثم تحويلهم إلى خواء، وكان يعتقد أن إيران خاصة تواجه ذلك الخطر الداهم.

في الواقع، لقد حذا د. شريعتي في توجهه ذلك حذو سلفه المفكر المستنير جلال آل

أحمد، الذي سبقه بخمسة عشر عاماً، وما انفك ينتقد (التسمم بالغرب) باعتباره مرضاً عضالاً أصاب إيران. ويعتقد د. شريعتي من ناحيته أن إفساد الثقافة الوطنية يؤدي إلى نتائج وخيمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، إضافة إلى الشلل الذي ألحقته الأيديولوجيات الغربية بالتفاعل الفطري للشعوب الإسلامية. ولذلك كان من المستحيل، في رأيه، إيجاد مخرج من المأزق عبر الرأسمالية الليبرالية المسببة للمرض أصلاً وصاحبة المصلحة في استمراره، أو بواسطة النظريات الماركسية أو الاشتراكية، التي فقدت حيويتها وبدت لا إنسانية ومضادة لارتقاء الفهم والفكر الديني.

ولذلك كان د. شريعتي[*] يعتقد جازماً، بأن أنسنة الإسلام هي الإيديولوجية الوحيدة التي تتيح المخرج، وليس ذلك التصور المنحط الذي يتسيد المجتمعات الإسلامية المعاصرة، وإنما عبر ذلك المثال الاجتماعي الذي جسده يوماً محمد (ص)، والذي عمد الأمويون إلى طمسه لاحقاً، ثم أكمل عليه الانزلاق إلى عقود التدهور والطغيان[٣٢]. إن الإيمان، في رأي د. شريعتي، يوفر لحمة الجماعة ويمنح الإنسان العزم على المواجهة، فالمجتمعات الملحدة تبدو في نظره حزينة تفتقر إلى الجاذبية، كما أن الإشباع المادي ليس سوى خدعة كبيرة.

يصف آية الله محمود طلقاني د. شريعتي بقوله: «تميز بروح متقصية متوثبة منذ شبابه المبكر.. كان يشك في السائد بين الناس باسم الدين، أي ذلك الدين الممسوخ، الذي تحول إلى دكان للارتزاق وإلى وسيلة للاحتراف وتربية المريدين.

(*) اعتقل د. شريعتي عام ١٩٦٤ لدى عودته إلى إيران، ثم أطلق سراحه بعد عدة أشهر، فعمل في التدريس في قرية بخورسان قبل انتقاله إلى مشهد، وما كاد يستقر في جامعتها حتى فصل لآرائه غير المعتادة. انتقل إلى طهران وأخذ يحاضر في حسينية «إرشاد»، وسرعان ما ذاع صيته وانتشرت آلاف النسخ من محاضراته. اعتقل والده رهينة وأغلق المعهد الديني، فسلم د. شريعتي نفسه ووضع في حبس انفرادي لثمانية عشر شهراً، وعاش بعد إطلاق سراحه في شبه إقامة جبرية. غادر عام ١٩٧٧ إلى لندن ومنعت السلطات زوجته من اللحاق به، ووجد ميتاً في شقته في لندن في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٧٧، ولم يكن قد تجاوز الخامسة والأربعين من العمر.

بحث في الأصول، فكر وتمعن، هاجر إلى أرض الله الواسعة والتقى بالناس واحتكّ بمختلف المدارس والمناهج، فاتسعت آفاقه حتى بلور مفهومه عن إسلام ثوري وحيوي»[٣٣].

وجاء في رسالة المفكر العالمي فرانز فانون إلى د. شريعتي قوله: «... ولكني أتفق معك وأؤكد على كلامك بقوة.. وربما أكثر منك أيضاً، بأن الإسلام في العالم الثالث أكثر العناصر والقوى (الاجتماعية والأيديولوجية)، التي يمكنها مواجهة الغرب.. إن التمسك بالإسلام ضروري لخوض تلك المعركة الدفاعية، ولإرساء الأسس من أجل بناء إنسان جديد وحضارة جديدة، لذلك من الضروري بعث الروح الإسلامية في الكيان الشرقي الذي ضعف وانحط»[٣٤].

انطلق د. شريعتي يثير التساؤلات ويثوّر النصوص الدينية، ويطرح مفاهيم طازجة ومغايرة لما ألفه الناس. أخذ يشير إلى «جغرافية القضية»، فالمشكلة في رأيه أن المفكرين الأوروبيين أخذوا حقائق عصرهم ومجتمعاتهم واحتياجاتهم وعملوا على هذا الأساس، بينما أخذ مفكرونا خاصية واحدة من خصائصهم وعملوا بها دون سند من عصر أو مجتمع أو ثقافة، وأيضاً دون معرفة بالظروف الاجتماعية والتاريخية لمجتمعاتهم، فأدت إلى نتائج عكسية وكارثية، لأن القضايا الاجتماعية محلية وليست كلية.

ويضرب د. شريعتي مثلاً بالقومية، التي نشأت في مواجهة عالمية البابا، بقوله: إنها مدرسة إنسانية وتقدمية وأصبحت من عوامل الرقي والحضارة. وحين «طرحها مفكرونا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، نجدها سبباً بعد أقل من ربع قرن في تحلل الإمبراطورية العثمانية وتمزق ولاياتها الشرقية شر ممزق». ويتناول أيضاً قضية الكنيسة الكاثوليكية وتشكل طبقة المفكرين الأوروبيين في مواجهتها، التي أصبح لها سمات تتفق وظروفهم الموضوعية في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وجاء مفكرنا الشرقي، الذي ظهر في ظروف تاريخية واجتماعية مختلفة تماماً، فالتقط ذلك الفكر كيفما اتفق، وكان أول ما فعله مقاومة الدين، وجاءت الثمار تترى، أولاها تحطم السد الذي كان يقف حائلاً منيعاً دون النفوذ الإمبريالي وفلسفة الاستهلاك والانحطاط الفكري[٣٥].

نعم، من الممكن ظهور متعلم أو طبيب، لكن من المحال أن يظهر مفكر عن طريق النسخ والتقليد، كما أشار الفيلسوف الفرنسي المعروف جان بول سارتر في مقدمة كتابه «المنبوذون في الأرض». ويتدخل د. شريعتي متسائلاً: من هم الذين اشتهروا في بلادنا كمفكرين؟!.. ويجيب: إنهم أمثال ميرزا مالكوم خان ذلك النموذج التقليدي الأول، الذي منحه الأوروبيون إلى الشرق وقالوا: حسناً، اصنعوا الباقي على منواله. انظروا إلى الذين وقفوا ضد الدين في المجتمعات الإسلامية أو في البلدان الشرقية، جميعهم أو أغلبهم وجوههم كالحة، يحيطها الريب وأيديهم ملوثة، إنها غير الوجوه الأصلية التي كانت الأكثر إشراقاً وإنسانية في أوروبا.

يتساءل د. شريعتي: ماذا نفعل؟! أنرتد إلى التقليدية والرجعية؟! ثم يعاجل بالإجابة: هذا طريق مسدود، وهذه دعوة عقيمة لا تؤتي ثماراً.. إلا الجنوح إلى الماضي وتقديسه وعبادة التاريخ والموتى. والحل، خلق مبادئ ورؤى جديدة وطاقة جديدة في أعماق مجتمعاتنا وعصرنا، وذلك باجتثاث جذور وغرس جذور.

لم يكتف د شريعتي بوضع الاقتراحات، بل مضى يحدد المرحلة التاريخية التي يمر بها مجتمعه بأبعادها المختلفة، ليكشف أن الحس الديني «الثقافة الدينية» في إيران مغاير تماماً لما عرفه الغرب باسم الدين في العصور الوسطى، ولهذا على المفكر أن يدرك أن الروح الإسلامية هي الغالبة في الثقافة الإيرانية، ودون ذلك يتعذر معرفة الناس والتفاهم معهم، أو إيجاد قبول لديهم، بل سوف يدفعهم ذلك إلى اللجوء إلى قوى رجعية تتظاهر بحماية الدين، بينما هي في الحقيقة تستخدمه لخداع الناس وحرفهم عن مصائرهم الحالية لتحصرهم في الماضي، وشد انتباههم باسم الدين من الحياة الدنيا إلى الآخرة عبر التركيز على مرحلة ما بعد الموت.

لذلك، على المفكر في المجتمع الإسلامي أن يكون عالماً بالإسلام، أياً يكن معتقده أو دينه، حتى يصل إلى وعي الناس، ومن ثم عليه إخراج الكنوز الثقافية العظيمة وتنقيتها من الغث وتحويلها إلى طاقة، واستبدال الروح النقدية المتوثبة الاجتهادية بالروح التقليدية المخدرة والمستسلمة.

وقام د. شريعتي بالتمييز بدقة متناهية بين التشيع العلوي والتشيع الصفوي، واعتبر

الأول نموذجاً للإسلام الصحيح، ثورة ممتدة وحركة تقدمية في التاريخ، حيث لا توجد حواجز بين المفكر وبين الناس.. إنه الإسلام في مرحلة الحيوية والعنفوان. أما التشيع الصفوي وإعلانه مذهباً رسمياً للدولة، فقد انحط بالإسلام إلى مجرد مؤسسة ووسيلة للاستعباد السياسي وحرفه عن هدفه الأصلي، أي البحث عن العدل والقيام بغالبية الواجبات الاجتماعية المقدسة. لقد وضع التشيع الصفوي الإيرانيين في مواجهة العثمانيين فأضر بالجانبين معاً، والتشيع الصفوي هو التشيع البهلوي، حيث تخلى العلماء عن دورهم واكتفوا بنقاشات جوفاء لا طائل من ورائها. والأدهى، ادعاء غالبيتهم بقبول أي حكومة في غياب الإمام الثاني عشر، ليصبحوا بذلك مشاركين في ضمور الإسلام وإفراغه من جوهره، ليبقى طقسياً خاوياً.

إن الممارسة، خاصة الاجتماعية من وجهه نظر د. شريعتي، لهي المعيار في تقييم الأفكار والعقائد، فالإيمان موقف داخلي يكمن في أعماق الإنسان، والتشيع يُعرف الإيمان في أبعاد ثلاثة: الذاتي والتعبيري والعملي. ويوضح الواقع أن كل إيمان أو أيديولوجيا وكل فكر أو علم، يكتسب قيمته من خلال العمل والممارسة، فإذا وضع العمل جانباً عندها تتساوى كافة الأشياء: الحق والباطل، الصحيح وغير الصحيح، التوحيد والشرك. لذلك، فإن العمل وفقاً لمبادئ الشيعة يعتبر من عناصر تعريف الدين وتقديمه لنفسه وللآخرين[٣٦].

ويرفض د. شريعتي تحميل الإسلام أو القرآن أكثر مما يحتملان، فالإسلام، فى رأيه، يمجد العلم والفن، والرسول يقول إن مداد العلماء أفضل من دماء الشهداء، ولهذا ينبغي إحياء موقف الإسلام من العلوم والفنون، وليس فرض محاولات توفيقية قسرية للدمج بين الإسلام وبين العلوم، كما يطالب بالثبات على موقف ثوري من الإسلام. «إن مهمة المفكر والمثقف تكمن في تحويل القرآن من «وقف لأرواح الموتى إلى وقف لحياة الناس، وأن نفهمه بنفس البساطة التي فهمه بها أبو ذر الغفاري، على أن نتعلم منه نفس الموقف الثوري»[٣٧].

يلفت د. شريعتي الانتباه إلى أن لغة الأديان لغة رمزية، ولكل جيل مميزاته من حيث المستوى المعرفي، لذلك يجب على مختلف الأديان والمذاهب والمدارس الفكرية مخاطبة الناس بلغة ذات أبعاد متباينة. ولم يفت المفكر الراحل الإشارة إلى أن الله

حمّل الإنسان أمانة عظمى تخشى السماوات والأرض من عبئها، وهي الإرادة، أي قدرة الإنسان على الاختيار، فالإرادة أهم ميزة في الإنسان تشير إلى أواصر القربى بينه وبين الله[٣٨].

اهتم الطلبة وتأثروا بعمق، رغم طوفان الكتابات الماركسية واليسارية، بكتابات د. شريعتي، الذي قدم الإسلام وتعاليم النبي والأئمة اعتماداً على منطق علم الاجتماع، وفى إطار راديكالي إسلامي خالص وخاص.

وانتشرت كتابات المفكر الراحل خاصة بواسطة الطلبة الإيرانيين في جميع أنحاء العالم، ولا ريب أن أعمال وتوقد ذهن د. شريعتي وإخلاصه، قد عبدت الطريق أمام الجيل الشاب، الذي اندفع لاحقاً ليشارك بكل ذلك الزخم في ثورة إيران الإسلامية عام ١٩٧٩.

عثر د. شريعتي على روح إيران وجوهرها، واستطاع بذلك وضع حركة الإصلاح الديني على أول الطريق، بعد أن أقصاها وأعاقها طويلاً افتتان مفكري أوائل القرن العشرين بالمدنية الأوروبية، ليعيدها بذلك إلى الصراط المستقيم.

الهوامش

(١) Keddie R. Nikki, *Iran religion politics and society*, collected essays. University of California, 1980, P. 81.

(٢) Fischer M.S. Michael, *Iran from religious dispute to revolution*, Harvard University Press, 1980, P. 266.

(٣) Keddie, Ibid, P. 70.

(٤) Petrushevsky, P 134.

(٥) Ibid P 179.

(٦) Keddie, P. 88.

(٧) Ibid, P. 90.

(٨) Ibid, P. 26.

(٩) Ibid, P. 25.

(١٠) د. على الوردي: **تاريخ العراق الاجتماعي**، الجزء الثالث، ص ٦٧ - ٨٤.

(١١) المصدر السابق، ص ١٨٦.

(١٢) Keddie, P. 12.

(١٣) Ibid, P. 24.

(١٤) Ibid, P. 26.

(١٥) Nikki R. Keddie, *An Islamic Response to Imperialism*, University of California, 1985, P 131.

(١٦) Ibid, P. 132.

(١٧) Keddie, *Iran religion*, P. 80.

(١٨) Moojan, P. 302.

(١٩) Ibid, P. 244-249.

(٢٠) Katouzian Homa, *The political economy of modern Iran*. (The Macmillan press LTD), P.60.

(٢١) Ibid, P. 84.

(٢٢) Ibid, P. 120.

(٢٣) Ibid, P. 91.

(٢٤) Ibid, P. 95.

(٢٥) Ibid, P. 160.

(٢٦) Ibid, P. 110.

(٢٧) Ibid, P. 156.

(٢٨) Ibid, P. 179.

(٢٩) Keddi, Religion, ed, Yann Richard, Ayaltollah Kashani: *Precursor of the Islamic Republic*, P. 106.

(٣٠) Ibid, P. 115.

(٣١) Dilip Hiro, *Iran Today* (Nation Books, USA, 2005), P. 120.

(٣٢) Keddie, *Roots*, P. 217.

(٣٣) Ibid, P. 214.

(٣٤) Ibid, P. 122.

(٣٥) فاضل رسول، **هكذا تكلم علي شريعتي**، (دار الكلمة للنشر، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧)، ص ١٩٢ ٢٤٠.

(٣٦) المصدر السابق، ص ٨٩.

(٣٧) المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٣٨) المصدر السابق، ص ١١٤.

أوطان للبيع

يدعو التعرف على إيران القرن العشرين إلى القيام بإطلالة عليها في أواخر القرن التاسع عشر، حيث كانت تعرف آنذاك ببلاد فارس. كان المجتمع حينها ما يزال يعيش الحياة الشرقية التقليدية في وجوهها المتعددة حتى باغتته صدمة العصر الحديث، لتدفع به إلى مخاض عسير للعبور إلى العصر الحديث. ويتطلب فهم الحاضر النظر إلى الماضي بالضرورة، الذي يبقى حياً معاشاً في الذاكرة الجمعية في منطقة ما في العقل، بمثابة إرث في اللاوعي، يجري استحضاره كلما دعت الحاجة وتطلبت ضروريات الحياة، وعندها قد يتغير الماضي المعاش في العقل، فالعقل أيضاً يلحقه التغيير، بمعنى أن العقل فى الحقيقة هو تحديداً ما في داخله.

تربعت سلالة القاجار في القرن التاسع عشر على سدّة الحكم في فارس، وتعتبر الغالبية إيران القاجارية نموذجاً للتخلف والبؤس، مقارنة بالتقدم الأوروبي وبجوارها الجغرافي، غير أن بعض أصحاب النظرة الحديثة لديهم رأي آخر، ويعتقدون أن المرحلة القاجارية تضمنت قوى فاعلة، دفعت البلاد إلى الزحف وتحقيق تقدم اقتصادي ما، أثمر طبقة «برجوازية» ومن ثم انحلال «الإقطاع».

حسناً، يقدم كلا المفهومين قدراً من الحقيقة، فإيران القرن التاسع عشر، كانت تعد متخلفة بلغة العصر مقارنة بالمعايير الأوروبية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، لكنها أيضاً لم تكن جثة هامدة، بل مفعمة بالحراك، وإن كان حراكها ليس بالضرورة

تقدمياً، وفق المعدلات الحديثة من نمو اقتصادي وارتفاع متوسط العمر واستيعاب تقنيات حديثة وتراكم رأسمال أو إصدار تشريعات إصلاحية جادة في المجالين السياسي والاقتصادي، فهذه معايير لم تكن البلاد تعرفها بعد. مع ذلك، عاشت إيران متغيرات اجتماعية واقتصادية عنيفة، ترجع إلى دخول القوى الأوروبية، غير المدعوة، إلى البلاد وتسللها إلى ثنايا اقتصادها السياسي. لذلك، فإن كل ما خبرته إيران اقتصر على مزيج من الكساد الاقتصادي والإملاق الاجتماعي أدى، للمفارقة، إلى يقظة سياسية من نوع ما في مواجهة تنافس القوى الإمبريالية على أراضيها، أدى في النهاية إلى انهيار النظام القديم[١].

عاشت إيران أحداثاً مثيرة متلاحقة على امتداد القرن التاسع عشر، وراكمت من خبرات ما يمكن اعتباره بمثابة ركيزة أينعت وبلغت ذروتها في الربع الأخير من القرن العشرين، عندما فاجأت العالم وربما مواطنيها أنفسهم، بثورة شعبية عارمة اكتسحت في (١٩٧٨/١٩٧٩) كافة أنحاء البلاد، تردد صداها فى العالم أجمع.

استمر حكم سلالة القاجار مائة وعشرين عاماً، امتدت من عام ١٧٨٥ إلى اندلاع الثورة المشروطة «الدستورية» عام ١٩٠٥، وقد قام رجال الدين آنذاك بدور قيادي، شابته اختلافات كثيرة. فقد تزامن تولّي القاجار الحكم مع تجدد الدراسات الدينية المعمقة التي أثمرت ثلة من العلماء البارزين، خاصة في العتبات المقدسة بالعراق، كربلاء، الكاظمية، النجف وسامراء.

وقد تجلى دور رجال الدين هؤلاء واضحاً للعيان في الحرب الروسية/ الفارسية الثانية، ومع أن الحرب كانت لها أسباب عديدة ومعقدة، ألقت معظم الدراسات مسؤولية إشعالها على عاتق رجال الدين، بدعوى إصرارهم على الزج بالبلاد في حرب غير متكافئة، وأدت إلى نتائج كارثية.

□ □ □

كانت البداية في اتفاقية «جلستان» عام ١٨١٣، التى أعقبت الحرب الروسية/الفارسية الأولى، التى جاءت غامضة في بعض بنودها، ورفضت روسيا القيصرية الدخول في مفاوضات بشأن الانسحاب من الأراضي التي احتلتها. وزاد الطين بلة، تعنت قائد

القوقاز برميلوف، الذي وصلت به العجرفة إلى منع عبور المسؤولين الفرس العاصمة تبليسي في جورجيا، في طريقهم إلى سانت بطرسبرغ. لذلك، ساد التوتر على جانبي الحدود وأدت المناوشات الحدودية المتكررة إلى اشتعال الحرب الروسية الفارسية الثانية.

عبثاً حاول عباس ميرزا، ولي عهد فتح علي شاه، التوصل إلى تسوية تفاوضية، رغم أن الحل العسكري لم يفارق رأسه قط، على أمل استعادة ما خسرته بلاده من أقاليم في حربها الأولى. ولا ريب أنه كان مسكوناً برغبة جامحة للثأر من هزيمة نكراء ألحقته بها القوات الروسية، واستعادة هيبته ومكانته كولي للعهد. وقد علق الرحالة الفرنسي دروفيل جيه .Drouville G على مأزق ولي العهد بقوله: ينتظر عباس ميرزا فرصة سانحة لبدء الأعمال العدائية، إنه يعد عدته العسكرية على نحو شامل، ويبدو على الأرجح أنه لا يقل حماسة عن العلماء لخوض غمار الحرب، منذ نجاحه في إقناع فتح علي شاه بعدم التصديق على الاتفاقية، بحيث لم يعد يبدي اهتماماً يذكر في التوصل إلى حل تفاوضي[٢].

ورغم حرص عباس ميرزا على الثأر لهزيمة بلاده في حربها الأولى مع روسيا القيصرية، يصر العديد من الباحثين على إلقاء اللوم بكامله على كاهل العلماء، ويزعمون أن عباس ميرزا خاض الحرب مرغماً، بسبب المكائد التي حاكتها بعض الشخصيات والفئات وفي مقدمهم العلماء ورجال الدين. واستبعد الكثيرون احتمال تعمد زعماء الأقاليم القوقازية، التي سقطت في أيدي القوات الروسية، استثارة العلماء ورجال الدين في ظروف مضطربة كهذه، لإشعال الوضع وتجدد الأعمال الحربية، بما يمكّنهم من استعادة مصالحهم ومناطق نفوذهم، مع أن ذلك يبدو منطقياً، خاصة وقد تعمد عباس ميرزا إبقاءهم على مقربة من الحدود الروسية، للاستفادة منهم لدى تجدد الاشتباكات.

وتزعم بعض المصادر أن زعماء الأقاليم القوقازية عمدوا إلى إمطار الشاه وعباش ميرزا ورجال الدين، برسائل الأهالي الرازحين تحت الاحتلال الروسي، لإثارة حميّتهم. وتنص اتفاقية «تركمانشيه» المذلة، التي أعقبت الحرب، في البند الخامس عشر، على تسليم النشطاء الذين أثاروا القلاقل على الجانب الآخر من الحدود[٣].

ومن المشروع التساؤل..

هل قام أولئك الزعماء باستشارة رجال الدين بمعزل عن عباس ميرزا ومن خلف ظهره؟ فذلك أمر لم يقم عليه دليل قاطع بالنفي أو الإيجاب؟!

تدعي بعض المصادر أن خصوم عباس ميرزا في البلاط لم يقصروا من ناحيتهم في التعاون مع زعماء الأقاليم الفارين، بغية إقحام ولي العهد في حرب يعلمون مسبقاً أنها خاسرة. أياً يكن السبب الرئيس، فلا بد أن الأسباب السابقة مجتمعة كان لها دور، قد يقل أو يكثر، في إشعال الحرب الثانية، ومن ضمنها الأسباب المتعلقة بعباس ميرزا ورغبته في استعادة مكانته وهيبته بصفته وريثاً لعرش القاجار.

أياً كان المسؤول عن تجدد أعمال القتال، فقد وقعت الواقعة وأُعلن **الجهاد** للدفاع عن الإسلام والمسلمين بقيادة عباس ميرزا، بهدف تحريرهم من براثن الاحتلال الروسي وقواته الموغلة في توحشها. وبالفعل، تقدم عباس ميرزا الصفوف وقاد الهجوم بنفسه وانتهت الحرب بدخول العسكر الروس إلى تبريز دون أن يلقوا أي مقاومة تذكر، وتم لهم بذلك فرض اتفاقية تركمانشيه Turkumanchey المجحفة. والذي يعنينا في هذا المقام دور العلماء ورجال الدين في إشعال هذه الملمة، التي ألقت حينها بظلال كثيفة على الساحة الإيرانية.

لعل التذرع بعباس ميرزا ودهائه السياسي غير كاف أيضاً لإشعال حرب جديدة، فالقرار أقله شكلياً يبقى بيد فتح علي شاه، والأخير بدوره بدا متردداً في اتخاذ قرار كهذا، رغم اشتعاله بالرغبة لاستعادة الأقاليم المحتلة. ولجأ عباس ميرزا أمام تردد الشاه إلى العلماء ورجال الدين، فهم سلاحه الوحيد كي يمارسوا ضغوطاتهم على الشاه ويدفعوه إلى إعلان الحرب، وليس بعيداً أن يبعث أهالي المناطق المحتلة بشكواهم من مرارة الاحتلال إلى العتبات المقدسة، وكلها احتمالات دفعت على الأرجح عباس ميرزا إلى استشارة العلماء ورجال الدين للتغلب على تردد الشاه وتباطئه.

وكان أن تدخل العلماء مباشرة، ليبدأ عندها تحالف التدين واللاتدين في النسيج القومي الإيراني. فقد رفع رجال الدين حالة الاضطراب إلى وضع أكثر سخونة، بدوا فيه القادة الفعليين للأمة. وأخذت التقارير تنهمر على المجتهد أغاي سيد محمد

أصفهاني، حفيد السيد محمد باقر بهبهاني المقيم في كربلاء، تصف بربرية الروس وتوحشهم وتسأله النجدة.

أرسل أغاي سيد محمد من فوره ممثله الشخصي إلى العاصمة طهران، للاستعلام عن حقيقة موقف الشاه تجاه إعلان الجهاد في مواجهة الاحتلال الروسي، وعبثاً حاول الشاه طمأنته وتأكيد نواياه الحسنة، فقد اتخذ العلماء قرارهم بخوض غمار الحرب شاء الشاه أم أبى. وتوجه أغاي سيد محمد بنفسه إلى طهران في حزيران/يونيو ١٨٢٦، ليتابع الأمر عن كثب.

وجد أغاي سيد محمد حشوداً هائلة من كافة الفئات الاجتماعية في استقباله، يتقدمهم الأمراء والعلماء. وأخذت الجموع تتدافع وتتسابق لنيل بركته، لدرجة التقاط كل ما وطأته قدماه من تراب، وجمع بقايا ماء وضوئه وكل ما لمسته يداه. ولم يتوان الشاه بدوره في إظهار بالغ حفاوته، فوضع «أمين الدولة» عبد الله خان مهماندارا، أي مضيفاً رسمياً، للزائر العزيز وخصص ثلاثمئة تمن للمجهود الحربي تأكيداً لجديته في استئناف القتال.

مع ذلك، لم يهدأ أغاي سيد محمد، وأخذ يكاتب العلماء في مختلف الأقاليم يحثهم على الوعظ بضرورة الجهاد، ويدعوهم إلى اللحاق به في العاصمة طهران. وما كاد الشاه يغادر العاصمة، في تموز/يوليو ١٨٢٦، متجهاً إلى مقره الصيفي في السلطانية حتى لحقوا به جميعاً. وكان مبعوث القيصر الروسي ألكسندر الأول، قد سبقهم بأيام قليلة إلى حضرة الشاه، حاملاً معه أطيب تمنيات القيصر الجديد، فزادتهم رؤيته ارتياباً، وأخذوا يكثفون من ضغوطاتهم على الشاه.

ووجد فتح علي الشاه نفسه وحيداً معزولاً حتى بين أفراد حاشيته، في ما عدا قلة قليلة، فخارت مقاومته واستسلم تماماً للعواطف الجياشة المحيطة به. وسارع يضع أميراً في خدمة كل عالم، وأخذت عيناه تترقرقان بالدموع كلما أتوا على ذكر عذابات المؤمنين الواقعين تحت نير الحكم الروسي، ووصلت به العاطفة إلى ذروتها، لدى وصول بعض العلماء وهم يحملون أكفانهم استعداداً للقتال والشهادة.

أعطى الشاه المبعوث الروسي الإذن بالمغادرة، وطلب من أغاي سيد محمد كتاباً

خطيباً يثبت ويؤكد حماسته الشديدة للجهاد، حتى يظهره للملكين عندما يوافيه الأجل! وهكذا استسلم الشاه لرغبة الأمة واشتعلت الجبهة. وبدا العلماء عندها قادة الأمة بحق، تعلو أحكامهم أوامر الشاه، وإذا تجرأ الأخير وحاول المعارضة لأصبح دون شك عرضة لهجوم الأهالي وتحطيم ملكه. وهكذا بدأت الحماسة عاتية وتكشف التداخل بين الشعوريين الديني والوطني، وموقع العلماء ومكانتهم باعتبارهم الأفضل للدفاع عن الدين والوطن.

ويعلق الباحث الإيراني حميد أليجار Hamid Algar، على ذلك الوضع الظاهرة بقوله: نرى هنا شكلاً هلامياً لقناعة ما بأن بقاء إيران كأمة يعتمد على بقائها أمة إسلامية، وهذه قناعة سوف يتردد صداها بوضوح أكثر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ويضيف: إن ذلك الاهتياج يوضح حجم الاغتراب الفاصل بين الدولة والأمة، الذي أخذ يتسع كلما تناقضت مصالح الطرفين. وقد جسد العلماء في ذلك الاغتراب طموحات الأهالي وآمالهم. واكتشف العلماء بدورهم تغلب قوة الدعوة الدينية على أي اعتبارات أخرى، أما كيفية استخدامهم لقوتهم هذه فتخضع إلى مكوناتهم الشخصية وما يرتؤونه[٤].

استطاع العلماء دفع الشاه إلى خوض غمار حرب لم يكن يريدها، ولم يكن بمقدورهم أيضاً التأثير في نتائجها، فقد شاركوا في مراحلها الأولى، وكان أغاي سيد محمد برفقة عباس ميرزا في ميدان القتال، لكنه ما لبث أن غادر إثر نشوب خلاف بينهما، افتعله عباس ميرزا على زعم البعض وأبطأ تقدمه، خشية أن ينسب النصر إلى السيد محمد، وادعى البعض الآخر أن السيد محمد عاد أدراجه كاسف البال لاستشرافه الهزيمة، وربما احتجاجاً على تعرض العلماء لمعاملة فظة، وسرعان ما قضى نحبه كمداً وحزناً. وسأل فتح علي شاه لاحقاً الحاج تقي برجاني مندهشاً عن سبب فشل الجهاد فأجابه الأخير باقتضاب: إن نوايا عباس ميرزا لم تكن خالصة[٥]!

□ □ □

لم يكد فتح علي شاه يلتقط أنفاسه لانتهاء الحرب حتى شهدت طهران حادثاً مروعاً، كاد يلقي العباد والبلاد في أتون حرب جديدة، وجراحها لم تلتئم بعد.

مرة أخرى، شعرت الأمة بامتهان شرفها الوطني، فسارعت إلى العلماء تناشدهم التدخل لرد الاعتبار. كان المتسبب في الإهانة هذه المرة المبعوث الروسي الشاعر المسرحي أيه. أس. غريبويدوف A.S. Griboyedov، الذي وصل إلى طهران أوائل عام ١٨٢٤، لمراقبة تنفيذ بنود اتفاقية تركمانشيه سيئة الذكر. كان المبعوث الروسي متغطرساً متعجرفاً يفتقر إلى الكياسة واللباقة ويسكنه بغض مستفحل لفارس ومن يقطنها، فقد سبق له العمل لسنوات قليلة خلت في المفوضية الروسية في طهران، والآن جاءته المادة المتعلقة بإعادة السجناء ليفعل ما يحلو له، فأخذ يفتش بيوت طهران بيتاً بيتاً بحثاً عن نساء من أصول أرمنية أو جورجية، إكراماً لزوجه الجورجية، ليأتي بهن إلى مقر المفوضية ويسألهن على انفراد عما يفضلن: البقاء في إيران أم المغادرة إلى القوقاز.

أي استفزاز وأي مهانة تلك التي شعر بها الإيرانيون يؤمئذ، إزاء انتهاك شرف الأمة وخصوصيات أهلها، وهم يرون الجنود الروس يقتحمون الدور ويعيثون بها فساداً بحثاً عن نساء مختطفات!

ووقع المحظور، حين فر يعقوب خان، الخصي الأرمني الأصل، من قصر فتح علي شاه إلى مقر المفوضية الروسية. وأياً كان سبب فراره فلا بد أن الشاه شعر بحرج بالغ، فالخصي اللعين مطلع على أدق خبايا القصر وقد أصبح الآن في يد الروس، والأهالي يأكلهم الغضب من المبعوث الروسي ومن الحكومة وإذعانها لشروط مذلة. وبات الوضع بأكمله ينذر بأسوأ العواقب وليس بمقدور الشاه إزعاج الدب الروسي من جديد.

وكما هو متوقع، أبلغ الخصي المبعوث الروسي باحتجاز امرأتين من جورجيا، رغماً عنهما، في قصر عدوه اللدود «عاصف الدولة»، لكن الأخير تصرف بحصافة ولباقة، وأرسل المرأتين يرافقهما عدد من الخدم إلى المفوضية لاستجوابهما. وإمعاناً في الإهانة، منعت المفوضية الخدم من الدخول، ثم زعمت أن المرأتين ارتدّتا عن الإسلام وتريدان مغادرة إيران. بدا الأمر مريباً فالسيدتان أمّهات أولاد لعاصف الدولة، وليس منطقياً أن تتخليا عن أطفالهما، ناهيك عن الشائعة بسماع تلاوتهنّ لكتاب الله من داخل المفوضية.

تشبث غريبويدوف بموقفه ورفض إطلاق سراح المرأتين أو مقابلة مبعوث الأهالي، راميا بما قد يحدث من عواقب وخيمة عرض الحائط. ووقع ما كان يخشاه الشاه، أصدر المجتهد الميرزا ماسيح فتوى بجواز تحرير المرأتين من أيدي الملحدين الكفرة. وأُغلق البازار على الفور، وبدأ الأهالي الزحف إلى مقر المفوضية الروسية، وغريبويدوف مستمر في عناده وفي حجز المرأتين. وأخذت الجموع تتوافد على المفوضية من كل فج عميق، ومشاعرهم تزداد التهاباً كلما اقتربوا من المبنى، وتعذرت السيطرة عليهم تماماً، فاقتحموا المقر وأطلقوا سراح المرأتين ثم نهبوا المكان ودمروه بالكامل، بعد أن قتلوا كل من في داخله، على رأسهم المبعوث الروسي والخصي يعقوب خان.

وأسقط في يد فتح علي شاه، فليس ثمة ما يفعله سوى إرسال وفد رفيع المستوى إلى بطرسبرغ برئاسة الابن الأكبر لعباس ميرزا، لمقابلة القيصر الروسي. ولحسن طالع الشاه كان القيصر منشغلاً بالإعداد لحربه القادمة مع الإميراطورية العثمانية، وتمت تسوية المشكلة والاكتفاء بنفي المحرض الأول، المجتهد ميرزا ماسيح إلى العتبات المقدسة(٦).

بدا الحادث رغم كل تعقيداته، في نظر بعض الباحثين، مواجهة بين الأهالي والحكومة، لعب فيها العلماء دور المحرض والقائد والمدافع عن شرف الأمة، حين قال الأهالي صراحة إنهم سوف يتجاهلون سلبية الحكومة ويأخذون الأمر على عاتقهم، ولجأوا إلى أساليب خبروها سابقاً: إغلاق البازار، الاعتصام في مسجد الشاه عبد العظيم، حمل جثمان شهيد لإثارة الغضب العام، وأخيراً الاستنفار في حال أقدمت الحكومة على نفي قادتهم، وكلها آليات أثبتت فاعليتها في تاريخ إيران، وسوف يتكرر تفعيلها المرة تلو الأخرى. ولهذا تعكس واقعة المبعوث الروسي، المواجهة الأولى بين الناس والحكومة، عندما ارتابوا في تعاونها مع الأجنبي، فتحلقوا حول مرجع التقليد ليصبح العلماء ورجال الدين ملاذهم وقادتهم الطبيعيين.

لم يؤدِّ الحادث إلى نتائج مباشرة أو هامة، لكنه حمل في طياته بذور ما في جعبة الأهالي، وما يمكنهم أن يفعلوا إذا تكثفت عليهم الضغوط!

□ □ □

عوامل عدة تشابكت وطبعت إيران القرن التاسع عشر بسِمات خاصة، تراوحت أسبابها بين سوء حكم القاجار والاستبداد الشرقي، إضافة إلى تدخل الحكومات الأجنبية السافر، وكلها أوضاع عاشتها بلدان آسيا بدرجات متفاوتة عندما ضربتها رياح الغرب العاتية. لكن إيران انفردت بوضع مغاير تماماً، فقد خبرت تدخلات الغرب وتنافس القوى الإمبريالية دون مقابل يذكر من تحديث أو إصلاح، ولعلها نجت بذلك، من حيث لم تحتسب، من نموذج الإصلاح الذي اعتمدته القوى الغربية وتبنته البلدان الشرقية، ليؤدي غالباً إلى تشوه بنى مجتمعاتها ومقومات حياتها. مع ذلك، خبرت إيران جيداً إمعان الغرب في إفساد حكامها، وهم المهيأون بطبيعتهم لتقديم متعهم ومصالحهم الخاصة على حساب الصالح العام لبلادهم.

وبمعزل عن درجات التحديث ومستوى التيقظ الثقافي الذي شهده القرن التاسع عشر نتيجة احتكاك البلدان الآسيوية بالغرب، فقد أدى إلى آثار سلبية لا يمكن إغفالها. فقد كانت غالبية الحكومات الآسيوية التقليدية تحد من نزعاتها الاستغلالية، وتكتفي بما تنتزعه من الأهالي خشية أن يطاح بها، لكنها بحلول القرن التاسع عشر أطلقت العنان لرغباتها، حين اطّلعت على طيبات الغرب وملذاته. ولذلك، اتسم ذلك القرن بمنح الامتيازات إلى القوى الأجنبية دون رقيب أو حسيب، والأخيرة ساعدت بدورها على استمرار تلك الأسر في الحكم ودعمها، رغم فسادها، حرصاً منها على استمرار مصالحها!

وذاك أسلوب خبره الغرب جيداً ولا يزال متمسكاً به إلى حد كبير!

وإيران ليست استثناءً، فقد تدفق على أراضيها بحلول القرن التاسع عشر أصحاب الأموال وصائدو الامتيازات، وأبدوا جميعاً استعدادهم لتقديم القروض بشروط ميسرة، والحاكم الآسيوي ضعيف أمام المال، يحتفظ لنفسه بنصيب الأسد، والغرب لديه من المغريات ما يسيل لها اللعاب، والنتائج السلبية لسياسات كهذه يعرفها الجميع، فما لبثت مصر أن أفلست ووقعت تحت السيطرة المالية الأوروبية ثم السياسية، ولم تكن الإمبراطورية العثمانية أحسن حالاً، فقد أصبحت هي الأخرى على شفا ثورة شاملة للأسباب ذاتها.

ربما كان حادث التبغ وامتيازه الحادث الأكثر شهرة في داخل إيران وخارجها، لكن

قصب السبق يعود قبله بسنوات قليلة، إلى امتياز رويتر، وكان ذلك بحق امتيازاً أعجوبة لم يعرف له العالم مثيلاً من قبل، وكان له وقع الصاعقة حين نشرته الصحف وعلمت به الدنيا. فقد نجح البارون البريطاني جوليوس دي رويتر عام ١٨٧٢ في الحصول على امتياز وصفه السياسي البريطاني جورج كيرزن بقوله: حين أُعلن الامتياز واطلع عليه العالم، اتضح أنه يعني تسليماً كاملاً واستثنائياً لثروات البلاد ولمصادرها الطبيعية وأشغالها العامة إلى أيد أجنبية، إنه امتياز لم يحلم به أحد أو ير العالم له نظيراً.

دون مواربة، أعلن السياسي البريطاني الحقيقية صراحة، فقد ضمن الامتياز للبارون البريطاني دي رويتر السيطرة الكاملة على كافة أنشطة البلاد وثرواتها، اللهم سوى المعادن النفيسة، الذهب والفضة والأحجار الكريمة!

وقد تم إنجاز ذلك الامتياز العجيب قبل رحلة ناصر الدين شاه الأولى إلى أوروبا بأيام قليلة. ولدى انكشاف أمره اتخذت الحكومة الروسية موقفاً عدائياً بصدده، كما أبدت الحكومة البريطانية فتوراً تجاهه، ربما لاستنزافه الفاضح لثروات البلاد. وسارع الشاه بالعودة إلى بلاده، التي كانت تضج بالشائعات عن الضغوط الروسية ومناورات موسكو بالتعاون مع قوى المعارضة، وانفجر الوضع بمجرد أن وطأت قدماه شاطئ جيلان، حيث وجد في استقباله عاصفة من الاحتجاجات تكاد تتحول في بعض المناطق إلى ثورة شاملة، ضد الامتياز وضد الوزير الكبير الذي نصح به وعمل على إنجازه.

تشكلت المعارضة حينها من عناصر متنافرة في طبيعتها، كان لكل منها قوته الذاتية المعتبرة، ومع ذلك اتحدوا جميعاً وأجبروا «الوزير الكبير» على مغادرة منصبه. واكتشف ناصر الدين شاه للمرة الأولى أن سلطته محل مراجعة ومساءلة، الأمر الذي دفعه إلى إلغاء ذلك الامتياز الأعجوبة؟!

مع ذلك تعددت الآراء واختلف أصحابها فى سبب الإلغاء، أعاده البعض إلى الضغوط الروسية ونجاحها في تحفيز المعارضة، وأرجعه البعض الآخر إلى الاستياء الذي تفشى داخلياً، مما ضعضع الحكومة وأجبر الشاه على إلغاء الامتياز. أياً كان السبب الأساسي، فقد التقط السير هنري رولنسون Henry Rawlinson، الوضع برمته بعد هدوء العاصفة، معلقاً على الوزير الكبير بقوله: لقد أخطأ في تقديره لطبيعة المعارضة

الروسية، وأخطأ الحساب أيضاً في حجم لامبالاة إنكلترا، والأهم من هذا وذاك، فشله في توقع مقاومة الأهالي العنيدة ورفضهم الامتياز(٧).

□ □ □

كان من المفترض أن تتعظ الحكومة وتصبح أكثر حرصاً بعد العاصفة التي أثارها امتياز رويتر، لكنها ما لبثت أن أعادت الكرة دون مبالاة بعد حوالي عقدين، ومنحت امتياز التبغ المعروف بالتوباكو إلى بريطاني آخر.

وفي كلتا الحالتين، كان الجشع والرشى الدافع وراء تخلي الشاه وكبار المسؤولين عن ثروات بلادهم وتسليمها إلى الغربيين من أصحاب الامتيازات، خاصة البريطانيين، في مقابل مبالغ زهيدة يلهون بها.

وقام الروس أيضاً حرصاً على مصالحهم في كلتا الحالتين، بدعم احتجاجات الأهالي، والتعاون مع المعارضة لوضع العراقيل أمام استمرار امتيازات كهذه، وتشكلت المعارضة أيضاً في هذه المرة من جماعات متباينة الاتجاهات والخلفيات الاجتماعية، رفضت جميعها بيع البلاد إلى الأجانب. فقد أثار تدفق الغربيين بعاداتهم المختلفة المعارضة الدينية والمحافظة، واستفزت ممارساتهم مشاعر عامة الناس وأثارت سخطهم، مما دفعهم إلى الالتحاق بصفوف المعارضة.

وأصبحت إيران القرن التاسع عشر ساحة مفتوحة لكل مُضارب ومغامر يسعى لاصطياد الامتيازات بهدف تحقيق ربح سريع، حيث يجد ترحيباً يصل إلى حد التهافت من رأس البلاد ومن حوله، فالشاه وحاشيته يريدون المال مع بذل أقل جهد ممكن. ولذلك، لم يولوا أهمية تذكر للمشاريع الاقتصادية المنتجة. وكثفت الحكومتان البريطانية والروسية، ضماناً لاستمرار مصالحهما، من ضغوطاتهما على الحكومة الفارسية لمنعها من منح أي امتيازات لمواطني الدول الأخرى، الأمر الذي ساعد على عدم تحقيق الحكومة لأي تقدم اقتصادي رغم إغداقها بمنح الامتيازات. وكان لذلك الاستغلال الفاضح أثر عميق في تصاعد المشاعر السلبية والعداء الشعبي تجاه الأوروبيين عامة.

يصف جورج كيرزن بأسلوب مفعم بالحيوية، أجواء منح الامتيازات في إيران خلال الفترة الممتدة من ١٨٦٥ إلى ١٨٩٠ بقوله: انتشرت أقاويل تفيد أن الرغبة في التخلص من صخب المضاربين الأجانب، دفعت حكومة فارس إلى منح امتياز رويتر، بكل ما تضمنه من سلطات واسعة إلى فرد أو شركة واحدة. فقد أخذ المضاربون يزحفون على البلاد لأخذ حصصهم من الغنيمة، وربما انتابهم الخوف لوقت قصير إثر انهيار امتياز رويتر، لكنهم سرعان ما استعادوا الثقة بفضل ضغوط الحكومة البريطانية ونجاحها في إصدار امتياز الملاحة في نهر قارون وإنشاء البنك الإمبراطوري، وبمجرد أن عاد ناصر الدين شاه من رحلته الأخيرة إلى أوروبا، هبطوا كالجراد على طهران وتحلقوا حوله إثر علمهم بعزمه على منح امتيازات تجارة أو صناعة النبيذ والسكر والزجاج وخطوط الهاتف والبرق، فضلاً عن احتكار الإنتاج الزراعي!

وقدموا اقتراحات سال لها لعاب الشاه، لأنها تعني انتفاخ حسابه الخاص وزيادة دخله السنوي، أما الفشل فيتحملون وحدهم عبئه! وفات الشاه أن أول ما يطرأ عادة على صاحب الامتياز، بيع احتكاره إلى أول طارق يحقق له ربحاً وفيراً، فهو ليس مغامراً عادياً، بل وغداً محتالاً في معظم الأحيان. إن فشل هذه التعهدات الزائفة يدفع رؤوس الأموال الجادة إلى الهرب، ويخلق لدى الأهالي انطباعاً سلبياً عن السلوك الأوروبي واستقامته(٨).

ويكابر أصحاب الامتيازات، وفي مقدمهم البارون دي رويتر، فيزعمون أنهم يسعون إلى تنمية البلاد اقتصادياً واجتماعياً، إلى جانب مراعاتهم لمصالح بلادهم الوطنية. واللافت، استمرار الدبلوماسيين البريطانيين منذ عام ١٨٨٨ في دعم مواطنيهم لاقتناص الامتيازات، رغم حرج بعضهم من شراهتهم، وذلك استجابة «للإيمان الفيكتوري»، بأن فتح أبواب إيران للتجارة والصناعة الأجنبية سوف يدفع إلى إصلاح البلاد وتقدمها!

كانت إيران القرن التاسع عشر مؤهلة تماماً للاحتجاج الشعبي الواسع، فإلى جانب إغداق الحكومة بتوزيع الامتيازات، كانت هناك أسباب عدة تدفع إلى التذمر والاستياء. فقد تكشف ناصر الدين شاه، منذ توليه الحكم عام ١٨٤٨، عن حاكم مستبد محبٌ للمال حباً جماً، فضلاً عن لا مبالاته بمصالح البلاد والنهوض بها أسوة بأقرانه الحكام الآسيويين. ولم يحظ الجيش أيضاً باهتمامه، وبقي نمراً من ورق، فيما

عدا فرقة القوزاق، التي يقوم الروس على تدريبها وقياداتها. وبقي العسكر شأنهم شأن كثير من الموظفين، يعتمدون في سد رمقهم على ما يلتقطونه من المناطق التي يعسكرون حولها. ولذلك، كانوا مصدر قلق وخوف للأهالي لا سبباً لأمنهم وسلامتهم.

أما العلماء ورجال الدين فقد عمهم الامتعاض من الحكومة وأدائها، خصوصاً أن سلالة القاجار تفتقر إلى الهالة الدينية التي أسبغت على الملوك الصفويين. وتجدر الإشارة إلى أن المذهب الجعفري، الذي فرضته الدولة الصفوية مذهباً رسمياً للبلاد منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي، يعتبر الحكام الزمنيين مغتصبين للحكم، وأن القادة الدينيين هم الذين يمكنهم وحدهم ممارسة الحكم شرعاً فحسب أثناء غيبة الإمام، فهم المؤهلون لتفسير إرادته. ولا شك أن هؤلاء القادة تمتعوا بجرأة بفضل إقامتهم في العراق العثماني بعيداً عن قبضة السلطة الحاكمة، وقد أكسبهم ذلك استقلالاً سياسياً افتقده أقرانهم في البلدان الإسلامية الأخرى.

بكلمة موجزة، كان نظام الحكم استبدادياً فاسداً زاده سوءاً التأثير الأوروبي، بإفساحه المجال لكسب المال، مثل تصدير المواد الخام واستيراد وسائل الرفاهية، كما تحفيزه النخب المتنفذة على المزيد من الاستغلال بتقديم التسهيلات اللازمة للحصول على القروض، عن وضع بعضهم تحت حماية الدول الأوروبية بما وفر لهم حصانة كافية.

ما أشبه بارحة إيران بيومنا، أما الحصانة فيتكفل بها التسلح باكتساب جنسيات بلاد العم سام أو ما تيسر من دول الاتحاد الأوروبي.

في ٣٠ آذار/مارس ١٨٩٠، حصل البريطاني الميجور جيه. ايه. تالبوت G. E. Talbot، على امتياز يضمن له احتكاراً كاملاً لإنتاج التبغ وبيعه وتصديره لمدة خمسين عاماً، مقابل حصول الشاه على خمسة عشر ألف جنيه إسترليني سنوياً، فضلاً عن نسبة ٢٥٪ من صافي الربح، ولصاحب الامتياز الحق في نقل الامتياز متى شاء إلى من يشاء.

تشير الوثائق البريطانية والفارسية إلى تلقي الشاه وكبار المسؤولين رشى ضخمة لإتمام

الصفقة، وتفيد أيضاً أن التفاوض بشأن الامتياز تم أثناء قيام ناصر الدين شاه برحلته الثالثة إلى أوروبا. على أي حال، نجح تالبوت والمفوض البريطاني في طهران، السير هنري وولف، في إقناع «اعتماد السلطنة» و«أمين السلطان» وأخيراً الشاه نفسه، بمزايا الامتياز المالية، الذي ما لبث أن عاد أدراجه إلى إيران ليلحق به تالبوت، تحدوه الثقة بوقوف كبار المسؤولين إلى جانبه، والفضل يعود إلى الرشى.

ويحق التساؤل هنا عن حقيقة موقف الحكومة البريطانية من امتيازات كهذه؟

يؤكد بعض الباحثين تدخل تالبوت وولف وآخرين في المباحثات مع الشاه أثناء وجوده في إنكلترا عام ١٨٨٩، ويستبعد آخرون تورط الخارجية البريطانية في الصفقة، لكن نقاشات مجلس العموم كشفت وجود صلة قربى بين رئيس الحكومة البريطانية ووزير خارجيتها ماركوس سالسبوري وتالبوت، إضافة إلى صداقة قوية تربطه بالمفوض البريطاني في طهران. مع ذلك، سارعت الحكومة البريطانية لدى انتشار الاضطرابات، إلى نفي أي علم مسبق لها بالامتياز، كما أنكرت أن تكون لصلة القربى هذه أي علاقة بالصفقة!. وللمفارقة فقد كشفت وثيقة في أرشيف السفارة البريطانية طلب الشاه من تالبوت، بمناسبة عودة الأخير إلى لندن، إبلاغ شكره لسالسبوري شخصياً على اهتمامه بفارس. وذلك، طلب يدل بلا ريب على معرفة الشاه بالصلة الوثيقة التي تجمعهما معاً!

تناول المفوض الفرنسي دي بالوي في طهران، في برقياته إلى عاصمة بلاده، نشاطات المفوض البريطاني في تدبير الامتيازات، وادّعى في إحداها تعمد زميله البريطاني إبقاء الشاه في إنكلترا لمدة خمسة عشر يوماً، لدى إعداده برنامج رحلته الأخيرة إلى أوروبا، بقصد اقتناص ما تيسر من امتيازات، فضلاً عن سد الطريق أمام التغلغل الروسي. ويتفق المفوض الفرنسي هنا مع المصادر الفارسية في تأكيدها إجراء المفاوضات في إنكلترا، ويشير على حكومته بعدم التورط لأن غالبية أصحاب الامتيازات يسعون إلى كسب المال دون اهتمام يذكر بتنمية البلاد اجتماعياً[٩].

أما المفوض البريطاني، فقد حرص من ناحيته، على إبقاء أمر الامتياز سراً خشية من رد الفعل الروسي أو المعارضة المحلية أو الاثنين معاً. وقد نجحت الحكومة الفارسية

بدورها في التكتم على منح امتياز التوباكو إلى شركة «إمبريال الفارسية للتبغ»، وعندما افتضح أمر الصفقة في خريف عام ١٨٩٠، عبّر الأهالي عن تبرمهم علانية وتشدّد الوعاظ من انتقاداتهم لسلوك الشاه وأعوانه، وشاركهم بعض الوزراء الشكوى من تنامي نفوذ المفوض البريطاني على الشاه. وبدأت روسيا تحتج على الامتياز بذريعة انتهاكه معاهدة حرية التجارة، وأخذ وزيرها المفوض يرفع صوته معترضاً على إجبار مواطنيه شراء التبغ من محتكر إنكليزي!

□ □ □

جاء منح امتياز التوباكو بقرار فردي من أعلى، أما إلغاؤه فقصة أخرى لا تقل تفاصيلها إثارة.

بداية، أخذ الأهالي يمطرون المسؤولين برسائل تنتقد سياسات الحكومة، واطلع الشاه على اتهام بعضها بأن: «ذئاب أوروبا تهم بالتهام الخراف المسلمة». وبلغ الضيق بناصر الدين شاه مداه لدى وصول المعارضة إلى قصره ورفعها لافتات تتهمه ببيع البلاد إلى الأجانب، فاستبدت به الهواجس وتملكه الارتياب بمن حوله، وازدادت وتيرة الاعتقالات. وليس خافياً أن مكائد القصور ودسائس القوى الأوروبية المتصارعة تزدهر في أجواء مضطربة كهذه. فقد اعترف أحد المعتقلين بأن «نائب السلطنة»، ابن الشاه الواسع النفوذ، كان وراء إخافة والده بواسطة تلك الرسائل، نكاية في «أمين السلطنة». حدث هذا فيما الدبلوماسيون البريطانيون والروس يراقبون بعضهم بعضاً خشية انفراد أحدهما بالغنيمة.

ووصل تالبوت صاحب الامتياز إلى إيران، في شباط/فبراير ١٨٩١، وقام ناصر الدين شاه بإعلان الاتفاق للمرة الأولى، فاشتعلت المعارضة وقدم التجار التماساً بالأضرار التي سوف تلحقهم، لكن الشاه لم يكترث وألقاه جانباً. وأخذ البريطانيون يتدفقون على البلاد، التي أصبحت تبعاً لوصف أحدهم «سوقاً أوروبية حقيقية خاصة طهران».

انتشر البريطانيون في كل أنحاء العاصمة حتى أن الأزقة لم تخل منهم، بفضل الامتياز الذي أكد حقهم بالانتشار في طول البلاد وعرضها، بغرض الإشراف المباشر على زراعة التبغ وجمعه وتسويقه داخلياً وخارجياً!. وليس الامتياز وحده ما أثار حفيظة

الأهالي، فقد استفزتهم غطرسة البريطانيين إلى درجة أثارت أحد أمراء القاجار ودفعته إلى القول: جاء الإنكليز إلى إيران كغزاة فاتحين.. أرسلوا عمالهم إلى كل ركن.. فانطلقوا لا يقيدهم شيء ودون أي احترام للحكومة، التي تصدر الأوامر يومياً إلى حكام الأقاليم توصيهم ببذل أقصى الجهد لتسهيل أمور موظفي الشركة[١٠]!

ألهبت عجرفة البريطانيين وتعاليهم مقت الأهالي وكراهيتهم للأجانب، فما إن وصلوا إلى البلاد حتى ابتاعت شركة التبغ أجمل حدائق طهران، وحولتها إلى قلعة تحيطها أسوار منيعة، وأقاموا في وسطها بناءً مصمتاً بدا مخيفاً مثيراً للرعب. وبالطبع، لم يقصّر البريطانيون في ممارسة فوقيتهم إلى حد قيام بعضهم بالاعتداء على الأهالي بالضرب المبرح. أما عدم اللباقة ومراعاة مشاعر الناس الدينية والوطنية فحديث يطول. وبذلك، ترسخت قناعة الأهالي باستغلال بريطانيا العظمى الامتياز لاحتلال بلادهم، ومثال الهند والشركة الشرقية للتجارة ليس عنهم ببعيد.

لكن احتجاج الأهالي على امتياز التوباكو جاء مختلفاً عن سابقه في الحرب الفارسية/الروسية الثانية، فقد انفجر الاستياء الشعبي تلقائياً وعفوياً دون استثارة رجال الدين، ودون أن يكون للقصر أي دور يُذكر في إشعاله.

بدأت الصحف الفارسية، الصادرة في الخارج، بانتقاد الامتياز وتوضيح آثاره السلبية. فقد اعترض المفكر المثير للجدل، مالكوم خان، في تموز/يوليو ١٨٩٠، في صحيفة «القانون» الصادرة في لندن، على بيع إرث المسلمين إلى الأجانب. وتناولت صحيفة «أخطار» الليبرالية، الصادرة في اسطنبول، الامتياز والربح الوفير الذي سوف يقتنصه صاحبه، حوالي نصف مليون جنيه استرليني سنوياً، فيما الحكومة مبتهجة بحصولها على الفتات. وتتابع الصحيفة في مقال آخر، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٨٩١، بعد امتداحها التقدم الذي يحرزه المسلمون تحت الحكم الروسي خاصة في مجال التعليم القول: «نأمل أن يبذل المسؤولون جهدهم لتحسين بلادنا، وأن لا يدَعوها نهباً لحالة البؤس هذه، ويمكن للمرء إدراك سبب نزيف الهجرة من خورسان وزيادة السكان في عشق آباد، فالأهالي يهجرون بلداً يفتقر إلى القانون ويقع فريسة للفقر والبؤس، ألا يدرك المتنفذون أنهم يبيعون حقوق الشعب، وأن عليهم استشارة الوزراء الآخرين، فما جدوى مجلس الحكم إذا كانت الأعمال تجري بشكل سري، إنه يصبح كغيره مجرد لافتة»[١١].

واستشاط الشاه غضباً لدى تسلمه في أوائل كانون الأول/ يناير ١٨٩١، رسالة غير موقعة تعنفه على تسليم المصالح الفارسية إلى البريطانيين. وجاء مضمون الرسالة وأسلوبها، المستند إلى المبادئ الإسلامية، مشابهاً للمنشورات التي تهاجم سياسات الحكومة التي يصدرها السيد جمال الدين الأفغاني، وأمر الشاه على الفور بانتزاعه من ملاذه الآمن في ضريح الشاه عبد العظيم وإلقائه خارج الحدود. وتدارك الشاه الأمر بعد أن هدأت سورة غضبه، فقد كان يعلم منزلة الأفغاني فحاول التراجع وإبقاءه في حمدان، أقله حتى انتهاء فصل الشتاء. لكن «أمين السلطان» كان له رأي آخر فأخذ يماطل، فالأفغاني على حد قوله يتمتع بصحة جيدة، تمكّنه تحمل مشاق رحلة كهذه، رغم برودة الطقس الشديدة!

وأُلقي السيد الأفغاني خارج إيران مذلولاً مهاناً، لكنه خلف وراءه تنظيماً سرياً وأعداداً لا بأس بها من الأوفياء، استمروا في عقد اللقاءات السرية سعياً لإصلاح البلاد. وقد تركت المعاملة الفظة أثراً عميقاً لدى عامة الناس، وأخذت دعواته المنادية بإسقاط الشاه تلقى قبولاً متزايداً، وقد أثرت بعمق في ميرزا رضا، أحد مريديه، فقام لاحقاً باغتيال ناصر الدين شاه في عام ١٨٩٦.

انطلقت شرارة الاحتجاج الأولى من شيراز، واستمرت من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو ١٨٩١، حين دعا الحاج عباس أردبيللي، أحد كبار تجار التبغ في فارس، إلى إغلاق البازار احتجاجاً على الامتياز. وسارع الحاج السيد علي أكبر إلى منبر مسجد الوكيل وأخذ يلوح بالسيف مهدداً بإعلان الجهاد إذا حاول موظفو الشركة البريطانيون دخول المدينة. وجاءت الأوامر من طهران، فاختطف وجرد من عباءته واقتيد مهاناً إلى بوشهر، ثم طرد إلى البصرة جنوباً.

وقامت شيراز عن بكرة أبيها لدى انتشار خبر الاختطاف والنفي، وهرع التجار يلوذون بضريح الشاه جيراغ، فهاجمتهم قوات المقاطعة وأطلقت عليهم النار، وأردت قتيلين وجرحت الكثيرين وتمكنت من تفريق الجموع، ودخل البريطانيون شيراز في اليوم التالي!

بدا التعاون، منذ اليوم الأول، واضحاً بين التجار والعلماء ليس بسبب المصلحة المشتركة بينهما فحسب، وإنما لموقع كل منهما في المجتمع الإيراني. فكلاهما

يمثل شريحة اجتماعية مستقلة لا يعوزها البأس، فالتجار ذوو فاعلية اقتصادية، والعلماء يقومون بالتوجيه والإرشاد الديني. وقد كره أهالي شيراز حضور الأجنبي الطاغي، والعلماء بدورهم لا يقلّون عنهم كراهية، خوفاً على الهوية الثقافية لبلادهم، والتجار من ناحيتهم يتوجسون على مصالحهم التجارية، وقد ساءهم من بيع التبغ وفق التسعيرة الأجنبية المفروضة عليهم.

وسرعان ما التحقت تبريز بالاحتجاج العام، في آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٨٩١، وعلق العلماء دروسهم وأغلق البازار. وسارع ناصر الدين شاه إلى إيفاد أحد رجال الدين المقربين إلى زعيم الاحتجاج محملاً بالهدايا، فقدمها وسارع مغادراً من دون نقاش لدى رؤيته الأهالي يطلقون خنزيراً تعبيراً عن احتقارهم للشاه.

أما أصفهان، معقل رجال الدين وإحدى مناطق زراعة التبغ الهامة، فقرر تجارها بالتعاون مع رجال الدين استئناف الاحتجاج ضد الشركة، في تشرين الثاني/نوفمبر، عند ممارستها لنشاطها الاحتكاري. وبالفعل، خرجت تظاهرتان تحدياً لأوامر المحافظ «ظل السلطان»، ودعا الشيخ محمد علي إلى مقاطعة المشاريع البريطانية، ثم أعلن أغاي النجفي التبغ رجساً من عمل الشيطان وكذلك الأوروبيين القائمين عليه(١٢).

ولم تنس إيران ذلك التاجر الكبير الذي أصبح مثار حديثها ومحط إعجاب الدنيا، فقد ماطل ليوم واحد الشركة في تسليم مخزونه الضخم من التبغ، وسارع بحرق الكمية بكاملها مفضلاً الخسارة الجسيمة على تسليمه للإنكليز. وعلق المستشرق البريطاني المعروف إدوارد براون على الحادث بقوله: إن شهامة ووطنية وإيمان ذلك التاجر ووعيه يفوق الوصف، لم يأبه بالخسارة وأشعل النار في رأسماله بإصرار مذهل وقلب مطمئن، معبراً بذلك عن رفض الاحتكار والنفوذ الأجنبي في بلاده، موضحاً بفعلته هذه أن الشركة البريطانية ليست في صالح بلاده وغير مرحب بها، وأنّ تنفيذ أوامر القادة الدينيين واجب على كل مسلم(١٣).

أما العاصمة طهران فقد اتخذت معارضتها منحىً آخر، حيث كان الأهالي على تماس مباشر بامتياز التبغ وآثاره، فهم يواجهون أعداداً كبيرة من الإنكليز في كل يوم، يتجولون بينهم ويرمقونهم بنظرات متعالية، وقام العلماء أسوة بزملائهم في المدن

الأخرى بقيادة الاحتجاج. وأصبح مقر ميرزا حسن الشيتياني، المقرب من الشاه، مكاناً لتجمع الغاضبين. وذهبت محاولاته في إقناع الوزير بإلغاء الامتياز أدراج الرياح، فكتب إلى المرجع حسن الشيرازي في سامراء بالعراق، يسأله الحل.

كان الميرزا الشيرازي شأن سابقه الشيخ مرتضى الأنصاري، ينأى بنفسه عن التدخل في الشؤون السياسية، ويقال إن تحريض السيد الأفغاني وإلحاحه المتواصل، دفعه أخيراً للتخلي عن حرصه، غير أن الباحث الإيراني حميد أليجار يميل إلى التقليل من دور الأفغاني وحجم تأثيره على الميرزا الشيرازي، الذي كان في رأيه على صلة مستمرة ومباشرة بعلماء الشيعة في إيران، بما يفوق كثيراً أهمية تلك الرسالة الوحيدة المنسوبة إلى السيد الأفغاني[١٤].

مع ذلك، يجمع غالبية المؤرخين على أن السيد علي أكبر كان حزيناً مقهوراً، بسبب المعاملة المذلة التي لقيها لدى اختطافه في شيراز. وقد التقى الأفغاني في البصرة الذي سبق له مواجهة المعاملة المذلة نفسها، ثم واصل السير إلى سامراء وفي جعبته رسالة الأفغاني الشهيرة الموجهة إلي الميرزا الشيرازي[١٥] وليس مستبعداً دعوة أطراف أخرى الميرزا الشيرازي إلى التدخل، والأفغاني بحكم تكوينه الشخصي ليس بالذي يتقاعس عن الفعل في أزمة كهذه.

بدأ ميرزا الشيرازي مساعيه بإرسال برقية في ٢٦ تموز/يوليو ١٨٩١، إلى ناصر الدين شاه، مستنكراً إهانة السيد علي أكبر ومعارضاً امتياز التوباكو. ولم يلتفت ناصر الدين شاه إلى البرقية، وفشلت في المقابل محاولات القائم بالأعمال الإيراني في العراق بإقناع الشيرازي بأن الامتياز في صالح البلاد. وعاود الشيرازي الكتابة إلى الشاه مجدداً، في أيلول/سبتمبر، على نحو مفصل مكرراً معارضته دون أن يلقى استجابة، فالشاه كان مصراً على تفعيل الامتياز. وأمام ذلك العناد كتب الشيرازي إلى الميرزا حسن الشيتياني في طهران يفوضه بالتصرف نيابة عنه في مواجهة الشاه.

وظهرت في طهران أوائل كانون الأول/ ديسمبر ١٨٩١، الفتوى الشهيرة بأسلوب مباشر وبسيط، وجاءت على النحو التالي «بسم الله الرحمن الرحيم، إن استعمال التبغ في أي شكل كان، يساوي محاربة الإمام المهدي عجل الله فرجه»[١٦]، وهذا يعني التحريم التام لاستهلاك التبغ أو التعامل به.

جاء الرد فورياً وصاعقاً في كل أنحاء البلاد، بل في داخل قصر ناصر الدين شاه، الذي جن جنونه لدى امتناع الخادم، «امتثالاً لأوامر الملا»، عن إحضار النرجيلة وأكملت عليه مليكته وزوجه الأثيرة «أنس الدولة» حين أجابت سؤاله عمن حرم التبغ، بقولها: إنه الرجل نفسه الذي أحلني لك[١٧].

ولم تجد الحكومة أمامها من سبيل سوى إثارة الشكوك حول صدقية الفتوى ومصدرها الحقيقي، بغية التخفيف من آثارها السلبية التي أصابت الامتياز في مقتل. ورغم حملات التشكيك، تبقى الكلمة الفصل في عدم إنكار الميرزا الشيرازي إصداره الفتوى، فضلاً عن أن رسائله إلى الشاه توضح موقفه الرافض للامتياز. أياً يكن الأمر، فقد نسب الرأي العام الفتوى إليه، الأمر الذي يعني واجب امتثال جميع المؤمنين للتحريم.

أذهل الالتزام الشامل بمقاطعة التبغ الأجانب، بل ربما الإيرانيين أنفسهم، وقد علق الطبيب الفرنسي لناصر الدين شاه فيوفربير، على صرامة الامتثال الذاتي بقوله: رسالة وصلت من كربلاء أسقطت شركة التبغ طوعاً، لمجرد توصية صاحبها بعدم التدخين. أغلقت محلات التبغ باتفاق التجار مع بعضهم البعض، ووضعت النراجيل جانباً، ولم يعد أحد يدخن في المدينة بما في ذلك حاشية الشاه. أيّ نظام هذا وأي إذعان ذلك الذي تلقاه نصيحة مجتهد معروف ذي نفوذ واسع. إن الملالي أسياد الموقف حقاً وليس ملك التجار محمد حسن، فالجميع بات يعلم الآن الموقع المؤثر للضرب إذا أرادوا قطع دابر «الشر» من جذوره[١٨].

يمكن اعتبار تعليق د. فيوفربير رداً على مزاعم حكومة طهران بقيام كبير التجار بتزييف الفتوى واعتقاله في قزوين، أملاً في إرهاب الأهالي وترويضهم، لكن الباحث يرفض ادعاء الحكومة ويؤكد استمرار حركة الاحتجاج في التصاعد لدرجة أخافت الشاه نفسه.

لم يعد أمام الحكومة بعد أسبوع من انتشار الفتوى وتبين آثارها المدمرة، سوى عقد اجتماع مع العلماء، غاب عنه الشيتياني بحجة المرض. وشهد الاجتماع نقاشاً حاداً تعهد على أثره «أمين السلطان» بإلغاء الامتياز، في حال حلل العلماء استخدام التبغ!

وأدركت الحكومة البريطانية تعذر الاحتفاظ بالامتياز، فقد اختفى الأجانب من الشوارع خشية تحرش الأهالي بهم. وبدأ الوزير المفوض البريطاني في طهران يعمل على إقناع الشركة بتخفيض مبالغ التعويض الخيالية. وأخذ «أمين السلطان» من ناحيته يمنّي النفس بأن إبطال احتكار الشركة الداخلي للتبغ كفيل وحسب بالتهدئة، لكن هيهات، فهذه خطوة قد تم تجاوزها ولم تعد تلبي مطالب الأهالي بإنهاء نفوذ الأجانب في بلادهم المسلمة. أما الشيتياني فكان يصر كلما لاحقته الضغوط لرفع المنع عن التدخين بالقول، بأن ذلك يعود حصراً إلى صاحب الفتوى.

خلصت بريطانيا العظمى إلى أن الشاه لا حول له ولا قوة، وكذلك «أمين السلطان»، وليس أمامها في نهاية المطاف إلا الإذعان لرجال الدين، ولا مناص من إلغاء الامتياز بالكامل. وأدركت الحكومة البريطانية أن قوة العلماء ترجع في الأساس إلى تمثيلهم الاستياء الشعبي، الأمر الذي يفسر ذلك الالتزام المذهل الذي أبداه الأهالي في مقاطعتهم التوباكو. وكان المفوض البريطاني الجديد، سلاسيه، صادقاً في قوله بأن النفوذ البريطاني أصابته ضربة قاصمة بسبب ذلك الامتياز المجحف[١٩].

استبد الخوف بمدير الشركة البريطاني بسبب الاضطرابات فمنع موظفيه من مغادرة المربع الأوروبي في طهران وكذلك التدخين في الشوارع، وطالب الشاه بتوفير حماية كافية للأوروبيين، لكن الأخير اعتذر بعدم الاستطاعة. وفشل الوزراء من ناحيتهم في إقناع رجال الدين بعدم تعارض الامتياز مع مبادئ الإسلام.

وتلاحقت الأحداث وتجددت الاضطرابات في تبريز، وأبرق الشاه من فوره إلى كربلاء يسأل العلماء إباحة استخدام التبغ. وأخذت تقارير الدبلوماسيين تشير إلى سلطة العلماء الهائلة، التي ربما فاجأت العلماء أنفسهم. وتعمقت الأزمة، في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر، لدى وضع ملصقات في البازار تنذر بإعلان الجهاد في حال لم يلغ الامتياز على الفور، ولم يخل بعضها من تهديد الأوروبيين. واشتدت الضغوط على ناصر الدين شاه، ولم يعد لديه سوى التراجع أمام ثبات العلماء وإصرارهم العنيد.

وبدأ الطهرانيون يستعدون للقتال استجابة لدعوات الجهاد، وأخذوا في جمع الأسلحة وتخزين المواد التموينية، لم يعد أمام «أمين السلطان» إزاء تعثر المفاوضات سوى الموافقة على إلغاء الامتياز، شرط رفع المنع عن استخدام التبغ.

وهدأت الأوضاع قليلاً في طهران بعد تراجع دعوات الجهاد، لكن الأهالي استمروا في مقاطعة التبغ انتظاراً لتعليمات الميرزا الشيرازي، فيما الأوضاع في قزوين ويزد وكرمنشاه آخذة في التردي على نحو متزايد، والشركة لم تتسلم بعد ما يفيد إلغاء الامتياز وما تزال تحتفظ بموظفيها، والشيرازي من ناحيته لم يرفع المنع على نحو صريح. وأسرعت الحكومة بإرسال مبعوث إلى الشيتياني ليضعه أمام أحد خيارين: التدخين علانية أو الرحيل عن طهران. لحظات قليلة، وانتشر الخبر بعزم السلطات على نفي الميرزا الشيتياني، فهرع الأهالي يعدون العدة للمواجهة، وتسارعت الأحداث.

تجمّع غالبية العلماء في اليوم التالي، فى الرابع من كانون الثاني/يناير ١٨٩٢ في منزل الشيتياني، فيما تدفق الأهالي إلى الشوارع، يغلقون الأسواق استعداداً للمواجهة الوشيكة. واللافت والمثير حقاً، مشاركة النساء ونزولهن إلى الشوارع للمرة الأولى إلى جانب الرجال، فقد انطلقن للتأكد من إغلاق المتاجر، ثم لطخن أوشحتهن بالطين، واندفعن مع الحشود إلى معقل الحكومة يشاركونها الهتاف «يا حسرة على الإسلام» و«أواه يا حسين» و«أواه يا علي».

كان مشهداً مروعاً لم يسبق لأحد رؤيته من قبل!!

أحاطت الحشود الغفيرة بمعقل الحكومة وارتفعت حناجرهم تصب اللعنات على ناصر الدين شاه وكافة المسؤولين، وأخذ الأهالي يرجمون نوافذها وأبوابها بالحجارة. وسارع ناصر الدين شاه بإرسال أحد معاونيه «معتمد السلطان» إلى منزل الشيتياني ليبلغه استعداده لتنفيذ ما يراه مناسباً.

ونجح المبعوث رغم الحشود الغفيرة في شق طريقه وإيصال الرسالة، لكنه أصر أن يرافقه أحد رجال الدين في طريق العودة، فيكفيه ما أصابه من كدمات في طريقه إليهم.

لم تفلح الرسالة في تهدئة التوتر خاصة النساء، اللائي نهضن للمرة الأولى يواجهن السلطة، ولم يعد متيسراً حينها كبح جماحهن بعد أن اكتشفن ما يختزن داخلهن من طاقة، وقد تذوقن روعة العمل الجماعي الذي دفع الشاه إلى الإذعان. واختلطت أصوات النساء والرجال معاً بالهتافات، وتوجهوا جميعاً إلى مسجد الشاه، ولسوء طالع

إمام صلاة الجمعة، كان يحث المصلين على التزام الهدوء، فإذ بالنساء يندفعن نحوه ويجذبنه إلى أسفل المنبر، ويوسعنه ركلاً ويرمينه بأقذع السباب!

وغصت شوارع طهران بالناس، وزحفت الجموع إلى مقر الحكم، وخرج ولي العهد يحاول استمالتهم، ولحظّه العاثر انزلقت قدمه وانكب على وجه، وتلطخت ثيابه الأنيقة بالوحل، بينما النساء يصرخن من حوله «إنهم يختلسون ديننا.. يطردون علماءنا.. يريدون أن يقوم كهنة أوروبا بتزويجنا والإشراف على مراسم دفننا». وأسرع الحرس بسحب ولي العهد إلى الداخل، فيما كان الشاه يأمر بفتح النار على المتظاهرين لدى رؤيته أحدهم شاهراً سيفه. ورفضت القوات التركية إطلاق النار على الأهالي العزل، فلجأ القائد إلى توزيع النبيذ على جنود الحرس، ففتحوا نيران بنادقهم، وأسقطوا عدداً من القتلى والجرحى. وتفرقت الحشود من أمام المقر، وأخذت تطوف الشوارع حاملة ما استطاعت جذبه من جثامين الضحايا. ولم يهدأ الوضع إلا بوصول رسالة الشاه إلى الشيتياني وإبلاغه بأنه غير مضطر إلى المغادرة أو إلى إجبار الأهالي على التدخين، مؤكداً أن إلغاء الامتياز بات محسوماً لا رجعة فيه. مع ذلك، استمرت الشكوك طالما لم تؤكد الشركة البريطانية الإلغاء، وتدخل الشيتياني مطالباً الجموع بالتفرق، واعداً إياهم بالمتابعة إذا لم ينته الأمر في اليومين القادمين.

ولم يهدأ الناس، وبقي الكثيرون يحتلون الشوارع يلوحون بالجهاد. أما الأوروبيون فلم تعد أرجلهم تقوى على حملهم خوفاً من تلك الجموع الغاضبة، ففر معظمهم إلى خارج طهران وسارع الباقون إلى الاختباء.

واضطر مدير الشركة المحلي، أورنستين، إلى إلغاء الامتياز وإيقاف كافة العمليات. وأبرق إلى مقر الشركة في لندن يبلغها إذعانه نتيجة إصرار الوزير المفوض البريطاني لا سليه، la scellie، الذي أبلغه حرفياً: «نحن نواجه ثورة، وإن الرفض قد يؤدي إلى إراقة الدماء، وتعريض حياة الأوروبيين للخطر، ولم يعد هناك وقت لتبادل البرقيات»[٢٠].

وفي اليوم التالي لأحداث الشغب، الخامس من كانون الثاني/يناير، أرسل ناصر الدين شاه رجاله للتفاوض مع الشيتياني، الذي هددهم بالاستمرار في الثورة، ووضع الشروط التالية: تعويض عائلات الضحايا، العفو عن المشاركين في الاحتجاج، موافقة الشركة على معاودة التجار شراء محصولهم، وأخيراً إلغاء كافة الامتيازات الأجنبية. وفي

إحدى جولات التفاوض سئل الشيتياني عن سبب محاربته الشاه، فأجاب: «لأنني أمثل الأهالي الذين أنهكهم ابتزازكم، وإذا قمت بعقد السلام قبل أخذ الضمانات الكافية فسوف يضعون الحبل حول عنقي، وأعدكم وفقاً لهذه الشروط، بإعلان إلغاء الشركة للامتياز الأربعاء المقبل في كافة المساجد»(٢١).

ووافق ناصر الدين شاه صاغراً على كافة الشروط، ما عدا الشرط المتعلق بإلغاء جميع الامتيازات. وهدأ الوضع أخيراً، وتم في ٢٦ كانون الثاني/يناير، رفع الحظر عن استهلاك التبغ استناداً إلى برقية سبقت من الميرزا الشيرازي تفيد الرفع عقب إلغاء الامتياز.

واستمرت مع ذلك بعض الملصقات في الظهور تهدد باغتيال ناصر الدين شاه و«أمين السلطان» ومدير الشركة الإقليمي، أورنستين.

انتهت حركة الاحتجاج التي وصفها الوزير المفوض الفرنسي في طهران، دي بالوي، بأنها كانت ثورة حقيقية وليست مجرد هبّة. فقد كان احتجاجاً شعبياً متماسكاً وصلباً، تكلل بنجاح واضح في مواجهة الشاه وحكومته. تلك كانت بحق أول حركة وطنية متجانسة عاشتها إيران، جسدت ذلك التجانس المثمر بين العلماء وتجار البازار وأهالي المدن، الذي سوف يكون له شأن بعيد في سنواتها المقبلة.

شكل نفوذ العلماء وسلطتهم مفاجأة أذهلت بلا ريب البلاط والسفارات الأجنبية خاصة البريطانية، فقد أدهش العلماء الجميع في إدارتهم الحاذقة للأزمة، حيث مثلوا سلطة صارمة فاقت كثيراً ما كان يتمتع به ناصر الدين شاه من سلطات. وقد تحقق ذلك، بفضل وحدة المرجعية الدينية ووحدة الهدف أيضاً. واستخلصت القوى الخارجية والمحلية أن كسر تلك الوحدة يتطلب العمل قدر المستطاع، وفق أساليب مدروسة على الحط من منزلة رجال الدين ومكانتهم.

جاء الاحتجاج مزيجاً من تأويلات دينية ومخاوف واقعية، وعت جيداً أن تصاعد النفوذ الأجنبي يأتي على حساب المصالح الوطنية. مع ذلك، لم تتعمق المعارضة في بحث الوضع بالقدر الكافي، بحيث تتكشف لها الأسباب الكامنة وراء ذلك الانفجار. ولذلك، لم يفض النصر الواضح الذي حققته، إلى حل جذري لأسباب اشتعال

الاستياء العام، فكان أن استمر النفوذ الأجنبي واستفحلت سلطة الدبلوماسيين الأجانب. ورزحت البلاد أكثر فأكثر تحت الهيمنة الخارجية عبر الاستدانة من روسيا القيصرية، لدفع التعويضات الفلكية التي نص عليها عقد الامتياز.

مع ذلك، رسخ النصر خصائص مميزة في المعارضة الإيرانية، كان لها أثر بعيد في مسيرتها. فقد خبر الإيرانيون، للمرة الأولى، إمكانية تحقيق النصر على القصر وعلى المصالح الأجنبية، بفضل تحالف الوطنيين من العلماء والتجار والأهالي، ذلك التحالف الذي فاجأ المعارضة الراديكالية والليبرالية، فأقرت على مضض بفاعلية قيادة العلماء، وإن أعادتها إلى حصانة وضعهم نسبياً، وحجم إمكاناتهم في تعبئة المشاعر الدينية وتوجيه الاحتقان العام، بأسلوب ليس بمقدور الإصلاحيين القيام به وحدهم.

ولذلك، استمرت ظاهرة إلقاء التبعة في بؤس الشعوب وشقائها على العوامل الخارجية، بما يؤمن للأنظمة الحاكمة صرف الأنظار عن الأسباب الداخلية من قهر إداري وفساد اقتصادي. وطبعت تلك الخاصية غالبية شعوب العالم الثالث لتحول دون اكتشافهم، ومن ثم مواجهتهم، لمواطن التشوه في بناهم الاجتماعية. فكان أن أصبحت الهبّات الشعبية تدور وتدور في حلقات مفرغة دون طحن، تلتهب الشعوب أحياناً حين يطفح بها الكيل، فتسارع السلطات الحاكمة بمعالجة أوجاعها وتهدئتها بمسكنات مؤقتة وببذل وعود لا تتحقق عادة، ويعود المحتجون صفر اليدين، وهكذا دواليك. وليس هناك من يفوق أنظمة العالم الثالث في حسن إدارتها لأزماتها الداخلية المتلاحقة وتأجيلها الحلول إلى ماشاء الله.

ولكن لإيران قصة أخرى مغايرة.

الهوامش

(١) Keddie, *Iran*. P. 94-96.

(٢) Algar, *Hamid, Religion and state in Iran: 1785-1956* (University of California), P. 1969.

(٣) Ibid, P. 83.

(٤) Ibid, P. 88.

(٥) Ibid, P. 91.

(٦) Keddie, *roots*, P. 45-46.

(٧) Nikki R. Keddie, *Religion and Rebellion in Iran*, (Frank Cass and Co. LTD, 1966), P.4.

(٨) Ibid, P 5-6.

(٩) Ibid, P. 4-8.

(١٠) Ibid, P. 12.

(١١) Ibid, P 20.

(١٢) Ibid, P 45.

(١٣) Ibid, P 25.

(١٤) Ibid, P 28.

(١٥) Algar P. 201-202.

(١٦) Keddie, P. 142.

(١٧) Algar, P. 177.

(١٨) Keddie, P. 96.

(١٩) Ibid, P 106.

(٢٠) Algar, P. 218-219.

(٢١) Ibid, P. 106.

إلى عدالتِ خانه

كان البلاط على وشك استكمال اللمسات الأخيرة، إيذاناً بالاحتفال بمرور خمسين عاماً على اعتلاء ناصر الدين شاه عرش البلاد، لكن رصاصات ميرزا رضا كيرماني عاجلت الشاه في ١١ أيار/مايو ١٨٩٦، وأردته قتيلاً أمام مسجد الشاه عبد العظيم في طهران.

لم يكن الشاه الراحل بالقائد اللامع، وإن تمتع بالقدرة على التعامل مع الرياح العاتية التي ضربت البلاد في عهده، بأقل الخسائر الممكنة. اشتهر بحب المال واقتصر اهتمامه في سنوات حكمه الأخيرة على تنمية ثروته الخاصة، والتمتع بالنساء وبصحبة الغلمان وجاءت نهايته بمثابة المشهد الأخير في عهد ممتد من الاضطرابات السياسية والغليان الشعبي لتفشي الفساد واستفحال حالة اللاقانون، ولتضع أيضاً بداية سقوط سلالة القاجار التي حكمت البلاد لما يربو على المئة وعشرين عاماً.

أما خلفه مظفر الدين شاه (١٨٩٦ ــ ١٩٠٦) فكان ضعيفاً معتلّ الصحة، اكتفى باستجواب قاتل والده ثم سلمه لتنفيذ عقوبة الإعدام، دون أن يعرضه لعذاب يذكر. ثم التفت إلى العثمانيين يطالبهم بتسليم الأفغاني وثلاثة آخرين كانوا معتقلين لديهم. بالفعل في تربزون، اعتذرت الآستانة، عن تسليم الأفغاني لأنه ليس من التابعية الإيرانية، واكتفت بإرسال الثلاثة الآخرين الذين لقوا حتفهم بوحشية بالغة على يد ولي العهد محمد علي ميرزا، رغم عدم صلتهم من قريب أو بعيد بحادث الاغتيال.

لم يخلُ مظفر الدين شاه، على ضعفه ولين عريكته، من انفتاح نسبي على الفكر الإصلاحي، فقام بعزل رئيس الحكومة «أمين السلطان» المكروه شعبياً، ووضع مكانه الليبرالي «أمين الدولة»، لكنه شأن والده الراحل كان محباً للمال لتغطية مطالب حاشيته وتكاليف رحلات استشفائه الباذخة في أوروبا. وما لبث أن عزل «أمين الدولة» لفشله في الحصول على قرض بريطاني، فضلاً عن معارضة العلماء لإصلاحاته في مجالي القانون والتعليم، قام الشاه بعزله وأعاد «أمين السلطان» المقرب من بريطانيا العظمى إلى رئاسة الحكومة.

بدأ «أمين السلطان» مهامه بدعوة مجموعة استشاريين بلجيك لإدارة الشؤون المالية، في مقدمهم م. نوس، M. Nous، بهدف إعادة تنظيم الجمارك، وبالفعل بدت الشؤون الضريبية أكثر تنظيماً وكفاءة وإن حققت ذلك على حساب التجار الإيرانيين، الذين أخذوا يجأرون بالشكوى مما يعانونه من تمييز لصالح التجار الأجانب خاصة الروس، الذين جمعتهم علاقات وثيقة بالمسؤول البلجيكي، الذى اتسع نفوذه بالفعل ليصبح من الناحية الواقعية وزيراً للمال.

ونجح «أمين السلطان» في الحصول على قرضين دسمين من روسيا عامي ١٩٠٠ و١٩٠٢، شريطة عدم محاولة الحصول على قروض أخرى دون الحصول على موافقة روسية مسبقة، إضافة إلى تمتع موسكو ببعض الامتيازات الاقتصادية الهامة، حيث أصرت عام ١٩٠٢ على توقيع اتفاق جمركي جديد، يمنحها مزيداً من الإعفاءات الجمركية. وتم تخصيص القرض الأول للإيفاء بديون بريطانيا العظمى، وتكفلت بالباقي رحلات الشاه وحاشيته الباذخة إلى أوروبا، بالإضافة إلى إيرادات الجمارك، فيما أوضاع البلاد الاقتصادية آخذة في التردي والانهيار.

وجاءت الأزمة الاقتصادية في بداية العام ١٩٠٥ بمثابة شرارة الاشتعال: موسم زراعي سيئ، انتشار وباء الكوليرا في الشمال وتأثيره السلبي على التجارة، والحرب الروسية اليابانية، ثم الثورة اللاحقة في روسيا وما سببته من تضخم متسارع في أسعار المواد الغذائية.

وقد شهدت العاصمة طهران والمدن الرئيسة الأخرى في الأشهر الثلاثة الأولى لعام ١٩٠٥، ارتفاعاً متسارعاً في أسعار المواد الغذائية، حيث ارتفعت أسعار السكر بنسبة

٣٣٪ والقمح بنسبة ٩٠٪. وأمام انخفاض الرسوم الجمركية والفشل في الحصول على المزيد من القروض، عمدت الحكومة إلى رفع التعرفة الجمركية على التجار المحليين كما أجّلت مدفوعات ديونها الداخلية[1].

وبدأ الأهالي يتذمرون من الحكومة ومن أدائها، لتبدأ سلسلة الاحتجاجات العامة، التي بلغت ذروتها في اشتعال ثورة آب/أغسطس ١٩٠٦، المعروفة بالثورة المشروطة.

وكان أن تزامن الاحتجاج العام الأول مع حلول شهر المحرم، إثر مطالبة حوالي مئتي تاجر وصراف الحكومة بطرد مدير الجمارك البلجيكي نوس والإيفاء بديونها الخارجية. ولم تكترث الحكومة بالرد فأغلق هؤلاء متاجرهم واستفزوا المشاعر الدينية بتوزيع صورة السيد نوس مرتدياً عمامة وعباءة أسوة برجال الدين في حفل تنكري. ورفعوا أصواتهم عالياً استياء من سياسة الحكومة المحابية للتجار الروس على حساب مصالحهم، وعدم فرضها الحماية الجمركية مما ينذر بخراب الاقتصاد الإيراني.

وتجنباً لتصاعد الاضطرابات وعد مظفر الدين شاه قبيل سفره إلى أوروبا بتلبية مطالبهم بعزل السيد نوس ودفع الديون الخارجية وتأسيس وزارة التجارة لجنةً للتجار. وذهبت الوعود أدراج الرياح، فكيف السبيل إليها وقد هدد الروس باتخاذ إجراءات مشددة إذا سُحبت الجمارك من «أياديهم الأمينة». فكان أن اقتصر دور لجنة التجار على مهام استشارية.

وتفجرت في كانون الأول/ديسمبر موجة احتجاجات ثانية، حين قام حاكم طهران بضرب اثنين من كبار مستوردي السكر على أخمص قدميهما، لإجبارهما على تخفيض الأسعار، كان أحدهما في التاسعة والسبعين من العمر ويتمتع باحترام الجميع، فقد سبق له التبرع بإصلاح البازار القديم وبناء ثلاثة مساجد في طهران، ولم تشفع للرجل توسلاته بأن ارتفاع الأسعار يعود إلى فوضى الأسواق الروسية وليس إلى الاحتكار أو التخزين.

وأسرع شاهد عيان إلى البازار لينقل ما حل بالتاجر التعس، وعلى الفور أغلقت الحوانيت أبوابها واعتصمت مجموعة كبيرة من التجار وطلبة المدارس الدينية في الجامع الملكي بطهران تعبيراً عن استيائهم. أما العلماء فاعتزلوا خارج طهران في

مسجد شاه زاده عبد العظيم، عملاً باقتراح المجتهد الكبير محمد الطبطبائي وأرسلوا أربعة مطالب إلى الحكومة: عزل حاكم طهران، طرد الخبير المالي البلجيكي، تعزيز حكم الشريعة وأخيراً تأسيس بيت العدل «عدالت خانة». وجاءت صياغة المطلب الأخير ضبابية على نحو ما، ربما تمهيداً لإجراء المزيد من المباحثات لاحقاً، أو لضمان تثبيت وحدة المعارضة على اختلاف أطيافها السياسية.

ورب سائل، أتقوم دنيا إيران ولا تقعد لضرب تاجرين؟ خاصة أن الحاكم كان يسعى إلى تحقيق الصالح العام بتخفيض أسعار السكر، مما يجعل غضب الإيرانيين أمراً غير قابل للفهم وغير مبرر!

لكن التمعن في السياق التاريخي الموضوعي للحدث، يكشف أن ردة فعل الإيرانيين كانت منطقية تماماً، ليس لبراءة التاجرين فحسب، أو لأنهما ذهبا ضحية خصومات شخصية، أو كبش فداء للعجز الرسمي والفساد المستشري، وإنما بفضل وعي نسبي أخذت القوى الثورية تراكمه، وتعمل على إنضاجه منذ عقود في أبعاده الاجتماعية والثقافية، إضافة إلى حرصها على التفاعل مع القاعدة الشعبية العريضة، ولهذا جاءت ردة الفعل متسقة مع شعب خبر جيداً أجهزة الدولة كأدوات للقهر وممارسة الظلم.

حسناً، كان يمكن أن يمر الحادث دون أن يثير أناساً اعتادوا القهر وانتهاك حقوقهم الإنسانية، لكن ثمة من التقط الحدث وشرع يطالب بإقامة «بيت العدالة» «عدالت خانة»، الأمر الذي جاء بمثابة مفاجأة مذهلة. أما الهبّة الشعبية الفورية فتعود لكثرة ما خبره الأهالي في القرن التاسع عشر من تجارب كفاحية ومواجهات حاشدة.

كان مظفر الدين شاه محدود الذكاء هشاً، لكن أتباعه لم يفتهم إدراك مضامين مطالب الثوار، فعمدوا إلى المماطلة والتسويف بذريعة المحافظة على التراتبية الاجتماعية بين الناس، وسخروا من المحتجين بقولهم: على الذين يمقتون إيران مغادرتها إلى ألمانيا الديموقراطية! وبدأت البيروقراطية، المسؤولة عن الوضع الداخلي، تعمل على إخماد التظاهرات وفض الاعتصامات في المساجد، وأدت بعض أعمال العنف والشغب إلى إراقة الدماء.

انتشرت حركة الاحتجاج في الأقاليم، خاصة في أذربيجان المزدهرة نسبياً

والأكثر اطلاعاً على الفكر الحديث، وأخذ الثوار في التصلب أكثر فأكثر إلى حد مطالبتهم بحكومة دستورية. وأخيراً، أذعنت الحكومة العتيدة بعد فشل محاولاتها المتكررة في كسر الإضراب العام في طهران. وعاد المعتصمون من مسجد الشاه عبد العظيم إلى العاصمة، حيث استقبلتهم الحشود بالهتاف «تحيا إيران». وهكذا، انطلقت الحناجر للمرة الأولى ترفع ذلك الشعار الذي لم يسبق أن سمعته شوارع العاصمة من قبل[٢].

وهكذا، أحرزت الثورة نجاحاً سريعاً، أعاده البعض إلى صلابة الثوار وضعف الشاه، إضافة إلى دعم الحكومة البريطانية لمطالبهم نكاية بمنافستها الروسية، التي اتسع نفوذها في بلاط الشاه. وقد تمسك دعاة نظرية المؤامرة من الباحثين اللاحقين بهذه الرؤية، فاعتبروا الثورة مجرد ملهاة غير جديرة بالاهتمام لعبتها لندن عبر عملائها باقتدار[٣]!

وتلك في الحقيقة رؤية خاطئة ومجحفة، تفسر أحداث الماضي في ضوء خبرات لاحقة، والأسوأ، تعاليها وانتقاصها من فاعلية القوى الشعبية ووعيها الإنساني في منعطفاته التاريخية الهامة.

أياً تكن الحال، فقد استردّت الجمعيات السرية المعارضة عافيتها مجدداً ونشطت في تغذية الاستياء العام من أداء الحكومة المتردي، ونجحت في بناء علاقات جيدة مع اثنين من المجتهدين المعروفين في طهران: السيدين عبد الله البهبهاني ومحمد الطبطبائي، والأول معروف بعلاقته الوطيدة مع البريطانيين، وكان، للمفارقة، المجتهد الوحيد الذي دعم امتياز التوباكو سيئ الصيت، ولكنه تحول إلى معارض نشط في مواجهة تزايد النفوذ الروسي في إدارة الجمارك، إضافة إلى كراهيته الشخصية لبعض الوزراء. وأخذت المنشورات الليلية المعروفة بـ «شب نامه» تشتد في مواجهة الحكومة وانتقاد سياساتها المختلفة.

وبدأ يتشكل تحالف جديد من كبار العلماء والتجار وبعض رجال القصر إضافة إلى علمانيين تقدميين، استهدفوا عزل «أمين السلطان» عن رئاسة الحكومة، باعتباره مسؤولاً عن سياسة الاقتراض من الخارج ومنح الامتيازات إلى الروس، الذين قويت شوكتهم في البلاد. ولا شك أن البريطانيين أزعجهم أيضاً تنامي النفوذ الروسي، فلم

يقصّروا بدورهم في إلهاب المعارضة عن طريق حليفهم السيد البهبهاني(٤).

وفشلت المعارضة في عام ١٩٠٢، في عرقلة الحصول على قرض من روسيا القيصرية، لكنها نجحت في عزل «أمين السلطان»، ليحل مكانه فى رئاسة الحكومة «عين الدولة» أحد أقرباء الشاه. مع ذلك، استمر الاحتجاج الشعبي، بفضل حملات التوعية، ضد موظفي الجمارك البلجيك وكذلك الاستياء من ارتفاع الأسعار وتلكؤ الشاه في دعوة بيت العدالة» عدالت خانه «إلى الانعقاد.. بفضل حملات التوعية، وكان لإعادة نشر كل ما كان يكتب في صحف المعارضة خارج البلاد، أثر ملحوظ في رفع درجة الوعي الاجتماعي، خاصة صحيفة «الحبل المتين» الصادرة في الهند، وزميلتها «الثريا» الصادرة في القاهرة.

وما لبث الوضع أن انفجر في شهر المحرم خلال صيف عام ١٩٠٦، بسبب اعتقال الشرطة لواعظٍ شاب قام بانتقاد الحكومة والتنديد بها على رؤوس الأشهاد مخاطباً الجموع بقوله: «أيها الإيرانيون، أيها الأخوة.. إلى متى سوف تستمرون في ثمالتكم هذه وفي ذلك السبات.. كفاكم ثمالة ارفعوا رؤوسكم افتحوا أعينكم.. انظروا إلى جيرانكم (الروس) كانوا منذ مائة عام في أسوأ حال.. انظروا إليهم الآن إنهم يمتلكون كل شيء.. في الأيام الخوالي كان لدينا كل شيء.. والآن لا شيء.. كل هذا التخلف يرجع إلى حكم الفرد المطلق وإلى انعدام القانون.. إن رجال دينكم أيضاً على خطأ، يعظونكم بأن الحياة قصيرة ومتعها فانية تافهة، ويأخذونكم بعيداً عن هذا العالم ليسلموكم إلى الإذعان والعبودية والجهل.. وهكذا يأتي الغرباء يأخذون أموالكم ويمنحونكم ملابس خضراء وزرقاء وصفراء وأثاثاً فاخراً وأواني بلورية مبهرجة، لتشكل جميعها أسباب بؤسكم ومصادر ترف ملوككم ورفاهية بعض رجال الدين والأجانب الغرباء»(٥).

دفع اعتقال الواعظ ومماطلة مظفر الدين شاه ورئيس حكومته في تنفيذ وعودهم، إلى تكثيف الجمعيات السرية لنشاطاتها وزيادة توزيع منشوراتها الغاضبة في مختلف أنحاء البلاد. ورفع كبار العلماء، وفي مقدمهم السيد جمال الدين الأصفهاني والشيخ محمد دالي، صوتهم عالياً بانتقاد الحكومة ونشر الوعي بين الأهالي بكل الوسائل المتاحة. سارعت الحكومة إلى طرد الأصفهاني من طهران، لكنها عجزت عن إخراج الشيخ دالي بسبب رجال المقاومة الذين أحاطوا بمقر إقامته. ووقعت أعمال الشغب وأطلقت

الشرطة النار فصرعت أحد الطلبة، الذي اتضح لاحقاً أنه من السادة الأشراف.

وزحفت الجموع في صبيحة اليوم التالي على شوارع طهران ترفع جثمان الشاب عالياً، واتشح الكثيرون بالأكفان البيضاء استعداداً للشهادة واللحاق به. وشارك آلاف الطلبة والتجار وأعضاء النقابات المهنية في التظاهرات الحاشدة. وتقدمت الحشود نحو البازار الكبير لتأدية صلاة الجنازة في المسجد المركزي، فوقع صدام دام، أودى فى دقائق بحياة اثنين وعشرين شاباً وأوقع مئة جريح، وبدأ العلماء يقارنون علانية الحكام القاجار بيزيد، قاتل الإمام الحسين.

رداً على الأحداث الدامية، نظمت المعارضة تظاهرتين حاشدتين، واصطحب السيدان الطبطبائي والبهبهاني وكثير من العلماء، ما عدا إمام صلاة الجمعة المعيّن من الحكومة، عائلاتهم وأتباعهم وتوجهوا إلى مدينة قم حيث التحق بهم ألفا طالب. ولم يتوان المجتهد الجليل المحافظ الشيخ فضل الله نوري عن الانضمام إليهم، وأعلنوا جميعاً إضراباً عاماً وتوقفوا عن أداء مهامهم حتى ينجز الشاه ما وعد.

وبناء على توسط أحد كبار التجار وافقت المفوضية البريطانية في طهران على السماح للمحتجين بافتراش حدائق مقرها الصيفي للتعبير عن سخطهم. وتعود اليد الطولى في ترتيب ذلك إلى مساعي السيد البهبهاني الحميدة لدى الحكومة البريطانية في لندن. وبالفعل، افترش حوالي أربعة عشر ألف محتج حدائق المفوضية، حيث نصبت لجنة النقابات حوالي خمسمئة خيمة. وحققت نجاحاً ملحوظاً في فرض النظام وحماية الممتلكات رغم ذلك العدد الكبير، ولم يلحق المفوضية البريطانية أي ضرر، حسبما اعترفت به لاحقاً، اللهم سوى تشوه بعض أحواض الزهور(٦). واللافت، قيام طلبة دار الفنون ومدارس الزراعة والعلوم السياسية بإلقاء المحاضرات في الجموع حول الأنظمة الدستورية الأوروبية، وشرح كثير من الأفكار التي كانت تعد سابقاً من المحرمات.

ونظّمت لجنة النقابات تظاهرات حاشدة أمام قصر الشاه والمفوضية البريطانية، وكذلك جمعت التبرعات من أثرياء التجار لمساعدة العمال الفقراء على احتمال إضرابهم الممتد. وأخيراً، تجاوز المحتجون المطالبة بـ «عدالت خانه» ومضوا يدعون إلى تأسيس مجلس نيابي منتخب.

ورد البلاط على الفور بطرد ممثلي المحتجين ووصفهم بأنهم حفنة من الخونة المأجورين لبريطانيا. وأخذت الأزمة في التفاقم وأصاب الإضراب العاصمة بالشلل، وتوالت برقيات التأييد من كافة الأقاليم، والمثير توعد باكو وتبليسي بإرسال متطوعين مسلحين. ولم يعد الاستمرار في المكابرة والعزة بالإثم ممكناً، فقد اتسعت الفجوة داخل الحكومة بين المحافظين والمعتدلين، وأخذ الجنود القوزاق يعدون العدة للرحيل. وأخيراً أذعن البلاط، في الخامس من آب/أغسطس، بعد ثلاثة أسابيع من افتراش الآلاف لحدائق المفوضية البريطانية، وقام مظفر الدين شاه بتعيين «بشير الدولة» ذي التوجه الليبرالي، رئيساً للحكومة، ثم توقيع المرسوم الخاص بإنشاء المجلس النيابي المنتخب.

وتوقفت الثورة، وبدأ كفاح جديد من نوع آخر لا يقل ضراوة امتد قرابة عامين من آب/أغسطس ١٩٠٦ إلى حزيران/يونيو ١٩٠٨، من أجل الحصول على الدستور.

□ □ □

لا شيء يأتي من فراغ، كان الوقت ملائماً تماماً لتحرك البعض فالحماسة الشعبية كانت لا تزال متوهجة، وقد عززتها منذ سنوات قليلة الحرب الروسية/الإيرانية الثانية، وأيضا قيام ثورة المنشفيك الروس عام ١٩٠٥، بقيادة الحزب الاشتراكي الديموقراطي. والأهم، أنه لم يعد بوسع روسيا دعم العرش القاجاري كما اعتادت كلما أحاطت به الأخطار، فهي كانت لحسن طالعهم منهمكة في حربها مع اليابان وبنتائجها السلبية، فضلاً عن معالجة الاضطرابات التي ما انفكت تعصف بساحتها الداخلية.

لفتت شجاعة اليابانيين انتباه الإيرانيين، وأُخذوا بذلك الشعب الآسيوي «المتخلف» الذي يواجه الأوروبيين الروس الأشداء، ولم تفتْهم ملاحظة ترنح القيصر الروسي واهتزاز حكمه المطلق أمام ثورة ١٩٠٥. لكن انتصار اليابان، الدولة الدستورية الوحيدة في آسيا، على دولة أوروبية رئيسة غير دستورية، أذهل الإيرانيين ولفتهم بشدة إلى الدستور وأهميته ليصبح في اعتقادهم الترياق والسر الحقيقي للقوة.

وأمام استمرار الإضطرابات وتفاقم أحداث العنف، استجاب مظفر الدين شاه إلى مطالب المعارضة، فعزل «أمين الدولة» ووافق على إنشاء المجلس النيابي. وسارعت

اللجنة التأسيسية المؤلّفة من التجار ورجال الدين ورؤساء النقابات المهنية إلى صياغة قانون الانتخاب. وقامت بتصنيف جمهور الناخبين إلى ست شرائح: الأمراء، التجار، العلماء، الطلبة، الأعيان والأشراف. وجاء المجلس النيابي، كما هو متوقع، انعكاساً للدور الهام الذي لعبته الطبقة الوسطى التقليدية في الأحداث.

وجرى افتتاح المجلس النيابي في طهران، في تشرين الأول/أكتوبر، وقد تألف من ٢٦٪ من زعماء النقابات المهنية، و٢٠٪ من رجال الدين، و١٧٪ من التجار، وتمثلت داخله ثلاثة تيارات أساسية أخذت في التطور تدريجياً الموالون للشاه ونظامه الحاكم، المعتدلون وأخيراً الليبراليون(٧). على أي حال، ما كاد مظفر الدين شاه يؤدي قسم الولاء حتى لفظ أنفاسه الأخيرة.

كان الأمراء والأعيان وكبار ملاك الأراضي أتباعاً للنظام، وقد شكّلوا قلة غير مرحب بها داخل المجلس، حرصت منذ البداية على مراقبة ما يجري من دون أن تتدخل، أما المعتدلون فكانوا يمثلون أغلبية الأعضاء ويتزعمهم اثنان من كبار التجار، يتمتعان بدعم من السيدين الطبطبائي والبهبهاني، اللذين أبديا حرصاً شديداً على حضور الجلسات النيابية ومتابعة المناقشات رغم أنهما ليسا من الأعضاء.

وعلى الفور، تشكلت لجنة لإعداد مسودة الدستور، التي عرفت لاحقاً بالقوانين الأساسية، على غرار الدستور البلجيكي. كان هم اللجنة الأول إرساء الملكية الدستورية وتوفير حماية كافية للمجلس النيابي. وبالفعل منحت الوثيقة المجلس سلطات واسعة بصفته ممثلاً للشعب، تستوجب موافقته على كافة القوانين والمراسيم والميزانيات والمعاهدات والقروض والاحتكارات والامتيازات، مع توفير حصانة كاملة لأعضائه. أما الشاه فقد انحصرت مهامه في تعيين نصف أعضاء المجلس الأعلى، مجلس الشيوخ، المكون من ستين عضواً. مع ذلك، احتفظ المجلس النيابي أيضاً بحق تحديد دور المجلس الأعلى ومهامه.

ولم يطق الشاه الجديد محمد علي صبراً على الوضع الجديد، وبدأ عهده بالعمل على إجهاض إنجازات الثورة بالتعاون مع الحكومات الأجنبية وكبار الملاك، واستطاع تحقيق بعض النجاحات بإحداث انشقاقات داخل القيادة الثورية عبر استخدام سياسة الترهيب والترغيب. واضطر المجلس النيابي إلى ابتلاع إعادة «أمين

السلطان» إلى رئاسة الحكومة، خاصة أن الدستور بدا ملتبساً بشأن الجهة المسؤولة عن تعيين رئيس الحكومة، مع ذلك، نجح المجلس في الوقوف أمام محاولات الشاه في الحصول على قروض جديدة من بريطانيا العظمى وروسيا القيصرية.

تركز الصراع بين محمد علي شاه والمجلس النيابي حول بنية الحكومة القادمة، فقد قام النواب أسوة بالدستور البلجيكي بصياغة نظام حكم نيابي، احتوت وثيقته الأساسية على مذكرتين: الأولى تتعلق بالحقوق المدنية للأفراد كالمساواة وحرية التعبير وتكوين التنظيمات، فيما نصت الثانية من ناحية المبدأ على الفصل بين السلطات ومنح السلطة التشريعية إلى لجنة خاصة في المجلس النيابي، ولم تعهد بها في السلطة التنفيذية.

بذلك، أصبح التشريع من اختصاص اللجنة التشريعية التابعة للمجلس النيابي، وبات بمقدور النواب تعيين رؤساء الحكومات والوزراء وفصلهم أيضاً، دع عنك استجوابهم أو محاكمتهم بتهمة التقصير، وبات على المجلس الموافقة على ميزانية البلاط والجيش. باختصار، أصبح كل شيء مرتهناً بموافقة المجلس، وبات محظوراً على أبناء الشاه وأخوته وأعمامه تقلد أي مناصب حكومية. وتحولت سلطة الشاه إلى أمانة من الشعب ومستمدة منه، وليست إنعاماً سماوياً.

ونزولاً عند رغبة رجال الدين وإلحاحهم، أقر النواب في عدة فقرات بأهمية الدين عامة والقادة الدينيين خاصة. وقسمت اللجنة التشريعية القضاء إلى مدني وآخر شرعي، كما أعلنت «الاثني عشرية» مذهباً رسمياً للبلاد، إضافة إلى تشكيلها لجنة عليا من المجتهدين الكبار لضبط مشاريع القوانين، والتأكد من انسجامها مع الشريعة الإسلامية الغراء. وهكذا، تم دمج الفقه الشيعي في بنية حكومية عصرية مستقاة من فكر الفيلسوف الفرنسي مونتسيكيو Montesquieu، الذي قال يوماً بأن روح المجتمع تساعده على صياغة مواد دستوره(٨).

ورفض محمد علي شاه التصديق على وثيقة القوانين الإضافية، واتهم أربعة من المعارضة، في مقدمهم ملك المتكلمين جمال الدين الأصفهاني، بالهرطقة البابية، ومضى يعلن قبوله بالشورى كمسلم صالح وليس بالمشروطة، أي الدستور، وما لبث أن أعد عملاؤه تظاهرة من الدهماء كان شعارها «ندعم دين محمد ونرفض المشروطة».

الاستعانة بالدهماء، أسلوب معروف تبرَع في استخدامه أنظمة الحكم الشمولي لإحباط التحركات الشعبية المعارضة، وإجهاض مطالبها بالعدل الاقتصادي والمشاركة السياسية. ويعود الفضل في نجاح هذا الأسلوب إلى تواضع الوعي السياسي في العالم الثالث وتشوه بناه الاجتماعية والثقافية.

أخذ الشاه يبدي حماسة للدستور الألماني، حيث يقوم رأس الدولة بتعيين الوزراء، بما في ذلك وزير الحربية، كما يتمتع بالهيمنة على القوات المسلحة، ويحتفظ بالسيطرة على عشرة آلاف من قوات الحرس. واستمر الشاه يعمل على إضعاف المعارضة بواسطة إحياء الصراعات المناطقية والطائفية والإثنية والأيديولوجية. مع ذلك، لم يفلح «أمين الدولة» بكل دهائه في استغلال الانشقاقات داخل المجلس النيابي والعودة إلى السلطة الملكية المطلقة، لكنه نجح في التوصل إلى تسويات بين الشاه وحاشيته من ناحية والنواب المحافظين من ناحية أخرى، واستطاع بث الارتياب وزرع الشكوك بين المحافظين والراديكاليين.

□ □ □

توترت الأوضاع مجدداً، وتسارعت الأحداث تنذر بوقوع حرب أهلية وبدأ المعارضون يثيرون احتجاجات شعبية واسعة في معظم المدن، خاصة في طهران وتبريز وشيراز ومشهد وراشت. ويذكر القنصل البريطاني في كرمنشاه أن «حوالي عشرين ألفاً من الحرفيين وموظفي البلاط والحمالين، هبّوا جميعاً وافترشوا مكاتب البرق» وأقسم قرابة العشرين ألفاً في تبريز على الإضراب عن العمل وهددوا بانفصال أذربيجان، وأخذوا يمطرون الشاه ببرقيات تفصح عن نواياهم الانفصالية. أما في العاصمة طهران، فقد تشكلت لجنة مركزية ضمت مختلف التنظيمات والأندية، وتولت تنظيم إضراب عام في البازار والمكاتب الحكومية، وحشدت ما يقرب من خمسين ألفاً، إضافة إلى حوالي ثلاثة آلاف مسلح، معظمهم من أذربيجان للدفاع عن المجلس النيابي.

وقام مرابٍ من تبريز وسط تلك الأجواء الملبدة باغتيال رئيس الحكومة «أمين السلطان»، ثم أقدم من فوره على الانتحار، خارج مبنى المجلس النيابي. وفي طرفة عين تجمع ما يربو على المئة ألف يبكونه دعماً للثورة. وتعددت الآراء في أسباب الحادث، فهناك من يقول بأن القاتل على صلة بالاشتراكيين التقدميين، وثمة قول

آخر، تدعمه الأدلة يؤكد أن للشاه يداً في الأمر، وبأن القصر تمكن من اختراق فريق الاغتيال حتى يجد مبرراً لإخماد الثورة. لكن الثورة استمرت وازداد الثوار قوة وجرأة.

لا ريب في أن الشاه ارتج لخروج تلك التظاهرة الحاشدة، فأرسل من فوره الأمراء إلى المجلس النيابي وأدى يمين الولاء للدستور، ثم وضع «ناصر الملك» الليبرالي التوجه وخريج جامعة أكسفورد، على رأس الحكومة، وحسب قول شاهد عيان «ماذا بوسع الشاه أن يفعل، فالجنود ضربهم الجوع ولم يقبضوا رواتبهم أو يتسلموا أسلحة، وعليه مواجهة خطر الإضراب العام وتفشي الفوضى الشعبية»[٩].

وقع اغتيال «أمين السلطان» لسخرية القدر، بالتزامن مع توقيع الجانبين البريطاني والروسي سراً، على تسوية الخلافات بينهما في أفغانستان وإيران والتبت، كي يتفرغ كلاهما لمواجهة التهديد الألماني المتصاعد، الذي أزعج أيضاً الإيرانيين الموالين لبريطانيا العظمى. ويرجح البعض أن الاتفاق أدى إلى توقف الدعم البريطاني للمطالبين بحكم نيابي سليم وإلى تكثيف الدعم الروسي للشاه، الأمر الذي شجع الأخير على المماطلة والتسويف في تنفيذ مطالب الثوار.

وكان في الحقيقة اتفاقاً عجباً، حيث جرى بموجبه اقتسام البلاد بين الجانبين من وراء ظهر الإيرانيين وتقطيعها إلى ثلاث مناطق: مناطق الشمال والوسط وتتبع النفوذ الروسي، والجنوب الشرقي يخضع للنفوذ البريطاني، حيث اكتشف النفط لاحقاً في عام ١٩٠٨، أما القطاع الأوسط فمنطقة محايدة في استطاعة محمد علي شاه ممارسة سلطته الحاكمة عليها كما يحلو له!

وانهار النظام الحاكم من دون ضجة تذكر، أو أن يأسف عليه أحد، لكن إلى حين، فسرعان ما دبّ الخلاف بين الإيرانيين وسحق البنية التقليدية للسلطة، بمجرد أن التأم شملهم داخل قاعة المجلس، حيث احتدم النقاش بين حلفاء الأمس من محافظين وليبراليين ويساريين ديموقراطيين، واشتبكوا مع بعضهم البعض.

وأدلى نواب تبريز بدلوهم في النقاش الساخن، وتجدر الإشارة إلى أن تبريز ومحيطها إقليم أذربيجان، كانت أكثر حداثة وانخراطاً في التجارة الدولية، وأيضاً الأعمق افتناناً

بالثقافة الغربية الحديثة، إلى درجة دفعت البعض إلى القفز على ظروف بلادهم الموضوعية، وأخذوا في نشر أفكار اشتراكية قادت إلى تأسيس الحزب الديموقراطي الاشتراكي، من باب محاكاة ثورة روسيا ١٩٠٥ وعلى غرارها، من دون التنبه إلى المفارقة التاريخية واختلاف الظروف الموضوعية لكلا البلدين!

وقد انعكس اتجاههم ذلك فى انتخاب لجنة، جاء كل أعضائها ممن تلقوا تعليماً غربياً، الأمر الذي تجلى في تبني الدستور البلجيكي كاملاً، رغم إدراك الجمبع بفاعلية الطبقة الوسطى التقليدية في الثورة، وذلك أمر اعترف به أحد الباحثين الإيرانيين في كتابه عن الثورة بقوله «لولا مشاركة تجار البازار لما أمكن مجرد التفكير في تدمير النظام القديم»[١٠]. مع ذلك، علق أحد الماركسيين لاحقاً على نظرية «فوضى العصيان المسلح»، بأن الثورة الإيرانية تعد استثناءً في تاريخ الثورات البرجوازية، بسبب نجاحها في استعمال وسائل سلمية مثل اللقاءات الحاشدة والإضرابات العامة والاعتصامات!

اللافت، اتباع غالبية المثقفين الإيرانيين، لدى تناولهم الثورة المشروطة، مثقفي الغرب لدى تقييم هؤلاء لتجارب بلدانهم الأوروبية، دون الالتفات إلى اختلاف الظروف الموضوعية والسياق التاريخي لكل من إيران وبلاد الغرب، وتلك آفة يشاركهم بها مثقفو العالم الثالث عامة على اختلاف أوطانهم، مما أدى على عدم تبنيهم مكامن الضعف في بناهم الاجتماعية، بما يتعذر معه الخروج بتقييم دقيق، ليستمر بذلك دورانهم في حلقات مفرغة وتقهقر بلدانهم المستمر إلى الوراء!

ما علينا، انتشى الليبراليون فرحاً بالنجاح السريع الذي أحرزته الثورة وإنجازها لأهدافهم المرجوة. وسارعوا إلى تكثيف ضغوطاتهم على البلاط من أجل ابتزاز المزيد من التنازلات مثل خفض الميزانية، بحيث أصبح الشاه عاجزاً بالفعل عن دفع رواتب الموظفين وأجور العمال. وزاد الطين بلة، نشر مقالات قي صحيفة «سور إسرافيل» تحرض على علماء الدين وتطالبهم برفع أيديهم عن الشؤون السياسية، وأخذت تهجوهم وتنعتهم باللصوص و«نشالي المال»، الذين يسعون إلى تحقيق مصالحهم الدينية عبر مواعظهم الممجوجة، وللمفارقة كان وضع الموالين للنظام يتحسن تدريجياً كلما اشتط هؤلاء فى حملاتهم العدائية.

وتتابعت المقالات في صحيفة «الحبل المتين» تسخر ممن صاغوا الدستور، بسبب النص على تشكيل لجنة عليا للنظر فى انسجام القوانين مع الشريعة الدينية. وأثارت الصحيفة زوبعة حين ألقت باللوم على عاتق رجال الدين في الشرق الأوسط لإصرارهم على التدخل في العملية السياسية، رغم اشتغالهم بنشر الخرافات والغوغائية وضيق الأفق. وسارع المحافظون وبعض المعتدلين إلى شجب هذه الحملات ووصف أصحابها بالهراطقة والملاحدة. وانتهز الموالون للبلاط ذلك الصخب الدائر وأخذوا يطالبون بعدم منح حق الانتخاب للجميع، لما يتضمنه ذلك من خطورة بسبب فقر الغالبية وجهلها(١١).

وزاد الطين بلة، موسم زراعي جاء سيئاً للغاية أدى إلى رفع أسعار المواد الغذائية، ورفض النواب خفض الضرائب حرصاً على توازن الميزانية العامة وكذلك السيطرة على الأسعار، بدعوى عدم التدخل في الشؤون الاقتصادية.

وهكذا نجح النواب في إثارة استياء غالبية الشعب وامتعاضه، ويصف المفوض البريطاني الوضع، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٧، بالقول في أحد تقاريره: «أصبح المجلس النيابي عرضة لهجوم وانتقاد متبادل من كافة الفرقاء على نحو لم يحدث من قبل، وبات البلاط بكامله معادياً له، ويضج سكان المدن أيضاً بالشكوى من ندرة الخبز»، ويتابع مضيفاً «نحن نقوم بهدوء بتجنيد أتباع من الطبقات البسيطة في المدن»(١٢)!

في مواجهة ذلك التطاول الفظ تجاه رجال الدين، قام المجتهد الجليل والمحافظ الشيخ فضل الله نوري، الذي شارك بفاعلية مع زميليه البهبهاني والطبطبائي في احتجاجات عام ١٩٠٦، بمساعدة إمام جمعة طهران على تشكيل تنظيم باسم «تنظيم محمد»، ودعا المؤمنين إلى التجمع في ميدان القانون للدفاع عن الدين والشريعة في مواجهة الملاحدة الوثنيين أعداء الإسلام.

ولبّت الدعوة أعداد غفيرة من خلفيات مختلفة من طلبة المدارس الدينية ورجال البلاط والفلاحين والعمال والحرفيين وتجار البازار. وتكدسوا جميعاً في الميدان الفسيح. وأدان الشيخ فضل الله نوري أمام ذلك الحشد الكبير فكرة المساواة باعتبارها هرطقة أجنبية. وأعاد أسباب انعدام الأمن إلى تأثير المخرب الملحد «مالكوم خان»،

وأعلن أن الليبراليين في المجلس يمهدون السبيل، شأن اليعاقبة الفرنسيين، لفرض الاشتراكية والفوضى والعدمية. وارتفعت حرارة الجموع ودفعتهم الحماسة إلى مهاجمة المارين الذين يرتدون سراويل قصيرة أوروبية الطراز، لكنهم اضطروا في اللحظات الأخيرة إلى إلغاء مسيرتهم باتجاه المجلس النيابي حين علموا بمسارعة مئة ألف أذري بينهم سبعة آلاف مسلح للدفاع عن المجلس، فآثروا التريث حفظاً للدماء.

أمام تلاحق الأحداث تراجع محمد علي شاه وطلب من مؤيديه الانتشار، ثم أعلن موافقته على نقل فرقة القوزاق إلى وزارة الحربية. وبذلك فشل ولمرة أخرى في إبطال الثورة أو إجهاضها، لكنه نجح في تأليب البعض ضدها. وليس خافياً، أن الاتفاق البريطاني/الروسي قد أصاب كثيراً من الدستوريين بالإحباط، خاصة وأنهم كانوا يضبطون خطواتهم على وقع أنغام التنافس الأنكلو/روسي. وسارع أحد أقطاب المعارضة إلى تقديم عشرة آلاف جنيه إسترليني للشاه، لحلحلة أزمته المالية الطاحنة، فقام الأخير من فوره بتوزيعها على الجنود القوزاق، وما لبث أن سارع زعيم القبائل الأذرية الشيخ رحيم خان، إلى إعلان ولائه للشاه.

وانتهز الشاه محاولة اغتياله الفاشلة وقام بانقلاب عسكري ناجح في حزيران/يونيو، بقيادة قائد فرقة القوزاق، الكولونيل الروسي لياخوف، وقد علق يومها بهار، ملك الشعراء، على الاضطرابات بقوله: «دعمت الطبقتان العليا والدنيا الاستبداد، وحدها الطبقة المتوسطة التي بقيت دستورية»[١٣].

نجح الانقلاب وأعلن الشاه الأحكام العرفية من فوره، ونصب الكولونيل الروسي حاكماً عسكرياً على طهران، الذي بادر بحل المجلس النيابي، واعتقال تسعة وثلاثين من خصوم الشاه، لم يحالفهم الحظ في الفرار، أو اللجوء إلى السفارة العثمانية. وقام بتنفيذ حكم الإعدام بمحرر صحيفة «صور إسرافيل». ولقي القاضي القزويني وسلطان العلماء، محرر صحيفة «روح القدس»، حتفهما بالسم الزعاف. وأخيراً وليس آخراً، توفي جمال الدين الأصفهاني في منفاه بحمدان في ظروف غامضة، ووُضع السيدان الطبطبائي والبهبهاني رهن الإقامة الجبرية، وصدرت أحكام بالسجن لحوالي تسعة عشر من بينهم أمير وضباط وصحافيان اثنان.

أمسك الموالون للشاه مجدداً بزمام السلطة في طهران، لكن طهران ليست كل إيران،

فقد ولّى زمن سيطرتها على كافة أنحاء البلاد. واللافت تأييد ثلاثة من المجتهدين الخمسة الكبار في النجف وكربلاء الدستور، وإدانة محمد علي شاه بإعلانهم صراحة أن «الله يلعن الطغاة.. قد تكون منتصراً اليوم لكنك لن تبقى كذلك إلى الأبد»[١٤].

وجاء دور الأقاليم لتقرر مسيرة الأحداث في العاصمة، وليس هناك مدينة مؤهلة لرد سريع وعاصف أكثر من تبريز. ورغم انصياع الأقاليم الأخرى إلى الهيمنة الملكية، فقد بادر مجلس تبريز المحلي بطرد الأعضاء المشكوك في ولائهم، وأعلن حكومة مؤقتة لأذربيجان في غياب المجلس النيابي. ونظمت النقابات إضراباً عاماً في البازار الرئيس وسارعت إلى تشكيل فرق من المقاتلين الأشداء. وعزز الجناح الاشتراكي والمثقفون الأرمن صلاتهم مع الديموقراطيين الاشتراكيين في باكو، وأرسل القوزاق حوالي مئة مسلح لدعمهم. وسارع أئمة الجمعة الموالون للشاه إلى مواجهتهم، تدعمهم سبع قبائل والمحافظون من رجال الدين نظراً لاعتبارهم لليبراليين مرتدّين وملاحدة.

ويصف المؤرخ الخسروي أحداث الحرب الأهلية في تبريز، وهو أحد شهود العيان، بقوله: «بدت تبريز خلال الثورة المشروطة مثل باريس خلال الثورة الفرنسية، حين رفع العراة والبؤساء رؤوسهم تدفعهم فوضى عارمة للإطاحة بسلطة البلاط المستبدة أولاً، ثم تحولهم إلى الأثرياء والطبقات المالكة ثانياً، وقد دعمهم دائنون وروبسبير في الصعود إلى السلطة، لكن تبريز لم يكن لديها دائنون أو روبسبير، وإلا لكان لنا نحن أيضاً حصتنا من «حكم الإرهاب»، ولكننا عشنا مع ذلك مرحلة من الفوضى وعدم الاستقرار والخوف»[١٥].

ويصف القنصل البريطاني الفترة نفسها في تقرير جاء فيه: إن المجلس المحلي فشل في منع تسلل الخطاب الرجعي، وبات يخشى من هبّة شعبية، وقد حذر أحد الأعضاء زملاءه من أن الغوغاء لن يحترموا أحداً، فقد تحولت الأحياء الفقيرة إلى مرتع للرجعية، وأصبحت الطبقة الوسطى وحدها معقلاً للثورة. ويمضي القنصل متابعاً: هاجم الموالون للدستور المحافظين بالقنابل اليدوية المستوردة من القوزاق، أحرقوا معاقلهم ودمروا خطوط اتصالاتهم وأنزلوا الهزيمة بقواتهم، بعد أن ألحقوا بها خسائر فادحة. وبعد أن حرروا المدينة بكاملها، أخذت القبائل الموالية للشاه في محاصرتهم، يؤازرها الفلاحون من القرى المجاورة.

انتهى المشهد الصاخب باحتلال قوات روسيا القيصرية المدينة، بذريعة حماية الرعايا الأجانب، وانسحب المجاهدون «كما كان يطلق عليهم» إلى إقليم جيلان القريب من بحر قزوين، ولحق بهم الثوار ليبدأوا جميعاً الزحف إلى العاصمة طهران، وكانت الصدامات في الأقاليم الأخرى أقل دموية وأسرع حسماً، واستطاع الثوار الاستيلاء على المجالس المحلية والإدارية وطرد الموالين، ثم بدأوا في الزحف نحو العاصمة(١٦).

انهار الموالون للشاه في العاصمة، وتوقفت البنوك عن إقراض الشاه لدفع رواتب الجند ومخصصات فرق القبائل، ولاذ كبار تجار البازار لدى استدعائهم إلى البلاط بالسفارة العثمانية، وسارع زعماء النقابات إلى تنظيم إضراب عام، وخرجت قيادات المعارضة من مخابئها لتعبئة أتباعها.

كان الثالث عشر من تموز/يوليو يوماً مشهوداً، اقتحم الثوار والمتطوعون أسوار العاصمة، وقد فُتحت لهم الأبواب وهرب الموالون. وسارع محمد علي شاه إلى اللجوء إلى المفوضية الروسية. والتقى خمسمئة مندوب يمثلون المجلس النيابي المنحلّ وقبيلة البختيار والقوات المقاتلة والتجار وليبراليي البلاط، وأعلنوا أنفسهم «جمعية عليا» تعمل كهيئة دستورية، قامت بعزل محمد علي شاه لصالح ابنه ذي الاثني عشر عاماً، وتعيين أحد زعماء القاجار وصياً على العرش. وأخيراً، أنشأوا محكمة خاصة لمحاكمة كبار الموالين للشاه، أصدرت أحكاماً بإعدام خمسة منهم، وفي مقدمهم الشيخ فضل الله نوري.

المثير للدهشة، دفاع المفكر الإيراني المستنير جلال آل حمد، الأب الروحي للمثقفين الإيرانيين، عن الشيخ فضل الله نوري لدوره الداعم لوحدة إيران والإسلام في وجه الغزو الأوروبي، وأعلن اتفاقه مع د. تانوركيا الذي كتب بدوره «لم يعلق الشيخ الشهيد نوري على المشنقة دفاعاً عن الدستور وإنما دفاعاً عن الدين». ويستحضر جلال آل أحمد نبوءة الشيخ السبعيني وقوله أمام المشنقة حين نزعت العمامة عن رأسه «لقد أزالوا هذه العمامة عن رأسي، وسوف يفعلون بكم الشيء نفسه». ويضيف جلال آل أحمد معلقاً بالقول: منذ ذلك اليوم (إعدام الشيخ) وُضعت وصمة التغريب على جباهنا.. إنني أعتبر ذلك الجسد المدلى من المشنقة علَماً يفضح التغريب الذي رُفع فوق هذا البلد بعد قرنين من النضال»(١٧).

وجرت انتخابات المجلس النيابي الثاني وفقاً لقانون الانتخاب الجديد، وتبلور الوضع السياسي، بظهور ما يمكن اعتباره أحزاباً: المعتدلون بقيادة البهبهاني، الذي اغتيل عام ١٩١٠ على يد اليسار المتطرف، والتقدميون الجدد وأخيراً الحزب الديموقراطي. أما المشاكل المالية فبقيت عالقة على حالها، إضافة إلى صعوبة إعادة النظام وفرض الأمن في الأقاليم، التي أصبحت ساحة لانفلات القبائل ولأعمال السلب والنهب.

وطلب الإيرانيون تجنباً للتنافس البريطاني/الروسي، مساعدة الحكومة الأميركية، فأرسلت خبيراً شاباً يدعى مورغان شوستر، Morgan Shustor، لإصلاح الأوضاع المالية، فقام بإنشاء جهاز شرطة لجمع الضرائب ووضع على رأسه ضابطاً بريطانياً سابقاً. واستشاطت روسيا القيصرية غضباً وأرسلت، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١١، إنذاراً تطالب طهران بطرد الخبير الأميركي، وبعدم عقد اتفاقات مع خبراء أجانب من دون الحصول على موافقة مسبقة من الحكومتين الروسية والبريطانية!

ورفض المجلس النيابي الإنذار وتقدمت القوات الروسية في اتجاه العاصمة. وأسقط في يد الجميع: الحكومة والوصي على العرش والمعتدلون، فسارعوا في كانون الأول/ديسمبر ١٩١١، بحل المجلس النيابي وقبول الإنذار وطرد شوستر، وكفى الله المؤمنين شر القتال.

وهكذا انتهت الثورة بسبب الأحداث الدامية المتلاحقة كما التدخلات الخارجية، وتمكن المحافظون من الإمساك مجدداً بزمام الأمور في ظل هيمنة بريطانية/روسية مشتركة. ورغم الفشل الذي لحق بالثورة فقد تركت أحداثها إرثاً ضخماً وعبرة قيّمة، إضافة إلى الدستور نفسه، وإن لم تشهد البلاد انتخابات نيابية حتى العام ١٩١٤. فقد تم وضع سلسلة من الإصلاحات المالية والسياسية، ليس أقلها أهمية دخول النساء إلى معترك الحياة السياسية. لقد سبق لهن المشاركة في أزمات الخبز والتبغ، لكنهن انطلقن يومها في تظاهرات سياسية للمرة الأولى، وأنشأن جمعيات خاصة بهن كما بعض الصحف النسائية، وأخذ ذلك التوجه ينمو على نحو متسارع بعد الحرب العالمية الأولى.

وهكذا أثبت تحالف العلماء وتجار البازار مرة أخرى، رغم التعثر والخلافات، قدرته على أخذ زمام المبادرة وتغيير التوجهات السياسية، وهو تحالف سوف يكون له شأن في الأحداث المقبلة.

□ □ □

إن الثورات في الحقيقة مسألة مثيرة للجدل، تبعث بتساؤلات كثيرة، عما إذا كانت نتاجاً لقوى مطلقة بالكامل، أم ثمرة جهد إنساني واع، يسعى إلى تحقيق مصالحه الشخصية أو الطبقية؟!

وقد لجأ كثير من الباحثين والمحللين الإيرانيين إلى المنظور الماركسي، يطبقونه على الأحداث التي شهدتها بلادهم على امتداد خمس سنوات (١٩٠٦ - ١٩١١)، في ما بات يُعرف بالثورة المشروطة. فقد اعتبر البعض أن التطور الاقتصادي، في القرن التاسع عشر، أدى إلى نمو البرجوازية الحضرية وعجزها عن التكيف مع النظام شبه الإقطاعي، أو وفقاً للمصطلحات الماركسية، فقد تطورت قوى الإنتاج إلى حد فاق قدرة علاقات الإنتاج القائمة على احتوائها، وقد جسدت الثورة الفرنسية ١٧٩٨ هذا النموذج بمعطياتها الأساسية.

أياً يكن الأمر، فقد افتتن معظم المثقفين الإيرانيين بالمنظور الماركسي في تفسيرهم لثورة (١٩٠٦-١٩١١)، والتزم غالبية المؤرخين وعلماء الاجتماع بتطبيقه في دراستهم للثورة «الدستورية». وقد عمد بعض الباحثين المتأخرين إلى التركيز على المواجهة بين تراكم المال التجاري ورأس المال الصناعي في إيران القرن التاسع عشر، وأبدى بعضهم الآخر اهتماماً بالغاً بأدوار القوى الإمبريالية والأيديولوجيات الأوروبية، بينما أصرت قلة لاحقاً على رفض هذه التوجهات واعتبرتها لدى تحليلها للواقع الاجتماعي، فذلكات لا طائل من ورائها.

كانت التجارة الخارجية ونموها في رأي معظم الباحثين، أحد أوجه اتصال إيران بالبلدان الأوروبية، لكن التنافس البريطاني/الروسي أضعف الدولة إلى حد انتفت معه الحاجة إلى الاستعمار المباشر للبلاد. وانكشف ضعف الشاه ودولته جراء ذلك الوضع أمام الأهالي، واعتبروا نظامهم الحاكم مسؤولاً عن ضعف بلادهم وهوانها. فقد اطلع الكثيرون منهم على مستوى معيشة الأوروبيين ونظم التعليم والحكم في بلادهم، واعتبروا الحكم الدستوري أساس تقدمهم بما يوفره من احترام للملكية الفردية والمشاركة السياسية وحماية الإنسان من قهر الاستبداد. ولذلك، ساد الاعتقاد بأن الدستور كل ما ينقص إيران حتى تصبح حرة مزدهرة وقوية.

مع ذلك، يختلف الباحث الإيراني هوما كاتيوزيان Homa Katouzian، في رؤيته

للثورة المشروطة عن الدراسات الشائعة، فهو بداية يعترف باستفادة كبار التجار الإيرانيين من نمو التجارة الخارجية، وتحقيقهم لثروات ضخمة زادت من قوتهم ومن احتمالات حضورهم السياسي على حساب الدولة، وكان لذلك الواقع، وإن بطرق غير مباشرة، دور في إضغاف الاستبداد، خاصة وقد كشفت المعاهدات التجارية المفروضة ضعف دولتهم إزاء القوى الأوروبية. وليس يقل أهمية، العمولات غير المشروعة التي كان يحصدها الشاه وكبار حاشيته لإتمام ما تيسر لهم من اتفاقات، وما سبّبه ذلك من تنافس البيروقراطية وتشرذمها، الذي ساهم بدوره في إضعاف بنية الاستبداد وخلخلة الدولة من داخلها.

وفوق ذلك، أدت مستجدات كثيرة إلى توتر الوضع، من أهمها الأثر العميق الذي أحدثه التخصص في الإنتاج وتصدير المواد الخام على حساب الصناعات التقليدية، كما الجديد من وسائل الاتصال الحديثة خاصة البرق، فضلاً عن ارتفاع نسبة التضخم والعجز في الميزان التجاري وما أدى إليه من تعقيدات في بنية الاقتصاد السياسي للبلاد، الأمر الذي أعجز بيروقراطيتها التقليدية عن الفهم، ومن ثم التكيف مع المستجدات المتلاحقة.

لذلك، تعمد المفكر الإيراني البحث عن أسباب الثورة المشروطة ضمن تركيبة عوامل متداخلة، ذهنية ومادية، وليس تطبيق نماذج نظرية خرجت من رحم تجارب شعوب تختلف ظروفها الموضوعية والتاريخية جذرياً عنها في بلاده. وبالتالي، فإن إنجازات أي ثورة، من وجهة نظره، ليست في الحقيقة سوى انعكاس واقعي لأهدافها المتصورة. وقد جسدت الثورة الفرنسية، على سبيل المثال، بالفعل شعارها الشهير: حرية، مساواة، إخاء، وأدت إنجازاتها إلى السيادة السياسية للبرجوازية وإلى تحقيق الفردية وحرية التجارة والمساواة أمام القانون، وبذلك حققت الثورة بالفعل أهدافها بتدميرها النظام المؤسس للإقطاع الفرنسي.

ويتساءل باحثنا: أين إيران من ذلك الوضع الاجتماعي الفرنسي؟!

لم تكن إيران القرن التاسع عشر مجتمعاً إقطاعياً، كما أن التصنيع كان ضئيلاً للغاية، وكذلك تقدمها التقني في حقل الإنتاج، إلى جانب انعدام الأدلة على ارتفاع دخل الفرد. إن ما حدث في الواقع كان بمثابة نقلة نوعية من إنتاج المواد الغذائية إلى إنتاج

الحرف التقليدية، من دون أن يؤدي ذلك إلى نمو الإنتاج الزراعي أو تحقيق تقدم تقني في الصناعة. وكان كل ما تحقق زيادة في استيراد المواد الغذائية والأدوات الاستهلاكية، وارتفاع معدلات التضخم والعجز في الميزان التجاري، وكلها معطيات لا تسمح بحال بتطبيق النموذج الفرنسي على ثورة إيران (١٩٠٦ ـ ١٩١١)[١٨].

ولكل هذه الأسباب مجتمعة تصبح المقارنة التحليلية غير مبررة بين إيران القرن التاسع عشر وبين مرحلة ارتفاع الرأسمال التجاري في أوروبا الغربية. لقد تقدمت التجارة في المجتمع الغربي عبر قرون من الجهد والكفاح بفضل البرجوازية الصاعدة في «المدن الحرة»، مع دعم متزايد من الدولة في مواجهة الأرستقراطية الإقطاعية.

يقر الباحث الإيراني في دراسته المعمقة أن شعارات الثورة عشية القرن العشرين ومطالب الثوار، أعطت انطباعاً بالتشابه مع طموحات الثورة البرجوازية الفرنسية، فهم أيضاً طالبوا بالعدالة والديموقراطية وبقدر من الحرية، لكن التردي وما آلت إليه الثورة في إيران، يكشفان زيف ذلك التشابه، الذي سببته الترجمة الحرفية ليس إلا، فثمة اختلاف جوهري في المغزى الحقيقي ببعديه الاجتماعي والتاريخي، يكمن تحت القشرة الرقيقة للكلمات والأفكار.

ويعيد الباحث هوما مفردة «المشروطة» إلى أصلها العربي، فهي تعني الشرط الاشتراط ويشرط ويشترط وهكذا، الأمر الذي يعني أن مطلب الثورة الرئيس كان تأسيس نظام ملكي كفء ومقيد. وكان ذلك بالفعل أهم إنجازاتها وإن لم يصمد طويلاً، فـ«المشروطة» كانت تعني إنهاء حكم الفرد وإنشاء حكومة تستمد شرعيتها من موافقة شعبية. بعبارة أخرى، لقد طالب الثوار بإقامة نظام يجعل من ممارسة الاستبداد أمراً مستحيلاً، وذلك بفرض الرقابة على المسؤولين من قبل ممثلي الشعب المنتخبين، إضافة إلى استقلال القضاء وإرسائه على مجموعة قوانين مدنية وجنائية توفر العدل للجميع.

واعتبر الكفاح من أجل «المشروطة» استناداً إلى اللغات الأوروبية، كفاحاً من أجل الدستور، وذلك فهم خاطىء لم يراع اختلاف التجربة التاريخية والرؤى الثقافية والنظم الفكرية لكلا الجانبين. ولهذا يعتقد الباحث الإيراني أن الثورة لم تنفجر من أجل تحقيق تعاقد اجتماعي، بل من أجل إقامة نظام عمل شرعي يكفل للإنسان

حياة أقل خطورة وأكثر استقراراً. لم يطالب الثوار، آنذاك، بالمساواة أمام القانون بالمعنى الدقيق للكلمة، وذلك لانعدام وجود قانون أصلاً كي يطالبوا بالمساواة أمامه!!. كان «القانون»، في الواقع، متغيراً يخضع للحاكم تماماً، يطبقه حسب مزاجه الشخصي، فالثوار في مواجهتهم الاستبداد كانوا يكافحون في الحقيقة من أجل القانون.

إن الاستبداد الشرقي، ومن ضمنه الإيراني، ليس ديكتاتورية أو طغياناً بالمعنى اليوناني/ الروماني للمصطلح الذي انتقل إلى الثقافة الغربية الحديثة، إنما هو احتكار فردي للسلطة في كافة مستويات الحياة العامة، لتسخيرها بالكامل لصالح الحاكم ومن يدور في فلكه. إن الاستبداد الشرقي ليس مجرد تقييد حرية التعبير أو احتكار للسلطة فحسب، إنما حالة من اللاقانون بالمعنى الكامل للكلمة، حيث لا يمكن أن يأمن الإنسان على ثروته أو صحته إلى اليوم التالي.

كافح الإيرانيون طويلاً من أجل الحرية والأمن حسب مفهومهم الخاص، وليس وفق المفهوم البرجوازي أو الليبرالي. ويعود الباحث هوما إلى العالم الألماني آسيه برلين Isaieh Berlin، في تمييزه بين مفهومي الحرية السلبية والحرية الإيجابية(*)، ليجد أن مفهوم ثوار إيران للحرية آنذاك لا يتفق مع أي منهما، فقد كان جل مطلبهم تحديداً التحرر من حالة اللاقانون الرسمية والممنهجة، وليس التمتع بالمساواة الاجتماعية/ الاقتصادية، ولكن فقط تهذيب تغول سلطة الدولة المطلقة وتحقيق قدر من المشاركة كما التحرر من الامتهان الاجتماعي والقلق الاقتصادي.

إن مفهوم العالم الألماني يأتي من رحم الفكر الليبرالي الأوروبي، الذي تطور في فترات متلاحقة نضج خلالها النظام الرأسمالي، وبالتالي، فثورة إيران (١٩٠٦-١٩١١)،

(*) الحرية السلبية: غياب شبه كامل للقيود وإزالة العوائق القانونية أمام نشاطات الأفراد بما يضمن للفرد ليبرالية كاملة لا يقيدها سوى منعه الآخرين من التمتع بذات القدر من الحرية. أما الحرية الإيجابية فتمكّن الفرد من التمتع بالقدرة على الفعل مع وضع قيود بصفتها الإيجابية لا السلبية، وتركز على تمكين الفرد من تحقيق ذاته أيضاً على الوجه الأكمل.

كما يوضحها الباحث الإيراني ليست ذات صلة بتلك الفلسفة أو بذلك الوضع الاجتماعي، سواء في أدواتها أو في سياقها الاجتماعي.

مع ذلك، يؤكد الباحث أن جميع الفئات على اختلاف مشاربها شاركت طواعية في الاحتجاجات الواسعة، ما عدا قلة من الفلاحين والعسكر تقاطرت بإيعاز من ملاك الأراضي، وقد تمثل المشاركون في القيادة، حيث وحّدتهم الرغبة في تحطيم الاستبداد والإتيان بحكومة شرعية وبقانون يوفر العدل والأمن للجميع، وذلك أمر ليس بقليل. ولهذا، لم تحدث ثورة «المشروطة» لأسباب مثالية أو لأن الجماهير في إيران قد أصبحت فجأة تفضل النظام الديموقراطي.

□ □ □

أياً تكن النتائج، فإن ثورة «المشروطة» (١٩٠٦-١٩١١)، أو حركة الاحتجاج الذي أطلقته، تبرهن، شأن احداث «امتياز التوباكو» سابقاً، على حيوية الشعب الإيراني وحجم طاقاته المختزنة، وهذا يقود إلى كوجك خان، «زعيم ثورة الغاب» أقوى حركة مقاومة عرفتها إيران.

اسمه الحقيقي يونس، ولد في رشت، عاصمة إقليم جيلان، عام ١٨٧٨، كان والده يُعرف بميرزا بزرك، أي ميرزا الكبير، ولهذا بات ابنه يُعرف بميرزا كوجك، أي ميرزا الصغير. تلقى تعليمه الأولي في طهران في مدرسة دينية، ثم ما لبث أن تخلى عن رغبته في احتراف الدين، رغم أنه بقي حتى النهاية مؤمناً بأن الإسلام في جوهره مفعم بالثورة وبروح التحرر. أصبح ميرزا كوجك عضواً في منظمة «الاتحاد الإسلامي» السرية، التي اتخذت اسمها تيمناً بالمنظمة التي أسسها السيد جمال الدين الأفغاني في السنة الأخيرة من حياته في اسطنبول.

تناولت «ثورة الغاب» رؤى عديدة، مع ذلك، يتفق الجميع على أن ميرزا كوجك أطلق الحركة بمفرده وبأقل الإمكانات، حين غادر طهران وتوجه شمالاً إلى الغابة حيث التحق به أربعة ثوار، بدأوا معاً أول مواجهة ناجحة مع قوات الحكومة، وسرعان ما تحولت الحركة إلى بؤرة ثورية وحركة مقاومة قوية لم تشهد إيران لها مثيلاً من قبل. استندت الحركة إلى شعور قومي داخل حاضنة إسلامية، في مواجهة النظام

الملكي والنفوذ الأنكلو / روسي، وفي ذروة نشاطها «تحولت الحركة والقوى الفاعلة الأخرى إلى تحالف ديني/اشتراكي بمذاق قومي حار»(١٩).

في الواقع، اتسمت حركة كوجك خان بأنها دينية، لكن بمعنى أن القائمين عليها أناس بسطاء أتقياء، مؤمنون عاديون، من دون ادعاء أو خيلاء. كان كوجك خان يؤمن بأن الجماهير المحرومة المناضلة تدعم من يتمثلون بالأنبياء في معاركهم ضد الطغاة أمثال فرعون وزبانيته، وبأن المعركة مستمرة لم تتوقف ولا يمكن إبطالها أو إخضاعها لتسوية نهائية. وأصبح كوجك خان منذ مواجهته الأولى ملتزماً بالسعي لتحقيق الحرية والازدهار للجماهير الضعيفة البائسة.

وبدأت محاولات الإفساد، التي قلما تفشل، لاستمالة كوجك خان بمبادرة من الروسي قائد كتيبة طهران نيابة عن الشاه، ثم دخلت بريطانيا العظمى على الخط، وحاولت إغراءه بعرش الطاووس مقابل التوصل إلى اتفاق مع حكومتها. لكن الرجل كان من نوعية شديدة الخصوصية، عصياً على كافة الإغراءات، استمر يعبّئ الفلاحين وشباب القرى بأسلوبه البسيط المباشر، مركزاً على ضرورة طرد القوى الاستعمارية وعملائها المحليين، متهماً الشاه وبطانته بنهب ثروات البلاد وإهانة شرف الأمة، داعياً إلى إقامة العدل وتحقيق الأمن والمساواة للجميع. بكلمة مختصرة، الكفاح ضد الاستبداد وديكتاتورية الفرد. كان كوجك خان ورفاقه يعلنون أهدافهم هذه عام ١٩١٦، أمام حشود الفلاحين، وهم يحاربون من دون هوادة ثلاث جهات في وقت واحد: قوات روسيا القيصرية وعملاء بريطانيا العظمى ومرتزقة الشاه.

بدأ الثوار حركتهم بمهاجمة كبار الملاك الزراعيين، خاصة أولئك الذين اتخذوا من الجنسية الروسية ملاذاً ووسيلة للاستيلاء على المزيد من الأراضي. ولم تتوان روسيا القيصرية عن حماية كبار الملّاك والتجار في مسعاها لاستيعاب مناطق نفوذها في الشمال الإيراني، بفضل الاتفاق البريطاني/الروسي سيئ الذكر.

ولذلك، استهدف الثوار في البداية القوات الروسية بهدف التحرير الوطني، وأخذت صدقية كوجك خان وشعبيته ترتفع مع كل انتصار يحققه ليتقاطر إليه المتطوعون الشباب.

بحلول العام ١٩١٧، أصبحت «ثورة الغاب» بقيادة لجنة «الاتحاد الإسلامي» حركة التحرر الوطني الرئيسة في البلاد، وتعزز وضعها في إقليم جيلان عام ١٩١٨، لتمتد إلى إقليم مازدران المجاور ومناطق أخرى حول بحر قزوين.

وتبدلت الأوضاع، بانتصار الثورة البلشفية في تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٧، وخيم على الجبهة الروسية بعض الهدوء بسبب الفوضى التي ضربت الجنود الروس، لكن الحركة وقعت في إشكالية معقدة كان لها أثر سلبي على بنيتها الداخلية، وشكلت خطراً كان له ما بعده.

ولسبب بدا مقنعاً ومنطقياً، قامت البحرية الروسية في ٢٨ أيار/مايو ١٩٢٠ بغزو أنزيلي، مدينة شمالية تقع على بحر قزوين، لمواجهة قوات الثورة المضادة التي تعمل وفق التعليمات البريطانية وبمساعدة من حكومة طهران. وأعلنت موسكو أن الجيش الأحمر سوف يغادر فور القضاء على عناصر الثورة المضادة العاملة فوق التراب الإيراني.

جاء الغزو السوفياتي في وقت ملائم تماماً، فبريطانيا العظمى أضحت الدولة الأكثر كراهية بسبب مناوراتها للسيطرة على المشهد الإيراني، فضلاً عن دعمها الشاه المستبد ونظامه الفاسد، والأهم من هذا وذاك، تلك الشعبية الجارفة التي حظيت بها الثورة الروسية لدى الإيرانيين، حيث جسد انتصار الشعب على ملكية القيصر حلماً كان ما يزال يراود الكثيرين.

كان الاتحاد السوفياتي يعتبر حينها رمزاً للعدل والمساواة والداعم القوي للأمم الضعيفة. لذلك، أصبحت أنزيلي، بعد أيام قليلة من وصول القوات الروسية، ملتقى قادة وممثلي مختلف الجماعات السياسية المعارضة. واتصلت جميعها بكوجك خان باعتباره زعيماً لا يشق له غبار، وبحثوا معاً أهمية الحصول على مساعدة السوفيات في مواجهة بريطانيا العظمى عدوهما اللدود.

في تلك الأجواء المثيرة، قبل كوجك خان الدعوة الروسية إلى عقد اجتماع في ميناء أنزيلي، وذلك لكي «أوضح للأصدقاء والأعداء على السواء أنني صديق للبلشفيك»[٢٠]، لكنه رفض طلب الجانب السوفياتي قيام جمهورية إيران على النسق

البلشفي، فطرح السوفيات إقامة حكومة تحالف بين ثوار «الغاب» وحزب «العدالة»، وذلك حزب شيوعي إيراني اتخذ من روسيا مقراً له، حيث هاجرت عناصره وأقامت لسنوات طويلة، وإذ بهم يعودون الآن إلى إيران في ركاب الجيش الأحمر!

كان كوجك خان يدرك حاجة الثورة إلى استراتيجية وإلى تكتيكات تنسجم مع ظروف المجتمع وتجاربه، ولذلك تم التوصل إلى اتفاق حول عدة نقاط، رغم اعتراض الشيوعيين المتشددين، كان أهمها: عدم المصادرة الفورية للأراضي والممتلكات الخاصة، عدم شن حملات دعائية للشيوعية، وقيام جمهورية ثورية مؤقتة.

وبالفعل، تشكلت لجنة ثورية برئاسة كوجك خان وعضوية أعضاء في حزب «العدالة»، إضافة إلى عناصر إسلامية وعلمانية مؤيدة لثورة «الغاب».

وبلغت الحركة أوجها، خلال عامي (١٩٢٠/١٩٢١)، عندما استولى كوجك خان على راشت وأنزيلي، وأعلن جيلان جمهورية اشتراكية على أمل توحيدها لكامل إيران. واللافت، تأكيد السفير البريطاني لاحقاً أن الحكومة الإيرانية لم يكن بمقدورها مواجهة الحركة، وكان باستطاعة كوجك خان الاستيلاء على العاصمة، لكن الفرصة أفلتت لسوء تقديره لحجم قواته ولدى ضعف الحكومة المركزية، ويعود الفضل لتعليمات بريطانيا العظمى في حفظ الملكية من الانهيار الكامل(٢١).

رغم قدرة الدهاء البريطاني، ويبقى التناقض الداخلي العامل الحاسم في إفشال ثورة «الغاب»، فقد تفسخت «الجبهة الموحدة» ولم يكن قد مضى شهر على إعلان جمهورية جيلان، بسبب تعمد الشيوعيين تسلق الحركة والاستيلاء عليها من الداخل، الأمر الذي فجر خلافات حادة بينهم وبين كوجك خان. فقد سارع الشيوعيون بمؤازرة الجيش الأحمر، إلى انتهاك بنود الاتفاق وتكثيف الحملات الدعائية الأيديولوجية، بينما كان كوجك خان ورفاقه يفتقرون إلى الدهاء السياسي وإلى الثقافة الأيديولوجية العلمية الممنهجة. لذلك، لم يكن باستطاعتهم وضع أسس أيديولوجية لحركتهم الثورية الإسلامية، إضافة إلى تطوير استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم للتطبيق العملي لمبادئ الإسلام المتجذرة في أعماقهم والمتعلقة بالعدل والمساواة، التي ربما كان بإمكانها الإجابة على المشاكل السياسية والاقتصادية والفلسفية التي واجهت مسيرتهم الثورية. ولذلك، تمكّن الإيرانيون البلاشفة من اختراق صفوف

المقاتلين الشباب في الحركة، واجتذاب أعداد كبيرة منهم، مما أحدث في النهاية انشقاقاً عميقاً بين المجموعتين: الشيوعيين الراديكاليين بقيادة اثنين من رفاق كوجك خان، إحسان الله خان وكالو قربان، والمناصرين لكوجك خان من المسلمين الاشتراكيين والوطنيين التقليديين.

ووقع الانقلاب في ١٢ تموز/يوليو ١٩٢٠، إثر إعادة الأدميرال الروسي روزكولنكوف، المتعاطف مع كوجك خان، إلى موسكو، ونجاة الأخير من محاولة اغتيال بمساعدة أحد معاونيه، ليعود ورفاقه مجدداً إلى الغابة. وتوالت الأحداث، وقام المتشددون بقيادة إحسان الله خان بتأليف حكومة جديدة في راشت من أعضاء اللجنة المركزية لـ«الحزب الشيوعي»، وبعض زعماء الأكراد وعناصر من حزب «العدالة»، إضافة إلى بعض المستشارين السوفيات.

وعلى الفور، بدأت حملة شعواء لتشويه سمعة كوجك خان ورفاقه، وكثّفوا حملاتهم على الدين عامة والقرآن الكريم خاصة. ونزلت عناصر الحكومة إلى الشوارع لنزع غطاء النساء عنوة، وأغلقت المساجد في راشت وتم إحراق الكثير منها، وأخضع من عثر عليه من مؤيدي كوجك خان إلى الاضطهاد والتعذيب، والقتل أيضاً في أحيان كثيرة.

أخذ إحسان خان، إمعاناً في راديكاليته، بمصادرة أملاك البرجوازيين الصغار والفلاحين والحرفيين على تواضعها في راشت وأنزيلي! والأغرب، انطلاقه وزمرته بشن حملة شعواء على الدين والمتدينين، وسرعان ما سقطت صدقية حكومة المغامرين، إحسان الله خان وأصحابه، فاضطروا إلى الخروج من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي.

وأعادت «اللجنة المركزية» تقييم الوضع الاجتماعي، واكتشفت أخيراً أن إيران ليست دولة رأسمالية، بل في مرحلة عبور من القبلية الإقطاعية الأبوية إلى الرأسمالية، تتطلب تشكيل «جبهة موحدة» تضم كافة الطبقات من البروليتاريا إلى البرجوازية، لمواجهة الشاه وكبار الملاك الزراعيين والاستعمار. وأوصى تقرير اللجنة بالتوصل إلى اتفاق مع كوجك خان، والتوقف الفوري عن الحملات الدعائية المهينة للمشاعر الدينية.

لكن إصلاح ما فسد وإعادة تنظيم الصفوف ليس بالأمر الهين، خاصة وقد بلغت الخيلاء بالمبعد إحسان الله أوغلو حداً دفعه إلى مهاجمة العاصمة طهران، دون علم القيادة أو إعداد مسبق، فقط لمجرد المكابرة والتحدي لمعارضيه! وكان محصلة اندفاعه الأهوج سقوط ثلاثة آلاف عنصر من أفضل المقاتلين بعد تعرضهم لهزيمة نكراء.

ولم يجانب المؤرخون الروس الحقيقة لدى تقييمهم لثورة الغاب وما تبعها من أحداث، بإلقاء تبعة الفشل على طيش الشيوعيين الإيرانيين ونزقهم استناداً إلى انتماء معظمهم إلى البرجوازية الصغيرة، غير القادرة بطبيعتها على القيادة والتعامل مع مشاكل الكفاح من أجل التحرر الوطني.

□ □ □

واندلع القتال مجدداً بين ثوار الغاب والشيوعيين، لدى اختطاف الثوار القائد الشيوعي، حيدر آمد أوغلي، الذي كان للمفارقة بجانب الزعيم السوفياتي فلاديمير إيلتش لينين أثناء قيادته للثورة البلشفية، اعتقاداً منهم بوجود مؤامرة لاغتيال زعيمهم كوجك خان أثناء اجتماعهما المرتقب، وأخذت قوات رضا خان في التقدم نحوهما أثناء اقتتالهما معاً، فيما المفاوضات البريطانية/ السوفياتية جارية في سرية تامة، وبمعزل عن المفاوضات السرية الأخرى الدائرة بين موسكو وطهران. أثمرت المفاوضات في النهاية اتفاقات أحدثت نقلة نوعية في السياسة السوفياتية تجاه حركة «الغاب».

تم توقيع المعاهدة الروسية السوفياتية/الإيرانية في شباط/فبراير ١٩٢٢، واتفق الجانبان على عدم السماح بتواجد قوات أو تنظيمات معارضة لأي منهما فوق تراب الجانب الآخر، والمقابل، تسليم القوات الشيوعية المسيطرة على جمهورية جيلان إلى رجل إيران القوي، البريغادير رضا خان، وهكذا وضعت النهاية لجمهورية جيلان ولكوجك خان وثوار الغاب معاً.

ويكشف الخطاب العاطفي الذي وجهه السفير السوفياتي إلى كوجك خان، أن الدول لا قلب لها. وقد بدا ذلك واضحاً في دفاع السفير عن الصفقة التي عقدتها بلاده مع بريطانيا العظمى لدى تأكيده أنها «سوف تقلص النفوذ البريطاني في البلاد». ثم أضاف

متابعاً بمعزل عن السياسة «لم يكن مستحيلاً أن تسيطر على طهران (الحكومة)، أو أن تجبرها على إحداث تغييرات، أو تحرير البلاد من الوجود والنفوذ البريطانيين.. أكرر أنت لم ترتكب خطأً.. إن الحكومة السوفياتية تعتبر أن الأنشطة الثورية (في إيران) حالياً ليست غير مجدية فحسب، بل بالتأكيد مدمرة» ثم أخذ السفير يحث كوجك خان على إنهاء حركته، تاركاً له حرية الخيار بين مكافأة مجزية في حال إذعانه، أو تحمل العواقب الوخيمة إذا أصر على الرفض[٢٢].

تقدم البريغادير رضا خان، في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر على رأس القوات الحكومية إلى أطراف راشت، عاصمة جمهورية جيلان الاشتراكية، واستسلمت قوات إحسان الله خان ووزير دفاعه قربان، وأقسموا جميعاً على الولاء لحكومة طهران!. وانتهز كثيرون فرصة إعلان العفو العام، فألقوا السلاح جانباً، وتشظّت الحركة وتشرذمت إلى جماعات صغيرة ليس يجمعها رابط. واستمرت المناوشات لثلاث سنوات سقط خلالها من الجانبين حوالي ثلاثة آلاف. أما الجنود الهنود الذين انضموا إلى الثورة منذ يومها الأول، فقد جرى تسليمهم إلى السلطات البريطانية، التي نقلتهم إلى بغداد وأنزلت بهم حكم الإعدام!

ربما وجد أولئك الضحايا السلوى في ثبات كوجك خان على موقفه الرافض، حتى لقي ورفيقه الثائر الألماني هوشانج مصرعهما معاً في عاصفة ثلجية في جبال طوروس. وعثر عليهما نادل في مقهى فجزّ رأس الخان وأرسله إلى رضا خان في طهران، الذي امتعض من ذلك التصرف الهمجي وأمر بدفنه في مقبرة العاصمة، وما لبث الرأس أن سُرق ليُسجّى بجوار صاحبه في قرية صغيرة في جيلان.

يحتل كوجك خان اليوم مكانة رفيعة في إيران بعد انتصار ثورتها الإسلامية عام ١٩٧٩، بوصفه بطلاً وطنياً مميزاً، يحظى بإعجاب الجميع وتقديرهم، بمن فيهم رجال الدين، الذين وصفه أسلافهم بالشيوعي الملحد. ولعمري، جاءت هذه الإشادة تحقيقاً لما تنبأ به الميرزا كوجك خان نفسه، في رسالة سطرها قبل وفاته بأيام قليلة جاء فيها، «من دواعي الأسف أن شعب إيران يعبد الموتى، ولم يدرك بعد قيمة الجماعات الحية [الثورة]، لكن بعد أن يلفنا النسيان سيأتي يوم يدرك فيه الإيرانيون من نحن وما هي رغباتنا وما الذي قاتلنا من أجله.. اليوم يزعم أعداؤنا أننا لصوص،

بينما كانت كل خطوة قمنا بها من أجل أمن الناس ورخائهم.. نحن نسمع هذه الاتهامات، ولكنا نتركها لحكم الله العلي القدير»[٢٣].

عرف كوجك خان، المناضل المجاهد، إلى من يعهد بقضيته، فمن أحسن من الله حكماً.

الهوامش

(١) Abrahamian, Ervand, *Iran Between two Revolutions* (Princeton University Press New Jersey, Second Printing, 1983), P. 81.

(٢) Katouzian, P. 57.

(٣) Keddie, Iran, P. 73.

(٤) Abrahamian. P. 80.

(٥) Ibid, P. 83.

(٦) Ibid, P. 84.

(٧) Ibid, P. 86.

(٨) Ibid, P. 56.

(٩) Ibid, P. 91.

(١٠) Ibid, P. 94.

(١١) Ibid, P. 85.

(١٢) Katouzian, P. 96.

(١٣) Abrahamian. P. 96.

(١٤) Ibid, P. 100.

(١٥) Ibid, P. 98.

(١٦) Ibid, P. 48.

(١٧) Katouzian, P. 104-106.

(١٨) Ibid, P. 65-68.

(١٩) Irfani, Suroosh, *Revolutionary Islam in Iran* (Zed Books, Ltd., London 1983), p. 51.

(٢٠) Ibid, P. 55.

(٢١) Ibid, P. 60.

(٢٢) Ibid, P. 61.

(٢٣) Ibid, P. 63.

دراما الحرب والنفط

واهتزت الأرض في جنوب غرب إيران، في ٢٨ أيار/مايو ١٩٠٨، وأخرجت أثقالها من الذهب الأسود. وتهللت أسارير ونستون تشرشل فرحاً، وبدأت إيران، ثم جزيرة العرب لاحقاً، في عبور مرحلة النفط بكل ما تضمنته من سلبيات وإيجابيات، وكان أخطر سلبياتها تشوه البنى الاجتماعية. وتأسست على الفور في عام ١٩٠٩ الشركة الأنكلو/فارسية للبترول والتي سوف يذوق منها الإيرانيون الويل على امتداد أربعة عقود.

يعود البحث عن النفط إلى عام ١٩٠١، حين تمكن ويليام ك. دارسي William K. Darcy، من الحصول على امتياز التنقيب، من مظفر الدين شاه، واستخراجه لمدة ستين عاماً في مقابل عشرين ألف جنيه إسترليني في العام، قبضها الشاه لتغطية تكاليف رحلات استشفائه الباذخة إلى أوروبا، إضافة إلى تلقّيه ١٦٪ من الأرباح سنوياً!

جاء اكتشاف النفط في الشريط الحيادي الواقع بين منطقتي النفوذ البريطانية جنوباً والروسية شمالاً، وكان على حكومة طهران، بناءً على اتفاق الدولتين العجيب عام ١٩٠٧، الالتزام بسياسة الحياد تجاههما وحصر دورها بتشكيل منطقة عازلة بين نفوذ الإمبراطوريتين المتصارعتين على أراضيها!

واتخذ ونستون تشرشل، أمير البحار آنذاك، قراره المشؤوم باستغلال مصادر الطاقة الجديدة وتحويل سفن الأسطول البريطاني إلى استخدام النفط. واحتلت آبار النفط

الإيرانية منذ ذلك اليوم مكانة أولية في قوة الإمبراطورية البحرية. واستشرافاً للمستقبل وزيادة في الحرص، قامت الحكومة البريطانية عشية اشتعال الحرب العالمية الأولى بشراء ٥١٪ من أسهم شركة النفط الأنكلو/ فارسية APOC، ولدى اندلاعها وافقت حكومة لندن وبسرية مطلقة على سيطرة حليفتها موسكو على عاصمة الدولة العثمانية، الآستانة، اسطنبول حالياً، وعلى الممرات التركية المائية، مقابل هيمنة الأولى على الشريط الحيادي التابع لحكومة طهران حيث تتواجد حقول النفط[١]!

واحتل النفط بؤرة الصراع الدولي، وأصبح محط اهتمام القوى الدولية المتنافسة. وأنشئت على وقع ذلك الصراع عروش وقواعد أجنبية في جزيرة العرب، وتشرذمت أوطان دون أدنى اعتبار للمصالح الوطنية للشعوب، التي امتهنت إنسانيتها أيضاً وشوهت هوياتها الثقافية، وانتُحي بإهتماماتها نحو الاستهلاك والمزيد من الاستهلاك!

وتحولت إيران، عقب انتهاء الحرب وما تبعها من متغيرات دولية، إلى ساحة معارك تجتاحها القوات الدولية كلما اقتضت حاجاتها، ولم يبق أحد سواء من الأتراك العثمانيين أو الروس أو البريطانيين وأيضاً القبائل المحلية، إلا وأخذ في انتهاك حدود إيران وغزو أراضيها كلما استدعت الحالة، فكان أن اشتبكت القوات التركية والروسية في معارك طاحنة في ساحتي إيران وأذربيجان، وشنت القوات البريطانية بدورها عبر الحدود الإيرانية حملات ضد الشيوعيين، بعد نجاح الثورة الروسية عام ١٩١٧، وتحولت البلاد إلى ساحة لمختلف المتحاربين وملاذٍ آمنٍ لقوات روسيا البيضاء المناوئة لحكومة موسكو البلشفية الحمراء.

والمحصلة، فوضى شاملة عمّت إيران وكارثة حقيقية لحقت باقتصادها، حيث وطأت أحذية المتحاربين الثقيلة مزارع الشمال، سلة خبز البلاد، ودمرت الحقول ووسائل الري ونهبت قطعان الماشية، كما انتُزع الفلاحون ليعملوا قسراً في خدمة القوات الأجنبية المتحاربة، التي استولت فوق كل هذا على المواد الغذائية لإطعام الأعداد الغفيرة من العسكر، في بلاد يشكو أهلها من ندرة الطعام! وكان أن ضربت المجاعة كل أرجاء البلاد، وذهب ضحيتها قرابة مليوني نفس من مجموع سكان كان يبلغ تعدادهم آنذاك حوالي العشرة ملايين نسمة.

أمعنت القوات البريطانية في استغلال ضعف الحكومة المركزية في طهران، وكأن

إيران لم تنل كفايتها بعد، فأخذت تعيث عامدة في البلاد فساداً، في محاولة لوضعها تحت الحماية البريطانية. وبالفعل استطاعت إجبار الشاه، في عام ١٩١٩، على توقيع المعاهدة الأنكلو/فارسية، التي سمحت لبريطانيا العظمى بوضع يدها على ثروات البلاد مباشرة وإدارة شؤونها اليومية، في مقابل اعتراف لندن بالسيادة الفارسية ووحدة أراضيها!

وازداد الوضع سوءاً بقيام روسيا السوفياتية بغزو إيران لملاحقة المناوئين البيض لحكومة ثورتها البلشفية، إضافة إلى محاولتها تأسيس جمهورية شيوعية مستقلة تابعة في إقليم جيلان، الأمر الذي دفع حكومة طهران إلى التعاون مع بريطانيا العظمى والتقرب منها أكثر فأكثر لمواجهة خصمهما اللدود معاً.

وهبّ الإيرانيون مجدداً جراء ذلك الوضع المتردي والشاذ، فالثورة المشروطة كانت لا تزال ماثلة في الذهن الجمعي، وأخذوا يحتجّون على سياسات الشاه وبيعه ثروات بلادهم حفاظاً على عرشه وإرضاءً لنزواته، فضلاً عن الفساد المتفشي بين رجالات حاشيته. وبالفعل استجاب المجلس النيابي للاستياء الشعبي ورفض التصديق على المعاهدة المجحفة.

وغضب الأذريون بدورهم وأعلنوا، بدعم من حكومة موسكو جمهورية أذرى المستقلة بحلول نيسان/أبريل ١٩٢٠، وردت الحكومة البريطانية بسحب كافة قواتها من إيران بذريعة الكلفة العالية، بعد أن أعدت على الأرجح أحداث المشهد القادم، تاركة خلفها في طهران حكومة متهالكة عاجزة عن إخماد الغليان وفرض الأمن في أقاليم البلاد الشاسعة، فضلاً عن تهدئة ثائرة الجماهير من حولها وإعادة النظام سيرته الأولى.

وظهر رضا خان عام ١٩٢١، وسط ذلك البؤس والدمار، قائداً لفرقة القوزاق، أقوى فرق الجيش الإيراني. كان رجلاً طويل القامة قوي الشكيمة، نشأ بين الناس وعاش على غرارهم ويعرف طباعهم وميولهم، ويعتبر، مثل غالبية الإيرانيين، التدخل الأجنبي أصل البلاء الذي أصاب بلاده، وأدى في النهاية إلى تفشي الاضطرابات وإلى سقوط سلالة القاجار الحاكمة. وقد شكل له ذلك هاجساً قوياً جعله يصرّ على الإمساك بكافة مقاليد السلطة في يديه والاعتماد حصراً على القوة العسكرية، الجيش، حتى لا تواجه سلالته المنشودة المصير نفسه.

دخل رضا خان العاصمة طهران، في ٢١ شباط/فبراير ١٩٢١، على رأس قواته بدعم من الحكومة البريطانية، وقام من فوره باعتقال ستين سياسياً بارزاً بحجة حماية العرش، وبدأ ينسج على مهل انقلاباً لإسقاط الأسرة الحاكمة. وضع أحد رجاله، ضياء الدين الطبطبائي على رأس الحكومة، فيما احتفظ بقيادة الجيش، ثم عاد في أيار/مايو وأجبر ضياء الدين وبعض مؤيديه على الخروج من الحكومة ليتولى بنفسه وزارة الحربية. ووضع الشاه رضا خان على رأس الحكومة في عام ١٩٢٣، بعد ترتيب الوضع الداخلي. وقام المجلس النيابي بعد قرابة عامين بإنهاء حكم سلالة القاجار، وتنصيب رضا خان على عرش الطاووس، الذى اتخذ منذ ذلك اليوم اسم رضا شاه بهلوي تيمناً بالعهد الساساني.

أربعة نواب فقط اعترضوا على خلع أحمد شاه آخر ملوك القاجار وتربع رضا خان مكانه على عرش البلاد، وكان أحد أولئك د. محمد مصدق السياسي البارز ذو الأصول الأرستقراطية والتحصيل الغربي. أما الباقون على اختلاف مشاربهم السياسية، فقد رحبوا بالشاه الجديد أملاً في عودة الاستقرار إلى البلاد ووضع حد لمتاعبها وإنعاش اقتصادها المتدهور، فالحاجة باتت ملحة إلى حكومة نشطة قادرة على معالجة ذلك الكم الهائل من المشاكل الداخلية والخارجية. وقام رضا شاه في اليوم الأول لتوليه الحكم بتغيير اسم البلاد من فارس إلى إيران، باعتباره ملكاً يمثل كافة إثنيات البلاد، وليس الفرس وحدهم. وليس خافياً ما يحمله الاسم الجديد من مغزى يشير إلى أزمة الجنس الآري، أفضل أجناس النوع البشري وفق المعيار النازي.

لم يتلقّ رضا شاه تعليماً يذكر، وربما دفعه ذلك إلى إرسال ولي عهده محمد رضا إلى أرقى المدارس السويسرية، لينشأ بعيداً عن بلاده، وكان ذلك في رأي البعض قراراً خاطئاً أثر سلباً على تكوينه النفسي. نهايته، كان رضا خان قومياً بامتياز، مسكوناً بالتحديث والتصنيع، علمانياً ملتزماً مؤمناً بالقوة العسكرية وبمبدأ «الغاية تبرر الوسيلة». اتسم أسلوب حكمه بالقسوة والصرامة والديكتاتورية وكان معجباً، شأن غالبية معاصريه، بالزعيم التركي كمال أتاتورك، يأمل أن يحذو حذوه، معتقداً أن تغيير الثياب والمظاهر المادية الخارجية كفيل ببناء المجتمع الحديث.

سارع رضا خان بعد أيام قليلة من انقلاب شباط/فبراير ١٩٢١، ولم يكن قد استقر

بعد في سدة الحكم، إلى معالجة المشاكل الخارجية تعزيزاً لمكانته. وقّع معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي، قام بموجبها بسحب قواته إلى خارج الشمال الإيراني، مما أضعف بالتالي الحركات الانفصالية في أقاليم الشمال. وإثباتاً لحسن النوايا السوفياتية، وافقت موسكو على إلغاء كافة امتيازاتها ومستحقاتها المالية، شرط احتفاظها بحق التدخل في حال استخدم طرف ثالث الأراضي الإيرانية لمهاجمتها.

وبعد فترة قصيرة، قامت طهران بإلغاء اتفاقية عام ١٩١٩ مع الجانب البريطاني، ولم يكن المجلس النيابي قد صدق عليها بعد. ولتهدئة مخاوف بريطانيا العظمى، طلبت إيران بقاء الخبراء البريطانيين لمساعدتها في تنظيم الجيش والإدارة المدنية، وحثّت بالتزامن واشنطن في عام ١٩٢٢ على إرسال لجنة مالية لمعاونتها في تنظيم شؤونها المالية. وبدأ رضا خان، شاه إيران الجديد، في إحكام قبضته على مقاليد الحكم، وأخذ يضيق ذرعاً بصرامة السياسة المالية للجنة الأميركية، فقام بفصل رئيسها أرثر ميلزبوا Arther Millspaugh عام ١٩٢٧، فالبلاد لا يمكن، على حد قوله، أن تحكم بشاهين اثنين، لكنه سارع حفاظاً على العلاقات بين البلدين إلى توقيع اتفاق تجاري جديد.

وتمكن رضا شاه في وقت قصير، بفضل قوة العسكر، من القضاء على العنف والفوضى والحركات الانفصالية في مختلف الأقاليم، واستطاع باقتدار توحيد البلاد حول الحكومة المركزية في طهران. ونتيجة لذلك، نجح في اكتساب تقدير غالبية الأهالي، المتعطشين إلى استتباب الأمن وإرساء القانون وعودة النظام العام، بمن فيهم النواب الأربعة الذين سبق لهم معارضة تربعه على عرش البلاد.

□ □ □

التفت رضا شاه إلى شركة النفط الأنكلو/فارسية، APOC، وكلّف لجنة مختصة بدراسة الوضع، وجاءت النتائج صاعقة:

* تلاعب متعمد في حسابات الشركة لخسف حصة إيران.

* مبالغة الشركة في تقدير تكاليف الصيانة وتقاضيها مبالغ فلكية بدعوى الإصلاح.

* حسم ٣٪ من حصة الحكومة الإيرانية تدفعها الشركة لزعماء القبائل.

* والأدهى والأمرّ، بيع النفط بأسعار مخفضة حصراً إلى الحكومة البريطانية.

وباءت محاولات رضا شاه لإقناع الشركة بتحسين بنود الاتفاق بالفشل، ولم تبد إداراتها اهتماماً يذكر باقتراحه بدفع ضريبة دخل بنسبة ٤٪.! فما كان من رضا شاه إلا إلغاء الامتياز من جانب واحد، وعندها فقط وبعد إهمال متعمد، اهتمت الشركة وأقرّت إعادة التفاوض حول شروط الامتياز. وتم التوصل إلى اتفاق جديد، في عام ١٩٣٣ بعد المماحكات التي يتسلح بها عادة الجانب الأقوى، لم يضف ما يستحق الذكر، اللهم سوى تنازل الشركة عن ٨٠٪ من مناطق الامتياز، مع مد مدة الامتياز السابق إلى العام ١٩٩٣!

اللافت، ذلك الاهتمام الملحوظ الذى أبداه رضا شاه في بداية عهده برجال الدين والملالي، حتى يثبّت أركان حكمه الجديد، وكذلك عدم ثقته ونفوره الشديد من الأجانب. وليس خافياً إصراره على تأكيد استقلال بلاده، وترسيخ اسمها الجديد إيران، ويذكر في هذا الصدد، إصداره أوامر مشددة إلى هيئة البريد بإعادة كافة الرسائل المعنونة بـ «فارس»، وكذلك، قيامه بسحب الدبلوماسيين الإيرانيين من الولايات المتحدة الأميركية بسبب مقال نشرته صحيفة «نيويورك ديلي ميرور»، وصفته فيه بـ «صبي بريطانيا»، إضافة إلى قطعه العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا لنشر إحدى صحفها رسماً كاريكاتورياً يسخر من لفظة «شاه» مشبهاً إياه بالهرة حسب اللغة الفرنسية Chat(٢).

واختلفت الآراء حول برامج التحديث التي اتخذها رضا شاه وجعلها في مقدمة اهتماماته، من أجل سحب الإيرانيين إلى القرن العشرين شاؤوا ذلك أم أبوا، فإن موارد النفط رغم الإجحاف الشديد ليست بالقليلة. لكن الثمن كان فادحاً: فقد صبّ رضا شاه جل اهتمامه على بناء جيش قوي لحماية البلاد والعرش، فقام بابتعاث الضباط إلى أرقى الكليات العسكرية في أوروبا، كما فرض التجنيد الإجباري لترسيخ شعور المواطنة بين الإيرانيين المنتشرين في طول البلاد وعرضها، وكذلك توجه إلى تحديث البنية التحتية، فشقّ طرقاً بلغت أربعة عشر ألف ميل، وأنشأ خطوطاً حديدية جديدة تصل الخليج الفارسي ببحر قزوين، ومد حوالي ألف ميل من خطوط الهاتف، وأدخل

الكهرباء إلى كل المدن، وقام بإصلاح النظام التشريعي وإدخال مجموعة بنود في القانون الجنائي والمدني، على غرار النمط الفرنسي، وعمل على إرساء المساواة التامة بين مختلف الأعراق والأقليات الدينية. وفي الشأن المالي، قام بتوحيد الضرائب على الأراضي الزراعية والدخول، وتوقيع معاهدات التبادل التجاري مع كثير من الدول الغربية وفرض تعرفة جمركية مرتفعة على كثير من البضائع المستوردة، حماية للصناعات المحلية الوليدة ولزيادة دخل الدولة، ولم يفته إنشاء بيروقراطية حديثة لإدارة الشؤون المالية ومراقبة البرامج الإصلاحية.

واهتم رضا شاه أيضاً، بتحسين البرامج التعليمية فافتتح عدداً من المدارس العامة المجانية في المرحلتين الابتدائية والثانوية لتعليم الجنسين، وارتفعت نسبة التلاميذ في المرحلة الأولية إلى ستة أضعاف بين عامي ١٩٢٥ ـ ١٩٤١، كما تضاعف عدد طلاب المرحلة الثانوية، وكذلك ازدادت المعاهد الفنية إلى خمسة أضعاف، وبدأ في تشجيع النساء على ارتداء الملابس العصرية وحثهن على نزع النقاب إلى حد إصدار الأوامر لأفراد الشرطة بالتعرض للنساء في الشوارع وتمزيقه.

واهتم رضا شاه بالصناعة، فأسس «البنك الزراعي الصناعي» لمنح القروض لصغار رجال الأعمال بفوائد مخفضة، وأنشأت الدولة حوالي ستة وأربعين مصنعاً، وأعدّت نظُماً لتشجيع التصنيع. وارتفع عدد الورش الحديثة بحلول عام ١٩٤١ بنسبة ١٧٪ عنها في عام ١٩٢٥، وتضخمت قوة العمل بسبعة أضعاف.

وتحسيناً للصحة العامة، أسس رضا شاه «معهد باستور» في طهران، وأول كلية لدراسة الطب، وشن حملة واسعة للقضاء على الأوبئة، إلى جانب بناء العديد من العيادات الصحية المجانية التي تقوم بمعالجة الأطفال الفقراء وتطعيمهم بالأمصال. وبالفعل، أثمرت الجهود في عام ١٩٣٥، بحيث أصبح هناك طبيب لكل أربعة آلاف نسمة. مع ذلك، واجهت برامج التحديث والإصلاح مشاكل حقيقية وموجعة، إحداها ولعلها الأهم، إهمال القطاع الزراعي مما أدى إلى انخفاض مستوى معيشة الفلاحين، الذين يشكلون غالبية السكان. وقاد ذلك بدوره إلى انخفاض القدرة الشرائية، الأمر الذي شل الاقتصاد نظراً للأزمة المالية العالمية الخانقة عام ١٩٣٩، فضلاً عن تواضع نوعية الإنتاج. وازداد الوضع سوءاً، بالحفاظ عمداً على ارتفاع الأسعار لتحفيز التنمية

الصناعية، مما أدى إلى التضخم بنسب فلكية.

اتسم تطبيق رضا شاه للتحديث، شأن دول العالم الثالث، بالقهر والقسوة وانعدام الكفاءة والاعتماد على أهل الثقة، الأمر الذي عوّق تحقيق الأهداف المرجوة وأجهض الجهود المبذولة. ولعل هلاك آلاف البدو الرحّل نتيجة إجبارهم على الاستقرار في أراضٍ غير صالحة للزراعة مثَلٌ صارخ على فداحة الثمن، ودع عنك الإصلاح الضريبي الذي كان للمفارقة بمثابة «شرعنة» للعبودية[٣].

وبمرور عقد الثلاثينيات، تكشف للجميع أن رضا شاه ليس سوى حاكم مستبد على رأس دولة بوليسية، يتسلح بالأساليب القمعية وبالتلاعب بنتائج الانتخابات وبفرض الرقابة على الصحف، إضافة إلى شل النقابات العمالية، ومنع التجمعات السياسية. ووصل به الأمر إلى حد وضع المجلس النيابي تحت رقابة الشرطة، ليتحول النواب بذلك إلى «سمعنا وأطعنا». أما إرهاب الدولة والاعتقالات وممارسة التعذيب، فحدث ولا حرج. فقد وصل الأمر إلى حد اغتيال الخصوم بواسطة شبكة بوليسية سرية تغلغلت في طول البلاد وعرضها! أما سلوك رضا شاه الشخصي، فقد أجمعت الغالبية على أنه كان فاسداً مرتشياً، عمد إلى استغلال سلطته فصادر الأراضي الزراعية لحسابه الخاص، وأجبر الملّاك على بيع أراضيهم بأسعار زهيدة. ومضى قدماً في غيه وطغيانه إلى حد الاستئثار بالمياه وتحويل قنوات الري، وابتزاز زعماء القبائل. وفوق ذلك، اتسم تعامله مع الشعب بالزهو والاستعلاء الفاضح.

بكلمة موجزة، أصبح رضا شاه بحلول عام ١٩٤١ أغنى رجل في إيران، يملك ١٥٪ من مجموع الأراضي الزراعية المروية. وبمرور السنوات تلاشت الحماسة التي أحاطت بالشاه وببرامجه الإصلاحية، بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية وتفشي الفساد، إضافة إلى ما أدت إليه عملية التحديث المتسارعة من مستجدات أبرزها التفكك الأسري، بحيث انشطر المجتمع إلى أقلية متعالية بالغة الثراء، وغالبية تقليدية من جماعة «خبزنا كفافنا».

وبدأ تجار البازار، أبناء الطبقة المتوسطة التقليدية، يشعرون بالاستياء من سياسات الشاه العلمانية الخاطئة، التي أفسدت الصناعات المحلية ورفعت تكلفة الإنتاج. أما الطبقة المتوسطة الجديدة فقد أمعنت في تغربها، وضاقت أيضاً ذرعاً بتقييد حرية التعبير

وبعدم مشاركتها في الحياة السياسية، فضلاً عن أساليب القمع المتبعة، التي أخذت تزداد ضراوة ووحشية كلما ارتفعت وتيرة الإحباط والاحتجاجات.

ومع اقتراب الحرب العالمية الثانية، كان وجه إيران قد تغير تماماً، لكنه تغيير سطحي أقرب إلى الخواء، أدى إلى اغتراب شريحة كبيرة من المجتمع الإيراني. ويجمع الباحثون على أنه لولا اندلاع الحرب العالمية الثانية لافترش الإيرانيون الشوارع مجدداً وانطلقوا في ثورة عارمة، فأوضاعهم الحياتية تكاد تماثل ظروف اشتعال الثورة «المشروطة» عام ١٩٠٥.

ووقع ما كان يخشاه رضا شاه ويتوجس منه خيفة منذ بداية عهده، اجتاح الجيش الأحمر السوفياتي والقوات البريطانية بلاده .مجدداً دون مقاومة تذكر، واستتب الأمر لكليهما في غضون أسبوعين فقط!

كيف ولماذا؟

كان رضا شاه مفتوناً شأن معظم زعماء الشرق بصعود ألمانيا النازية، وبأساليب زعيمها أدولف هتلر، وكان يثق مثل الكثيرين أيضاً بقوة ألمانيا وبقدرتها على الإطاحة بعدوّيه اللدودين، بريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي. لكن تبين لاحقاً أن حساباته، شأن أقرانه الشرقيين، كانت خاطئة سواء من ناحية المبالغة بقدرة الألمان أو اختزال شأن الروس والبريطانيين من ناحية أخرى. كان يتواجد في العاصمة طهران، في عام ١٩٤١، أكثر من ألف مستشار ألماني غير ألف آخرين يقيمون خارج العاصمة، إضافة إلى اعتزام برلين عقد تحالف مع رضا شاه بمجرد عبور القوات الألمانية، بقيادة الجنرال رومل، أوكرانيا في طريقها إلى الحدود الإيرانية من ناحية القوقاز، ومن ثم اتصالها بالجنرال الإيراني فضل الله زاهدي، الذي كان يتقد هو الآخر حماسة تأييداً لألمانيا النازية واستعداداً لاستقبال قواتها!

أصبح احتلال قوات التحالف لإيران مسألة وقت عند قيام ألمانيا النازية في حزيران/يونيو ١٩٤١ بغزو روسيا، خاصة وقد تحسنت شبكة خطوطها الحديدية، بما يجعلها أكثر الطرق ملاءمة لإمداد الجيش الأحمر بالمؤن وبالعتاد الحربي اللازم لمواجهة قوات المحور. وقوات التحالف الغربي، شأنها دائماً، لا تعوزها الذرائع،

فميول رضا شاه إلى الألمان باتت واضحة لكل ذي عينين، وكذلك مواقفه المناوئة لبريطانيا العظمى.

ووقع السيناريو التالي: تقدم الجانبان البريطاني والروسي في آب/أغسطس ١٩٤١، إلى الشاه وبطلب طرد الرعايا الألمان من إيران، وبوضع موانئ البلاد وخطوطها الحديدية تحت أمرتيهما بالكامل. ورفض رضا شاه الانصياع للأوامر فاجتاحت قواتهما البلاد، واتخذتا على الفور، قراراً بعزله ونفيه خارج البلاد، ووضع ابنه الشاب محمد رضا مكانه على عرش الطاووس.

وقبع الشاب محمد رضا شاه في قصره حاكماً صورياً ملتزماً بكل أسباب الحيطة والحذر، بينما البريطانيون والروس يتحكمون في البلاد ويتخذون ما يناسبهما من قرارات وسياسات. ولعل الشاه الشاب أخذ يقطع الوقت في الإعداد لاستعادة كافة السلطات والثروات التى كوّنها والده، بمجرد انتهاء الحرب، وما يتطلبه ذلك من خطوات للإمساك بكافة السلطات!

□ □ □

لم تكد إيران تفيق من تبعات الحرب العالمية الأولى حتى دهمتها حرب عالمية جديدة أخرى بعد قرابة عقدين ونيف، واكتملت عناصر المأساة بانضمام ثلاثين ألف عسكري أميركي إلى القوات البريطانية والروسية، لدى دخول الولايات المتحدة الحرب إثر الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر. ونشرت واشنطن قواتها لتأمين وصول الإمدادات الضخمة إلى الجيش الأحمر، التى تقدر قيمتها وفقاً لقانون الإعادة والتأجير الأميركى (Lend Lease Act) بحوالي ١٨ مليار دولار أميركي.

وكان على إيران بحلول عام ١٩٤٣ تحمل عبء تحويل ٣٤٪ من الإمداد الحربي الموجّه إلى الاتحاد السوفياتي، ما كان يؤهلها بالفعل لتكون عاملاً مؤثراً وفاعلاً، وربما حاسماً في انتصار الحلفاء الغربيين.

توجس الإيرانيون خيفة من نوايا الحكومتين البريطانية والسوفياتية، خشية اقتسامهما البلاد لمرة أخرى، فتوجهوا إلى الإدارة الأميركية يلتمسون منها العون! وتهدئة

لمخاوفهم تعهد الحلفاء الثلاثة الكبار، في كانون الثاني/يناير١٩٤٢،بضمان استقلال إيران ووحدة أراضيها، ووافقوا جميعاً تأكيداً لصدقيتهم على سحب قواتهم في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من انتهاء الحرب.

مع ذلك استمرت الهواجس، فقد خبر الإيرانيون طويلاً مراوغات الدول الكبرى، وسهولة ابتلاعها الوعود ونقضها المواثيق. اعتقد بعض الرسميين أن الولايات المتحدة غير معنية بإيران، ولم يدركوا حينها أنهم بطلبهم العون من واشنطن كانوا في الحقيقة يستجيرون من الرمضاء بالنار. وخلافاً للرسميين وما يأملونه من العون الأميركي، بدت الغالبية قلقة متوجسة من الولايات المتحدة وعسكرها، الذين لم يبدوا احتراماً لحساسية البلاد الثقافية، فضلاً عن معاملتهم الفظة للأهالي وكأنهم أحجار عثرة تعرقل مهامهم النبيلة!. وتشهد البرقيات المتبادلة بين واشنطن وسفارتها في طهران على تفاقم حوادث المرور وإزهاقها أرواح الكثيرين وتدميرها الممتلكات، فضلاً عن مشاحنات الجنود السكارى ومشادّاتهم، وجميعها عوامل أثرت سلباً على مكانة الأميركيين، وتركت انطباعاً سيئاً لدى كثير من الأهالي، جعلتهم يفضلون أيضاً رحيل القوات الأميركية دون إبطاء.

لكن الإدارة الأميركية كانت، خلافاً لما اعتقده الكثيرون، معنية كثيراً بإيران، وحريصة على وضعها تحت النفوذ الأميركي لموقعها الاستراتيجي المميز فضلاً عن ثروتها النفطية. وبدأت واشنطن العمل وفق أجندتها الخاصة، فأدانت الخارجية الأميركية، فور وصول الفوج الأول من قواتها، الطموحات الاستعمارية البريطانية تجاه إيران، وأكدت التزام واشنطن باستقلالها وتعزيز قدراتها الدفاعية في مواجهة خصومها من الإمبرياليين القدامى. ونجح الرئيس الأميركي كيرميت روزفلت في إقناع حليفيه ونستون تشرشل وجوزيف ستالين، في مؤتمر الثلاثة الكبار الذي انعقد في طهران، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٣، بالاعتراف في بيانهم المشترك، المعروف ببيان طهران، بالصعوبات الاقتصادية التي سببتها الحرب لإيران، والتعهد بالحفاظ على استقلالها ووحدة أراضيها والعمل على تنميتها اقتصادياً. والأهم، التأكيد على سحب قواتهم جميعاً خلال ستة أشهر من انتهاء الحرب، وتثبيت حق إيران في الاستفادة من القانون الأميركي «الإعارة والتأجير».

عظيم، أرسلت واشنطن ثلاث بعثات لتدريب الجيش الإيراني وتنسيق المساعدات إلى روسيا بقيادة، م. نورمان شكوارسكوف M. Norman Schwarizkoph، والد قائد قوات التحالف الدولي في عاصفة الصحراء التي ضربت العراق ودمرته عام ١٩٩١، كما أعادت أرثر ميلزبوا إلى طهران لإصلاح السياسة المالية للبلاد.

ووجد الإيرانيون أنفسهم في قبضة الاحتلال مرة أخرى، حيث يقوم الأجانب باستغلال مصادر بلادهم الطبيعية وثرواتها لمصالحهم، دون إبداء أي اعتبار يذكر لمصلحة الشعب الإيراني. وارتفعت نسبة التضخم لتبلغ ٤٥٪ وعمت المجاعة البلاد، فالقوات الأجنبية تستنفد الطعام الذي كان بالكاد يسد رمق الأهالي، فضلاً عن تسببهم في انتشار وباء الجدري وفي ارتفاع الأسعار بنسب فاقت قدرة الطبقة المتوسطة على العيش.

مع ذلك، استعادت الحياة السياسية زخمها إثر خلع رضا شاه، ونشطت الأحزاب السياسية من جديد، مثل «حزب إيران الاجتماعي الديموقراطي» و«الحزب الليبرالي الوطني الديموقراطي» وحزب «توده» الشيوعي، الأمر الذي شجع الكثيرين، ومن بينهم د. محمد مصدق، على العودة إلى الحياة العامة وخوض انتخابات المجلس النيابي لعام ١٩٤٤، والنجاح رغم محاولات التلاعب التي بذلها الشاه الشاب محمد رضا.

وما لبث ميلزبوا وبرنامجه للإصلاح المالي أن أزعج الجميع، كل لأسبابه الخاصة، فقد استاء د.مصدق، القومي بشدة، من تولي أميركي تصريف شؤون البلاد المالية وتحكمه في مصادرها، وطفح الكيل أيضاً بمحمد رضا شاه لتخفيض ميزانية الجيش، فدفع الخبير الأميركي إلى الاستقالة بسبب محاولته فصل مدير البنك المركزي.

وساءت الأوضاع أثناء الحرب أكثر فأكثر وعمّت الاحتجاجات بسبب مشاكل ثلاث:

- احتكار القوات الأجنبية للطرق ولخطوط السكك الحديدية ولسيارات النقل، فضلاً عن إعاقتهم لحركة قطعان الثروة الحيوانية.
- احتلال القوات الروسية لشمال البلاد، وسيطرتها على قوة العمل المحلية ومختلف الأجهزة لسد حاجاتها.

- سوء الموسم الزراعي لعام ١٩٤٤، فمخزون القمح حسب تقارير السفارة الأميركية في طهران كان يغطي الحاجة ليومين فقط.

وانتشرت في سنوات الحرب أعمال الشغب بحثاً عن الخبز، وضربت المجاعة الأهالي وسقط الآلاف من جراء الجوع، وإن بنسبة أقل من مجاعة الحرب الأولى، وتابعت السفارة الأميركية الوضع بتقارير متلاحقة إلى واشنطن تفيد ببؤس الناس وشدة غضبهم، خاصة من البريطانيين والروس، وتحذر من ازدياد حماستهم للنازية، فالهتافات بحياة هتلر يتردد صداها أخذت تعلو في الشوارع(٤).

□ □ □

انتهت الحرب العالمية الثانية وأفاقت إيران على وضع يكاد يماثل ما خلفته الحرب الأولى من دمار وخسائر فادحة، زاده العسكريون الأميركيون سوءاً. مع ذلك، انتعشت الآمال بقرب رحيل قوات التحالف، فالأميركيون بدوا ملتزمين بوعودهم وأخذوا يذكرون البريطانيين والروس باستسلام اليابان في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥، وبانتهاء الحرب. وتم تحديد الثاني من آذار/مارس ١٩٤٦ موعداً لانسحاب قوات الحلفاء بالكامل من إيران، لكن الزعيم السوفياتي ستالين كان له وجهة نظر أخرى، فلم يكن يعتبر استقلال إيران أمراً إيجابياً، وبدا طامحاً إلى اقتطاع جزء من أراضيها، أو لعله فضل شرذمتها إلى دويلات صغيرة بما يجعلها أقل خطورة وإمكانات.

بدأت موسكو في اتخاذ خطواتها مبكراً منذ عام ١٩٤١، فأطلقت سراح المعتقلين الشيوعيين والأكراد والأذريين، وشجعت عناصر حزب «توده» على الانتقال إلى المناطق الريفية لرفع مستوى الوعي الاجتماعي لدى الفلاحين، الذين كانوا يشكلون ثلثي عدد السكان، وبذلت موسكو المال والخبرة لاستثارة مشاعر الانفصال لدى الأكراد، والأذريون بدورهم على استعداد دائم لتلقف الفرصة، رغم أن التشظي يصب في مصلحة الاتحاد السوفياتي، الذي يقع في محاذاة مناطقهم!

أما على الصعيد الداخلي، فقد أثار سقوط رضا شاه تنافساً ضمنياً على السلطة السياسية بين قوى الطغيان والأخرى المناهضة للاستبداد، في كلا الجانبين اليمين واليسار.

ووجدت موسكو ضالّتها في الإضراب العام الذي أعلنه الطلبة، فطالبت بالحصول على امتياز النفط في الشمال أسوة بحصول البريطانيين على نفط الجنوب، وأيد الأكراد والأذريون مطلب موسكو على الفور، وبدأوا جميعاً في إعلان سلسلة من الإضرابات العامة في أصفهان وفي بعض المدن الصغيرة الأخرى.

وكان تأييد حزب «توده» الأكثر إثارة للدهشة(*)!

قام المجلس النيابي برئاسة د. مصدق في مواجهة الضغوط الخارجية والمحلية، بمنع الحكومة من إصدار أي امتيازات لأي جهة كانت. كان د. مصدق معارضاً حقيقياً للديكتاتورية، فعلى حد قوله «لا يمكن لأمة أن تتقدم في أي اتجاه في ظل الديكتاتورية». حاول إصلاح قانون الانتخاب غير أن المجلس لم يمرر اقتراحه، فاعتزل، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، في مزرعته في سعد أباد واغتنم الفرصة لتشكيل تحالف «الجبهة الوطنية»، الذى جاء بمثابة ائتلاف من الديموقراطيين والمستقلين من أبناء الطبقتين العليا والمتوسطة، إضافة إلى حزب «توده»، وذلك بهدف إنهاء حكم الأقلية وكذلك التحالف مع بريطانيا العظمى، ومن أجل بناء دولة مستقلة ديموقراطية فاعلة اقتصادياً.

أما جوزيف ستالين فقد قرر إبقاء قواته في إيران وخلق واقع جديد على الأرض، طالما لم يحصل على امتياز نفط الشمال. واجتمع «الثلاثة الكبار» الجدد في بوتسدام، في ٢ آب/أغسطس ١٩٤٥، لتقرير مصير عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية: الرئيس الأميركي هاري ترومان، خلفاً للراحل روزفلت القطب الأول، الصاعدة بلاده بقوة على المسرح الدولي، والزعيم السوفياتي ستالين القطب الثاني والمزاحم الأول للقوة الأميركية في الساحة الدولية، ورئيس الحكومة البريطانية كليمنت آتلي الآخذة شمس إمبراطورية بلاده

(*) تشكل «حزب توده» على النسق الماركسي اللينيني، وكان ملتزماً بالكامل بأيديولوجية جوزيف ستالين في النظرية والممارسة، وبمعزل عن تحليله الوضع الإيراني المنفصل تماماً عن الواقع، فقد قبل الاستراتيجية العالمية للزعيم السوفياتي بأن مصلحة «البروليتاريا العالمية» تتقدم على المصالح والاستراتيجيات المحلية، ولذلك أيد المطلب السوفياتي في بداية الأربعينيات.

في الأفول. وشدد البيان المشترك على ضرورة الانسحاب الفوري لقوات الحلفاء من العاصمة طهران، فيما تنسحب البقية تدريجياً من كافة أنحاء البلاد.

ولم تحرك موسكو ساكناً، بل شنت حملة إعلامية شعواء على إيران ودعت إلى إنشاء دولتين مستقلتين للأذريين والأكراد، ودعت الزعامات الكردية إلى باكو، وبذلت الوعود بدعم الجانبين مالياً وعسكرياً للقيام بثورة شاملة! وبالفعل، أعد الأذريون عدتهم وقاموا، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر، بانتخاب مجلس محلي، وأعلنوا شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل موعداً للاستقلال بذريعة إهمال الحكومة المركزية لإقليمهم، رغم أنهم يدفعون ضرائب تفوق ما يقدمه أي إقليم آخر، إضافة إلى حظر استعمال لغتهم في المدارس والأعمال المحلية.

وقامت القوات السوفياتية المنتشرة في الأقاليم بعرقلة تقدم القوات الحكومية لدى محاولتها استعادة السيطرة. وما لبث الأكراد أن اتبعوا الأسلوب نفسه، فأعلنوا، في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، قيام جمهورية الشعب الكردي، ووقع الجانبان، الكردي والأذري، من فورهما اتفاقية تعاون مشترك.

ونالت إيران بذلك شرف نشوب أول أزمة دولية في الحرب الباردة، وتطلعت طهران إلى واشنطن سعياً للمساعدة.

لم تكن إدارة ترومان تريد مواجهة الروس، فالحرب قد انتهت لتوها، ولكنها كانت مصرة على خروج ستالين من إيران، وكسباً للوقت حثت الإيرانيين على رفع الأمر إلى مجلس الأمن الدولي، وانتظار انسحاب السوفيات المتوقع في شباط/فبراير القادم.

وغادر آخر جندي أميركي إيران في الأول من كانون الأول/ يناير ١٩٤٦، فيما أخذت القوات البريطانية تتحرك ببطء، ربما لمراقبة ما سوف تفعله القوات الروسية، لكن لندن ما لبثت أن أعلنت شهر آذار/مارس موعداً لإتمام انسحاب قواتها من الأراضي الإيرانية.

ولم تحرك موسكو ساكناً، وأخذت تكثف حملاتها الإعلامية، وتؤكد رغبة إيران في «التحرر»! أما مجلس الأمن، فقد توقف عن مناقشة المشكلة في آذار/مارس، جراء

حملة الاحتجاج السوفياتي الواسعة. وأوعزت موسكو، تأكيداً لموقفها، إلى عناصرها من حزب «توده» بالتحرك وتنظيم إضرابات عمالية وإثارة الشغب في الشوارع، وكان لدى الحزب ما يقرب من مئة وخمسين ألف عضو، ويعدّ الأكثر تنظيماً وفاعلية في إيران، ولذلك جاء موقفه تحدياً حقيقياً للنظام القائم.

وقام السوفيات بدورهم بتقييد شحنات الغذاء من الشمال ثم أوقفوها تماماً، والأخطر استمرار موسكو في تعزيز قواتها في إيران. وارتفعت وتيرة التوتر نتيجة تسرب أنباء عن عزم واشنطن، إزاء تلاحق الأحداث، على تكثيف ضغوطاتها، والإيعاز إلى قواتها العسكرية في ألمانيا بالاستعداد للانتشار في إيران، بما في ذلك فرقها الثلاث المتواجدة في النمسا.

وأعلنت موسكو في آذار/مارس سحب كافة قواتها من إيران!

□ □ □

يدّعي المؤرخون الأميركيون، يتقدمهم الرئيس ترومان، أن الإيعاز الأميركي بتحريك القوات وقد دفع السوفيات إلى المسارعة بمغادرة إيران. لكن ثمة وجهة نظر أخرى يدعمها الباحثون الإيرانيون والأوروبيون على حد سواء، تقلل من شأن العامل الأميركي، وترجع انسحاب القوات الروسية إلى براعة رئيس الحكومة الإيرانية/الميرزا أحمد قوام السلطنة.

فقد قرر الإيرانيون أخذ المسألة بأيديهم، اختصاراً للمماحكات والمداخلات، فكان أن انتخب المجلس النيابي في ٦شباط/فبراير ١٩٤٦، السياسي المخضرم، أحمد قوام السلطنة رئيساً للحكومة. واضطر محمد رضا شاه إلى الموافقة، فالرجل يتمتع بمكانة رفيعة ومعروف بعدائه الشخصي والسياسي لرضا شاه وأيضاً بصداقته للبريطانيين.

وانطلق قوام السلطنة على رأس وفد إلى موسكو، بعد أحد عشر يوماً من توليه الحكم، للتفاوض مع السوفيات من أجل التوصل إلى صفقة. واعتمد فى استراتيجيته على ثلاثة خطوط: محاولة إرضاء السوفيات مباشرة، استغلال تلويح الأميركيين بالعصا والضغط الدولي، الداعي إلى انسحاب القوات الروسية، وأخيراً دق إسفين بين حزب «توده»

والديموقراطيين الأذريين من جهة وجماعات المحافظين من جهة أخرى. أمضى قوام السلطنة ثلاثة أسابيع يفاوض الزعيمين ستالين ومولوتوف، وافق إثرها على منح السوفيات امتياز نفط الشمال، رغم توقعه المسبق رفض المجلس النيابي التصديق على الامتياز، وتعهد بإدخال ثلاثة وزراء من حزب «توده» في حكومته، إضافة إلى الاعتراف بوضع أذربيجان. وهكذا تم التوصل إلى اتفاق كامل في نهاية آذار/ مارس[٥].

هل كان قوام السلطنة قومياً ماكراً، أم وفقاً لاعتقاد موسكو مفاوضاً يسارياً متعاطفاً؟

لم يقتنع كثيرون بوجهة النظر هذه فما الذي حدث في الحقيقة؟

أولاً، لم يكن هناك إنذار أميركي إلى ستالين، وإن عبرت واشنطن عن ضيقها الشديد من التعنت السوفياتي، ويرجح البعض وجود مصادفة ما، بمعنى تزامن إعلان موسكو مغادرة إيران أثناء التصعيد الأميركي. ومن الصعب كذلك الأخذ برواية براعة رئيس الحكومة الإيرانية على علاتها، فالزعيم السوفياتي لا يمكنه التخلي طواعية عن أراضٍ لا يكلفه الاحتفاظ بها مواجهة ضارية، مقابل صفقة مشكوك في الالتزام بها، خاصة أن الوثائق السوفياتية تثبت أن الروس كانوا على ثقة تامة بوجود نفط في الشمال، ولعل ستالين كان يراوغ فحسب للخروج بمكسب ما، وربما فضّل الانسحاب بسبب الوضع المعقد فى إيران، واحتمال مواجهة مع الولايات المتحدة ليس مستعداً لها، فبلاده لديها ما يكفيها من مشاكل ما بعد الحرب، أو لعله أراد دعم أحمد قوام السلطنة ومساعدته في تشكيل حكومة صديقة لموسكو[٦].

ويعتقد فريق ثالث أن الحقيقة تتضمن كافة هذه العوامل مجتمعة: الضغوط الأميركية، توقع السوفيات الحصول على امتياز نفط الشمال، ودعم قوام السلطنة وكسب صداقة طهران. مع ذلك، يبقى لدى البعض احتمال آخر لا يفتقر إلى الوجاهة، يفيد بأن قوام السلطنة كان في جوهره يسارياً، أراد التفاوض بالفعل مع الأكراد والأذريين احتراماً لتعهده أمام السوفيات، في حين كان محمد رضا شاه مصراً على الحل العسكري. وقد بذل قوام السلطنة بالفعل جهداً ملحوظاً في إقناع المجلس النيابي بالموافقة على منح السوفيات امتياز نفط الشمال، وهذا لا يتفق وادعاء مراوغته لموسكو، أو علمه

المسبق برفض المجلس التصديق على منح الامتياز.

أياً تكن الحقيقة، فقد انصبّ نجاح قوام السلطنة وانسحاب القوات السوفياتية في صالح محمد رضا شاه بالكامل، حيث أدى إلى إضعاف موقف الأكراد والأذريين، مما أتاح للجيش إخماد التمرد وإنهاء الانفصال، وكذلك إلى اهتزاز وضع حزب «توده» ومكانة قوام السلطنة معاً، وأخيراً إلى تمهيد الطريق أمام المجلس النيابي للتصويت ضد منح السوفيات امتياز نفط الشمال.

□ □ □

خرجت إيران من سنوات الحرب، في عام ١٩٤٦، وهي أكثر بلاد الدنيا فقراً وبؤساً، وعقدت غالبية الأهالي، يتقدمهم محمد رضا شاه، الآمال الكبار على مساعدة الولايات المتحدة الأميركية، ولديهم أسباب وجيهة، فقد قدمت بلادهم الكثير في المجهود الحربي وكبدتها حروب الآخرين على أراضيها غالياً، وواشنطن آخذة في ضخ المليارات في أوروبا وشرق آسيا. ولم تتجاهل الإدارة الأميركية إيران، وإن كانت حصيلة ما قدمته أقل بكثير من كافة التوقعات، حيث لم تتعدّ القروض والمنح، حتى عام ١٩٥٠، عشرين مليون دولار، لكنها والحق يقال لم تبخل كعادتها بالمستشارين والخبراء للإشراف على الجيش والشرطة والشؤون الاقتصادية!

تعود العلاقات ـ الأميركية الإيرانية، بالمناسبة، إلى معاهدة الصداقة عام ١٨٥٦، ولا بأس من الاطلاع على فحوى المقدمة التي دبّجها الجانب الأميركي في مخاطبته للشاه القاجاري لطرافتها، فقد عكست معرفة أميركية مبكرة بضعف الشرقيين أمام آيات التبجيل والتعظيم، اكتسبتها ولا شك من خبرة أسلافها الأوروبيين، تقول المقدمة:

«رئيس الولايات المتحدة لأميركا الشمالية وصاحب الجلالة الذي يتلألأ مثل كوكب سيار، العاهل الذي تناصر الشمس راية بلاده والذي يجاري سنا إشراقه وفخامة أبهته إشراقة السماوات وعظمتها، صاحب الجلالة الذي يبلغ عدد جنوده عدد النجوم، الذي تُذكّر عظمته بجمشيد وداريوس، وارث عرش الكنعانيين، إمبراطور فارس المهيب...».![7]

المهم، انعقدت الآمال وسط الخراب الهائل الذي خلفته الحرب على النفط، وارتفعت معدلات التصدير من ٣٠٠ ألف طن عام ١٩١٤ إلى مليون ونصف طن عام ١٩٢٠، ثم إلى ستة ملايين ونصف طن عام ١٩٤١، وإلى ستة عشر مليون ونصف طن عام ١٩٤٥. ورغم ذلك كان الإيرانيون يحصلون على الفتات، ولو قدر لهم التحكم بالموارد لوصلت حصتهم إلى ٢٧٥ مليون جنيه إسترليني عام ١٩٥٠، لكن شروط الامتياز عام ١٩٣٣، وتلاعب الشركة الأنكلو/إيرانية بالدفاتر، خسفتها إلى ٣٧ مليون جنيه إسترليني!. وإمعاناً في العجرفة منحت الشركة العمال المحليين علاوة بخسة، واستمرت تعاملهم كالرقيق.

كان أجر العامل اليومي خمسين سنتاً، يعيش ورفاقه في أكواخ تفتقر إلى الكهرباء والمياه الجارية، ولا يتمتعون بعطَل سنوية أو إجازات مرضية أو تعويضات لإصابات العمل. ويصف أحد الموظفين الأجانب الوضع آنذاك بالقول:

«الإيرانيون أفقر مخلوقات الأرض، يعيشون تحت الأشجار وفي العراء سبعة شهور تعد الأشد حرارة في السنة.. يتكدسون معاً في الشتاء في عنابر كبيرة لا تفصل بينهم جدران، وكل يشغل مساحة لا تتجاوز غطاء مائدة طعام. ليس هناك مغاسل.. أوضحنا في نقاشنا مع زملائنا البريطانيين أخطاء معاملتهم الفظة تلك للفرس، وكانت إجابتهم واحدة لم تتغير: نحن الإنكليز لدينا تجربة تعود لمئات السنين في معاملة السكان المحليين، إن الاشتراكية أمر جيد هناك في الوطن أما هنا فيجب أن نكون السادة»[٨].

أبرق أفريل هاريمان في عام ١٩٥١ إلى الرئيس الأميركي ترومان، بعد زيارته إلى عبدان، يصف صدمته لدى رؤية حي الفقراء المخصص لإسكان موظفي شركة غربية كبرى للنفط، ويختمها بقوله «إن أهداف البريطانيين تجاه إيران تجسد على نحو كامل إمبريالية القرن التاسع عشر[٩]».

وبدأت إرهاصات الانفجار، وتصاعد غضب الإيرانيين إزاء نهب الشركة الفاضح لثروات بلادهم ولمعاملتها السيئة للعمال المحليين، وأعلنوا إضراباً عاماً في تموز/يوليو ١٩٤٦، فما كان من حكومة جلالته في لندن إلا اتباع أسلوبها الإمبريالي المعتاد. قامت بنشر سفن الأسطول أمام مصفاة عبدان، وجندت رجال القبائل وعرب إقليم خوزستان وأرسلتهم لاستفزاز المضربين، وسقط العشرات وجرح المئات في قتال

الشوارع. وتعهدت الشركة جراء أحداث العنف هذه بمراجعة سياستها، وتوقف الإضراب، فالعمال باتوا في أمسّ الحاجة إلى لقمة العيش.

ابتلعت الشركة تعهداتها واستمر الوضع الاقتصادي على حاله!

لم يكن المشهد السياسي بعد الحرب أفضل حالاً: حكم أقلية ومعظمها من كبار الملاك، على رأسهم شاه شاب مصرّ على استرداد حكم الفرد المطلق أسوة بوالده، لكنه خلافاً لوالده لم ينشأ بين الناس ولا يكاد يعرفهم أو يتقن لغتهم، فضلاً عن استعلائه الفظ الذي مارسه على بني قومه، ربما نتيجة تنشئته في المدارس السويسرية، شأن الكثيرين في العالم الثالث ممن يتلقون تعليمهم في الغرب!

أخذ محمد رضا شاه يحذو حذو والده المخلوع بتعزيز قدرات الجيش، وتوفير العيش الرغد لعناصره. وجاءت محاولة اغتياله الفاشلة، في شباط/فبراير ١٩٤٩، في صالحه تماماً، وأحسن استثمارها في رفع شعبيته، واتخاذ إجراءات صارمة ضد حزب «توده» ورجال الدين معاً، ولم يفته أيضاً إدخال تعديلات على الدستور تسمح له بحل المجلس النيابي كلما شاء.

□ □ □

كان الوضع الداخلي والخارجي متفجراً لدى افتتاح الدورة السادسة عشرة للمجلس النيابي، فالناس ضاقوا ذرعاً بتلاعب محمد رضا شاه في الانتخابات، وأيضاً بنهب شركة النفط لثروة البلاد وتدخلها في سياساتها الداخلية، برشوة كبار المسؤولين وتسليح رجال القبائل. وبدا الوضع في حاجة إلى رجل قوي فكان رئيس الأركان الجنرال علي رازمارا الذي تولى رئاسة الحكومة في ربيع عام ١٩٥٠، وسرعان ما تناولته الاتهامات بالعمالة في وقت واحد إلى السوفيات والبريطانيين وأيضاً الأميركيين! لكنه في الحقيقة كان عميلاً لنفسه وحسب، بعبارة أخرى، كان نسخة جديدة من رضا خان، قوياً قاسياً طموحاً مفاوضاً كفئاً ودبلوماسياً بارعاً، وبالطبع متجذراً في الاستبداد[١٠]. وانطلق يعمل على ثلاثة محاور: تحييد البريطانيين باتخاذ موقف هادئ بصدد نفط الجنوب، بناء علاقات دافئة مع السوفيات، الأمر الذي انشرح له حزب «توده»، والتأكيد للأميركيين على أنه قومي عازم على تحديث اقتصاد بلاده، وأخيراً

عدم استفزاز السياسي المخضرم، رئيس المعارضة في المجلس النيابي الصاعد بقوة على المسرح السياسى، د. محمد مصدق زعيم «الجبهة الوطنية».

ولم يمهل القدر رازمارا، فقد اغتيل في ظروف ما تزال غامضة(*). مع ذلك، تنفس محمد رضا شاه الصعداء لرحيل ذلك السياسي الطموح بحضوره الطاغي. واستطاع د. مصدق زعيم المعارضة ورئيس لجنة النفط في المجلس النيابي، في ظل حكومة انتقالية محافظة، تمرير مشروع تأميم النفط في ٢٠ آذار/مارس ١٩٥١[١١].

التقى في واشنطن، بعد حادث الاغتيال بأسابيع قليلة، فريق تقني بيروقراطي أنكلو/ أميركي توصل إلى القرارات التالية:

- قبول الحكومة البريطانية لقرار التأميم.
- دعم أميركي للحكومة البريطانية في حال رفضت الحكومة الإيرانية العرض.
- تعويض إيراني لشركة النفط ALOC، مقابل إلغاء امتياز عام ١٩٣٣، من جانب واحد.
- تقديم قرض أميركي إلى إيران لدفع التعويضات.

وكان الفشل مصير المقترحات السابقة لعدم أخذها في الحسبان الطبيعة السياسية لحركة التأميم ومغزاها الحقيقي، إضافة إلى انعدام ثقة الجانب الإيراني في بريطانيا العظمى، القوة الإمبريالية، كما أن التعويضات المقترحة لم توح بالجدية في تطبيق العرض. وقدم د. مصدق أثناء ذلك مشروع قانون لتطبيق قرار التأميم وذلك بإنشاء الشركة الإيرانية الوطنية للنفط NIOC، لتحل محل الشركة السابقة، إضافة إلى رفض دعم المقترحات الأميركية البريطانية، فاستقالت الحكومة الانتقالية، وتولى د. مصدق رئاسة الحكومة الإيرانية، من نيسان/أبريل ١٩٥١ وحتى آب/أغسطس ١٩٥٣، ما عدا أياماً قليلة مستقطعة بين التاريخين، اعتزل خلالها في منزله.

(*) لم تعرف هوية القاتل الذي لقي مصرعه على الفور، وإن دلت أوراقه أنه يعمل في صحيفة دينية، وأنه مواظب على دفع الرسوم لحزب توده؟!

وبدأت دراما د. مصدق والنفط معاً.

قرر د.مصدق المضي قدماً في تطبيق قانون التأميم والاستمرار في تصدير النفط، شرط أن تقدم الناقلات إلى السلطات الإيرانية إيصالات بكمية الشحنات. وردّت بريطانيا العظمى بغطرستها المعتادة بسحب الناقلات ونشر سفن أسطولها البحري. وبادرت من فورها بفرض حصار مشدد على صادرات النفط الإيراني.

اللافت، اتخاذ حزب «توده» في البداية موقفاً عدائياً من د. مصدق معتبراً إياه عميلاً أميركياً وممثلاً للرجعية المحلية!

ورفعت الحكومة البريطانية الأمر إلى مجلس الأمن، رغم عدم اختصاصه في نزاعات كهذه، وبدأت تلوّح باستعمال القوة واحتلال منابع النفط. وقامت الشركة بإغلاق حقول النفط وطرد عشرين ألف عامل وموظف إيراني، واستجابت شركات النفط الغربية لطلب لندن وامتنعت عن استيراد النفط الإيراني أو شرائه، خشية انتقال عدوى التأميم إلى الحكومات النفطية الأخرى، خاصة أن الأسواق العالمية كانت متخمة بالنفط وبإمكانها الانتظار. وإمعاناً في ممارسة الضغوط جمدت لندن الودائع الإيرانية في البنوك البريطانية، وأوقفت صادراتها من السكر والفولاذ إلى إيران.

وأصدرت إدارة الرئيس الأميركي ترومان بياناً فاتراً، بدا متعاطفاً بعض الشيء مع الجانب الإيراني، وطالبت بتسوية النزاع عبر التفاوض وحثت رئيس الحكومة البريطانية كليمنت آتلي على ضبط النفس وإعادة التفاوض مع الجانب الإيراني. ووضعت الحكومة البريطانية مشروع الغزو جانباً، واتجهت إلى بناء شبكة واسعة من العملاء إيذاناً بإسقاط د. مصدق وحكومته.

وأرسل الرئيس الأميركي ترومان وزير خارجيته أفريل هاريمان، في منتصف تموز/يوليو، إلى طهران للمساعدة في التوصل إلى تسوية. ورأى حزب «توده» في المهمة الأميركية برهاناً على عمالة د. مصدق، ودعا إلى تظاهرة حاشدة يوم وصول المبعوث الأميركي، انتهت بإيقاع إصابات وإراقة الدماء على يد الشرطة، منتهكة بذلك أوامر رئيس الحكومة بعدم استخدام الأسلحة النارية ضد المتظاهرين، الأمر الذي يوضح أن سيطرة د.مصدق على أجهزة الدولة لم تكن كاملة[١٢].

وشكلت الأحداث يومها بالفعل لطمة لد. مصدق وحكومته معاً.

نجح التدخل الأميركي في إقناع الحكومة الإيرانية بدعوة وفد بريطاني رفيع المستوى إلى طهران من أجل التوصل إلى تسوية النزاع. واستمرت المفاوضات لثلاثة أسابيع متصلة، ثم انهارت بسبب تمسك الجانب البريطاني بتولي بريطاني حصراً رئاسة الإدارة العامة للإشراف على كافة عمليات النفط الإيراني. وكان مطلباً تعجيزياً متعمداً محال أن يقبله د. مصدق رغم كل المرونة التي أبداها، لما ينطوي عليه من مغزى سياسي عانت منه البلاد طويلاً.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية كانت المالك لمعظم أسهم الشركة، وتعتمد على النفط الإيراني الذي شكل ٧٦٪ من مجمل إنتاج الأعوام ١٩٤٢ ـ ١٩٥٠، ولذلك كانت الشركة تمثل عاملاً هاماً في اقتصاد ما بعد الحرب، حيث كانت بريطانيا العظمى تكابد أوضاعاً اقتصادية صعبة، وتعاني عجزاً تجارياً يقدر بمليار دولار سنوياً، ولذلك، لم يكن بوسعها التخلي ولو جزئياً عن الأرباح التي تدرها الشركة، والبالغة ٩٣ مليون دولار سنوياً، نظراً لأهميتها القصوى لاقتصادها الوطني!

ولذلك يرجح الباحثون أن موافقة الحكومة البريطانية على التفاوض انطوت في الحقيقة على رغبة مبيتة لتدمير د.مصدق وحكومته بإجباره على القبول بصفقة مذلة، ولا شك أن أتباعها في إيران كانوا يشاركونها الرغبة نفسها.

وصل د.مصدق(*) إلى نيويورك، في تشرين الأول/أكتوبر، لمتابعة مناقشة مجلس الأمن

(*) بدا د.مصدق شخصية مثيرة لم يسبق للأميركيين رؤيتها من قبل، وانتابتهم الحيرة في أمره، أرستقراطي تحيطه لمسة من الميلودراما، يبدو أحياناً ضعيفاً متهالكاً، وأخرى يحدث جلبة تهتز لها أرجاء المكان، وقد تفيض عيناه بالدمع أثناء إلقائه خطاباً، وربما يصل به الانفعال أحياناً إلى حد الإغماء بسبب مرض عصبي كان يعاني منه، يتمسك بحرفية القانون ولا يفتقر إلى البراغماتية، وكم كانت دهشة الأميركيين كبيرة حين علموا أنه يلتقي أحياناً بأعضاء حكومته وكبار الزوار وهو في الفراش، رغم أن السياسي البريطاني الشهير ونستون تشرشل كان يشاركه أحياناً نفس السلوك.

للنزاع، والدفاع عن قضية بلاده أمام العالم. وأمضى بضعة أسابيع في واشنطن تلبية لدعوة الرئيس ترومان، وبقي ثابتاً على موقفه بالنسبة لتأميم النفط رغم محاولات الأخير ثنيه عن عزمه بصدد التأميم. وعاد أدراجه إلى بلاده دون التوصل إلى تسوية أو الحصول على دعم اقتصادي أميركي، أو إقناع واشنطن بحث شركاتها على شراء النفط الإيراني[١٣].

يرجح البعض، أن د. مصدق عاد من رحلته تحدوه الثقة بوعود الرئيس ترومان ووزير خارجيته بالوقوف إلى جانب بلاده، وفاته، شأن كثيرين من الساسة الشرقيين، أن السياسة الأميركية متغيرة وغير ثابتة، وأن ارتباط الولايات المتحدة ببريطانيا العظمى يفوق بكثير أهمية عدالة قضية بلاده.

ارتكب د. مصدق خطأ فادحاً في بداية العام ١٩٥٢، حين رفض اقتراح وفد البنك الدولي بعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى لاستئناف تصدير النفط وإيداع الدخل في البنك لحين التوصل إلى تسوية للنزاع. ويرجع السبب حصراً إلى إصرار بعض مستشاريه على وضع فقرة في مقدمة الاتفاق تشير إلى قيام البنك الدولي بالمهمة بالإنابة عن الحكومة الإيرانية، وذلك يتعارض في الواقع مع دوره كوسيط بين الطرفين. وهكذا أفشلوا الاقتراح خشية استغلال حزب «توده» الاتفاق للإساءة إلى الحكومة والحط من شعبيتها! وكان خطأ جسيماً كلف د. مصدق والحركة الوطنية والبلاد غالياً، ولا مناص من تحمل د. مصدق ومستشاريه حصتهم من المسؤولية[١٤].

بدا الرفض غير منطقي للإدارة الأميركية، فامتنعت عن تلبية حاجة الحكومة الملحة للحصول على معونة مالية، موجهة لطمة قوية إلى د. مصدق تزامنت مع مرور عام على قانون التأميم دون إحراز أي تقدم يذكر يضاهي التضحيات الجسام، والأسوأ انسداد الأفق تماماً أمام حل الأزمة.

وأعاد المجلس النيابي الجديد، في أوائل حزيران/يونيو، تنصيب د. مصدق رئيساً للحكومة، وإن تمتع بأغلبية ضئيلة، وما لبث أن قدم استقالته حين تمسك الشاه، وفقاً للعرف السائد، بتسلم القيادة العليا للقوات المسلحة. وتولى أحمد قوام السلطنة، السياسي المحافظ والمستقل والذي تجمعه صلة قرابة مع د. مصدق، رئاسة الحكومة. وبدأ عهده بخطاب مستفز أعده أحد رجال الحاشية، توعد فيه الغوغاء بأشد

العقوبات. واشتمّ الشعب رائحة ثورة مضادة، فسارع الموالون لد. مصدق، وفي مقدمهم آية الله الكاشاني، إلى الاعتصام داخل المجلس النيابي. ودعت الأحزاب الموالية الأخرى إلى إضراب عام في ٢١تموز/يوليو، واندفعت الجموع بتلقائية في تظاهرات حاشدة، وفقد العشرات أرواحهم وجرح المئات وهم يواجهون مصفحات الجيش بصدورهم العارية، وقامت الدنيا فيما قوام السلطنة طريح الفراش لخطورة ما يدور في الخارج، أو ربما في الفخ الذي أوقعه فيه محمد رضا الشاه، ذلك «الرجل الصغير صفيق الوجه» كما اعتاد أن يصفه. وما لبث أن جاءه وزير البلاط لينقل إليه رسالة جلالته، الذي هزته الأحداث، يسأله تقديم استقالته «لمصلحة البلاد». وأجاب قوام السلطنة بصوته الجهوري، «يمكن لجلالته أن يذهب إلى جهنم»، وقدم استقالته وغادر منزله إلى جهة غير معلومة(١٥).

وكان ذلك انتصاراً مدوياً للشعب الإيراني، حيث عاد د. مصدق إلى رئاسة الحكومة، بالتزامن مع نجاح دفاع إيران في لاهاي بعدم اختصاص محكمة العدل الدولية في معالجة مشكلة النفط الأنكلو/إيراني، وتم في آب/أغسطس عام ١٩٥٢، قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا العظمى. ومع ذلك، خسر د. مصدق قلة من مؤيديه، في مقدمهم الزعيم الديني المرموق آية الله كاشاني، أما حزب «توده» فقد انتقل من التشهير بالحكومة إلى شن حملة تأييد هوجاء.

لا شك في أن تظاهرات تموز/يوليو الحاشدة أدارت رأس د. مصدق، وربما حولته دون أن يعي إلى الديكتاتورية الشعبية، ولعل الأعداد الغفيرة التي تدفقت إلى الشوارع هاتفة «الموت أو مصدق»، منحته شعوراً عارماً بتتويج الجماهير وحثته على المضي قدماً في تحقيق أهدافه، غافلاً، شأن أقرانه زعماء العالم الثالث، عن أن الدعم الشعبي غير المنظم وغالباً وخيم العواقب، بالنسبة إلى حكومة تتحدى قوى إمبريالية عظمى، وتواجه في آن معاً سلطة مؤلفة من عناصر رجعية استبدادية وشمولية.

ويبدو واضحاً أن الشاه ورجال حاشيته سايروا في البداية تيار الأحداث على أمل استعادة المبادرة، ولكنهم لم يقدروا قوة منافسهم حق قدرها، كما المضامين الديموقراطية لحركة التأميم، ولذلك أخذوا يعملون لاحقاً سراً مع الحكومتين البريطانية والأميركية لتخريب الداخل واستغلال الدور السلبي لحزب «توده».

وعاد د. مصدق، في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٥٣، يطالب المجلس النيابي بتمديد سلطات الطوارئ الممنوحة له عاماً آخر، ولقي مطلبه معارضة بعض النواب لانسداد الأفق وانعدام جدوى انفراده بالعمل السياسي، وفي مقدمهم أبو القاسم كاشاني المتحدث الرسمي باسم المجلس، فوقعت القطيعة بين الحليفين السابقين ولم يعد بالإمكان جسرها.

وأخذت مراكز عديدة في الداخل والخارج تعمل على إسقاط حكومة د. مصدق، مستغلة تردي الوضع الاقتصادي بسبب الحصار، وكانت والدة الشاه وشقيقته أشرف ورابطة الضباط المتقاعدين التي أنشئت حديثاً، أكثرهم همة ونشاطاً.

وبدأ العد التنازلي للإطاحة بحكومة د. مصدق.

بدأ محمد رضا شاه وزمرته من الساسة المحافظين ورجال الدين، في ٢٨شباط/يناير ١٩٥٣، في تنفيذ المؤامرة. واستدعى د. مصدق وأخبره بعزمه على زيارة العتبات المقدسة في العراق، ثم التوجه إلى أوروبا في رحلة علاجية. وافق د. مصدق على مضض، وقام الشاه رغم اتفاقهما المسبق بتسريب الخبر إلى شخصيات نافذة، خاصة إلى مجتهد طهران آية الله محمد البهبهاني المعروف بولائه المطلق للعرش. وتمترست على الفور عصبة من المرتزقة وصغار المجرمين أمام القصر، وأخذت تتوسل الشاه عدم المغادرة، وهي في الواقع كانت تشكل خلفية لاغتيال د.مصدق الذي استدعي لحضور مراسم وداع الشاه، لكنه استطاع النجاة من الباب الخلفي والتوجه مسرعاً إلى منزله القريب، فأخذت عصبة من الأشقياء في مطاردته، لكنه تمكن من الفرار عبر سطح المنزل، وقام الحرس بتفريق المزدحمين والسيطرة على الوضع[١٦].

وفشلت المؤامرة حسب اعتراف د. مصدق بفضل حزب «القوة الثالثة» بزعامة المفكر المعروف جلال آل أحمد، واضطر عندها الشاه إلى إعادة الأراضي الزراعية التي سلبها والده إلى الحكومة.

وانضمت الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة دوايت أيزنهاور إلى موقف ونستون تشرشل، العائد لتوه لتولي رئاسة حكومة حزب المحافظين، ووافق الرئيس الأميركي

على عملية أجاكس Ajax، على عدم التعامل مع حكومة د. مصدق التي بدأت تفقد، منذ آذار/مارس إلى آب/أغسطس ١٩٥٣، مبرر وجودها. وانحصر نشاطها في مراقبة المتآمرين وإحباط محاولات الانقلاب. والمثير بحق، استمرار د. مصدق في الاعتقاد بأهمية بلاده استراتيجياً بالنسبة إلى الولايات المتحدة وحرصها على عدم انزلاقها إلى المعسكر الشيوعي، فأخذ يكثف العزف محذراً على ذلك الوتر.

كان ذلك أيضاً خطأً فادحاً، فالإدارة الأميركية الجديدة ووزير خارجيتها جون فوستر دالاس، ليست لديهم رفاهية التمييز بين القوميين والشيوعيين، واعتبروا مماحكات د. مصدق برهاناً على عمالته للسوفيات. ولم يدرك د.مصدق أن إدارة أيزنهاور تعتبر الحركات الإصلاحية عامل تمزيق اجتماعي وسرعان ما يسيطر عليها الشيوعيون، وذلك خلافاً لإدارة سلفه ترومان الذي كان يؤمن بحتمية التغيير الاجتماعي، وإن باتجاه يتفق والمصلحة الأميركية[١٧].

ووصل كيرميت روزفلت، رئيس شعبة المخابرات الأميركية في الشرق الأوسط إلى طهران عبر العراق، في ١٩ تموز/يوليو، تحت اسم مستعار، وأقام في فيلا بشمال طهران، للإشراف على تنفيذ الانقلاب بمساعدة MIG، المخابرات البريطانية. وظهرت فجأة في الأسواق ست صحف جديدة، أخذت تكيل الاتهامات إلى د.مصدق وحكومته، وبانقضاء الصيف أصبحت أربعة أخماس صحف طهران تحت النفوذ الأميركي بفضل الرشى وشراء الذمم[١٨].

ورغم ذلك، استمر د. مصدق زعيماً شعبياً لا يشق له غبار، وإن تراخت قبضته في السيطرة على «الجبهة الوطنية» والنخبة السياسية في البلاد، بسبب الائتلاف الهش وجنوحه المتزايد نحو الانفراد باتخاذ القرارات، إضافة إلى الحملات الإعلامية المضادة وانسداد الأفق أمام التوصل إلى تسوية. وإزاء ذلك الوضع المضطرب والملتبس، أطلق د. مصدق يد حزب «توده» لتعزيز وضعه المهتز.

وبدأت وتيرة التوتر في الارتفاع تدريجياً.

في ٣٠ نيسان/أبريل، جرى اختطاف ضابط شرطة، تم العثور على جثته لاحقاً في

كهف قريب من طهران وعليها آثار تعذيب. واللافت إغلاق التحقيق في الحادث بعد انقلاب ١٩٥٤. وقد كان ذلك الاختطاف والقتل بمثابة الحادث الأول في سلسلة طويلة من الاغتيالات وأعمال العنف، استهدفت إجبار الحكومة على الاستقالة، وثمة أدلة ظرفية تلقي بظلالها على شقيق الشاه علي رضا المعروف بقسوته، والذي لقي مصرعه بعد عامين في ظروف غامضة، حين احترقت طائرته الشراعية في جبال مازندران.

وأصر د. مصدق، رغم معارضة خصومه ومؤيديه على السواء، على حل المجلس النيابي وإجراء استفتاء عام تمهيداً لانتخابات نيابية جديدة. ويعود السبب الحقيقي وراء رغبته هذه، إلى خشيته من حدوث المزيد من الانشقاقات داخل المجلس، مما يفقد حكومته أغلبيتها النيابية. ولم يكن الاستفتاء أيضاً منسجماً مع الدستور، كما لم يجر في أجواء صحية وحرة، وكان ذلك خطأً تكتيكياً آخر أفقد د. مصدق نقطة ارتكازه، التي لعبت دوراً حاسماً، في تموز/يوليو ١٩٥٢، في الهبّة العفوية الجارفة التي انطلقت تأييداً له قبل عام.

وأصبح د. مصدق حاكم إيران المطلق دون منازع.

ومنح حل المجلس النيابي، للمفارقة، محمد رضا شاه والمخابرات الأميركية معاً، فرصة سانحة لتنفيذ الانقلاب.

وجرى اختطاف بعض الساسة البارزين، في مساء ١٥ آب/أغسطس، في مقدمهم د. حسين فاطمي وزير الخارجية، من منازلهم واحتجازهم في القصر الملكي، وقام رئيس الحرس الإمبراطوري الكولونيل نعمة الله ناصري، رئيس جهاز «السافاك» لاحقاً، بنقل فرمان من الشاه، المقيم في منتجع بالقرب من بحر قزوين، إلى د. مصدق يفيد عزله وتعيين الجنرال المتقاعد فضل الله زاهدي رئيساً للحكومة.

وتنبهت الحكومة مبكراً لمحاولة الانقلاب، والدستور يمنحها الحق في مواجهته وإفشاله. وتمكنت بالفعل من اعتقال الجنرال ناصري وتجريد الحرس الإمبراطوري من سلاحه، وأطلقت سراح الساسة المحتجزين في القصر، وسارع الجنرال زاهدي ورفاقه إلى الاختباء. أما محمد رضا شاه فقد أقلع وزوجه بالطائرة المعدة

مسبقاً إلى بغداد، ومنها إلى العاصمة الإيطالية روما، بمجرد إبلاغه بدحر محاولة الانقلاب.

وحده ضابط المخابرات الأميركي روزفلت رفض الاستسلام ولجأ إلى قبو السفارة الأميركية، لمواصلة العمل لقلب الأوضاع رأساً على عقب. أسرع د. مصدق، في ١٦ آب/أغسطس، إلى إذاعة طهران ليعلن فشل الانقلاب الذي دبره الشاه. وانطلق مؤيدو د. مصدق وكانوا ما يزالون كثراً، إلى شوارع طهران ابتهاجاً بالنصر، فيما الحكومة تراوح مكانها إزاء مطالبة الراديكاليين بإعلان الجمهورية على الفور، وأمام إصرار المعتدلين على إجراء استفتاء حول التحول إلى الملكية دستورية، وإلحاح حزب «توده» على قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأميركية(١٩).

وكان ذلك الصخب من حسْن طالع روزفلت، فقد اعتمدت استراتيجيته على استمرار الفوضى والتظاهرات المؤيدة والمعارضة على حد سواء، لمدة يومين متتاليين، مع إشاعة أجواء الخوف من تفشي الاضطرابات وأعمال الشغب وإمكانية استيلاء «البولشفيك» على السلطة. وكان د. مصدق قد تعهد قبل يوم واحد للسفير الأميركي، بضبط الشارع ووقف التظاهرات الموالية حفاظاً على سلامة الرعايا الأميركيين وكان ذلك خطأً فادح، وأحد أسباب انكفاء العفوية الثورية وإحجامها عن التدخل لنصرة د. مصدق وحكومته(٢٠).

ووضعت خطة الانقلاب فى حيز التنفيذ، فى آب/أغسطس، بمساعدة قسم من القوات المسلحة، وذلك باحتلال الإذاعة وبعض البنايات العامة. وبدأ ذلك اليوم بمسيرة مبكرة مدفوعة الأجر من حملة الأثقال في البازار، أخذت تجوب الشوارع تهتف بحياة الشاه، وتوزع أوراقاً نقدية لتضخيم الحشود. ولعب بعض رجال الدين دوراً بارزاً في تنظيم الغوغاء ودفعهم إلى الشوارع، التى خلت من التظاهرات المؤيدة بإيعاز من د.مصدق، احتراماً للوعد الذى قطعه بسلامة طوية للسفير الأميركي!

تم اقتحام منزل د. مصدق في مساء اليوم نفسه وتعرضت محتوياته لنهب بشع، رغم المقاومة الباسلة التي بذلها حرسه الرسمي. وتولى الجنرال المتقاعد زاهدي رئاسة الحكومة، وبادر على الفور إلى إعلان قانون الطوارئ وحظر التجول بداية من التاسعة مساء.

وهكذا قضي على حركة وطنية من أجل السيادة والديموقراطية على يد قوى الاستبداد والحكم الشمولي، فضلاً عن التداخلات الأجنبية وسوء تقدير القوى التحررية الديموقراطية، مخلفة وراءها ثلاثمائة قتيل وبضعة آلاف من الجرحى، وبذلك أتاحت لمحمد رضا شاه البقاء على عرش البلاد لما يربو على عقدين قادمين.

أما التحرك الشعبي الإيراني (١٩٥١ ـ ١٩٥٣)، فكان ثورياً بحق، لكن القيادة فشلت في تحويله إلى ثورة اجتماعية شاملة، لأن ذلك كان يتطلب تسوية سريعة لأزمة النفط حتى يتسنى استخدام الموارد في تلبية حاجات البلاد، والاستفادة من العالمية التي حققتها البلاد على المسرح الدولي، نتيجة نزاعها مع بريطانيا العظمى، ومحاولتها اقتلاع استبداد متجذر، ولعل الإرادة الشعبية لم تكن قد شبت عن الطوق بعد بقدر يسمح لها بممارسة إرادة واعية.

وتجدر الإشارة إلى أن د. مصدق لم يكن مسيطراً في الواقع على أجهزة الدولة أو على كامل ترابها الوطني، الذي بقي تحت هيمنة الاستبداد وأدواته التي سارعت جميعها إلى التعاون مع القوى الأجنبية حرصاً على استمرار مصالحها الضيقة والآنية، على حساب المصلحة العامة للبلاد. وذلك في حد ذاته مثال ينطبق على ازدواجية وضبابية ولاء الشرائح البيروقراطية العليا في بلدان العالم الثالث، وما يمكن أن تجلبه من ويلات على البلاد والعباد، ليس أقلها استمرار حكم الاستبداد، وليست البلدان العربية بمنجاة من تلك الظاهرة الخطيرة.

كان د. مصدق نموذجاً للقومية الإيرانية والتوجس من البريطانيين وكراهيتهم، وما تزال مقولته الشهيرة لأفريل هاريمان محفورة في ذاكرة الكثيرين «إنهم مخادعون أشرار.. يلوثون كل ما تلمسه أيديهم». لم يكن د.مصدق، خلافاً للدعاية البريطانية المضادة، شيوعياً وهو الذي أبلغ يوماً، لجنة النفط التابعة للمجلس النيابي «أن هزيمة الشيوعيين تتطلب مالاً والمال يستوجب تأميم صناعة النفط».

أودع د. مصدق السجن وجرت محاكمته علانية، في كانون الثاني/يناير ١٩٥٤، فأذهل الحضور ببلاغته المعهودة وبيانه الساحر، ولعل أسطورته في إيران تعود إلى سلوكه الرفيع أثناء المحاكمة، حيث استطاع بكبريائه وسمو أدائه خلب لب الإيرانيين وفتنهم من جديد ولمرة أخيرة.

صدر الحكم بحبس د. مصدق لسنوات ثلاث، وضع بعدها في منزله قيد الإقامة الجبرية، بقرية أحمد آباد على بعد مئة كيلومتر غربي العاصمة طهران، حتى وافته المنية عام ١٩٦٧.

الهوامش

(١) Pollack M. Kenneth, *The Persian puzzle, the conflict between Iran and America*, (Random House, 2004), P. 42.

(٢) Ibid, P. 37-38.

(٣) Ibid, P. 30-38.

(٤) Ibid, P. 43.

(٥) Ibid, P. 115.

(٦) Ibid, P. 62.

(٧) Ibid, P. 27.

(٨) Ibid, P. 81.

(٩) Ibid, P. 53.

(١٠) Katoazian, P. 160.

(١١) Pollack, P. 107.

(١٢) Katouzian, P. 164.

(١٣) Ibid, P. 176.

(١٤) James, A. Bill and Roger Louis, *Musaddiq, Iranian Nationalisms and Oil*, (L.B. Touris and Co. Ltd London), P. 1988, P. 107.

(١٥) Pollack, P.148.

(١٦) Hiro, *Iran Today*, P. 78-83.

(١٧) Katouzian, P. 180.

(١٨) Hiro, P. 77.

(١٩) James. Abill, p. 62-64.

(٢٠) Hiro, P. 82.

إرهاصات ثورة

تهللت أسارير محمد رضا شاه فرحاً لدى إبلاغه، في أحد مطاعم العاصمة الإيطالية روما، بنجاح الانقلاب الأميركي على حكومة د. محمد مصدق، فاندفع من فوره مزهواً يقول: «كنت أعلم.. كنت أعلم أنهم يحبونني». وتم بذلك، وضع الأساس لظهور الملكية الديكتاتورية التي سوف تستمر لما يربو على خمسة وعشرين عاماً قادمة، فضلاً عن إجهاض فرصة تطور نظام سياسي ديموقراطي، كان يمكن أن ينضم إلى صفوف النظم الديموقراطية في العالم المعاصر(١).

عاد محمد رضا شاه إلى طهران عاقداً العزم على الثأر ممن تعاونوا مع د. مصدق، وعلى حصد نتائج الدعم الغربي خاصة الأميركي. وسارعت واشنطن بتقديم قرض بقيمة خمسة وأربعين مليون دولار أميركي، كما رفعت الحصار الاقتصادي الذي كاد أن يقضي على اقتصاد البلاد. وبدأ محمد رضا شاه على نحو تدريجي، يدمر التوازن الثلاثي الهش، الذي نشأ بين العرش والمجلس النيابي ومجلس الوزراء. وبالفعل نجح بفضل الدعم الأميركي والمذابح السياسية، التي أعقبت الانقلاب، في تهميش سلطتي المجلس النيابي ورئاسة الوزراء. وهكذا أصبح الوضع مواتياً تماماً، بعد إسكات الصوت المستقل من التيارين الديني والعلماني، لإرساء قواعد الدولة البوليسية والحكم من خلال العسكر.

واسترضاءً للزعامة الدينية وتثبيتاً لأركان حكمه المهتز، عمد محمد رضا شاه إلي

تقديم نفسه منقذاً للإسلام، وإمعاناً في إظهار الورع اصطحب زوجته الإمبراطورة ثريا إلى زيارة العتبات المقدسة في قم ومشهد وكربلاء، ثم أديا معاً فريضة الحج في مكة المكرمة. وأبدى الشاه ترحيبه الحار باستقبال آيات الله البرجوردي والبهبهاني وإمام جمعة طهران في البلاط أنّى شاؤوا، واستمر يستمطر اللعنات على حزب «توده»، بوصفه «عدواً للملكية الفردية والإسلام»[٢].

ولم يفت محمد رضا شاه بذل المديح والعطاء لكل من عارض د. محمد مصدق وساعده على استعادة العرش، فوضع الجنرال فضل الله زاهدي، همزة الوصل الأساسية مع وكالة المخابرات المركزية الأميركية، على رأس الحكومة مكافأة له على حسن صنيعه. أما أبو القاسم الكاشاني، المثير للجدل، فقد أقصاه الشاه بعيداً واعتبره متمرداً بالفطرة، واستمر لسنوات طويلة بعد وفاته يلاحقه باللعنات وينعته بأبشع الصفات، ووصل به الحقد إلى حد منع ذكر اسمه وإزالة صورته من بين مجموعة صور رؤساء المجالس النيابية السابقة[٣].

أما آية الله محمد بهبهاني فأصبح يشغل بنشاطاته المتشعبة مساحات واسعة في الصحف المملوكة للدولة، بفضل باعه الطويل في الإطاحة بحكومة د. مصدق، بالتنسيق مع شبكة الضباط الموالية للشاه. وقد توسله الشاه، أن يلهج له بالدعاء أمام ضريح الإمام علي الرضا، حتى يوفقه الله في تلبية «حاجات الفقراء» وخدمتهم!. وردّت بعض الزعامات الدينية تحية محمد رضا شاه بأحسن منها، حيث أبدى مرجع التقليد العراقي، أبو القاسم الشهرستاني، أثناء تجواله في إيران، أسفه الشديد لأحداث ١٩٥١ ـ ١٩٥٣، وأسهب في الحديث عما سمعه من إشادة طيبة بالشاه من قبل علماء إيران. ونتيجة لتحيته تلك، توقف كثير من رجال الدين الإيرانيين عن التعليق على سياسات الشاه الداخلية والخارجية!

وانهمك رجال الدين باهتمامات أخرى وتكثفت الجهود في مواجهة البهائية[*]

(*) البهائية فرقة انشقت عن البابية التي تعود أصولها إلى عام ١٨٤٤م، حين ادعى السيد محمد الشيرازي، التاجر من شيراز، بأنه باب الإمام الغائب، لكن عارضه العلماء خاصة لدى إصداره كتابه «البيان» حيث عقد مقارنة بينه وبين النبي، وقد أعدم عام ١٨٥٠، =

باعتبارها بدعة دينية، وانبرى أحد مساعدي البرجوردي يهاجم البهائية والبابية في أحاديثه الإذاعية، ويتهمهما بإضعاف الدولة والملكية. ورأى الشاه في الحملة المستعرة لفتاً لانتباه الرأي العام عن الوضع الاقتصادي المتردي، فقام بإغلاق مراكز البهائيين في طهران وشيراز، لكنه قاوم ضغوط رجال الدين بإعلانهم خارجين على القانون عامداً إلى تطهير كافة الإدارات الحكومية من أتباعهما.

قرر محمد رضا شاه أن يصبح الحليف الأول لواشنطن في حربها الباردة ضد الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي يضمن له الحصول على ما يريد من عتاد حربي ودعم سياسي، وهكذا، انهمك لدى عودته في تأسيس جهاز أمن فعال، بفضل المساعدات التقنية من المخابرات المركزية الأميركية، CIA، والبريطانية FBI، إضافة إلى المخابرات الإسرائيلية «الموساد». فقد ساهموا جميعاً في بناء جهاز مخابرات حديث بات يعرف بـ«السافاك»، ليصبح الجهاز المفضل لمحمد رضا شاه(٤).

واشتد محمد رضا شاه في ملاحقة كل من شارك في نشاطات مناهضة لنظامه الحاكم، فأعلن الأحكام العرفية وأقام المحاكم العسكرية، التي قضت في عامين على خمسة آلاف نسمة، ودفعت خمسين ألفاً آخرين إلى النفي الاختياري، أي الهجرة الداخلية أو الخارجية. وعليه، نشط في اتخاذ إجراءات صارمة بحق الجميع ليصبح القضاء على الخصوم السياسيين والتخلص منهم، أياً كان الثمن أو الوسيلة، السمة الدائمة في أدائه السياسي.

التفت محمد رضا شاه إلى حزب «توده» المؤسس عام ١٩٤٢، ليدفّعه الثمن غالياً، رغم أنه لم يكن المحرك الأول للأحداث، وإنما لخروج عناصره إلى الشارع لاحقاً تأييداً لحكومة د. مصدق. وطالت حملة الاعتقالات جذور الحزب وعناصره في الجيش، وتم اعتقال سبعة آلاف عضو خلال شهر واحد من الانقلاب. فقد بلغ عدد من انضموا إلى الحزب رسمياً حوالي ستمئة ضابط، إضافة إلى ألف من العاملين في

= وانتهت الحركة خلال عامين، وفي عام ١٨٦٣ أعلن أحد أتباعه في بغداد الأرستقراطي ميرزا حسن علي من مازندران، أنه بهاء الله وألغى الشريعة واتبعته بقايا البابيين، وأصبحوا يعرفون بالبهائيين. وقد توفي ودفن في عكا عام ١٨٩٢.

الجيش، وقد أعدم قرابة المئة في سجن قصر وحده، إضافة إلى أعداد كبيرة من المعتقلين في السجون الأخرى(٥). وانسحبت الإجراءات نفسها على تحالف «الجبهة الوطنية» حيث اعتبر «حزب إيران»، عمودها الفقري، غير قانوني في عام ١٩٥٧، بذريعة تحالفه قبل عشر سنوات مع الحركة الشيوعية(٦)!

ونالت منظمة «فدائي إسلام»(*) أيضاً نصيبها، فقد شن محمد رضا شاه حملة شعواء لاستئصالها، أدت إلى اعتقال عشوائي ليس لعناصرها فحسب، بل المتعاطفين معها، وتم في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤، إعدام أربعة من قادتها، وفي مقدمهم مؤسسها وزعيمها نواب صفوي(٧).

وأصبحت إيران فى قلب الاستراتيجية الأميركية في هذه المنطقة من العالم، وعاملاً هاماً في سعيها الدؤوب للهيمنة على مواقع نفوذ الاستعمار القديم بوجهيه البريطاني والفرنسي، ووجدت في محمد رضا شاه حليفاً أساسياً في مواجهة الاتحاد السوفياتي، فضلاً عن ثروة بلاده النفطية الهائلة. ولا يملك الشاه من ناحيته سوى مشاركتها الرؤية نفسها، فقد أعادته إلى العرش، ولا سيما أن القوات الروسية اجتاحت بلاده لمرات عديدة، وأخذ يركز على إمكانية اختراق الجيش الأحمر لبلاده مجدداً والوصول إلى المَياه الدافئة، حيث منابع النفط الهائلة. وأياً كانت حقيقة مخاوف الشاه، فعلى الإدارة الأميركية مد يد العون له، فالحكومة الجديدة في إيران تبقى صناعة أميركية بامتياز!

ورغم تقييم واشنطن لمحمد رضا شاه وقدراته سلبياً للغاية، إذ رأته ضعيفاً متردداً شديد الخيلاء، فقد سارعت إدارة الرئيس إيزنهاور في إقالة نظامه من عثرته، ومضت تضخ الدماء في شرايين اقتصاده المهترئ بالفساد، فالمصلحة الأميركية يجب أن تأتي أولاً، أما الشعوب فلها الله.

(*) تنظيم سري مسلح أسسه طالب علوم دينية يدعى نواب صفوي عام ١٩٤٥، اتخذ الاغتيال سلاحاً للقضاء على الموالين للقوى الخارجية، ودعا إلى الإصلاح الزراعي وتأميم الصناعة، ومنع المشروبات الكحولية، ودور العرض السينمائي والميسر، وقد تخلى عن دعم د. مصدق واتهمه بالخضوع للغرب واليسار، وكان التنظيم مقرباً إلى آية الله الكاشاني، خاصة في بداياته الأولى.

بلغت المساعدات الأميركية العسكرية والاقتصادية، بين آب/أغسطس ١٩٥٣ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦، حوالي ٤١٤ مليون دولار أميركي، مما سمح لمحمد رضا شاه بزيادة عدد قواته المسلحة من مئة وعشرين ألفاً إلى مئتي ألف. وسارع محمد رضا شاه عام ١٩٥٥ إلى الالتحاق بحلف بغداد، تأكيداً لالتزامه بالحلفاء الغربيين، إلى جانب تركيا والعراق وباكستان وبريطانيا العظمى، ليشكلوا جميعاً تحت الإشراف الأميركي الجناح الشرقي لحلف الناتو NATO[٨].

وتدفق إلى إيران في ركب المساعدات آلاف الخبراء والمستشارين الأميركيين، وأصبحت البلاد مقراً لأكبر بعثة عسكرية أميركية في العالم، ساعدت محمد رضا شاه في إخماد تمرد القبائل والتلاعب في انتخابات عام ١٩٥٤، إضافة إلى إعداد وتطوير جهاز «السافاك». وأثار ذلك الحضور الأميركي المكثف استياء الإيرانيين وخاصة النشطاء المسلمين، الذين أزعجهم تغلغل مظاهر الحياة والثقافة الأميركية وانسياب ثقافتها إلى بلادهم، وشاركهم الاستياء نفسه مختلف فئات الطبقة الوسطى، في مقدمهم تجار البازار، الذين وجدوا المعونات تصب حصراً في خدمة المصالح الأميركية العليا، ولم ينس الإيرانيون قط أن الإدارة الأميركية هي من أطاح بحكومة د. محمد مصدق في عملية انقلابية بلغت كلفتها ٣٩٠ ألف دولار أميركي ليس إلا[٩]!

استمد محمد رضا شاه بعض الثقة من الدعم الأميركي، دفعته إلى التخلص مبكراً من الجنرال زاهدي فأقاله من رئاسة الوزراء، وكان ذلك مؤشراً إلى نية مبيتة للإمساك بكافة السلطات، والانفراد بصناعة القرار السياسي على الصعيدين المحلي والخارجي. وأصدر الشاه في ٢٠ آذار/مارس١٩٥٧، قانوناً بتنظيم جهاز «السافاك»، كقوة بوليس سياسي يديرها ضباط عسكريون، بما يعني إخضاع عملائه إلى المحاكم العسكرية، وألحقه الجهاز برئاسة الوزراء مباشرة، وتمتع رئيسه برتبة نائب رئيس وزراء.

وأصبح التدخل في انتخابات المجالس النيابية محل تلاعب محمد رضا شاه في انتخابات صيف ١٩٥٤، ومضى بعيداً إلى حد الاستعانة بقطّاع الطرق ومثيري الشغب، الذين سبق أن استخدمتهم وكالة المخابرات الأميركية في تصدر التظاهرات التي أدت إلى سقوط حكومة د. مصدق، وتمترس هؤلاء حول صناديق الاقتراع لإرهاب الناخبين، والتأكد من ذهاب أصواتهم في الاتجاه المطلوب. ولذلك، شكل ملاك الأراضي

التقليديون، الأكثر موالاة لمحمد رضا شاه، ٦٠٪ من أعضاء المجلس النيابى(١٠).

لم ينقض عقد الخمسينيات حتى كان محمد رضا شاه قد أحكم قبضته على مقاليد الأمور في بلاده، وأصبح نواب المجالس النيابية مجرد حملة أختام ليس بمقدورهم سوى التصديق على ما يصدره من قرارات. وأصبح رؤساء الحكومات بدورهم مجرد موظفين تنفيذيين يأتمرون بأوامر القصر، واكتملت الصورة بإنشاء حزبين مدجنين: الحزب القومي الحاكم، وحزب الشعب المعارض، وبدا الوضع مستقراً في عام ١٩٥٧، فتم رفع الأحكام العرفية.

وتناول محمد رضا شاه مسألة النفط، فوضع قرار د. مصدق بتأميم النفط جانباً، وأدّت جهوده إلى التوصل إلى اتفاق عام ١٩٥٤، الذي لم يأت للمفارقة، فى مصلحة بريطانيا، فثمة شركاء أقوياء أصبحوا الآن يقاسمونها الغنيمة، حيث نص الاتفاق على تقاسم الأرباح مناصفة بين إيران واتحاد بترولي عالمي تحتفظ فيه الشركة البريطانية ومجموعة شركات نفط أميركية بنسبة ٨٠٪ مناصفة، والباقي تتقاسمه شركتان إحداهما هولندية والأخرى فرنسية. ويتولى اتحاد الشركات إنتاج وتسويق النفط لمدة خمسة وعشرين عاماً. وحصلت بريطانيا، تعويضاً عن خسارتها، على تعويض مجز من إيران بلغ خمسة وعشرين مليون جنيه إسترليني، إضافة إلى ستمئة مليون دولار أميركي من الشركات الأميركية والأوروبية(١١).

ومنح الاتفاق الجديد إيران حق التنقيب والضخ في مختلف أنحاء البلاد وخاصة في مياهها الإقليمية، وجاءت اتفاقات آب/أغسطس الجديدة، مع اتحاد الشركات الغربية، مجحفة ولقيت استنكاراً عاماً، واجهته الحكومة بحملة اعتقالات واسعة، طالت أعضاء تنظيم «فدائي إسلام»، بسبب محاولة أحد عناصره اغتيال رئيس الحكومة، وأعادت اعتقال آية الله أبو القاسم كاشاني، ولم يُطلق سراحه إلا بعد أن تبرأ علانية من المنظمة المذكورة.

ومع استرداد الاقتصاد الإيراني لبعض عافيته، انصب اهتمام محمد رضا شاه على بناء القوات المسلحة وتعزيزها، باعتبارها الضمان الرئيس لبقائه على العرش واستقلال البلاد. فأخذ يتقرب من الولايات المتحدة أكثر فأكثر، خاصة وأنه كان مهجوساً بجواره الجغرافي، فالمد الناصري يجتاح المنطقة من حوله، وجاء سقوط الملكية فى

العراق عام ١٩٥٨ بمثابة صاعقة أطاحت بنظام سياسي مقرب من الشاه. وزاد الطين بلة، تصاعد الضغوط السوفياتية في مواجهة التواجد الأميركي المكثف، ولا سيما ممارسة موسكو لسياسة العصا والجزرة، وبذل الوعود لطهران بالمال والعتاد الحربي تارة، والتهديد بتفعيل معاهدة عام ١٩٢١ تارة أخرى، التي تسمح بتدخل الروس في حال تعرضت إيران لهجوم من طرف ثالث، فكان توثيق أواصر القربى مع الولايات المتحدة وإسرائيل خياره المفضل، وكلاهما عدوّان طبيعيان للاتحاد السوفياتي والقوميين العرب في آن.

وكان الخيار مناسباً تماماً لواشنطن، رغم إدراكها العميق لمشاكل إيران وإمكانات الشاه المتواضعة، وجدية تحذيرات المخابرات الأميركية عام ١٩٥٨ من احتمالات سقوط النظام إذا لم يبادر بالإصلاح الداخلي. وقد أفادت لجنة تحقيق تابعة للكونغرس باستشراء الفساد وإساءة استخدام المال العام. وأوصى مجلس الأمن القومي وكذلك الإدارة الأميركية بالضغط على الشاه للبدء في الإصلاح الداخلي الشامل، وتحميله مسؤولية عواقب تجاهل الأمر. وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة الأميركية لم تكن في بداية الخمسينيات تمانع في إسقاط الشاه، فقد علمت قبل «السافاك» بمحاولة رئيس المخابرات العسكرية الجنرال ولي الله قوراني الانقلابية، ولم تبادر بإبلاغ طهران. وازداد الشاه ارتياباً وتوجساً، عندما علم بالأمر لاحقاً، واتسعت قابليته على شراء المزيد من العتاد الحربي[١٢].

ودفعت الإطاحة بالحكم الهاشمي في العراق الإدارة الأميركية إلى التشبث بالشاه، وسارع مدير المخابرات المركزية آلان دالاس وعميله الشهير كيميت روزفلت بإبلاغ الشاه هذه المرة، عن نية الجنرال تيمور بختيار الإطاحة به. وتهدئةً لروعه وخشيته من المستجدات السياسية في الجوار، وقّعت الإدارة الأميركية، في آذار/مارس ١٩٥٩، معاهدة دفاع مشترك مع إيران تعهدت الإدارة بموجبها باتخاذ الخطوات اللازمة، بما في ذلك استخدام القوة، في حال تعرض إيران لعدوان خارجي[١٣].

وأخيراً، تقدم الشاه ببرنامج لمكافحة الفساد إضافة إلى خطة سباعية للتنمية الاجتماعية، واكتفت الإدارة الأميركية بالترحيب، ولم يأت الرئيس الأميركي لدى

اجتماعه بالشاه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩! على ذكر الإصلاح من قريب أو بعيد.

وبدأ الاقتصاد الإيراني في أواخر خمسينيات القرن الماضي يخرج ببطء من حالة الجمود، نتيجة المساعدات الأميركية العاجلة، وارتفاع موارد النفط، التى تحركت، من ٣٤ مليون دولار في ١٩٥٤م إلى ١٨١ مليوناً في ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، ثم ٣٨٥ مليوناً في ١٩٦٠ ـ ١٩٦١، لتبلغ ٤٨٢ مليوناً عام ١٩٦٤. ونتيجة لذلك، ارتفعت ميزانية الجيش من ٨٠ مليون دولار عام ١٩٥٣ إلي قرابة ١٨٣ مليوناً عام ١٩٦٣، وتضخم عديد الجيش من مئة وعشرين ألفاً إلى مئتي ألف(١٤). مع ذلك، لم تنته مشاكل ما بعد الحرب العالمية الثانية، فالزراعة استمرت في قبضة قلة من كبار الملاك، فيما يعيش غالبية الفلاحين في حال تقارب العبودية. أما الإصلاح الاقتصادي فبدا متعذراً، بسبب هيمنة طبقة كبار الملاك على الإدارات الحكومية، حيث شكلوا ٩٠٪ من البيروقراطية في عام ١٩٥٦، وبدأت ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن بحثاً عن فرص عمل غير متوفرة، حيث الصناعة متواضعة وليس بمقدورها منافسة المنتجات الأوروبية. وأخذت أحزمة الفقر تحيط بمدن إيران تدريجياً، وتحول الفلاحون من فقراء ريف إلى فقراء مدن. أما الفساد عبر برامج المعونات الأميركية فحدث ولا حرج، إذ تحول كبار المسؤولين إلى خبراء في اقتناص المال وتصيّده، فضلاً عن استنزاف الأسلحة والعتاد الحربي للميزانية العامة، على حساب التعليم والتقدم الاجتماعي والإصلاح الاقتصادي.

□□□

كان لنجاح «الحزب الديموقراطي» في انتخابات الرئاسة الأميركية، وفوز جون ف. كيندي عام١٩٦٠، وقع مثير، ليس داخل الولايات المتحدة فحسب بل أيضاً خارجها وخاصة في إيران. كان الرئيس الأميركي الجديد يتمتع بكل ما يفتقر إليه محمد رضا شاه، فقد بدا حيوياً جذاباً يتمتع بثقافة رفيعة ويحظى بشعبية جارفة بصفته بطلاً محارباً. والأكثر أهمية وربما حرجاً، تبنّي الإدارة الديموقراطية الجديدة في علاقاتها الخارجية أسلوباً مختلفاً عن أسلوب سابقتها الجمهورية، بما لا ينسجم البتة مع أسلوب محمد رضا شاه، حيث أولى الرئيس كيندي التنمية الاقتصادية والتغيير

الاجتماعي والإصلاح السياسي أهمية فاقت بكثير المساعدات العسكرية التقليدية.

كان محمد رضا شاه يأمل بانتصار صديقه الجمهوري ريتشارد نيكسون في انتخابات الرئاسة الأميركية، ويزعم بعض المطلعين أن الشاه ساهم ببضعة ملايين من الدولارات في حملته الانتخابية، لكن انتخابات كانون الثاني/يناير ١٩٦١ جاءت بالديموقراطي جون ف. كينيدي إلى البيت الأبيض. وانتابت الهواجس محمد رضا شاه، فالرئيس الأميركي الجديد أكثر من انتقاد الجمهوريين، لتغاضيهم عن الأنظمة الفاسدة في بلدان العالم الثالث، وإيران تحتل رأس القائمة.

مثّلت إيران بالفعل تحدياً كبيراً لإدارة الرئيس كيندي في مواجهة الاتحاد السوفياتي، فوضعها على رأس قائمة اهتماماته في برامج المعونات الأميركية من أجل الإصلاح. ويرجع السبب إلى ما نقله إليه الصحافي الأميركي الشهير والتر ليبمان Walter Lippmann عن تباهي الرئيس السوفياتي نيكيتا خروتشوف، بحتمية انفجار ثورة في إيران، بسبب بؤس الشعب وفساد الحكومة. وقد سبق للرئيس كيندي سماع ما يشبه ذلك من الرئيس السوفياتي نفسه، لدى لقائهما في قمة عام ١٩٦١، عندما أشار الأخير مزهواً إلى أن إيران «ثمرة فاسدة قد حان سقوطها»[١٥].

ونظراً لشدة الاهتمام الأميركي بإيران واستقرارها، تشكلت لجنة خاصة للحالة الإيرانية برئاسة نائب وزير الخارجية فيلبس تالبوت، قدمت لاحقاً توصياتها بزيادة المعونات الاقتصادية والدعم السياسي والدبلوماسي لحكومة د. علي أميني الإصلاحية، وممارسة ضغط لين على محمد رضا شاه كي يوسع قاعدته الشعبية، ويسمح بدخول معارضة معتدلة إلى الحكومة. واقترحت اللجنة زيادة الاتصال بمجموعات المعارضة وتشجيع المعارضين المعتدلين لقطع الطريق على الراديكاليين المتطرفين.

لم يكد ينتهي عقد الخمسينيات حتى بدأت الميزانية تعاني من عجز دائم، دفع النظام الإيراني إلى الاقتراض من الخارج وإلى طبع عملة ورقية. وزاد موسم الزراعة السيئ الوضع تدهوراً، وارتفعت معدلات البطالة واندلعت التظاهرات تندد بالديموقراطية المزيفة وحزبيها المدجنين. وسارع محمد رضا شاه إلى حل المجلس النيابي رغم الجهد الذي بذله في تصفيفه، ليعيد تشكيله لاحقاً بتزييف فاضح والمحصلة، استياء شعبي عارم.

وارتفعت وتيرة التوتر واضطر محمد رضا شاه إلى تعيين د. علي أميني، غير الموثوق به رئيساً للحكومة، فهو حفيد أحد ملوك القاجار ومن كبار الملاك، كما تولى وزارة المال في حكومة د. مصدق. واضطر الشاه إلى اختياره رغم كراهيته الشديدة له، لسببين رئيسيين:

أولاً: خروج قرابة خمسين ألف معلم إلى الشوارع احتجاجاً على ظروف العمل وتدنّي الأجور، وسقوط قتيلين نتيجة تدخل قوات الشرطة وكتائب من المشاة والمظليين لتفريق المتظاهرين، فأوقعت قتيلين أحدهما معلم والآخر طالب في معهد ديني، علاوة على عشرات الجرحى.

ثانياً: تحاشياً لوضع أحد أعضاء «الجبهة الوطنية» على رأس الحكومة، فشعبية السياسي المسن د. مصدق كانت لا تزال ماثلة في الذهن الجمعي.

وثمة **سبب ثالث** لا يقل أهمية، فد. أميني صديق لواشنطن، وقد سبق له عام ١٩٥٥ تمثيل بلاده في العاصمة الأميركية، حيث جمعته صداقه وطيدة مع السناتور جون ف. كيندي.

وكم ارتعب محمد رضا شاه من كلمات الرئيس كيندي، حين أعلن الأخير في خطابه عام ١٩٦٢: بأن من يجعلون من الثورة السلمية أمراً مستحيلاً، سوف يجعلون الثورة العنيفة أمراً حتمياً[١٦]. عندها اعتقد الشاه أن التحذير موجه إليه شخصياً، وأن واشنطن عازمة على إجراء تعديلات جذرية في سياساتها الخارجية تجاه بلاده، وفق محددات الرئيس الأميركي الجديد.

لم تكن مخاوف محمد رضا في محلها، فالتدخل الأميركي كان محدوداً للغاية، خشية أن تدفع الضغوط الشاه إلى أحضان موسكو. كان محمد رضا شاه، شأن أقرانه رؤساء العالم الثالث، يلجأ إلى المراوغة بين القطبين الكبيرين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية، رغم نفوره المتجذر من الشيوعية والمعسكر الشرقي، أملاً في المروق من بينهما. وكانت تلك سياسة خرقاء، استنفدت في الحقيقة جهود الزعماء على حساب العمل الجاد في تنمية بلادهم، وتحقيق تقدمها. ولم تكن مغازلة محمد رضا شاه لموسكو بين الحين والآخر سوى محاولة لإثارة اهتمام واشنطن

ولفت انتباهها، دون أن يدرك، شأن أقرانه في العالم الثالث، أنه يتحول بذلك إلى مجرد قطعة شطرنج على رقعة سياسات الدول الكبرى، التي تسعى في المقام الأول إلى توسيع نطاق نفوذها الدولي وتحقيق مصالحها. والمحصلة، سقوط أولئك الزعماء عند أول اختبار جدي يواجه بلادهم، التي طالما تفادوا مواجهة مشاكلها الداخلية، ربما لشدة تعقيداتها أو لافتقارهم إلى الكفاءة والقدرات المطلوبة، وغالباً لانشغالهم في بناء أمجادهم الشخصية.

استناداً إلى الدعم الأميركي، فضّل د. أميني إطلاق يده لتنفيذ برنامجه للإصلاح الزراعي، فأشار على الشاه بحل المجلس النيابي والحكم عبر المراسيم الحكومية. واعتمد في تشكيل حكومته على التكنوقراط، وفي مقدمهم الراديكالي وزير الزراعة د. حسن أرسانجاني، الذي كلفه بصياغة برنامج للإصلاح الزراعي وإعداد أسلوب تطبيقه. وقد أعاد محمد رضا شاه لاحقاً، للمفارقة، إنتاج البرنامج نفسه تحت عنوان «الثورة البيضاء».

تولى د. أميني رئاسة الحكومة استناداً إلى الدعم الأميركي في ظروف سياسية لم تشهدها البلاد منذ عام ١٩٥٣، فقام بحل المجلس النيابي وانطلق في تطبيق برنامجه الإصلاحي، فيما فضل الشاه وزوجه مغادرة البلاد إلى النرويج، وحصلت المعارضة والصحف على قدر من الحرية. مع ذلك، اتسمت الشهور الأربعة عشر التي قضاها د. أميني رئيساً للحكومة بالاضطراب والانزلاق إلى الركود الاقتصادي، نتيجة لسياسات الحكومة السابقة.

أما وزير الزراعة د. أرسانجاني، فقد استهدف كسر شوكة كبار الملاك الغائبين، حيث يمتلك ١٪ من السكان ٥٦٪ من الأراضي الزراعية، يديرها الفلاحون على أساس المحاصصة. ونجح الوزير في إصدار قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٦٢، الذي أجبر كبار الملاك على الاحتفاظ بملكية قرية واحدة فقط، وبيع الباقي إلى الدولة، لتعيد الأخيرة بيعها بأسعار زهيدة إلى الفلاحين المعدمين. واستثنى القانون البساتين ومزارع الشاي والمزارع المعتمدة على الميكنة. وأصدرت الحكومة، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢، قانون المجالس المحلية لإنشاء حكومات محلية في الأقاليم، بهدف تخفيف مركزية العاصمة طهران(١٧).

أصابت الإصلاحات كبار الملاك، أصحاب النفوذ بانزعاج شديد كما اعتبرها رجال الدين مؤامرة أميركية للهيمنة على إيران، والأسوأ انزلاق الاقتصاد تدريجياً نحو الانكماش والركود انعكاساً لسياسات اقتصادية سابقة، حيث شارف تجار البازار على الإفلاس نتيجة تعثر حركة الاستيراد والتصدير وانهيارها، فضلاً عن معارضة محمد رضا شاه والمحافظين، وأيضاً «الجبهة الوطنية» لإجراءات التقشف وملاحقة الفساد المتفشي. وجاءت نهاية شهور الاضطراب هذه، التي امتدت لأربعة عشر شهراً، على يد الطبقة الوسطى، التي لم تأبه كثيراً لمحاولات د. أميني في مكافحة التضخم الذي تضاعفت نسبته، أو في محاربته للفساد.! فقد أثار سخطها انعدام نفوذها السياسي، الذي عدته غير مساوٍ لإسهاماتها في مجالي التعليم والاقتصاد. ولم توفر «الجبهة الوطنية»، حلفاء د.مصدق جهودها، فأخذت تندد بإدارته لشؤون البلاد دون مجلس نيابي وإعاقته إجراء الانتخابات النيابية!

وارتفعت وتيرة الاحتجاجات وازدادت حدة، بين كانون الثاني/يناير ١٩٦٠ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٦٣، وانتشرت أعمال الشغب في العاصمة. وتحولت جامعة طهران منذ بداية عام ١٩٦١ إلى ساحة تظاهرات، بلغت ذروتها في كانون الثاني/يناير ١٩٦٢، حين اندلع الصدام الدامي، عندما هتف الطلبة بحياة د. مصدق وبسقوط د. أميني. واستنفر محمد رضا شاه لدى هتافهم بسقوطه، واقتحمت قوات الشرطة والمظليين بنايات الجامعة، وأوسعت الطلاب ضرباً بالهراوات، وسارعت «الجبهة الوطنية» إلى شن حملة شعواء تندد برئيس الحكومة وتحمله مسؤولية أحداث العنف.

ولم يكن ينقص محمد رضا شاه سوى احتجاجات الطبقة الوسطى والمثقفين، فقد تحمل مرغماً عقلية د. أميني المستقلة، وإصراره على خفض ميزانية الجيش لمعالجة عجز الميزانية المتفاقم. وأمام اللامبالاة الأميركية والمعوقات الداخلية والخارجية، قدم د. أميني استقالته، فوضعته «السافاك» على الفور تحت مراقبة مشددة!وتم تنصيب ابن البلاط المدلل أسد الله عالم، خلفاً له على رئاسة الوزراء.

شهدت إيران تلك المتغيرات الحادة وساحتها خالية من مرجع التقليد، فقد وافت المنية، في آذار /مارس ١٩٦١، آية الله البرجوردي، وانتقلت المرجعية بوفاته إلى آية

الله محسن الحكيم المقيم في النجف الأشرف، وهو عربي المولد، ما يجعل معرفته بالشؤون الإيرانية غير دقيقة، وذاك وضع ارتاح له تماماً محمد رضا شاه.

وبمعزل عن رجال الدين الموالين للعرش، وهم قلة، يمكن تصنيف علماء إيران إلى تيارات ثلاثة :**أولاً** المحافظون، وهم يؤيدون توجه مرجع التقليد الراحل في عدم مقاربة المسائل السياسية، وبرحيل البرجوردي أصبحت القيادة الدينية في قم ثلاثية، وقد اعترض هؤلاء على استيلاء الدولة على الأراضي الزراعية فوق سقف معين، واعتبروا ذلك انتهاكاً للملكية الفردية ومناقضاً للشريعة الغراء. **ثانياً** الوسطيون، فقد رفضوا الابتعاد عن الشؤون السياسية، وإن لم يبادروا بالفعل على صعيد الواقع، وأشهرهم الراديكالي آية الله محمود طلقاني، المقيم في طهران، الذي أيد توزيع الأراضي البور على المعدمين، ودعا إلى المشاركة في العملية البرلمانية وتقييد سلطات الشاه. **ثالثاً وأخيراً** الراديكاليون في قم، الذين التفّوا حول حجة الإسلام روح الله الموسوي الخميني، الذي أصبح في دائرة الضوء بعد وفاة البرجوردي منذ انتقاده الحاد، في بداية الستينيات، لمحمد رضا شاه واتهامه له علانية بانتهاك الدستور بعدم إجراء انتخابات نيابية، كما انتقاده الجمعيات التعاونية الممولة من قبل الولايات المتحدة الأميركية، لإتاحتها السيطرة على عمليتي الإنتاج والتسويق. ولم يهاجم خلافاً لغالبية رجال الدين توزيع الأراضي على الفلاحين المعدمين.

باستقالة د. أميني أو إقالته، استعاد محمد رضا شاه كافة مقاليد السلطة، وبدأ رئيس وزرائه المقرب أسد الله علام التلاعب مجدداً في انتخابات المجلس النيابي لعام ١٩٦٣، ليحصد الشاه أغلبية نيابية موالية للعرش. واحتفظ رئيس الحكومة أسد الله عالم بوزير الزراعة أرسانجاني، وإن تباطأت سرعة الإصلاح الزراعي، كما ركز على تطبيق فكرة الديموقراطية المتعددة الطبقات في انتخابات المجالس المحلية. وخلافاً لقانون الانتخابات النيابية، جاء مرسوم الانتخابات المحلية دون النص على ذكورية المرشح، كما منح المرأة حق التصويت للمرة الأولى، الأمر الذي أثار حفيظة غالبية رجال الدين فتناولوا المرسوم بالنقد الشديد.

واستشاط محمد رضا شاه غضباً وشن حملة شعواء على رجال الدين واصفاً إياهم بـ «الرجعيين»، الذين يعارضون مفهوم الإسلام في المساواة. وأخذ يهدد بتعديل قانون

الإصلاح الزراعي ليشمل أراضي الأوقاف، وبعدم استثناء طلبة المدارس الدينية من الخدمة العسكرية. ويبدو أن الشاه قرر استغلال ما حققه من شعبية في أوائل ستينيات القرن الماضي، بفضل الإصلاح الزراعي الذي نسبه إلى نفسه واستمر في تطبيقه، إثباتاً لصدقيته وتخفيفاً من أعباء راديكاليته في آن معاً.

أعلن محمد رضا شاه، في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦٣، «ثورة الشاه والشعب» بنقاطها الست، المعروفة شعبياً بـ «الثورة البيضاء»، أو حسب بعض الخبثاء بـ «ثورة الشاه على الشعب». وواكب الإصلاح الزراعي تأميم الغابات وبيع مصانع القطاع العام لدفع التعويضات لكبار الملاك، ومنح النساء حق التصويت، كما مشاركة العمال في الأرباح، والعمل على محو الأمية. كان الفلاحون في بداية الإصلاح الأشد حماسة للثورة البيضاء، شأنهم في ذلك شأن النساء، ورغم السلبيات التي شابت البرنامج فقد كسر شوكة ألف عائلة، كانت تحتكر الاقتصاد الزراعي والمجتمع. وفقدت بذلك العائلات وزعماء القبائل القدرة على السيطرة على الفلاحين، الذين عاشوا أقرب إلى الرقيق أمداً طويلاً.

وابتهجت وسائل الإعلام الموجه بـ «الثورة البيضاء»، شأن الأنظمة الشمولية، وأخذت تشيد بمحمد رضا شاه وتحيطه بالمديح الممجوج. أما رجال الدين وأعضاء «الجبهة الوطنية» فتناولوا العملية بألسنة حداد. وأعلن كلاهما عدم دستورية التطبيق وليس الإصلاح نفسه، فضلاً عن دعوتهما إلى مقاطعة الاستفتاء المزمع إجراؤه. وتم اعتقال قادة المعارضة من رجال الدين وأعضاء اللجنة المركزية «للجبهة الوطنية» في يوم الاستفتاء، الموافق ٢٥ كانون الثاني/ يناير. وانهمك الشاه في توزيع الأراضي على الفلاحين في مقاطعة قم، وانبرى يعلن أمام الملأ أن أحداً «لا يمكنه الادعاء بأنه أقرب إلى الله وإلى الأئمة مني»[١٨].

وجاءت نتيجة الاستفتاء، وفقاً لأرقام الحكومة وشأن الأنظمة الشمولية عامة، تفيد بأن نسبة من قالوا نعم لـ «الثورة البيضاء» بلغت ٩,٩٩٪ من مجموع ستة ملايين وخمسمئة ألف إيراني أدلوا بأصواتهم[١٩]!

وجد الإصلاح الزراعي ترحيباً حاراً من الفلاحين وتوقعوا خيراً كثيراً، وكف العلماء من ناحيتهم عن المعارضة مسايرة للتفاعل العام. وأمعاناً في التحدي، تعمد

محمد رضا شاه، بعد عودته مطمئناً إلى استمرار الدعم الأميركي، زيارة قم أثناء أسبوع الاستفتاء، فعليه الآن كسر إرادة المدينة التي طالما قاومت والده الراحل رضا شاه. ودخل المدينة، في نيسان/أبريل، ملكاً متوجاً مزهواً ببزته العسكرية، يحيط به سبعمئة من الحرس متخفين في زي رجال الدين. وكم بدا مختلفاً عن ذلك المؤمن المتواضع الذي جاء المدينة يسعى قبل عقدين ليقبّل يد المرجع آية الله البرجوردي، فيما يتيه الآن مختالاً في جنباتها يصف المعارضة بـ«الرجعية السوداء»، الغافلة عن المتغيرات الاجتماعية، ويطلق القرارات استناداً إلى سلطاته الدستورية الواسعة، بهدف تطبيق قانون الانتخابات المحلية بحذافيره.

أصابت الأحداث المتلاحقة والتوتر المتصاعد طوال الشهور الماضية، «الجبهة الوطنية» والحزب الشيوعي «توده» بالارتياب، ومع ذلك لم يقدم أي منهما تحليلاً واضحاً للموقف السياسي! وعجزت «الجبهة الوطنية» عن صياغة بيان مقبول تغالب به رصاصة الرحمة التي سددها نحوها محمد رضا شاه، أو التقدم بطرح برنامج عمل بديل، والأدهى تخليها عن مبدأين اثنين من مبادئها الثلاثة الأساسية، وذلك حين دعت إلى إقامة حكومة قانونية وليس مطالبتها المعهودة بالديموقراطية. وجاء شعارها غامضاً أيضاً يدعو إلى التوجه الوطني المستقل، وليس الالتزام بسياسة الحياد في العلاقات الدولية التي طالما نادت بها. وذلك، للمفارقة، كان أيضاً مطلب محمد رضا شاه!!

وتكشّف ضعف «الجبهة الوطنية» بإصدارها كتيباً أثناء إعداد النظام الحاكم للثورة البيضاء. فقد جاء خالياً من التعليق على الأحداث الجارية، اللهم سوى إشارة عابرة إلى عبثية الإصلاح الزراعي لعدم وجود إقطاع في إيران. واكتفت بإصدار بيان عام عشية الاستفتاء، أشارت في بدايته إلى انعدام الحرية في البلاد وختمته بالدعوة إلى المشاركة في الاستفتاء، والقول «نعم للإصلاح الزراعي ولا للديكتاتورية»[٢٠].

وكان ذلك نموذجاً، في رأي الكثيرين، لحركة ليبرالية فشلت في تحديد مسار واضح لمناصريها. وتكمن المفارقة في نظرتها الضيقة بأن الأمر، لا يتجاوز الإجابة المباشرة على الاستفتاء بنعم أو بلا!. أياً يكن الأمر، فلم يتجاوز عدد المطلعين على بيانها سوى بضع مئات! ولا ريب، فقد أفسح ذلك القصور، الذي كشف ترهل

«الجبهة الوطنية» وانعدام فاعليتها في غضون سنوات قليلة، المجال واسعاً أمام العلماء الرادكاليين للتقدم والأخذ بزمام قيادة المعارضة الشعبية وتوجيه الرأي العام. وكان يمكن أن ينتهي الوضع عند هذا الحد، لولا تنبه آية الله الخميني للفراغ الحاصل والتقاطه اللحظة، بإصراره على رد الإهانة قبل فوات الأوان. ولم يسعه البقاء صامتاً إزاء التطورات المتلاحقة، ولم يعر شعار «الجبهة الوطنية» التفاتاً، ومضى يدين علانية برنامج الإصلاح بكامله واصفاً إياه بـ «الدجل والاحتيال»، مطالباً أتباعه بمقاطعة الاستفتاء.

وبدت المعارضة على أهبة الاستعداد بقيادة العلماء الراديكاليين، لاستعراض قوتها في عيد النيروز، اليوم الأول للسنة الفارسية، الموافق ٢١/آذار /مارس، وكان محمد رضا شاه يعتقد من ناحيته أن الفرصة باتت مواتية لإحكام قبضته، وتلقين المعارضة الدينية درساً لن تنساه وإسكاتها إلى الأبد، فلم يعد أمامه الآن سواها كي يتسنى له السيطرة الكاملة على البلاد والعباد.

قررت الحكومة المبادرة بالهجوم، وقامت صحيفة «إطلاعات» بنشر سلسلة مقالات، منذ بداية آذار /مارس، تتهم المعارضين من رجال الدين بليّ مفاهيم الشريعة وحرفها بما يتفق وآراءهم المنحازة، مؤكدة على اتساق حركة الإصلاح مع الشريعة السمحاء، واصفة الإسلام والأديان التوحيدية بأنها «خالدة»، وأضافت: فوق ذلك فالدين أمر منفصل عن السياسة، والأخيرة شأن يومي بينما الدين أمر خالد[٢١].

وانطلقت التظاهرات، رغم تحذير السلطات، تجتاح مدن إيران في يوم النيروز، بقيادة طلبة المدارس الدينية، فقد أغضبهم السماح بفتح الحانات في مدينة «قم المقدسة»، التي تحتضن ضريح «حضرت المعصومة فاطمة»، شقيقة الإمام علي الرضا. وتقدم آية الله الخميني في ذكرى أربعين ضحايا التظاهرة، يهاجم «نظام الشاه الاستبدادي»، الذي يحاول عبر أفعاله «غير الإنسانية حرف شعب إيران عن أهداف الإسلام العظيمة، التي تمنع الاستبداد والقمع وانتهاك القانون».

ولم يدُر بخلد أحد يومها أن ذلك الوضع الملتهب، الذي أدى إلى نفي آية الله الخميني سوف يكون له ما بعده بعد قرابة عقدين من الزمن، قبل أن تشتعل جذوته المحمومة مجدداً، وتسقط محمد رضا شاه وتستأصل دولته العتيدة من جذورها، على

يد رجل دين سبعيني لا يملك من حطام الدنيا سوى ذهن متقد وبصيرة ثاقبة وقدرة على الاستشراف.

□□□

التقط محمد رضا شاه أنفاسه، وأخذ يحكم قبضته على الدولة والمجتمع. ومضى يعمل على تقوية الاقتصاد والجيش بالسرعة القصوى اعتماداً على النفط، المصدر الأساسي لتحقيق التقدم الاقتصادي. وانطلق رئيس الحكومة حسن منصور يشجع شركات النفط على زيادة الإنتاج، مقابل حصولهم على امتيازات واسعة للتنقيب واستخراج النفط. وجاءت اتفاقيات العام ١٩٦٥ مجحفة لدرجة أثارت استياء العديد من القوميين واليساريين والدينيين لتفريطها الفاضح في ثروات البلاد.

وجرت، في كانون الثاني/يناير، محاولة لاغتيال رئيس الوزراء، أدت إلى وفاته لاحقاً، على يد أحد عناصر «فدائي إسلام»، ثأراً لنفي آية الله الخميني إلى خارج البلاد. وكان محمد رضا شاه هدفاً لمحاولة اغتيال بعدها بأشهر قليلة، في العاشر من نيسان/إبريل، قام بها أحد مجندي الحرس الإمبراطوري. وتم على أثرها اعتقال المئات، ليمارس «السافاك»، الذي أصبح مؤهلاً تماماً، أبشع صنوف التعذيب على المشتبه بهم.

وتولى وزير المال أمير عباس هويدي رئاسة الوزراء خلفاً لصهره حسن منصور، وهو دبلوماسي سابق، سبق له العمل بشركة النفط الوطنية الإيرانية، ولديه ارتباطات وثيقة مع جماعات رجال الأعمال حافظ على استمرارها طوال فترة رئاسته، التي دامت لما يربو على اثني عشر عاماً، شهدت إيران خلالها نمواً اقتصادياً مذهلاً بسبب الارتفاع المطرد والمثير لأسعار النفط منذ أواخر العام ١٩٧٣.

شهدت إيران في الفترة ما بين ١٩٦٣-١٩٧٢، تطوراً اقتصادياً ملحوظاً في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، حيث أدى الإصلاح الزراعي إلى انخفاض حصة كبار الملاك الغائبين البالغ عددهم ٤٥,٢٣٠، من ٥٠٪ إلى ٢٠٪، وارتفع في المقابل عدد الفلاحين المالكين من ١,١٦٢,٠٠٠ إلى ٢,٨٠٠,٠٠٠، يملك ثلثهم أكثر من خمسة هكتارات. وشجع قانون عام ١٩٦٧ أصحاب الحيازات الصغيرة على بيعها إلى التعاونيات الزراعية المملوكة للدولة على أساس المحاصصة. وتم استثمار

٢.١ مليار دولار أميركي في أنظمة الري واستصلاح الأراضي وصناعة الأسمدة والمبيدات، مما وضع ربع مليون هكتار تحت أنظمة الري. ومع ذلك، لم يكن نمو الإنتاج الزراعي، ٢,٥٪ مساوياً لارتفاع عدد السكان ٣٪، ويكمن الخطأ في سياسة الحكومة وتقديمها الحوافز إلى كبار الملاك وتعاونيات الدولة، وإهمالها أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة، رغم أن إنتاجهم فاق، للمفارقة، إنتاج المشمولين بالرعاية الحكومية[٢٢].

وصلت الاستثمارات في مجال الصناعة، ما بين ١٩٥٥-١٩٦٤، إلى ٢,٥ مليار دولار أميركي. وارتفع عدد المصانع بين، ١٩٦٣-١٩٧٧، من ١٩٠٢ مصنع إلى ٧٩٨٩ مصنعاً، شملت صناعة الصلب ومصافي النفط والألمنيوم ومصانع تجميع الآليات الزراعية والمركبات وسيارات النقل. وارتفع الإنتاج السنوي من ٥٪ إلى ٢٠٪، وازداد في أواخر تلك الفترة إنتاج الأسمنت والفحم إلى ثلاثة أضعاف، كما ازداد إنتاج صفائح الصلب والألمنيوم إلى تسعة أضعاف، من ١٣,٦٪ إلى قرابة ٢٠٪، بينما انخفض الناتج الزراعي من ٣٠٪ إلى ١٦٪.

وتحسنت الخدمات الصحية والتعليمية على نحو مثير أيضاً، فقد تضاعف عدد الأسرة خلال الفترة ما بين ١٩٦٣-١٩٧٢، وارتفع عدد الأطباء إلى ثلاثة أضعاف. وتضاعف الإقبال في مجال التعليم، على المدارس الثانوية، وازدادت الأعداد في المعاهد الحرفية والفنية وكليات المعلمين من ٢٤,٠١٤ إلى ٢٢٧٥٠ ألف، كما توسع التعليم الجامعي على نحو مثير، من ٢٤,٨٨٥ إلى ١٥٤,٢١٥، وارتفع عدد الطلاب الإيرانيين خاصة في الجامعات الغربية، من ١٨ ألفاً إلى ٨٠ ألف طالب[٢٣].

اعتمدت خطط التنمية الطموحة على ارتفاع واردات النفط من ٤٥٠ مليون دولار عام ١٩٦٣ إلى ٤,٤٠٠ مليون دولار أميركي بعد عشر سنوات، مما مكن محمد رضا شاه من توسيع الجيش وتحديثه خاصة القوات الجوية. فقد ارتفعت ميزانية الجيش، بين ١٩٦٣-١٩٧٢، من ١٧٠ مليون دولار أميركي إلى ١,٩١٥ مليون دولار[٢٤].

وضع محمد رضا شاه، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، القيادة العسكرية تحت رقابته المباشرة، وكذلك تولّى الإشراف بنفسه على ترقيات ذوي الرتب العالية، كما وضع كبارهم تحت رقابة المخابرات العسكرية، وحرص على رفاهيتهم بمنحهم

رواتب كبيرة أثناء الخدمة، وبإشغالهم عند تقاعدهم المناصب العليا في إدارات القطاع العام، مكافأة لهم وضماناً لاستمرار ولائهم.

وحظي «السافاك» بقسط وافر من اهتمام الشاه، فالجهاز كان يتبع مكتب رئاسة الحكومة ويتمتع بالحماية العسكرية، ويحمل موظفوه رتباً عسكرية. وقد بلغ الجهاز مستوى رفيعاً في أساليب الترهيب، والإزعاج المستمر، ليس أقله التدخل في البريد والتنصت على الهواتف والحرمان من العمل أو السفر إلى الخارج، ولم يوفر الجهاز عائلات المشتبه بهم أو أصدقاءهم، من الضغوطات والمضايقات المستمرة، بداية من الاعتقال دون توجيه تهم محددة، والتوقيف الإداري لمدد طويلة إلى النفي داخل البلاد، إلى التهديد بالقتل وانتهاءاً بالاغتيال بذريعة حماية مصالح الدولة!.

وفُرضت الرقابة على المطبوعات عام ١٩٦٦، خاصة على الكتب الدينية، كما شن السافاك حملات متكررة على مكتبات المساجد لمصادرة كتب يعتبرها من المحرمات. وأصبح «السافاك» حاضراً في الحياة الجامعية اليومية، يتدخل في التعيينات ويراقب عبر العملاء قاعات المحاضرات. وكانت اتحادات الطلبة الإيرانيين في أوروبا والولايات المتحدة المؤسسات الوحيدة العصية على الاختراق، وإن تغير الوضع قليلاً لدى تسلم ريتشارد نيكسون مقاليد الرئاسة الأميركية، فقد سمح لـ«السافاك» في خطوة غير مسبوقة بالعمل داخل أراضي الولايات المتحدة[٢٥]!.

وارتفع اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بإيران عقب الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٦٧، فكثفت من تواجدها في إيران، ليتصاعد استياء معظم سكان المدن، فأخذوا يعبّرون عن ضيقهم كلما واتتهم الفرص. وكان أن بلغت نسبة مقاطعة الانتخابات المحلية ٩٠٪ في عام ١٩٦٨، تعبيراً عن تبرمهم من سياسات النظام.

□ □ □

حرص الإمام الخميني في منفاه بالعراق على متابعة الأحداث في بلاده بدقة متناهية، والإبقاء على جذوة المعارضة متقدة عبر توجيه الرسائل المسجلة والمكتوبة. واستنكر في رسالة مفتوحة إلى رئيس الوزراء هويدا، في نيسان/أبريل ١٩٦٧، تخصيص حوالي خمسمئة مليون دولار أميركي، حُصّل نصفها من الخزينة العامة، وابتُزّ نصفها الآخر

من تجار البازار وغيرهم، للاحتفال بتتويج الشاه، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، الموافق لعيد مولده.

وأخذ الإعجاب يفتر تدريجياً بـ «الثورة البيضاء»، وبدأت الطبقة المتوسطة والإنتلجنسيا والليبراليون يعتبرونها مجرد استرضاء للخارج، ومحاولة لرشي الفلاحين البسطاء. وتبخّرت ثقة النساء أيضاً بـ «الثورة البيضاء» لدى اكتشافهن عبثية التصويت في انتخابات غير نزيهة وفي غياب أحزاب حقيقية، فأصواتهن شأن أصوات الرجال لا قيمة لها. وأصاب الإحباط العمال والفلاحين أيضاً، لدى اكتشافهم أن الإصلاحات لم ترقَ إلى مستوى تطلعاتهم.

وانفجر الغضب، في آذار/مارس ١٩٧٠، وتظاهر طلبة الجامعات احتجاجاً على رفع أسعار المركبات العامة في طهران. وبطشت بهم قوات الشرطة كعادتها دائماً، فقتلت خمسة طلاب واعتقلت نحو الألف. وأدانت المعارضة الدينية والعلمانية عنف الجهاز أثناء معرض للصناعات الأميركية وندوة رجال الأعمال المتأمركين، واعتبرت ذلك بمثابة ثمن فاضح للاستيلاء على مصادر البلاد الطبيعية.

وكان أن انتهز ثمانية وأربعون عالماً دينياً في مدينة قم، وفاة مرجع التقليد آية الله محسن الحكيم المقيم في النجف، في حزيران/يونيو، وأرسلوا برقيات تعزية إلى آية الله الخميني في العراق. واعتقلت السلطات اثنين من النشطاء، آية الله محمد رضا سعدي وأحمد مكادوري الطالب في العلوم التطبيقية، لقي كلاهما حتفه تحت التعذيب. أما الثمانية والأربعون عالماً الذين أرسلوا برقيات التعازي إلى العراق، فكان مصيرهم النفي والتشتيت داخل البلاد، فالسلطات لم يفتها مغزى برقياتهم هذه.

□ □ □

فجأة، وجد محمد رضا شاه تحت تصرفه أموالاً طائلة نتيجة الارتفاع المطرد في أسعار النفط، فقد بلغت نسبة الارتفاع ٢٧٦٪، ووصلت العائدات في عام ١٩٧٥ إلى ١٧,٨ مليار دولار. وانحشرت إيران بقيادة الشاه في حلقة مفرغة، كلما ارتفعت العائدات اتسعت شهيته لشراء أحدث ما تنتجه المصانع الأميركية من العتاد الحربي، وازداد ضغطه على شركات النفط لضخ المزيد لشراء الجديد من الأسلحة والأعقد

تقنياً، يحتاج التعامل معها إلى تدريب القوات لفترة لا تقل عن عشر سنوات! مع ذلك، استمر الرئيس الأميركي نيكسون يشجع الشاه على الشراء شريطة أن تقتصر مشترياته على السلاح الأميركي، وبذلك يتم له استعادة عائدات النفط الإيراني بما يخفض العجز التجاري لبلاده مع إيران.

وقفزت واردات الأسلحة من ٥٢٤ مليون دولار أميركي في عام ١٩٧٣ إلى ٣,٩ مليار دولار عام ١٩٧٤. ووقّع الشاه عقداً في آب/أغسطس بخمسة عشر مليار دولار لشراء أربعة مفاعل نووية، ودع عنك بلايين الدولارات التي أنفقت في استيراد الكماليات والبضائع الاستهلاكية، والتي تسرب جزء كبير منها إلى جيوب حاشية الشاه والمقربين منه(٢٦).

وما حملته أيام، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، كان أدهى وأمرّ حين استغرقت العظمة محمد رضا شاه لخمسة أيام متتالية، أقام خلالها في بيرسبولس عرضاً مسرحياً، أمام خمسمئة شخصية رفيعة من ملوك وأمراء ورؤساء العالم، بمناسبة مرور ألفين وخمسمئة عام على إنشاء الإمبراطورية الإيرانية. وبلغت كلفة الاحتفالات الباذخة ما بين مئة إلى مئتي مليون دولار دفعتها الخزينة العامة، لإقامة مخيم يليق بالضيوف الكبار، ولاستيراد أفخر أنواع الطعام والنبيذ الفرنسي من المطعم الباريسي الشهير «ماكسيم». حدث هذا بينما كانت المجاعة تفتك بأهالي مقاطعتي سستان وبلوشستان! وانحنى محمد رضا شاه أمام الضريح الرمزي المفترض لقورش مخاطباً إياه بالقول: «نم هنيئاً فنحن هنا متيقظون»، وإذ بريح رملية عاتية تهب فجأة لدقائق معدودة تطايرت معها خصلات شعر الشاه، لتفسد المشهد واللحظة التاريخية!

ولا عجب إن شعَرَ البعض حينها بالانقباض!

□ □ □

كان الشاه وأفراد حاشيته ينغمسون في الترف، بينما توضح دراسة في عام ١٩٧٢ – ١٩٧٣، أن ٤٤٪ من الإيرانيين يعانون من سوء التغذية، وأن ٢٣٪ يتلقون أقل من ٩٠٪ من السعرات الحرارية التي حددتها منظمة الصحة العالمية. وأعادت أحد أسباب الخلل إلى اعتقاد الاقتصاديين الرسميين الراسخ بأن المال وحده كفيل بحل كافة

المشاكل، وإلى اتباع الحكومة لحزمة من السياسات الاقتصادية المعقدة والمنفصلة عن واقع البلاد، لتؤدي في نهاية المطاف إلى معاناة القاعدة الشعبية العريضة والطبقة الوسطى معاً، مما كشف سوءات النظام الحاكم برمته.

فقد طلب المسؤولون من أصحاب الملكيات الصغيرة بيع حيازاتهم بسبب عجزها عن تلبية مستلزمات الزراعة الحديثة. وكانت المحصلة، إزالة الحكومة لقرى بأكملها ونقل سكانها عنوة ووضعهم أمام الأمر الواقع، اتباعاً لأسلوب الزعيم السوفياتي ستالين، وخفضت طهران في بداية السبعينيات من مساعداتها واستثماراتها في خمسين ألف قرية؛ وزادت الحكومة الوضع سوءاً بإجبارها الفلاحين على بيع القمح بأسعار زهيدة تقل كثيراً عن السعر العالمي، الأمر الذي دمر قدرتهم في المدى البعيد على توفير لقمة العيش، وأوقعهم تحت طائلة الدين، فاضطروا إلى بيع حيازاتهم إلى ملاكها السابقين. ولم يستخدم هؤلاء أرباحهم في زراعة أو صناعة، وإنما أودعوها البنوك في الخارج. وهكذا، أصبحت الحكومة تستورد ٢٥٪ من حاجاتها الغذائية، بما استنفد ١٠٪ إلى ٢٠٪ من عائداتها النفطية.

وتسارعت الهجرة الداخلية وتفاقمت معها المعاناة في المدن الإيرانية، حيث أخذت أعداد سكانها تزداد بسرعة فاقت بكثير قدرتها على إسكانهم واستيعابهم. ولم تمد الحكومة يد العون لبناء منازل لمحدودي الدخل، فارتفعت إيجارات المساكن في طهران، ما بين ١٩٧١ ـ ١٩٧٦، بنسبة ٣٠٪، أخذت تستهلك ٥٠٪ من مداخيل أسر الطبقة المتوسطة، وانتشرت أحزمة الفقر حول المدن، وارتفعت نسبة العائلات التي تقيم في حجرة واحدة، بين ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦، من ٣٦٪ إلى ٤٣٪، وازدادت معها نسبة استهلاك الخمور وإدمان المخدرات.

لم يكن الاقتصاد وحده ومشاكله محل استياء الإيرانيين، بل أيضاً ذلك البون الشاسع بين وعود الحكومة وبين ما أنجز على أرض الواقع، أي بين القول والفعل. فقد شعرت الأغلبية بالإحباط إزاء هدر ثرواتها النفطية دون تحقيق أي تحسن يذكر في ظروفهم الحياتية الصعبة. وكانت القاعدة الشعبية العريضة الأكثر عوزاً وبؤساً، بسبب الاقتصاد المشوه. أما تجار البازار التقليديون فقد أصابهم الكثير جراء سياسات الحكومة: ضرائب مرتفعة، تسعير حكومي اعتباطي وحملات استغلال، تسببت بإيقاع ٢٥٠ ألف

غرامة مالية، ومنع ٥٣ ألفاً من إدارة متاجرهم وأعمالهم واعتقال ثمانية آلاف، إضافة إلى جلد عدد غير معروف. وازداد وضعهم سوءاً نتيجة إقامة المخازن الكبيرة، غربية الطراز، واستيراد متطلبات طبقة الأثرياء، لترتفع معدلات الاستيراد من ٤٠٠ مليون دولار أميركي في عامي ١٩٥٨-١٩٥٩، إلى ٣,٥ مليارات دولار في عامي ١٩٧٤-١٩٧٥. ولم تسلم الطبقة المتوسطة بدورها من الآثار السلبية، فقد دمر التضخم مدخرات أبنائها من الأطباء والمحامين والمعلمين والموظفين، وتحولت رواتبهم إلى مجرد أجور زهيدة بالكاد تكفي متطلبات العيش الأولية.

وفي مجال التعليم، على سبيل المثال، لم يرق عدد المدارس إلى ما وعد به محمد رضا شاه. وبقيت البرامج التعليمية على حالها من التخلف، تعتمد أسلوب التلقين، وبلغت نسبة الأمية ٦٠٪ في عام ١٩٧٥. كان الوضع بمجمله مناقضاً تماماً لما كان يتشدق به الشاه إلى وسائل الإعلام العالمية من بناء مجتمعه الصناعي العصري، وتحقيق الرفاهية الشاملة لبلاده.

وفوق هذا، أعلن الشاه في آذار/مارس ١٩٧٥ نظام الحزب الواحد على أنقاض الحزبين المدجنين السابقين، غير عابىء بالاستياء العام من النظام السياسي برمته، ليكتمل بذلك نظام الحكم الشمولي. ويتذكر كثيرون تصريح الشاه الشهير لدى إعلانه «لقد حان الوقت وعلى كل إيراني اختيار أحد الجانبين، والذين يرفضون أن يصبحوا جزءاً من النظام السياسي، يمكنهم أخذ جوازات سفرهم ومغادرة البلاد»[٢٧].

وصل الضيق واليأس إلى الذروة من دولة الشاه البوليسية، ومن تدخل «السافاك» السافر في حياة الناس السياسية واليومية، ومن أجواء الرعب التي أحاط بها البلاد، والتي باتت تجسد رواية جورج أورويل الشهيرة «الأخ الأكبر» بحذافيرها، أناس يختفون فجأة وانعدام كامل لحقوق الإنسان، وتوجس الناس خيفة بعضهم من البعض.

كل هذا، ومحمد رضا شاه يعيش مفتوناً في عالمه الخاص، منفصلاً تماماً عن واقع بلاده، مستغرقاً في ترسيخ عبادة شخصه، ليعلن في مقدمة دليل الحزب الحاكم، «راستخير»، أن شاهنشاه إيران ليس القائد السياسي لإيران فحسب، وإنما المثل الأول للمعلم والزعيم الروحي، وأنه ليس القائم على بناء طرق وجسور دولته وسدودها، بل أيضاً المرشد لروح وفكر الإيرانيين وقلوبهم[٢٨]!

إعلان كهذا، لم يكن ليفتّ في عضد آية الله الخميني، فانطلق من منفاه بالنجف يندد بالمؤسسة الملكية الحاكمة، ويذكّر الحضور بقول النبي (ص) بأن لقب ملك الملوك «الشاهنشاه»، الذي ولد (اليوم) على يد ملوك إيران، لهو الأكثر مقتاً عند الله. واستطرد مضيفاً «إن الإسلام يعارض جذرياً فكرة الملكية، فالملكية أحد أكثر تجليات الرجعية خزياً وعاراً». وأخذ يدعو العلماء من منفاه إلى تجاوز خطابهم التقليدي للمؤمنين المتمثل «في افعلوا ولا تفعلوا»، والتوقف عن ذلك الانتظار السلبي لعودة الإمام الغائب، وإن عليهم الالتزام بالعمل على طرد المسؤولين الفاسدين، والإطاحة بالأنظمة القمعية، والإتيان بالذين يهتدون بفقهاء الإسلام[٢٩].

ومضى يدعو الطلبة في النجف وقم ومشهد إلى القيام على توعية الجماهير وتنويرها.

وفي مواجهة ذلك التحدي لشرعيته، حاول محمد رضا شاه إفساد المؤسسة الدينية التقليدية وإضعاف نفوذها والإيقاع بين رجال الدين. وذلك، باستيلاد رجال دين موالين للنظام الحاكم، فأنشأ قسماً للدراسات الدينية في جامعتى طهران ومشهد، لتدريب مجموعات من المروجين الدينيين، ومن ثم نشرهم في الريف للقيام بالدعاية لنظامه الحاكم بصفتهم «ملالي التحديث». ومضى الشاه يقلص من فاعلية المؤسسة التقليدية بالاستيلاء على الأوقاف و«إغلاق دور النشر المتخصصة بنشر الكتب الدينية، إلى جانب تقييد الحج إلى مدن جنوب العراق وإلى مكة المكرمة». ولم يقصر «السافاك»، الساعد الأيمن للنظام، من ناحيته في القيام بواجباته القمعية، ووصلت أعداد من نكل بهم من رجال الدين، اعتقالاً ونفياً وتقتيلاً، في سبعينيات القرن الماضي، إلى قرابة ستمئة عالم وطالب.

عمد محمد رضا شاه، إمعاناً في التحدي، إلى استئصال التقويم الهجري واعتماد تقويم جديد يرجع إلى تأسيس الإمبراطورية الفارسية على يد قورش العظيم. وأدرك الإيرانيون حينها أن الشاه يضع ملكه أمام الإسلام، وجرى اعتقال حجة الإسلام أبو الحسن شمس أبادي في أصفهان لدى انتقاده الشاه، ليُعثر عليه مقتولاً بعد بضعة أيام. وأعلن تجار البازار الإضراب تعبيراً عن حزنهم، وشهدت قم تظاهرة كبيرة في الخامس من حزيران/يونيو، إحياء لذكرى انتفاضة «الخامس عشر من خرداد»، وكان ذلك أكبر

تجمع تشهده المدينة منذ أحداث عام ١٩٦٣ الدامية.

وفشلت كل سياسات حكومة طهران العقيمة. والغريب، اندفاع الإيراني العادي أكثر فأكثر نحو التدين كلما سارع محمد رضا شاه في عملية التحديث. إن المجتمع الإيراني متدين بطبيعته، ربما لأن إيران الدولة الوحيدة في العالم التي يحكمها الشيعة، فقد تكاثرت أعداد زوار ضريح الإمام علي الرضا في مشهد، وارتفعت من ٢٢٠ ألف حاج عام ١٩٦٤ إلى ثلاثة ملايين ومئتي ألف حاج بعد عشر سنوات. وذلك في بلد بلغ عدد سكانه آنذاك ثلاثين مليون نسمة، أي حوالى ستة ملايين عائلة، بما يعني أن فرداً في كل عائلة قد زار مشهد مرة في العام.

مع ذلك، استمر محمد رضا شاه منعزلاً في عالمه الخاص، بعيداً عن واقع بلاده، مفتوناً بالسلطة المطلقة والثروة الهائلة، وأكثر تصميماً على التخلص من خصومه السياسيين. واستبد جنون العظمة بالشاه، وأخذ يعلن بين حين وآخر عن تحويله إيران إلى خامس قوة في العالم، بينما كانت البنى التحتية عاجزة عن تنظيم ونقل المعدات والأجهزة المكدسة في الموانئ لتحقيق التنمية الشاملة!. وبدأ الشاه ينزلق شيئاً فشيئاً إلى الاعتقاد بأنه ممثل الله على الأرض ومبعوث العناية الإلهية، كما ورد في حديثه لصحيفة إيطالية في آب/أغسطس ١٩٧٣، لدى قوله: «إني مؤمن بالله وبأنه اصطفاني لتأدية رسالة.. وأي معجزة تلك التي أنقذت البلاد وأنقذها ملكي أيضاً، لقد تحقق ذلك لأن الله إلى جانبي»[٣٠].

ولسخرية القدر، جاءت تسوية النزاع الحدودي، بين العراق وإيران، آذار/مارس ١٩٧٥، في صالح آية الله الخميني، حيث نصت اتفاقية شط العرب، في أحد بنودها، على تسهيل العبور بين البلدين، وتدفق آلاف الحجاج الإيرانيين إلى زيارة العتبات المقدسة في مدن جنوب العراق، وإلى النجف الأشرف حيث يقيم آية الله الخميني، مما وفر له وسائل اتصال مستمرة بمعاونيه في إيران وتزويدهم بالرسائل والإرشادات في كيفية مواجهة النظام البهلوي الحاكم.

وتزامنت تلك المستجدات مع تولي جيمي كارتر الرئاسة الأميركية، وهو الذي وعد في حملاته الانتخابية، في خريف عام ١٩٧٦، بحماية الحقوق المدنية للإنسان، وتعهد بجعلها جزءاً متكاملاً في سياسته الخارجية. وكان ذلك الوعد وراء اندفاع بعض الكتاب

الغربيين والإيرانيين ومن لحق بهم من الكتاب العرب، إلى إلقاء اللوم على عاتق الرئيس كارتر وحملته الانتخابية في اشعال الثورة الإسلامية في إيران والإطاحة بمحمد رضا شاه!

من المؤكد أن آخر ما كان محمد رضا شاه بحاجة إليه، تركيز الرئيس كارتر في حملته الانتخابية على حقوق الإنسان، فكيف به إذا جعلها معياراً في بيع الأسلحة الأميركية، ودعم أنظمة الحكم في بلدان العالم الثالث؟! ويعتقد البعض أن الشاه قد بالغ في هواجسه كعادته دائماً، فاستبق ضغوط الإدارة الجديدة وخفف بعض الشيء من وطأة دولته البوليسية. وفات هؤلاء أن الشاه اتخذ خطواته الأولى في الحقيقة، في منتصف عام ١٩٧٦، قبل أن يفوز جيمي كارتر في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر، حين علم أنه مصاب بمرض السرطان، والأرجح أنه فضل تلطيف حدة الأجواء السائدة تمهيداً لتولّي نجله العرش بسهولة ويسر، فقام بطرد عدد من مستشاريه في مقدمهم أمير عباس هويدا، واستعان ببعض الليبراليين التكنوقراط، وأطلق سراح بعض المعتقلين، كما خفف وطأة الرقابة على الصحف.

واللافت أن الرئيس الأميركي جيمي كارتر لم يعمد منذ توليه سدة الحكم إلى إثارة مسألة حقوق الإنسان الإيراني، بل التزم باستراتيجية الدعامتين، الرياض وطهران، التي انتهجها سلفه الرئيس ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر، في مواجهة موسكو في منطقة الخليج الفارسي.. ولا شك أن مراقبة تجارب الاتحاد السوفياتي البالستية من محطتي التنصت الإلكترونيتين في شمال إيران، كانت الأجدر بالرعاية من كافة حقوق الإنسان، فضلاً عن استمرار مساعدة الشاه في تخفيض أسعار النفط، التي يؤثر ارتفاعها سلباً على الاقتصاد الأميركي.

وأثناء زيارة وزير الخارجية الأميركي سايروس فانس، في أيار/مايو١٩٧٧، إلى طهران، بالكاد أشار إلى «حقوق الإنسان»، حين عبر أحد معاونيه عن ارتياح الإدارة الأميركية إلى الإصلاحات المتخذة بشأنها. أما فانس فأخذ يعد الشاه بالموافقة على صفقة طائرات الفانتوم ١٦ مقابل ١,٨ مليار دولار أميركي، وسبع طائرات إنذار مبكر أواكس، بقيمة ١,٢٣ مليار دولار. وبالفعل، دخلت الإدارة الأميركية في معركة مع الكونغرس للحصول على موافقته، الأمر الذي اعتبر مؤشراً واضحاً إلى التزام واشنطن بمحمد رضا شاه ونظامه الحاكم[٣١].

إن القول بأن التزام الرئيس كارتر بحقوق الإنسان قد دفع الإيرانيين إلى التمرد والخروج إلى الشارع، عبث ما بعده عبث، وكل ما يمكن قوله، أن مطالبة الإيرانيين بحقوق الإنسان كانت أسلوباً ذكياً أحسنوا استخدامه في إحراج الشاه والبيت الأبيض معاً، رغم أنهم كانوا يدركون سلفاً بحكم خبراتهم المتراكمة، عجز النظام الحاكم بحكم طبيعته عن التسليم بها. بعبارة أخرى، إن استخدام الإيرانيين لذلك الشعار الذي رفعه الرئيس كارتر جاء لمقارعة النظام وفضحه على مستوى العالم.

وتصاعد الاستياء العام خلال عام ١٩٧٧، قبل وقت قصير من رحلة الشاه إلى واشنطن، حين اتضح فشل النظام في إنجاز وعوده بالتنمية الاجتماعية وتردي الأوضاع عامة، الذي تمثل في انهيار كهرباء طهران والعجز عن إنشاء بنية تحتية لمجتمع صناعي حديث وارتفاع معدلات التضخم، إضافة إلى زيادة تكاليف الحياة ليس في العاصمة وحسب، وإنما تعدتها إلى كافة المدن الإيرانية والمناطق الريفية.

نعم، لقد أتاح إطلاق سراح بعض المعتقلين الفرصة لبضع عشرات من المثقفين التعبير عن أنفسهم، بالتزامن مع محاولة الشاه تحسين صورته لدى الرأي العام العالمي، بسماحه لفريق من الصليب الحمر بزيارة المعتقلين السياسيين، كما التقاؤه بممثلي منظمة العفو الدولية، والوعد بتقييد سلطات المحاكم العسكرية. وقد كتب أيضاً ثلاثة وخمسون محامياً إلى الشاه واتهموا الحكومة بالتدخل في القضاء، وأرسل فريق من الكتاب خطاباً مفتوحاً إلى رئيس الوزراء يطالبونه برفع الرقابة عن الصحف، فضلاً عن نشر ثلاثة من قادة «الجبهة الوطنية»، في حزيران ــ تموز، رسالة إلى الشاه يصفون الحكومة بالارتكاز على «نظام استبدادي»، مطالبين باحترام الدستور والتخلي عن «الحكم الشمولي».

مع ذلك، فهذه المطالب ليست بالجديدة في السياق الإيراني، كما أنها لم تستهدف إحداث ثورة شاملة تقتلع النظام الحاكم من جذوره.

وتوالت الأحداث: العثور على د. علي شريعتي، ٤٤ عاماً، ميتاً في شقته بإنكلترا، وتوجهت الأنظار إلى «السافاك» تتهمه بالقضاء على المفكر الإسلامي المعارض. ولا شك في أن وفاته أحدثت صدمة وحزناً عميقاً خاصة لدى الطبقة المتوسطة. وارتفعت وتيرة التوتر بسبب شق طريق وسط العاصمة واعتزام الحكومة إزالة أكواخ الفقراء،

وعندما احتج هؤلاء واجهتهم قوات السلطة بإطلاق الرصاص وقتلت أعداداً منهم ليست بالقليلة. وتخفيفاً للاستياء العام، أقال محمد رضا شاه رئيس وزرائه هويدا، ووضع مكانه جمشيد أموزجار، زعيم الجناح الليبرالي في الحزب الحاكم.

□ □ □

بدت إيران بحلول العام ١٩٧٦، وبفضل الارتفاع المطرد في أسعار النفط منقسمة إلى مجتمعين مختلفين تماماً: أحدهما مجتمع فوقي «متأورب متأمرك بالكامل، يرتدي أفراده آخر صيحات بيوت الأزياء العالمية ويتهادون، رجالاً ونساءً، في أروقة وزارات الشاه ومؤسساته، وفي الأسواق الحديثة والنوادي الليلية والمراقص ودور القمار. وبدا النواب وكأنهم مستوردون من الخارج، فيما ينهمك المثقفون في الحديث، في المطاعم الأنيقة، عن الفلاسفة جان بول سارتر أو غرامشي، ويتبادلون الحديث باللغتين الإنكليزية أو الفرنسية، التي يستخدمونها أيضاً في رسائل الحب والغزل، ويرسلون أبناءهم إلى المدارس في أوروبا أو الولايات المتحدة، حيث ابتاعوا آلاف الشقق والمنازل الفاخرة. وأصبحت إيران بفضلهم المستورد الأكبر لأشهر بيوت الأزياء الفرنسية، وقد تخطت أعداد من يقضون إجازاتهم في الخارج المليون في العام، ولم تعد إيران بالنسبة لهؤلاء أكثر من مكان للعمل وكسب المال[٣٢].

أما إيران الحقيقية حيث الأغلبية الساحقة، فقد بقيت في الأزقة والحارات الضيقة، في المساجد وفي البازار الشرقي المسقوف وفي المدارس الدينية، تكابد شظف العيش واستغلال بني جلدتها من المتنفذين والمتغربين، تبحث عن السلوى في هويتها الثقافية المتجذرة في أعماقها.

ورغم الزيادة المطردة في أسعار النفط وارتفاع مجمل الناتج المحلي للفرد، من نحو ٧٠٠ دولار سنوياً عام ١٩٧٠ إلى ما فوق الألفي دولار عام ١٩٧٨، فقد ازدادت الفجوة بين الأثرياء والفقراء وبدت أكثر اتساعاً عن ذي قبل. ومع ذلك، استمرت الحملات الدعائية الرسمية في الدفع نحو الاستهلاك وخلق ما لا يكاد ينتهي من حاجات ورغبات!

ألا تشبه إيران الأمس معظم بلاد العرب اليوم؟!

لعل محمد رضا شاه توقع أن تدعمه الطبقات العليا والمتوسطة، فكلاهما استفاد كثيراً من سياساته الاقتصادية وأسلوب نظامه الحاكم، ولكنه كان مخطئاً، فالأثرياء الجدد كانوا أشد كراهية له، ربما بقدر يفوق الفقراء التقليديين؛ فأخذوا يبتدعون النكات على «الشاه» وأفراد عائلته، قبل أن تتناقلها الأحياء الفقيرة في جنوب العاصمة بأيام. والسبب طبيعة النظام العسكري الذي أرسى رضا شاه قواعده بإحكام، وعمل خليفته محمد رضا شاه على استكمالها وترسيخها، فقد اعتقد الأثرياء أن الشاه يعتبر الفقراء ذخيرته لتدجينهم، إذا حاولوا يوماً شق عصا الطاعة، وأن مشاريعه بمشاركة عمال المصانع في الأرباح، ليست سوى رشى ملكية للطبقات «الدنيا» خدْمة لنواياه.

أما الطبقة المتوسطة، فيعود استياؤها إلى أسباب سياسية، فقد سافر كثيرون من أبنائها إلى الغرب واطلعوا على ما يتمتع به نظراؤهم من أبناء الطبقة المتوسطة من حقوق سياسية، يفتقرون في بلادهم إلى حدها الأدنى. وقد كانوا في الواقع متشظين سياسياً، رغم قوة وضعهم الاقتصادي، منهم الليبرالي ومنهم الاشتراكي وهكذا. ومع ذلك، كانت تجمعهم الرغبة في تقليص سلطات الشاه وإنشاء نظام سياسي تعددي، لكن أنّى لهم تحقيق ذلك، وهم يفتقرون إلى قوة موازية لمحمد رضا شاه وعسكره، البالغ عددهم قرابة نصف مليون مجهزين بأحدث الأسلحة وأشدها فتكاً، إضافة إلى خمسة وسبعين ألف من قوات الجندرمة العاملة في الريف، وخمسة وستين ألف شرطي يعملون لفرض القانون في المدن، أما جهاز «السافاك»، فيكفي معرفة أن الوزراء كانوا يخشونه ويرتجفون منه رعباً ربما أكثر بما لا يقاس من المواطن العادي، فعناصره تكاد تبلغ النصف مليون، تذرع البلاد طولاً وعرضاً، فضلاً عن أجهزة الاستخبارات التابعة للقصر مباشرة، والتي تقشعر بمجرد الإتيان على ذكرها الأبدان.

الهوامش

(١) Pollack, P. 72.

(٢) Hiro, Dilip,. *Iran under the Ayatollahs*, (Rutledge and Kegan Paul, London, 1998), P. 97.

(٣) Pollack, P. 75.

(٤) Ervand Abrahamian, *Iran Between two Revelations*, (Princeton, New Jersey, 1982) P. 419.

(٥) Irfani Suroosh, *Revolutionary Islam in Iran*, (Zed Books Ltd, London, 1983), P. 73.

(٦) Wilber N. Donald, *Iran, past and present*, (Princeton, New Jersey, 1981), P. 273.

(٧) Mortimer, Edward, *Faith and Power* (Tower and Jaber, Led, London 1982), P. 349.

(٨) Abrahamian, P. 420.

(٩) Ibid, P. 199.

(١٠) Ibid, P. 199.

(١١) Pollack , P.77.

(١٢) Katouzian, P.198.

(١٣) Abrahamian, P. 199.

(١٤) Katouzian, P. 131.

(١٥) Pollack, P. 397.

(١٦) Ibid, P. 138-140.

(١٧) Katouzian, P. 213-217.

(١٨) Ibid, P. 226.

(١٩) Hiro, P. 45.

(٢٠) Ibid, P. 228.

(٢١) Ibid, P. 82.

(٢٢) Ibid , P.129.

(٢٣) Ibid, P. 50-55.

(٢٤) Ibid. P. 306.

(٢٥) Pollack, P. 124-125.

(٢٦) Ibid., P. 101-109.

(٢٧) Hiro, P. 110-116.

(٢٨) Pollack, P. 101-109.

(٢٩) Ibid, P. 110-116.

(٣٠) Hiro, P. 58.

(٣١) Pollack, P. 147.

(٣٢) Taheri, Amin, *The Spirit of Allah*, (Hutchinson, London, 1985), P. 193.

من المنفى إلى الولاية

«الإسلام دين المناضلين الذين يلتزمون الحقيقة والعدل.. دين من يريدون الحرية والاستقلال.. ومدرسة من يكافحون الإمبريالية، لكن خدم الإمبريالية يطرحون إسلاماً مغايراً تماماً، ويضعون في العقول فكراً مزيفاً، إن رؤيتهم المشوهة تلك التي يعرضونها في معاهدهم الدينية تجرد الإسلام من وجوهه الحيوية والثورية، وكان لذلك التوجه الشيطاني، للأسف، أثر وأي أثر، وإذا وضعنا العامة جانباً نجد أن المتعلمين فشلوا في فهم الإسلام على نحو صحيح، بل أنهم شأن العامة التي تجهل الإسلام تماماً، يحملون أفكاراً خاطئة، اليوم يعيش الإسلام غريباً بين أهله، وإذا أراد أحد تقديمه على حقيقته يواجه صعوبات جمة في إقناعهم»[1].

الإمام روح الله الخميني

حرص آية الله الخميني، قبل الثورة وبعدها، على مخاطبة الجمهور كلما سنحت الفرصة، بما يوقظ العقل ويبعث الهمم، حتى فوجئ به العالم يوماً يتصدر كافة وسائل الإعلام العالمية زعيماً شامخاً صلباً، يقود ثورة شعبية عارمة أخذت تكتسح على مرأى من العالم المدن الإيرانية الواحدة تلو الأخرى.

عاش آية الله الخميني سنوات النفي الطويلة في مدينة النجف بالعراق، يتابع بدقة عبر مذياع صغير، أحداث بلاده والعالم، دون أن يفت في عضده قلب ضعيف أو كلى متعبة أو شحة موارد، نجح «السافاك» في تجفيف منابعها إلى حدها الأدنى[٢]. وكان يقوم بين حين لآخر بإلقاء دروس دينية معمقة، لم تكن تخلو من مضامين سياسية وانتقادات لاذعة. وأخذ موقعه يتعزز يوماً بعد يوم، ليصبح رمزاً لحركة ثورية لأسباب عدة أهمها: الثبات على معارضة محمد رضا شاه ونظامه الحاكم، واستشعار دقيق لنبض الجماهير في بلاده وتماهيه معهم، فقد عاش بين الناس، مما جعله يدرك ما يعتمل داخلهم والمسائل التي ينفعلون بها ويتفاعلون معها. وهكذا أصبح بأسلوبه المباشر وبتصريحاته الجامعة اللماحة، ممثلاً لغالبية الإيرانيين على اختلاف أطيافهم السياسية. ولم يتوان «السافاك» عن محاصرة الشيخ ودس العملاء وتضييق الخناق عليه، وعن تدبيج التقارير التي جاءت تشير أحياناً إلى أن «القرش العجوز قد كشر عن أنيابه»[٣].

□ □ □

ولد روح الله موسوي الخميني عام ١٩٠٢ في قرية خمين المحاذية للصحراء، على بعد ١٨٠ ميلاً جنوبي طهران، لأسرة تشتهر بالعلم الديني. لقي والده مصرعه وهو لم يبلغ عامه الأول بعد، على يد عصابة يديرها أحد كبار الملاك الزراعيين، بسبب نزاع على قطعة أرض أو حقوق المياه، وقام عمه على تنشئته في وضع مادي مريح نسبياً، بفضل قطعة أرض تملكها الأسرة، مكنتها من توفير قسط من التعليم التقليدي لأبنائها الذكور.

تلقى روح الله تعليمه الديني الأولي في قريته، ثم انتقل في سن الخامسة أو السادسة عشرة إلى آراك لاستكمال دراسته على يد العالم الإيراني الشهير عبد الكريم الحائري اليزدي، ولدى ذهاب الأخير إلى قم بهدف إحيائها كمركز للأبحاث والدراسات الإسلامية، لحق به الخميني حيث تلقى علوم الفقه والتأويل والفلسفة وعلم الأخلاق، إضافة إلى العرفان، أي الفلسفة الإشراقية.

وكان لهذه الدراسات أثر في نفاذ بصيرة الخميني وقدرته على التقاط جوهر الفقه الإسلامي ومنطقه الداخلي، الأمر الذي جعله مميزاً في التَأويل واستنباط القوانين.

واهتم كذلك بالتعمق في الفلسفة الإشراقية، التي زادته جرأة وقوة شكيمة ومقدرة على مواجهة المحن، وكلها سمات ومؤهلات أينعت وأتت أكلها في السنوات اللاحقة. كان روح الله طالباً نابهاً فطناً بكل المقاييس، يتقن فن الجدل ومقارعة الحجة بالحجة، وتلك إحدى أهم وسائل التعليم الديني وفتح مغاليقه أيضاً. والتحق بعد حصوله على الشهادة العليا في سلك التعليم بمدينة قم. ولم يكتف بالمنهاج الدراسي المعتاد، فعمد إلى تدريس الفلسفة وعلم الأخلاق لنخبة مختارة من تلامذته. وقد لاقت دروسه هذه إقبالاً واسعاً في داخل الحوزة العلمية وخارجها. وبدا الأمر مثيراً حينها، حيث ينظر رجال الدين عادة بفوقية إلى علوم الفلسفة ولا يحبذون دراستها.

يصف آية الله محمد جواد باهونار، الطالب السابق وزميل الإمام لاحقاً، تلك الدروس بقوله: كان النقاش يمتد لساعات وساعات، ينصبّ على مسألتين اعتبرهما الإمام ضروريتين للإسلام ولإيران معاً، لأنهما تؤديان إلى: الاستقلال عن الكولونيالية الغربية والشرقية، وإخراج رجال الدين من القولبة الأكاديمية التقليدية. كان الإمام يشرح الإسلام ويطرحه بمثابة التزام بالقضايا الاجتماعية والسياسية المعاشة، فرجل الدين حسب رأيه مسؤول عن الإنسانية جمعاء وليس الإيرانيين وحدهم، وعليه الالتفات إلى كافة الجياع والمقهورين دون تمييز، أينما وجدوا[٤].

أقام السيد الخميني في قم، طالباً ومعلماً بالتزامن، مع تسلم رضا شاه مقاليد الحكم، وشروعه في تأسيس حكم مركزي قوي، والأخذ بسياسات الرئيس التركي كمال أتاتورك لتحديث إيران على النسق الغربي. وفي محاولة لإقصاء رجال الدين وتقليص مكانتهم، قام الشاه باستيراد مجموعة من القوانين الأوروبية وتأسيس محاكم مدنية. واشترط حصول طلبة المدارس الدينية على درجة علمية في القانون، من جامعة طهران، حديثة الإنشاء، لممارسة عملهم. وإمعاناً في التحدي، سحب منهم مهمة توثيق العهود وتسجيلها، الأمر الذي أثر سلباً على مكانتهم وعلى مواردهم أيضاً.

والأعظم، إصدار رضا شاه في عام ١٩٢٨ أوامره للرجال بارتداء السراويل الغربية و«قبعة بهلوي»، أما النساء فعليهن خلع الشادور. وكما هو متوقع، استاء رجال الدين بشدة من سياسات رضا شاه وتوجيهاته، فعمدوا إلى المقاومة السلبية تارة والفاعلة تارة

أخرى. وشهد ذلك العام حدثاً مذلاً في مدينة مشهد، أصاب رجال الدين بجرح غائر، حين سحبت قوات الشرطة آية الله محمد تقي خارج ضريح الإمام موسى الرضا ليوسعه رضا شاه ضرباً وركلاً، لجرأته على التساؤل عن ملاءمة ملابس نساء الأسرة المالكة العصرية لقدسية المكان.

بدأت الدعوة إلى السفور بشن حملة صحافية واسعة وإلقاء المحاضرات، واقتصر خلع الشادور على فتيات المدارس، وقامت قوات الشرطة في عام ١٩٣٥ بنزعه عن السيدات عنوة في الشوارع والمقاهي والمستشفيات.

وقرر رضا شاه يوم إلقاء خطابه بصدد تحرير المرأة اصطحاب زوجه وابنته حاسرتي الرأس، وقامت الجهة المسؤولة بالإيعاز مسبقاً إلى المدعوين، وجلهم من موظفي الحكومة وكبار القوم، باصطحاب زوجاتهم سافرات. ويصف دبلوماسي بريطاني مأزق رجال الدين يومها بقوله: كثر الحديث عن عويل الملالي حزناً على انتهاك تقاليد الإسلام، وكان مشهد بعض القادة الدينيين مثيراً وهم على وشك السقوط من فرط التوتر والألم. وانتشرت شائعة مفادها بأن سيداً معروفاً قاوم بشدة نزع عمامته، فحلقوا لحيته وأرسلوه إلى منزله وعلى رأسه قبعة، وفي صباح اليوم التالي عثر عليه ميتاً في فراشه(٥)!

وصلت الضغوط ذروتها عام ١٩٣٥، بمناسبة حلول الذكرى العشرين لقصف قوات القيصر الروسي ضريح الإمام موسى الرضا في مشهد. واعتلى المنبر في مسجد جواهر شاه رجل دقيق الحجم، ولفتاً للانتباه نزع عمامته ووضعها تحت مؤخرته، وانبرى يهاجم السفور وينتقد الأوضاع الاقتصادية المتردية، وأخذ يكيل السباب للشاه ولمن حوله. وارتفعت أصوات الحضور بالضجيج وعلا الصخب، فسارعت قوات الشرطة في محاصرة الضريح، ووقع شجار وفقاً لرواية القنصل البريطاني، وقع على أثره قائد الشرطة في قناة للمياه، فخرج عن طوره وأمر رجاله بإطلاق النار فأوقعوا اثنين وثلاثين قتيلاً، ولدى رؤيته الجثث مكومة في صحن الضريح أصابه الذعر، وسحب قواته وانطلق مغادراً المسجد، للتشاور مع العاصمة طهران.

استغرقت عملية التشاور ثلاثة أيام، تجمّع خلالها الناس وهم يحملون العصي والهراوات، يضربون صدورهم وينشدون: «يا حسين احمنا من هذا الشاه»، والتحق القرويون بالجموع

وهم يحملون الخناجر والفؤوس، واقتحموا جميعاً الضريح. وفي اليوم الرابع، صدرت الأوامر بعودة الجنود المتعاطفين إلى ثكناتهم، وفتحت القوات النار وأسقطت وفقاً للمصادر الرسمية ثمانية وعشرين قتيلاً، فيما أكدت المصادر غير الرسمية دفن مئة وعشرين جثة في خندق تم إعداده مسبقاً. وتعرض نحو ثمانمئة لعقوبة الجلد بالسياط، وألقيت مسؤولية الأحداث على عاتق المشرف على المسجد وأنزلت به عقوبة الإعدام، بعد تعرضه لتعذيب بشع.

أما الملا، دقيق الحجم، الذي أشعل حماسة الحاضرين، فقد اختفى في فوضى اليوم الأول ولم يره أحد بعدها، وسرعان ما أحاطته الأساطير لتحوله إلى بطل فلكوري بات يعرف بمرور الوقت ببهلول، تيمناً ببهلول القديم، الذي كان يتظاهر بالجنون ليقوم بنقل رسائل الإمام السادس جعفر الصادق إلى أتباعه وهو أكثر أهل الأرض حكمة[٦].

□ □ □

لم ينس آية الله الخميني قط تلك الواقعة، وأخذ يشير إليها، بين حين وآخر، في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، في خطبه وتصريحاته مستحضراً الإساءات والإهانات التي أنزلها رضا شاه بالإسلام وبعلمائه.

وأطلق آية الله الخميني لقناعاته العنان تجاه رضا شاه، عقب خلع الأخير عن عرش البلاد عام ١٩٤١، وجاء كتابه «كشف الأسرار» مثيراً في عرضه المبكر للعلاقة بين الدين والدولة، حيث قدم رضا شاه مغتصباً للسلطة والمجلس النيابي فاقداً للشرعية، واتهم الوزراء بالفساد وجهاز الشرطة بالوحشية وكبار المسؤولين بتجاهل الفقراء والمعوزين والسعي وراء مصالحهم الخاصة.

وأعاد آية الله الخميني أصل هذا البلاء إلى سياسات الشاه المخلوع، رضا شاه، وإلى إغفاله المتعمد لمبادئ الإسلام، وكذلك التشوه والتشظي الذي ألحقه بالجماعات الإسلامية. وواظب الخميني اتساقاً مع وجهة نظره، على انتقاد تبنّي القوانين الغربية واستيراد المستشارين الأجانب وإطلاق الحبل للنساء على غاربه. ولم يعتبر إجراءات خلفه محمد رضا شاه عام ١٩٦٢، المعروفة بـ «الثورة البيضاء» أقل ضرراً، بل امتداداً لسياسة والده ونسخة مكررة من تغول الدولة، ومن انتقاص لقدر الدين ورجاله في المجتمع.

اللافت، عدم تعرض آية الله الخميني في كتابه إلى نظام الحكم الملكي، مكتفياً بإبداء رغبته في قيام العلماء بدور أكبر في الإشراف على شؤون الحكم، دون الإشارة إلى أحقيتهم في تولّي الحكم، أو مطالبتهم بعدم التعاون مع الدولة، وذلك انسجاماً مع القاعدة الجارية المعروفة، بأن «الإدارة الفاسدة أفضل من لا شيء».

تجنب آية الله الخميني، في أربعينيات وبداية خمسينيات القرن الماضي، التدخل في الشؤون السياسية حتى أثناء إضرابات (١٩٥١ ـ ١٩٥٣) والإطاحة بحكومة د. محمد مصدق. ويرجع السبب في ذلك، على الأرجح، إلى مرجع التقليد المعروف آية الله محمد حسين البرجوردي، الذي كان يؤثر الابتعاد عن السياسة وشؤونها. وبوفاة الأخير عام ١٩٦١، بدأت فاعلية آية الله الخميني في التألق، أثناء سياسات محمد رضا شاه الإصلاحية، ونزوعه إلى الاستبداد والحكم الشمولي. وكلها أسباب أثارت آية الله الخميني ودفعته إلى مواجهة السلطات الحاكمة صراحة وعلانية.

بدأت المواجهة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢، بموافقة الحكومة على قانون انتخاب المجالس المحلية، الذي اعتبره رجال الدين خدمة للبهائيين المرتدّين عن الإسلام في القرن التاسع عشر، وذاك وضع لا يمتعهم بمكانة أهل الكتاب. وكانت إيران تعيش آنذاك ركوداً اقتصادياً مفاجئاً، وتعاني من مشاكل بطالة وأزمات مالية طاحنة. وأخذ المحتجون يمطرون رجال الدين في قم ببرقيات الاستياء من الشاه ورئيس حكومته وانتهاك القانون. وأمام توسع حركة الاعتراض وتعطل المجلس النيابي، أعلن رئيس الحكومة، في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢، تعليق قانون انتخابات المجالس المحلية، وسارع إلى إبلاغ قراره للقادة الدينيين.

منذ بداية الأزمة، شارك روح الله الخميني في الاحتجاجات بأسلوب مميز وخاص، حيث عمل على توسيع دائرة الانتقاد، فأبرق إلى رئيس الحكومة، أسد الله، وإلى محمد رضا شاه وحمّل رئيس حكومته مسؤولية انتهاك الدستور والقانون الإسلامي، ومخالفة توجيهات الهيئات الدينية ورغبات الأمة، وطالب بتصحيح المواد المخالفة للقانون، محرضاً على ضرورة «الحرص على عدم حدوث مثل هذه الأمور مرة ثانية». ولم يكتف بانتقاد قانون الانتخابات، بوصفه من صنع العناصر الأجنبية، بل تناول أيضاً الأوضاع الاقتصادية المتردية.

وهكذا، اتضح جلياً ومنذ أزمة قانون انتخاب المجالس المحلية، تميز السيد الخميني وصلابته وقدرته على اتخاذ مواقف مستقلة عن زملائه العلماء، وقد تجلى تميزه حين اعتبر تأكيدات رئيس الحكومة سراً إلى العلماء بإدخال تعديلات خداعاً صريحاً. وطالب الحكومة باتخاذ إجراء شرعي لإبطال ما فعلت. ولم تخفّ حدّته إلا بتراجع رئيس الحكومة، في الأول من كانون الأول/ديسمبر، وإعلانه تعليق القانون.

□ □ □

وكان الطريق إلى الخامس عشر من خرداد.

وبدأت المواجهة في المدرسة الفيضية أثناء إحياء ذكرى الإمام السادس، جعفر الصادق، حين ترددت في أروقتها إدانات «الثورة البيضاء» وإجراءات الحكومة. واقتحمت قوات الكوماندوس المدرسة متخفية بملابس مدنية، وأوسعت الطلبة والحضور ركلاً وضرباً، وألقت ببعضهم من أسطح المبنى وشرفاته العالية، فقتلت أحدهم وجرحت الكثيرين، ثم أخذت تعيث فساداً في المدينة لبضعة أيام، تلاحق الطلبة وترهب سكانها.

وحلّت ذكرى أربعين الهجوم على المدرسة، وألقى آية الله الخميني خطاباً ساخناً، وصف فيه الحكومة بـ«المغتصِبة»، مطالباً بإسقاطها. وأخذ يتناول شعارات قوات الكوماندوس المؤيدة للشاه ساخراً ببراعة بالقول: «إن حب الشاه يعني النهب وانتهاك حقوق المسلمين ووصايا الإسلام»، ثم التفت إلى الحكومة يدمغها بالعمالة لإسرائيل، وأخذ ينوه بالجيش الإيراني لكونه «ليس مستعداً لرؤية بلاده تسحق تحت الأحذية اليهودية»، وخاطب رئيس الحكومة قائلاً: «... أبداً لن أحني رأسي لطغيانك»، ثم توجه بالاعتذار عن تلبية دعوة أكبر علماء الشيعة آنذاك، آية الله محسن الحكيم، إلى التوجه للنجف احتجاجاً على تدمير المدرسة الفيضية، بعدم التخلي عن مدينته للملاحدة(٧).

وأصبح آية الله الخميني، بين عشية وضحاها، إماماً وبطلاً يلتفّ حوله المؤمنون، جريئاً غير هيّاب، وقد طفح الكيل بالغالبية من الملكية الديكتاتورية لكنها تفتقر إلى الشجاعة للتعبير صراحة عن آرائها ومشاعرها. وفي ساعة مبكرة من فجر اليوم التالي اعتُقل السيد الخميني لفترة قصيرة ثم أطلق سراحه.

وارتفعت وتيرة التوتر مع اقتراب شهر المحرم، أواخر أيار/مايو، وبدأت تظهر صور آية الله الخميني أكثر فأكثر في بازار مدينة قم والعاصمة طهران، تعبيراً عن شعبيته المتصاعدة. وقامت الحكومة تحسباً لدى اقتراب الشهر المحرم وما يثيره عادة نصفه الأول من شجون وأحزان، باعتقال ستة وثلاثين طالباً دينياً نشطاً تفادياً لانفلات الوضع. واكتفى كبار العلماء بالشجب والاستنكار، لكن السيد الخميني رفع الصوت عالياً مطالباً بتبنّي موقف صلب تجاه «الإدارة الطاغية»، فالإيمان الصحيح بالنسبة إليه اتخاذ موقف واضح إزاء القضايا العامة.

أمرت السلطات الحاكمة بتشديد الإجراءات الأمنية في قم، واقترب ضابط مخابرات من آية الله الخميني، فيما هو جالس في صحن دار آية الله شريعة مداري يستمع إلى مراثي الحسين، وهمس في أذنه بأنه يحمل إليه رسالة من «جلالة الإمبراطور»، وحذره بالتزام الهدوء «وإلا سوف نكسر عظامك». ولم يطرأ أي تغيير على ملامح الشيخ وردّ بصوت هادئ «نحن أيضاً لدينا مغاوير وعلى جلالة الإمبراطور معرفة ذلك».

وتدفقت الحشود أمام منزل آية الله الخميني، في ظهيرة اليوم نفسه، وبعضهم يحمل أكفاناً بيضاء استعداداً للشهادة في أي لحظة، فقد انتشرت شائعة تفيد عزم عملاء «السافاك» على اغتيال السيد، فجاؤوا جميعاً لسماع خطابه، فالسيد لديه الكثير.

ظهر آية الله الخميني محاطاً بابنه مصطفى وتلميذه حسن منتظري، وأخذت الحشود تفسح له الطريق حتى وصل إلى المدرسة الفيضية. لم يعتل المنبر بل اكتفى بالجلوس على حافته في مواجهة الضريح. وبدا متألماً في دفاعه عن العلماء وتبرئتهم من تهمة «الرجعية السوداء»، ثم صعق الحضور لدى توجهه مباشرة إلى محمد رضا شاه ومخاطبته بالقول: «أيها البائس التعس». وكانت تلك المرة الأولى التي يجرؤ فيها أحد على مخاطبة الشاه علانية بأسلوب كهذا، على مرأى ومسمع من السلطات. وانطلق متهكماً: أنحن الرجعيون؟!.. وأنتم ومرافقوكم التقدميون؟!.. والله لن تنفعك إسرائيل.. اليوم علمت بتحذير أجهزة الأمن لبعض الوعاظ من الإتيان على ذكر إسرائيل، أو القول بأن الإسلام مهدد، أو الإشارة إلى الشاه، ماذا بقي لنا كي نتحدث عنه إذا وضعنا كل هذه المواضيع الرئيسة جانباً؟!.. طالبوا بألا نتحدث عن الشاه وإسرائيل، فما هي العلاقة بين الشاه وإسرائيل؟!.. ربما يريد هؤلاء تصويرك يهودياً حتى أعلنك

مرتداً ملحداً، فيقوم أولئك (الناس) بإلقائك خارج البلاد[٨].

□ □ □

واقتحمت قوات الأمن، فجر الخامس من حزيران/يونيو، منزل آية الله الخميني، واقتادته إلى طهران، ووضعته رهن الاعتقال في ثكنة عسكرية. وسرعان ما انتشر الخطاب وعم نبأ اعتقاله البلاد وأصبح حديث الناس. وانطلقت الجموع غاضبة في تظاهرات عمت شوارع طهران وسائر المدن الإيرانية. وكانت بداية انفجار مشاعر الغضب، الذي تراكم طيلة السنوات الماضية، ليتحول إلى عصيان شامل بات يعرف بانتفاضة «الخامس عشر من خرداد».

وأخذت الجموع تزحف في اتجاه العاصمة طهران وقد اتشح البعض بأكفان بيضاء، وعندها فقد محمد رضا شاه رباطة جأشه وسارع بالانسحاب إلى قصر سعد أباد في ضواحي العاصمة، وتولى بنفسه إدارة الأحداث والإشراف على عمليات المواجهة. وأعلن الأحكام العرفية ودفع بالدبابات وآلاف القوات إلى الشوارع، وصدرت الأوامر مشددة «اضرب لتقتل». استمرت المذابح لثلاثة أيام متصلة، قصفت خلالها الطائرات الحربية الجموع الزاحفة على الطرق المؤدية إلى العاصمة، وسقط خلالها وفقاً لأرقام الحكومة ٦٨ قتيلاً و١٥٠ جريحاً، لكن أحد الشهود العيان من الأكاديميين الأميركيين قدر عدد القتلى والجرحى بالآلاف، فيما قدره، اي. أر عزمي A. R. Azime، بعشرة آلاف. أما عالم الاجتماع الأميركي المعروف م. جه فيشر M. J. Fischer، المتخصص بالشأن الإيراني، فذكر أن الجيش ذبح الآلاف لينطبع الحدث في الذاكرة الشعبية ولا تمحوه الأيام، مصحوباً بصور آلاف الزاحفين بقمصانهم السوداء وهم يتعرضون لقصف وحشي من الطائرات الحربية على امتداد الطريق من قم إلى طهران.

ويتعذر بالفعل تحديد عدد القتلى بدقة، فقد سارعت القوات إلى جمع الجثث ودفنت الكثيرين في قبور جماعية، كما ألقت من الطائرات بأخرى في بحيرة الملح «أهواز السلطان» الواقعة بين قم وطهران. ولا شك في أن عدد القتلى يفوق كثيراً المئتين الذي أعلنته الحكومة، فقد قدرته الجهات غير الرسمية بخمسة إلى ستة آلاف سقطوا في سائر أنحاء البلاد[٩].

وهكذا، لجأ محمد رضا شاه إلى قواته المسلحة، وأطلق لها العنان لإخضاع الجموع وضمان إذعانها، فقد تم له سحق المعارضة الوطنية واليسارية، والآن عليه القضاء على خصومه من رجال الدين لمرة واحدة وإلى الأبد.

□□□

وانتشرت الشائعات عن إخضاع السيد الخميني إلى المحاكمة، ودعوة رئيس الحكومة إلى التخلص منه. وسارع آية الله شريعة مداري وكبار رجال الدين بإعلانه مجتهداً، الأمر الذي حال دون محاكمته. وأخذ طلبة المدارس الدينية ورجال الدين الشباب يصدرون بيانات الاستنكار ويجمعون التوقيعات احتجاجاً على استمرار اعتقاله.

وأرسل محمد رضا شاه بعض كبار المسؤولين لزيارة السيد الخميني خلال فترة اعتقاله، وفي مقدمهم الجنرال حسن ماكرافان الذي أخذ يثنيه عن الاهتمام بالسياسة والتدخل في شؤونها قائلاً: ما لك والسياسة، إنها كذب وخداع وخسة وعار.. دعها لنا، فأجابه السيد الخميني من فوره: وما الإسلام؟ أليس سياسة؟[١٠].

وأخيراً، بعد قرابة عشرة شهور أُطلق سراح روح الله الخميني، في نيسان/أبريل ١٩٦٤، فعاد أدراجه إلى قم، تسبقه شائعات أطلقها رئيس «السافاك» وبعض المسؤولين، تفيد تعهده بعدم تناول الشؤون السياسية. السيد الخميني عاد إلى الظهور على الملأ بعد عشرة أيام، لينفي تلك الشائعات متحدياً بالقول: إنه يكذب، من يعطِ تعهداً كهذا، الخميني أو غيره، سوف يطرد من الهيئة الدينية[١١]، وانطلق ينتقد الحكومة واصفاً الشاه بخادم القوى الأجنبية.

ويزعم البعض أن التوصل إلى حل وسط مع آية الله الخميني كان ممكناً، انطلاقاً من فكرته عن الاعتماد المتبادل بين الحكم والدين، وحديثه عن العمل وفق مبادئ الإسلام، لكن محمد رضا شاه لم يكن مستعداً لتقديم أي تنازلات تحدّ من سلطاته المطلقة.

أياً تكن حقيقة هذه المزاعم، فالأحداث كانت تتسارع نحو مواجهة جديدة.

إمعاناً في تحدي الكرامة الوطنية، ورغم الأجواء المكفهرة، وافق مجلس الشيوخ، في

عجالة قبل العطلة الصيفية بقليل، فى تموز/يوليو ١٩٦٤، على مشروع قانون يسمح بمنح العسكريين الأميركيين حصانة دبلوماسية تحول دون إخضاعهم إلى القضاء الإيراني. وتسربت الأنباء، رغم التكتم الشديد، إلى طهران وسائر أنحاء البلاد، وبعثت في الأذهان ذكريات الامتيازات الأجنبية المهينة، التي فرضتها القوى الدولية على إيران في القرن التاسع عشر.

ووافق المجلس النيابي، الذي عاد إلى الانعقاد مجدداً في خريف عام ١٩٦٣، بعد تعطيل استمر لعامين، على قانون الامتيازات الأجنبية ومرره رغم صعوبة ابتلاعه بأغلبية ثلاثة عشر صوتاً. وازداد الحرج بموافقة المجلس مباشرة على قرض أميركي بمبلغ مئتي دولار لشراء أسلحة أميركية، الأمر الذي خلف انطباعاً بتنازل الحكومة للولايات المتحدة مقابل المال.

وكانت صدمة بالغة للشعب الإيراني، إذ ليس بوسع آية الله الخميني الصمت إزاء انتهاك فاضح كهذا. وأصدر بياناً بعنوان «وثيقة استعباد إيران» جاء فيه، «لو كان لرجال الدين نفوذ، لما بقيت الأمة أسيرة لإنكلترا لدقيقة واحدة، ثم لأميركا لاحقاً. لو كان لرجال الدين نفوذ، لما تصرفت الحكومة كيفما شاءت بما يلحق الضرر بالأمة». وأتبع البيان بخطاب ساخن، ألقاه، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، في جمع أمام منزله في قم، قال فيه: «إن موافقة المجلس النيابي تفيد اعترافه بأن إيران مستعمرة، إضافة إلى منحه أميركا وثيقة تشهد ببربرية أمة الإسلام». وطرح رؤيته للقانون باعتباره تهديداً لاستقلال البلاد، واستطرد مضيفاً: «يتمتع الطهاة والحرفيون والمهنيون والإداريون الأميركيون وعائلاتهم بالحصانة القانونية، بينما يعيش علماء إيران في المنافي والمعتقلات... لقد جعلوا الشعب الإيرانى أحقر من كلاب الأميركيين... إذا صدم الشاه كلباً تجري مقاضاته، لكن إن صدم طاه أميركي شاه إيران أو مرجعاً دينياً أو أي صاحب منزلة رفيعة، فليس لأحد حق مقاضاته... لماذا؟!... لأنهم يسألون أميركا قروضاً وتلك شروطها»(١٢).

وأصبح بيان الخميني وخطابه السخّان، الذي جرى توزيعه سراً على نطاق واسع، حديث الساعة، خاصة ذلك القسم بعدم السماح لدمية أميركية، مثل محمد رضا شاه، بإطلاق يدها في حكم إيران، وإعلانه صراحة أن النظام الحاكم أميركي بامتياز، مطالباً

البلدان الإسلامية بالاستقلال عن القوى العظمى.

وتم اعتقال الإمام، في تشرين الثاني/ نوفمبر، بعد أيام قليلة واقتيد مباشرة إلى مطار مهرباد، ومن ثم أُبعد دون ضجة إلى تركيا المجاورة، حيث أقام لمدة عام قبل أن ينتقل للعيش في النجف بالعراق لثلاثة عشر عاماً قادمة.

خلافاً لما أثاره اعتقاله الأول من اضطرابات واسعة عمّت البلاد، لم يفض إبعاده إلى ردة فعل تذكر، ويعود السبب على الأرجح إلى قرب العهد بممارسات النظام الوحشية ومثولها حية في الذهن الجمعي للإيرانيين. مع ذلك، بقيت التجربة السياسية المثيرة التي خاضها طلبة المدارس الدينية حية ماثلة بكل أبعادها، رغم العزوف العام عن مزاولة العمل السياسي قرابة عشر سنوات. لكن أحداث «الخامس عشر من خرداد»، خلفت مخزوناً قوياً بات في متناول يد الحركة الشعبية، تنهل منه كلما دعتها الحاجة وواتتها الظروف الموضوعية، فضلاً عن وضعها الإمام الخميني في دائرة الضوء نموذجاً رفيعاً لزعيم سياسي ملتزم وصلب، عصيّ على التسويات والإغراءات.

□ □ □

لم يكن آية الله الخميني بعيداً في النجف بمنأى عن عيون عملاء السافاك، وكان بإمكان رئيس الجهاز الجنرال نعمة الله ناصري طمأنة محمد رضا شاه بين حين وآخر إلى انتزاع «أنياب القرش العجوز»، لكن الأيام كشفت لاحقاً أنه كان مغفلاً كبيراً.

تمكن السيد الخميني رغم المتابعة المشددة، من الحفاظ على شبكة الاتصال داخل إيران بواسطة ابنه الأكبر مصطفى، الذي كان يكتب أحياناً في اليوم الواحد عشرات الرسائل، حيث لم يكن ضيق العيش يسمح بتعيين مساعد له، والأهم إعانة عدد من الطلبة لتكوين حوزة علمية، فبدونهم يصبح آية الله جنرالاً من دون عسكر[١٣].

نادراً ما كان آية الله الخميني يغادر منزله في النجف، وأخذ يمضي معظم الوقت يقرأ ويتعبد في غرفته الصغيرة، ويستمع مساء إلى نشرات الأخبار والبرامج السياسية المفضلة لديه من إذاعة إيران الحرة، والإذاعة البريطانية باللغة الفارسية، فقد كان تحويل مؤشر مذياعه الصغير بالنسبة له متعة ليس هناك ما يضاهيها.

أخذ آية الله الخميني يتابع أحداث بلاده ويلاحقها بإصدار بيانات الشجب والإدانة لسياسات محمد رضا شاه، كاشفاً مواطن الخطر المحدق ببلاده من «الطاغوت والملاحدة»، مطالباً بضرورة مقاومة الحاكم الذي تحول «خادماً للدولار»، ولم يفته تناول الصراع العربي/الإسرائيلي والمطالبة بـ «اقتلاع جرثومة الفساد» من العالم الإسلامي.

وتعكس كلمات آية الله العظمى قدرة على التشوف، ورؤية عميقة تعمل على إحداث تغييرات جذرية على كافة الأصعدة، كما تحقيق انطلاقة جذرية شاملة لمعالجة أوجه القصور المختلفة، واقتلاع أسباب الضعف من جذورها. وهكذا بدأ آية الله الخميني يدعو إلى ثورة شاملة، وليس إلى تغيير دفة السياسة في بلاده. وانطلق يهاجم نظام الحكم الملكي وليس مجرد شخص الشاه، مطالباً بتأسيس دولة إسلامية الهوية.

□ □ □

الطريق إلى «ولاية الفقيه»

انطوت كلمات آية الله الخميني على قناعة كاملة بأن العالم الإسلامي يواجه أزمة هوية متفاقمة، بمعنى إصابته بانسلاخ أو باغتراب متجذر، يكشفه ضعف المسلمين ووهنهم الواضح في كافة المجالات: السياسية، العسكرية، العلمية، الاقتصادية، والأخلاقية. وليست مسألة الاغتراب هذه بعلّة مستجدة، فقد سبق وروّعت من قبل المفكر الإيراني جلال آل أحمد، ثم د. علي شريعتي لاحقاً. مع ذلك، فإن لآية الله الخميني تحليلاً خاصاً يختلف في نقطتين:

الأولى: اعتبار أزمة الهوية بمثابة تهديد لجوهر الإسلام ووجوده.

الثانية: استيعاب مشكلة الاغتراب في اهتماماته الفلسفية والإشراقية المعقدة.

لقد استهدف آية الله الخميني، على الأرجح، صياغة أيديولوجية تعكس الهوية الإسلامية، بمعنى تبيئة فكر يستند إلى الفقه الإسلامي، أقله من الناحية الرسمية، من أجل إعادة تثوير ضمير الفرد والمجتمع المسلم. ولقد انطوى اهتمامه المكثف بمسألة الاغتراب، على مضامين عميقة من ناحية النظرية والتطبيق الشيعي على حد سواء.

بعبارة أخرى، استهدف العالم الجليل العمل على تحويل التشيع من التراث الدين/ سياسي إلى أيديولوجية ثورية فاعلة، تفضي إلى إحداث نقلة جذرية في التراتبية السائدة. وهذا يستلزم بدوره إنشاء بديل يمكنه تلبية حاجات التماثل الأيديولوجي الجمعي، ووضع حد للتشظي النسبي للمرجعية الشيعية. بكلمة موجزة، كان يسعى إلى تحقيق وحدة الكلمة على المستوى الاجتماعي(*).

ويجدر الانتباه إلى أن آية الله الخميني ليس واعظاً أو رجل دين، بمعنى العنعنة والحوقلة، ذلك الأسلوب السائد لدى غالبية «العلماء» منذ أمد طويل، فالإسلام من وجهة نظر الإمام الراحل ليس مجرد طقوس وشعائر تقام وحسب، وإنما ثورة مستمرة في جوهر الإنسان وعلى كافة الأصعدة: فكرياً واجتماعياً وسياسياً وأخلاقياً. ولذلك، استند برنامجه الثوري إلى مجموعة من الافتراضات الفلسفية، خاصة تلك المتعلقة بالإدراك المتنوع المستمد من الأفلاطونية الحديثة، كما الحكمة الإلهية المسكونة بالعرفان(**).

ويكشف التحليل الدقيق للمواقف التي تبناها آية الله الخميني، أنه كان يدفع إلى إحداث نقله نوعية راديكالية في التشيع التقليدي، وإن اكتست بلباس تقليدي. ولا يعني ذلك أن برنامجه أو مصادره، تشكل انحرافاً جوهرياً، لكنها مجرد وسيلة استخدمها لتحديد برنامجه وبلورته، الأمر الذي يجعل السيد الخميني مفكراً أصيلاً بامتياز[١٤].

أخذ آية الله الخميني يعبر عن رؤيته والدفاع عنها في سلسلة محاضرات ألقاها في النجف عام ١٩٦٩، إثر نشوب نزاع بين تلامذته وتلامذة آية الله أبو القاسم الخوئي،

(*) توجه الإمام الخميني إلى الحجيج عام ١٩٧٩ بقوله: أنتم مسلمو العالم، أنتم أتباع مدرسة التوحيد، إن كافة مشاكل العالم الإسلامي تعود إلى افتقاره إلى وحدة الكلمة وإلى التنسيق، إن سر النصر يكمن في وحدة الكلمة.

(**) الأفلاطونية الحديثة مذهب نشأ في القرن الثالث ق.م، وهو عبارة عن الفلسفة الأفلاطونية المعدلة بحيث تنسجم مع المفاهيم الأرسطية والإشراق، بمعنى تصور العالم فيضاً منبثقاً عن الذات الإلهية.

الذي ينفي الولاية السياسية المباشرة للفقيه. وتم جمع المحاضرات ونشرها لاحقاً في كتاب تحت عنوان «ولاية الفقيه»، الذي جاء معبراً عن أفكار الإمام في الدين والدولة، كما شكل برنامجاً لإعادة ترتيب المجتمع ودليلاً لمسيرته الثورية.

□ □ □

إن التعرف على النقلة النوعية التي أحدثها الإمام الخميني في الفكر الشيعي، يتطلب إلقاء نظرة سريعة على ما حققه المفكرون السابقون من خطوات عبّدت طريق البحث ومهدته إلى «ولاية الفقيه».

بداية، يعتبر التشيع التقليدي الولاية مستمدة من «السلطة الشاملة» الخاصة بالأئمة الاثني عشر، أولئك المنحدرين من النبي (ص) عبر ابنته السيدة فاطمة الزهراء وزوجها الإمام علي بن أبي طالب، وجميعهم معصوم من الزلل وارتكاب المعاصي، ويتمتعون بسلطة شاملة في أمور الدين والدنيا، لكن دخول الإمام الثاني عشر، عام ٨٧٢م، في «الغيبة الكبرى»، أخضع فكرة نيابة الفقهاء والمجتهدين وحجّمها إلى نقاش مستمر.

ويمكن القول بوجه عام، إن الفقه الشيعي يمنح الفقهاء الولاية (النيابة العامة)(*) في ثلاثة مجالات: الوصاية على ممتلكات الأيتام وذوي الإعاقة، الإشراف على الأوقاف الإسلامية، وأخيراً الوصاية العامة على مصلحة الجماعة استناداً إلى قاعدة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، وقد تمتد الولاية بالتوجه إلى السلطة الحاكمة لرفع الظلم أو كسر الاحتكارات وما إلى ذلك.

بشكل عام، لقد توافقت جميع المرجعيات على الولاية في المجالات المذكورة أعلاه، لكنهم اختلفوا في مسألة منح الفقهاء حق ممارسة السلطة السياسية، أي الانخراط في العمل الإداري اليومي نيابة عن الإمام الغائب في أوقات الخطر وتفشي الفوضى، كما مطلبهم بتولي الإدارة الفعلية للحكومة والسيطرة الممأسسة على العملية

(*) شكلت نظرية «النيابة العامة» عن الإمام المهدي مخرجاً من مأزق اشتراط النص والعصمة، وبالتالي الالتزام بنظريتي التقية وانتظار رجعة الإمام الغائب.

السياسية، وليس خافياً أن هذه السلطات تتبع «السلطة الشمولية» المخولة إلى الأئمة الاثني عشر.

لم تكن مسألة ولاية الفقهاء مدار بحث وتمحيص، فقد سبق أن قالت «نظرية الإمامة» كلمتها، في أن الإمامة مفروضة من الله تعالى، وهي متوارثة حصراً في ذرية الإمام الحسين، وأنها تثبت بالنص أو بالوصية. ولم تُطرح المطالبة بالسلطة السياسية أثناء حياة الأئمة العشرة، باستثناء الإمام الحسين الذي رفض مبايعة يزيد بن معاوية. والمعروف أن الأئمة لاذوا جميعاً بالتقية وحضّوا أتباعهم على الالتزام بها. ولم يعرف أيضاً عن الوكلاء الأربعة للإمام الثاني عشر، مطالبتهم بالقيادة السياسية بالإنابة عنه أثناء غيبته الصغرى.

قال المتكلمون الإماميون الأوائل بنظرية «الإمامة الإلهية»، وبعدم جواز خلو الأرض من إمام.. رئيس خليفة قائد.. معصوم ومعيّن من قبله تعالى، وبذلك أبطلوا الشورى وانتخاب الإمام معاً، لكن غيبة الإمام المهدي الثاني عشر شكلت تناقضاً صارخاً في الفلسفة الإمامية، فكيف يمكن التوفيق بين ضرورة وجود الإمام وبين غيبته الممتدة، التي لا يعلم إلا الله وحده إلى متى؟!

وجاء الحل بطرح نظرية «الخوف والتقية»، ودعوتها إلى إزالة أسباب غيبة الإمام تمهيداً لعودته، فذلك هدف يستحق العمل من أجله، ولعله يشكل مخرجاً لبقاً وإغلاقاً لتلك المسألة المثيرة برمتها. وقد طالب بعض الفقهاء بالكف عن التفكير في هذه المسألة المحيرة والغامضة، والاكتفاء بالإيمان بوجوده وبعصمته، وبأن رجعته منوطة بإذنه تعالى. ولم يتردد الشيخ المفيد لدى سؤال بعض رؤساء الدولة البويهية عن الغيبة في إحالتهم إلى الله بقوله: «إنه سر الغيبة لا يعلمه أحد سواه»[١٥].

أثارت سيطرة آل بويه الشيعة على الخلافة العباسية السنية، في بغداد، نقاشاً معمقاً بين فقهاء الشيعة الإمامية حول حجم مشاركتهم في إدارة حكم يرونه غير شرعي. وبرغم من علمهم أن الخليفة العباسي مجرد واجهة وبجواز حكم آل بويه، فإن حكمهم يبقى مع ذلك في نظرهم غير شرعي مهما بلغ من العدل، خاصة وقد كان صدق آل بويه وتقواهم موضع شك. على أية حال، أدى النقاش الدائر إلى ظهور نظرية «النيابة العامة» عن الإمام المهدي، الأمر الذي أتاح للفقهاء تجاوز نظرية «الإمام الإلهية» وممارسة

القضاء والأعمال الإدارية. وكان لهذه النظرية أثر كبير في التطور والوصول لاحقاً إلى نظرية «ولاية الفقيه» السياسية.

هل يجوز العمل لدى سلطان جائر؟ وما مدى انسجام ذلك مع نظرية الإمام الثاني عشر بصفته الحاكم العادل؟!

يرى السيد شريف المرتضى، المتوفى عام ١٠٤٤م، أن العمل لدى سلطان غير شرعي كهذا، واجب شرعي، خاصة إذا كانت لدى العامل أسباب وجيهة مثل دعم الحق ومحْق الباطل، أو تعرض حياته للخطر في حال رفض المنصب. أما التحريم فيقع في رأي السيد المرتضى في حال تطلب العمل إراقة الدماء، استناداً إلى نظرية «النيابة العامة» للفقهاء، مبرراً ذلك بقوله: «يعد العمل لدى حاكم جائر أمراً طيباً إذا كان فيه تحقيق الأهداف السابق ذكرها، فالعمل يبدو في ظاهره نيابة عن ذلك الحاكم الجائر، ولكنه في باطنه نيابة عن الأئمة، فهم قد أباحوا العمل تحت الشروط السابقة، وبالتالي يصبح تولي المنصب هنا بالإنابة عنهم والعمل وفقاً لسلطتهم».

ويؤكد السيد المرتضى رأيه باعتبار أن من يعيق تولي أحد منصباً ما، بمثابة من يعرقل عمل من نصبه الإمام العادل، وتلك قاعدة تبيح في رأي البعض استخدام القسوة والقوة المفرطة لمنع حدوثها(١٦).

ولم يقدم السيد المرتضى، رغم حماسته الشديدة، معياراً واضحاً لتحديد معالم وصفات أولئك العلماء، واكتفى بالإشارة إلى أنهم «يعملون عادة وفق مبادئ الدين ويتمتعون بالاحترام، ويمتنعون عن فعل المحرمات».

وتكفل تلميذه شيخ الطائفة محمد بن حسن الطوسي، المتوفى عام ١٠٦٧م، بتوسيع دائرة المعايير فبات من ضمنها «الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر، وأولئك المقرون بسلطة الأئمة، الذين هم على أهبة الاستعداد لتسليم السلطة إلى الإمام الثاني عشر بمجرد رجعته»(١٧).

لقد حقق السيد المرتضى نقلة نوعية بإباحته العمل لدى حاكم غير شرعي «السلطان المبتلى»، سواء كان إدارياً أم قضائياً، وخاصة إذا تضمن إنزال عقوبة الموت، حينها

يصبح العمل إجبارياً إذا كان المرشح معروفاً بالعدل والالتزام بمبادئ الكتاب والسُنة، خاصة في مواجهة مرشحين آخرين يفتقرون إلى تلك الصفات، فالقبول بتولّي المنصب عندها ليس فرضاً في رأيه فحسب، بل وسيلة وأداة لتحقيق العدالة.

إن إقامة العدل والالتزام بمبادئ الإسلام تصبح، في رأيه، فروضاً على المؤمنين الالتزام بها، استناداً إلى كتاب الله وسنة النبي (ص) وتعاليم الأئمة. ويعدّ العامل، وفقاً لذلك المعنى، بمثابة «النائب العام» للإمام الغائب، وهذه صفقة شرعية تعبر في نظر البعض عن حاجة أخلاقية. مع ذلك، ليس هذا تحديداً ما أراد السيد المرتضى الذهاب إليه، إنه كان يميز في الحقيقية بين ظاهر العمل لدى سلطان جائر وبين باطنه، المتمثل في العمل من أجل الإمام الحق. وقد أتاح بجلائه لهذه الحقيقة الباطنية تمتع العالم بالحماية الشرعية، وكأنه معين من الإمام مباشرة، مع أنه لا يتمتع البتة بالمكانة ذاتها. إن السيد المرتضى حريص تماماً على الاحتفاظ بالفوارق بين الحالتين، رغم أنه يطبق الحكم ذاته على الاثنين معاً، لكنهما ليسا أبداً الشيء نفسه.

يؤكد السيد المرتضى بذلك إدراكه لقواعد الفروق بين العاملين، فالمكلف من الإمام مباشرة لديه برهانه الذاتي، أما المكلف ضمنياً فيتم تبينه بواسطة الاستدلال. إن مسألة النيابة الضمنية ليست مجرد السماح بالعمل تحقيقاً للعدل فحسب، لكنها تبيح أيضاً إمكانية استخدام أساليب محظورة لتحقيقه، فالعبرة بالنتائج وفقاً للمبدأ المعروف. وقد أباح السيد المرتضى ضمنياً تلك الممارسة، جاعلاً الشك لصالح أصحاب النيابة الضمنية. ويبدو جلياً تمتع المؤمنين جميعاً بالنيابة الضمنية لدى الأخذ بمعايير السيد المرتضى وتلميذه الطوسي، لكن النظرة المتفحصة توضح أن الصفات المطلوبة لا تنطبق سوى على قلة قليلة بلغت في علوم الفقه الدرجات العلى، أي الفقهاء بكل ما تعنيه هذه الكلمة[١٨].

واللافت أن فرضية «النيابة العامة» لا تعني سحب التفويض على كافة سلطات الإمام، وإنما على ما يتفق وتحقيق أهداف بعينها أجازها الأئمة.

لقد وضع السيد المرتضى، في الواقع، لبنة أو خطوة حققت انفراجاً في الموقف السلبي تجاه مزاولة العمل السياسي وتأسيس الدولة الإسلامية في عصر الغيبة. ومع ذلك، لم تجد هذه الانفراجة ترحيباً يذكر، حيث استمر البعض يرى أن مزاولة العمل

أمر مستحب وليس واجباً، وفضلوا الامتناع أياً كانت النتائج، واعتبر البعض الآخر العمل ممكناً وإن كان مكروهاً، أما غالبية الفقهاء فآثروا انتظار رجعة الامام من غيبته.

وبمعزل عن التتبع الدقيق لمسار فكرة «ولاية الفقيه» وتطورها، يمكن الإشارة سريعاً إلى المرحلة الصفوية (١٥٠٣ ــ ١٧٢٢م)، وتلمس ميلٍ نحوها، بدا في إعلان الشيخ الكركي الشاه الشيعي، طهماسب بن إسماعيل، نائباً عاماً عن الإمام المهدي، وإن تردد في إباحة مسألة القتل التي تتطلب استئذان الإمام. وخلافاً للموقف السلبي السائد منذ القرن الخامس الهجري بتجميد أداء صلاة الجمعة أثناء الغيبة بسبب التنظير المتطرف في فهم «التقية والانتظار»، جاء تأكيد الشيخ الكركي على وجوب إقامتها دون اشتراط حضور الإمام العادل أو نائبه ــ طالما أمها فقيه مؤهل علماً وخلقاً ــ إنجازاً يحسب له. وذلك خلافاً للموقف السلبي السائد منذ القرن الخامس عشر الهجري، بتجميد إقامتها، الذي يعد في الحقيقة موقفاً غريباً منهم، رغم أن القرآن الكريم يأمر بإقامتها بصورة مطلقة دون أي شروط[١٩].

ومن الأهمية بمكان التنويه إلى ردة فعل «المدرسة الأصولية» على الأحداث التي أعقبت الغزو الأفغاني لإيران عام ١٧٢٢، وانقضاضها على «المدرسة الإخبارية»، حيث ظهرت حينها مؤشرات التمعن والتركيز على بعض الأحاديث والمفاهيم المتعلقة ببعض النصوص، مثلاً بين مقولة الإمام الثاني عشر «أنا الحجة عليهم»، بما يعني الجماعة ككل، وبين طرح المجلسي «أنا الحجة عليهم»، بما يشير إلى توسط المجتهدين بين الأئمة والجماعة، والفرق بين المفهومين لا شك واضح.

على أي حال، استمر الالتزام بـ «التقية والانتظار» حتى بدايات القرن التاسع عشر، حيث أثار البعض نظرية السيد المرتضى مجدداً، ويبدو أنها قد اكتسبت شعبية واسعة، وهو الأمر الذي دفع السيد الأنصاري لدحضها، وهو من المدافعين الأقوياء عن المرجعية، فكيف به ينكر للمفارقة على الفقهاء مأسستهم لدور سياسي؟! ويتضمن موقفه هذا تناقضاً صريحاً!

لكن الأمر بدا أكثر تعقيداً بالنسبة إلى المجتهد آية الله محمد حسين النائيني، قائد ومنظّر الثورة المشروطة «الدستورية» ١٨٩٢، فقد أصبح الفكر السياسي الشيعي واقعياً في تلك الفترة، في تعامله مع مسألة السلطة بعد تخليه منذ العهد الصفوي، عن نظرية

«الإمامة الإلهية» المثالية، وقبوله بمبدأ الدولة في عصر الغيبة، وانطلق المجتهد النائيني ليطور نظرية السلطة وإدارة الدولة بمشاركة العلماء ونواب الشعب.

يبدأ الشيخ النائيني من النظرية الوحدانية للسلطة متسائلاً: من صفاته تعالى الملكية والقاهرية والفاعلية لما يشاء، وله السؤال وعدم المسؤولية، فلماذا يستولي السلاطين عليها (السلطة) ويتصفون بها (الملكية والفاعلية)؟ وينتهي به الأمر إلى التساؤل: **لماذا لا نحدد السلطان والسلطة كضرورة قصوى لخدمة المجتمع وتنفيذاً للشريعة؟.. ولماذا لا نقيد سلطة الحاكم أيضاً ونشترط لها حدوداً؟**[٢٠].

يقدم الشيخ النائيني مفهومين متباينين للسلطة: الأول يعمد إلى القوة والغلبة والتعسف والبطش والاستبداد والتأله، ويقوم الثاني على الولاية من أجل الخدمة نيابة عن الناس وباسمهم، ويتسم بالأمانة والعدل والمسؤولية ويعتمد الحق والحرية والقانون. ويصف الشيخ ببصيرته النافذة الواقع قائلاً: لا يوجد حاكم عادل مثالي، فذاك مثل العنقاء، وكذلك الأئمة المعصومون غير موجودين، ولذلك، لا بد من وضع محددات للحكام البشر العاديين، فإذا كانت العصمة أو التقوى تردع الحاكم وتمنعه من التجاوز والطغيان، فبإمكاننا نحن أيضاً بواسطة الدستور الوصول إلى نتيجة كهذه بوضع القوانين التي تحد من صلاحياته. وكان ذلك من الشيخ النائيني تقدماً مذهلاً وبمثابة رسالة عملية للدولة والمجتمع، إضافة إلى ترسيخه لمبدأ المراقبة والمحاسبة عبر مجلس شورى من العقلاء والخبراء القانونيين والسياسيين. إن «**حفظ شرف مجتمع ما واستقلاله يعتمد على ممارسة الأمة لحاكميتها في حفظ النظام الداخلي والتربية العامة، ورعاية المصالح العامة والدفاع عنها ضد تدخل الأجانب**»[٢١].

ويعمد الشيخ النائيني، في رسالته «الديموقراطية جائزة أو واجبة»، إلى تسويغ شرعية الديموقراطية وترويجها لدى الفئات الشعبية، عبر الاستدلال بمقولة عمر بن حنظلة الدالة على احترام رأي الأكثرية المجمع عليها، حين قال: إن اللجوء إلى السلطة الزمنية ــ غير الشرعية وغير الدينية في عصر الغيبة ــ ضرورة لحفظ استقلال البلاد، وحفظ الإسلام ولو بصورة مؤقتة.

أما بالنسبة إلى انخراط الفقهاء في العملية السياسية، فالسيد النائيني يرى أن دورهم السياسي ليس لمجرد تأمين العدل وضمان المعايير الإسلامية فحسب، بل إنه أقرب

إلى التزكية، الأمر الذي يضفي عليهم شرعية، وأي شرعية، بقوله: يوجد حل واحد لرفع الظلم الذي لحق بالإمام.. عليه [الحاكم] السعي إلى الحصول على موافقة السلطة القانونية (الفقهاء) إذا كان قد احتل المنصب دون شرعية، ولدى حصوله على موافقتهم ينتفي الغصب [اغتصاب السلطة]، ويرتفع الظلم عن الإمام.

مع ذلك، لم يستطع السيد النائيني الالتفاف حول الإمام الغائب والمنتظر، ولم يتطرق إلى تدخل الفقهاء العملي في إدارة شؤون الحكم، وقصر بالتالي دورهم على التدخل في ظروف استثنائية لرفع ظلم فادح أو تأمين المعايير الدينية والخلقية المفترضة في مجتمع مسلم.

وكان أن أخذت بعض المرجعيات الدينية في اتباع ذات النهج، وتسهب في وصفها الحكم الإمامي النموذجي على منوال الجمهورية الفاضلة للفارابي.

□□□

وجاء آية الله الخميني وبدأ يحاضر في النجف ليحدث نقلة راديكالية نوعية أخرى، رخص من خلالها للفقهاء تولّي الحكم وممارسة كافة سلطات الإمام أثناء الغيبة.

بداية، إن فهم نظرية «ولاية الفقيه» وضرورة إقامة «الحكومة الإسلامية» يتطلب إلقاء الضوء على طبيعة الإيمان الذي عاشه الإمام الراحل، وذلك للإضاءة على البعد الفكري لهذه الشخصية التي فاجأت العالم وأدهشته.

يعني الإيمان، وفقاً للمفكر ولفرد كونتول سميث Wilfred Contwell Smith، التصديق وجعل أو تحويل ما يعتقده الإنسان حقاً في المثال الكوني (عالم المثال)، إلى واقع معاش على الأرض، بمعنى تفعيل الحق، بحيث يتفق باطن الإنسان مع ظاهره. بعبارة أخرى، دخول الإنسان في عملية جعل وإظهار الحق في حياته وممارساته العملية وفي روحه وخلقه وسلوكه اليومي، لاكتشاف ما يُعدّه الله ـ الحق ـ للإنسان[٢٢].

ولهذا يقترن الإيمان، من وجهة نظر الإمام الخميني، بالعمل، وإن فاق المفكر سميث لدى تناوله لمسألة العمل، فالإيمان لديه موقف وسلوك يتجسد في عالم الكدح

الثوري، من أجل تحقيق ما فيه السعادة التي يريدها الله للإنسان. ويستوجب إيمان كهذا نشاطاً ثورياً يستند إلى اعتقاد راسخ، يُلزم صاحبه ضمنياً بالعمل البناء من أجل الصالح العام. وهذا إيمان له ما بعده وبدونه تصبح شعائر العبادة وأنشطة المسلم، في حال أنتزعت من سياقها الثوري، فارغة ولا معنى لها. ويضرب الإمام الخميني مثلاً على ذلك بتناوله شعيرة الحج بالقول: إنهم لم يستفيدوا إسلامياً من ذلك الجمع، حين بدلوا محوره السياسي إلى آخر بعيد كل البعد عن مشاكل المسلمين والأخطار المحدقة بهم.

ويتناول الإمام الخميني مسألة المغتربين في إحدى محاضراته، بالقول: إننا بحاجة إلى سنوات طويلة لإعادة أولئك إلى جادة السوية، فضلاً عن ترقيتهم إنسانياً، ويرجع السبب في تشوه هؤلاء إلى ابتعادهم عن الهوية الثورية للإسلام والتسمم بالمجتمع الغربي وبالنفوذ الصهيوني.

ويعود الإمام بذاكرته إلى الوراء قليلاً، مستحضراً قول رئيس جهاز السافاك بأن السياسة خداع وخسة وعار، ويعلق قائلاً: «ما قاله (الجنرال) صحيح بمعنى ما، فالسياسة إذا كانت حقاً هكذا فهم أهل لها، لكن السياسة في الإسلام ولدى المسلمين أمر يختلف عن ذلك تماماً»، ويتابع موجهاً حديثه إلى الحضور الملتف حوله بالقول: إنهم يغرسون في رأسك أن السياسة تعني الكذب والخداع وما شابه ذلك، حتى تفقد اهتمامك بالشؤون الوطنية كلية، فيسرحون ويمرحون كيفما شاءوا دون أن يزعجهم أحد، بينما أنت تجلس منزوياً في أحد أركان المسجد تدعو لهم بالرخاء وبطول البقاء[٢٣].

لا يقتصر دور الإسلام، من وجهة نظر الإمام الخميني على أداء الفرد لشعائر التعبد، بل هو ثورة مستمرة فكرياً واجتماعياً وسياسياً، و«إذا اقتصر عملنا نحن المسلمين على الصلوات والابتهالات، سوف يدعنا الإمبرياليون وحلفاؤهم وشأننا، وإذا قلنا لنركز على إقامة الصلاة ولينهبوا كل ما لدينا فإن الله سوف يتولاهم، وسيكافئنا في اليوم الآخر، إذا كان ذلك منطقنا فلن يزعجنا أحد». ويمضي الإمام في استحضار ما قاله يوماً ضابط بريطاني أثناء احتلال العراق في الحرب العالمية الأولى، حين اطمئن بأن الأذان لا يشكل ضرراً على مصالح بريطانيا العظمى: «حسناً، ليؤذّنوا كما يشاؤون»، ويتابع

الإمام معلقاً: «صلّوا ما وسعكم، إنهم يريدون نفطكم».

لم يفت الإمام الخميني في منفاه تناول سياسات محمد رضا شاه بالنقد الحاد، فأخذ يكشف ممارسات الحكومة الإيرانية وما يجلبه «الطاغوت والملاحدة» من أخطار على بلاده، مشدداً على ضرورة مقاومة الحاكم الذي تحول «خادماً للدولار». وكان يركز كثيراً على قضية الصراع العربي/الإسرائيلي، مطالباً بضرورة «اقتلاع جرثومة الفساد». كان الإمام يرى أن اليهود قد دأبوا تاريخياً، منذ بداية الحركة الإسلامية، على شن حملات التشويه والإفساد، ثم لحقت بهم مجموعة أكثر شيطانية بدأت تغلغلها الإمبريالي، ومن ثم العمل على اقتلاع الإسلام واستئصاله في سبيل تحقيق أهدافها، ليس عن طريق التنصير، فأولئك من وجهه نظره لا إيمان لديهم مسيحياً كان أم مسلماً، وإنما عبر تعمدهم تشويه الإسلام وإفراغه من هويته ومضامينه الحقيقية، بدس أطروحات مخادعة مضللة تطمس جوهره وحقيقته. إن الإسلام، في رأيه، دين المناضلين الملتزمين بالحق والعدل، أولئك الراغبين في الحرية والاستقلال. ويعترف الإمام بأنهم نجحوا في جعل الإسلام غريباً بين أهله في هذا العالم، إلى درجة يتعذر معها إقناع الأجيال الشابة والمتعلمة بدواخله الحقيقية.

وخلافاً للمخرَج المعتاد من المأزق، لم يعلق الإمام الخميني مشكلة تسطيح الإسلام وتشويهه على مشجب القوى الاستعمارية وأدواتها، بل توجه بالنقد المباشر والحاد إلى فئة العلماء والوعاظ، هؤلاء الذين حصروا طروحاتهم في قواعد الطهارة من الحيض والنفاس، وكأنهم بذلك يؤكدون مقولة الدوائر الاستعمارية بأن الإسلام ليس لديه ما يقدمه، في حين تبلغ نسبة الآيات المتعلقة بشؤون المجتمع إلى الأخرى الخاصة بالعبادات مئة إلى واحد!. وهذا يوضحه القرآن الكريم والأحاديث النبوية مقارنة بما تحفل به رسائل الفقه من الغث الذي يجب أن يذهب جفاءً.

وتكمن المشكلة في رأي الإمام في «فقهاء ووعاظ» السلطة، فهؤلاء يعملون في خدمة أجهزة الحكم، يتصدرون المناسبات الرسمية، يمدحون الحكام ويلهجون بالدعاء لهم بطول العمر وحسن الثواب.. «يجب نزع عمائم هؤلاء وفضح زيفهم»[٢٤]. وأخذ الإمام يدعو إلى اتحاد المسلمين، فذاك أمر ملح لمواجهة حملات التشويه كما

مساعي الإمبريالية للهيمنة على ثروات بلادهم، معتبراً إسرائيل أداة رئيسة في تلك المساعي، شأن بعض الأنظمة الحاكمة التي تفسح المجال واسعاً للنفوذ الأجنبي والصهيوني، فضلاً عن لامبالاتها بالإسلام وبمبادئه، فيزيدون بذلك مجتمعاتهم ضعفاً على ضعف، ومن ثم سقوطها لقمة سائغة في يد الأطماع الخارجية.

والآن كيف السبيل إلى بناء مجتمع قوي عصي على الافتراس؟

يبدى الإمام الخميني اهتماماً بالغاً وبالقدر نفسه في مسألتي الدولة والدين، وإيران والإسلام، فقد كان مهموماً شديد الحساسية تجاه كل ما يراه انحطاطاً بالإسلام وتهديداً له، باعتباره يشكل خطراً على وحدة إيران، فثمة علاقة تبادلية في اعتقاده بين المسألتين: «استقلالية الدولة شرط أساسي لبناء مجتمع مسلم سليم، كما أن الالتزام بالإسلام شرط أولي للحفاظ على استقلال الدولة وسلامتها».

يشكل الإسلام والفقهاء، لدى الإمام، جداراً منيعاً للحفاظ على البلاد وازدهارها. وهذا ما اكتشفته مبكراً القوى الدولية، فعمدت إلى إزالة تلك العقبة عبر انتقاص الإسلام والتقليل من شأن قياداته التاريخية، وقد صدّق الكثيرون هذه الأراجيف واتبعوها وساعدوا على نشرها، وطالبوا القيادات الدينية بعدم التدخل في الشؤون الاجتماعية، فلا شأن لهم بمصير الأمة[٢٥].

ويتابع الإمام، أن حملات الانتقاص هذه بدت واضحة في مراكز التعليم الديني حيث ساد الإهمال واللامبالاة، واقتصر عملها على مناقشة بعض النقاط الشرعية، فهذه المراكز في رأيه عاجزة عن فعل أي شيء. وقد تولدت أفكار وعادات من جرائها. ما أنزل الله بها من سلطان، مثل النصيحة بالتزام الصمت، لأن الحديث لا يليق بكرامة المجتهدين ورجال الدين، وأن الأفضل لهم الاكتفاء بترديد «لا إله إلا الله» و«الحمد لله»!

وذلك في رأي الإمام، خطأ فادح يخالف امتداح الله للبيان، وتكذبه سُنة رسوله الكريم، وما ذلك إلّا غباء محض ممن يطلقون عليهم أولياء، وهم في الحقيقة أولياء مزيفون يعرقلون حركة التقدم والإصلاح، يقيدون الأيدي ويقفون حائلاً دون ممارسة الإسلام لنفوذه الصحيح، إنهم يعملون تحت اسم الإسلام ولكنهم في الحقيقة يلحقون

به أبشع الضرر والتدمير، وجذور هؤلاء تجدها، حسب رأيه، في مراكز التعليم الديني في النجف وقم وغيرها.

والحل؟!

لا يخرج الحل، وفقاً للإمام الخميني، عن الإصلاح الشامل للعملية التعليمية برمتها، وذلك بإعداد المناهج وتطويرها، وتحسين أساليب النشر وإصلاح المباني وإحلال النشاط والفاعلية والثقة بالنفس، محل الكسل والبلادة والشعور بالنقص. ويرفض الإمام اعتقاد رجال الدين السائد بأن الشؤون السياسية «أمور بعيدة عنا»، فعْله يقتصر على «إبداء الرأي في المسائل الشرعية». ويتابع مستنكراً تلك المفاهيم ويتساءل ساخراً: ما هي مؤهلات أولئك الذين يحكمون البلدان الإسلامية؟!. إن قدرات معظمهم لا تزيد كثيراً على ما يحصله إنسان متوسط، بل إن بعضهم مثل رضا شاه لم ينل أي قسط من التعليم.

رفض آية الله الخميني منذ البداية نظرية «الانتظار» التي هيمنت إلى وقت قريب على الفكر السياسي الشيعي. وأسقط بتفحصه الدقيق للتراث وباستعمال الأدلة العقلية أحاديث تعد متواترة بقوله: «من البدهي أن تنفيذ الأحكام لم يكن ضرورة اقتصرت على النبي وحسب، بل إنها ضرورة مستمرة، وقد تبينتُ بحكم الشرع والعقل أن ما كان ضرورة في أيام الرسول وفي عهد أمير المؤمنين، من وجود حكومة، كان ولا يزال بمثابة ضرورة لا غنى عنها إلى يومنا هذا».

ويتابع «إن الحكومة.. مقدمة على جميع الأحكام الفرعية، حتى الصلاة والصوم والحج.. إن باستطاعة الحاكم [الدولة] أن يعطل المساجد عند الضرورة، وأن يخرب المسجد الذي يصبح كمسجد ضرار، ويستطيع إيقاف أي أمر، عبادي أو غير عبادي، إذا كان مضراً بمصالح الإسلام».

ويتساءل الإمام موضحاً فكرته: مر أكثر من ألف عام على «الغيبة الكبرى»، وقد تمر ألوف السنين، فهل تبقى أحكام الإسلام معطلة يعمل الناس خلالها ما يشاؤون؟!.. وهل حدد الله عمر الشريعة بمئتي عام؟!.. ويتابع مخاطباً المتمسكين بنظرية الانتظار: لا تقولوا ندع إقامة الحدود والدفاع عن الثغور حتى يظهر الحجة، فهلا تركتم الصلاة انتظاراً للحجة»؟[٢٦].

ورغم أهمية الصلاة والصوم تبقى المحافظة على دولة الإسلام، من وجهة نظر الأمام أكثر أهمية، فقد أريقت أحياناً من أجلها الدماء، وليس هناك أغلى من دماء الإمام الحسين، الذي بذله حفاظاً على طبيعة الإسلام والجوهر الحقيقي لدولته.

□ □ □

يوضح المسح التاريخي لتراث الفكر الشيعي، أن ولاية الفقهاء السياسية كانت مسألة محدودة ومقيدة للغاية باستثناء القرن الثامن عشر، الذي شهد ضغوطات خارجية وتدخلات مكثفة، دفعت بمجملها إلى ضرورة إيجاد مخرج وتحريك الفاعلية السياسية. مع ذلك، لم يصل الأمر إلى حد مطالبة مجتهد بمنح الفقهاء سلطة سياسية.

وجاء الإمام الخميني لينقل الفكر السياسي الشيعي من مرحلة إجازة الفقهاء للملوك للحكم باسمهم وبالإنابة عنهم، إلى أخرى جديدة مغايرة تماماً، تدعو إلى حكم الفقهاء المباشر وممارستهم لكامل مهمات الإمامة، وذلك يُعد في حد ذاته أمراً مثيراً للغاية: أولاً لقوله صراحة «.. يصبح الفقيه في عصر الغيبة ولياً للأمر ولجميع ما كان الإمام علي ولياً عليه»، ولقوله أيضاً: «إذا نهض فقيه عالم عادل بأمر تشكيل الحكومة، فإنه يلي من المجتمع ما كان يليه الرسول منه. ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول وأمير المؤمنين علي، على ما يمتاز به الرسول والإمام من فضائل ومناقب خاصة».

ويمضي الإمام ليبرهن على وجاهة رأيه هذا متسائلاً: هل اكتفى النبي بتلاوة القرآن ثم وضعه جانباً وأهمل متابعة تطبيق قانون العقوبات؟!.. ويستطرد مضيفاً: لقد جاء الإسلام لإرساء النظام في المجتمع، وليست القيادة والحكومة سوى آليات لتنظيم شؤون المجتمع. فالسلطة، بالنسبة إليه، إدارة ومسؤولية وليست امتيازاً[٢٧]. ولذلك، يحظى الفقيه بالسلطة نفسها التي كانت للرسول وللأئمة، باستثناء عدم انسحاب سلطته على الفقهاء الآخرين، ولا يعني ذلك بحال تمتع الفقيه بمنزلة الرسول أو الأئمة.

يطرح الإمام الخميني «ولاية الفقيه» كمؤسسة تضمن التطبيق الحازم للشريعة في المجتمع المسلم، ويقول في هذا الصدد: إن الشرائع وحدها ليست كافية

لتقويم المجتمع، ولا بد من وجود سلطة تنفيذية تطبق القانون حتى تصبح ضماناً للإصلاح ولسعادة الإنسان. ويستند إلى التاريخ ليبرهن على أن الرسول وضع الأساس للحكم وعمل على تطبيق القوانين وإدارة المجتمع في كافة الميادين داخلياً وخارجياً، «والحال هكذا دائماً، فطالما وضع التشريع فلا بد من سلطة تنفيذية تطبق القانون وتنفذ الأحكام الصادرة عنه، بما يحقق العدل والفائدة للناس»، ويضيف: لم يشكك أحد في ضرورة وجود الحكومة بعد وفاة الرسول، لم يقل أحد لسنا بحاجة إلى حكومة، بل كان ثمة إجماع على ضرورة وجودها، وإن اختلفوا على شخص القائد.

ويضرب الإمام مثلاً على ضرورة وجود الحكومة بـ«ضريبة الخمس»، إحدى مصادر الدخل للدولة، ويوضح خلافاً للشائع، أن الخمس ليس ضريبة لإعالة الفقراء من سلالة النبي، أو إقامة مدارس دينية وحسب، بل إنها أحد مصادر الدخل المخصصة لبناء دولة قوية وتلبية كافة متطلباتها. إن «الخمس» يُجمع وفقاً لمدرسة الفقه الشيعي، حسب نسب متساوية من فائض (الربح الصافي) دخل الأنشطة الزراعية والتجارية والصناعية والمصادر الطبيعية. بكلمة موجزة، يُفرض الخمس على كل مصادر الثروة والدخل، وعلى الجميع دفع الخمس من فائض الدخل السنوي إلى خزانة الدولة.

اللافت، اعتبار الإمام الدولة قيمة عليا، واتهامه الدولتين الأموية والعباسية بخرق مبادئ الإسلام، بتأسيسهما ملكاً عضوضاً، يعتمد توريث السلطة أسوة بأباطرة روما وفراعنة مصر وأكاسرة الفرس، الأمر الذي أصاب الإسلام بكارثة حالت دون تقديمه إلى العالم على وجهه الصحيح. ولذلك، يدعو الإمام إلى الإطاحة بالطاغوت، وبالسلطات اللاشرعية الحاكمة، المهيمنة على العالم الإسلامي، وإلى استبدال المؤسسات التي تخدم الصالح العام وتهتدي بالمبادئ الإسلامية، بأجهزة الحكم القمعية وأنظمة الحكم غير الشعبية.

كانت الإشكالية بالنسبة للإمام الخميني تتمحور في طبيعة الدولة ونظام الحكم وليس الدولة نفسها، ويضرب مثلاً بالخليفة العباسي هارون الرشيد وابنه المأمون، فكلاهما كان يدرك أن الإمامين موسى الكاظم والرضا كانا لهما بالمرصاد إذا غفلا، لصالح إقامة حكومة إسلامية على أنقاض حكمهما المطلق وحرمانهما بالتالي من حياة الملذات واتباع

الشهوات. ولذلك، حرص كل بدوره على احتجازهما ثم التخلص منهما بالسم، ليس لأنهما من السادة أو معارضة للنبي الكريم، فكلاهما أي الرشيد والمأمون، كان شيعياً، لكن الحفاظ على الدولة له اعتبارات، شكلت الدافع وراء تصرفهما.

وفي مقابل انتقاده الملك العضوض، يضرب الإمام الخميني مثلاً بالدولة العثمانية في سياق دعوته إلى اتحاد أمة الإسلام، فقد وحدت هذه الدولة العظيمة، على مثالبها، الأمة وحافظت على وجودها لقرون طويلة. ونجحت القوى الاستعمارية، بعد سلسلة طويلة من الحروب الطاحنة في تمزيقها إلى حوالي عشر إلى خمس عشرة دويلة أقامتها على أنقاض ولاياتها الشرقية، ووضعت على رأس كل منها أحد عملائها، الذين استطاع بعضهم لاحقاً الفكاك إلى حد ما من قبضتها(٢٨).

إن الطموح الإمبريالي الأموي والعباسي والتسمم اللاحق بالغرب وبالنفوذ الصهيوني المعادي، كلها عوامل أدت في رأي الإمام إلى اغتراب الإنسان المسلم، ويحدد وسيلتين للخلاص من الاغتراب:

الأولى: تبيئة الشريعة باعتبارها شرطاً أساسياً لمشروع إعادة البناء.

الثانية: إعمال التبيئة اعتماداً على وحدة الأيديولوجية، وبالتالي فإن «ولاية الفقيه» تعمل على مأسسة الشريعة وتبيئتها.

ويتفق الإمام الخميني مع الراحل الشيخ فضل الله نوري بصدد الحكومة الإسلامية في قوله: «إن الحكومة الإسلامية ليست استبدادية أو مطلقة، إنها دستورية، ولكن ليس بالمعنى الغربي للكلمة، بل بمعنى خضوع الحكام إلى مجموعة من الشروط في حكم البلاد وإدارتها، وهي شروط بيّنها القرآن الكريم والسُنة النبوية»(٢٩).

إن الشريعة في رأي الإمام الخميني أداة لصياغة الضمير والسلوك الإنساني، فذاك في رأيه سببها الجوهري، ولا تخلو الشعائر في جوهرها من وظائف اجتماعية وسياسية، فالإسلام يطرح قوانين وتعاليم تغطي كافة الشؤون بهدف إنتاج الإنسان الكامل الفاضل، الذي يجسد القانون وينفذه طواعية. وذلك، يوضح في حد ذاته حجم اهتمام الإسلام بالحكم وبالعلاقات السياسية والاقتصادية في المجتمع.

يختلف الإمام الخميني في رؤيته هذه مع المدرسة الشيعية التقليدية، التي تعتبر الشريعة وسيلة لتعليم المسلم واجباته الدينية، فلم يحدث من قبل أن حاول أحد استخدامها لفرض اتساق أو تماثل نظري خاص. ومن المعروف تقليدياً، أن ليس للجماعة الحق في نبش آراء الإنسان الخاصة ودواخله، ما دام ظاهره يتسق مع تعاليم الشريعة، فذلك أمر بين الإنسان والله، والتقليد يتعلق بالعمل وليس بالإيمان. لكن المشكلة تتعلق، في نظر الإمام، بمعايير العقل، وتلك مسألة لم تأخذ حقها في التحديد، الأمر الذي أفسح المجال للشكلانية والنفاق. ولذلك، يصبح الالتزام بتطبيق الشريعة بالنسبة له أطراً للسلوك المقبول من أجل الحرص على تجسيد الهوية الثورية للإسلام، ويفسر ذلك الصرامة في تطبيق الشريعة[٣٠].

يبدو أن «ولاية الفقيه» نقطة البداية في الحراك الثوري، باعتبار أن هيمنة الفقيه على أساس العملية الحكومية سوف تشكل ضمانة لإنجاز برنامج التماثل الممأسس، الهادف إلى بناء الوعي وضبط مضمون الهوية المسلمة الأصيلة، بواسطة الكلمة والنموذج. بعبارة أخرى، إن الفقيه سوف يصوغ ويشكّل التبيئة الشيعية عبر ممارسته للاجتهاد وتجسيده النموذج الصادق للقيادة، من أجل تحقيق الوحدة الأيديولوجية بالتزامن مع بعث القوة الروحية من أجل إخراج التبيئة إلى حيز الوجود.

وهكذا، ندرك حسب وجهة نظر الإمام لماذا الفقيه، فالعلماء ورثة الأنبياء، والمعنيون هنا نوع شديد الخصوصية من العلماء الربانيين ذوي المعرفة الموسوعية، الذين يؤمنون بالله ويخشونه ويحبونه حقاً، والذين هم على معرفة عميقة بمبادئ الإسلام أيضاً وأمناء على حلاله وحرامه. ولهذا، يتمتع الفقيه الحق بخاصتي العلم والعدل، الأمر الذي يؤهله لإدارة شؤون الأمة، بما يتفق ومبادئ الإسلام، التي لم تر النور منذ انقضاء عهد الراشدين.

ويحق التساؤل

بعبارة أخرى، هل وفرت النظرية مخرجاً من مأزق الانتظار، إيذاناً بتحريك المياه الراكدة واستمرار الحراك الفكري والانطلاق إلى رحاب المعرفة والإصلاح، من أجل بناء الإنسان المسلم الفاعل، ومواصلة السير نحو تحقيق الجمهورية الفاضلة على واقع التجربة والخطأ!؟.

سؤال في عهدة الأيام المقبلة

الهوامش

(١) Taheri, P. 166.

(٢) Ibid, P. 126.

(٣) Ibid, P. 255.

(٤) Wright Robin, *The Last Great Revolution*. (Vintage Books, New York, 2001), P. 335.

(٥) Fischer, P. 97.

(٦) Ibid, P. 100-101.

(٧) Ibid, P. 107.

(٨) Hiro, *Iran Under Ayatollahs*, p. 46.

(٩) Ibid, P. 49.

(١٠) Bakhash Shaul, *Reign of a Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution* (Basic Books, USA, 1984), P. 27-29.

(١١) Taheri, P. 133.

(١٢) Ibid, P. 156.

(١٣) Ibid, P. 30.

(١٤) Keddie, Ed, *Religion and Politics in Iran, valuate Fagin and recovery of Islamic identity in the thought of Ayatollah Khomeini,*·Gregory Rose), P. 175-182.

(١٥) الكاتب، ص ٢٤٥.

(١٦) Keddie, Ed, P. 171.

(١٧) Ibid, P. 172.

(١٨) Ibid, P. 174.

(١٩) الكاتب، ص ٣١٨.

(٢٠) الكاتب، ص ٤٠٨.

(٢١) الكاتب، ص ٤٠٩.

(٢٢) Keddie, ed, P. 180,

(٢٣) Imam Khomeini, *Islam and revolution writing and declarations of imam kineme in Humid Algar* (My an Frees, Beverley, 1981), P. 47.

(٢٤) Ibid, P. 148.

(٢٥) الكاتب، ص ٤١٥.

(٢٦) Imam Khomeini, P. 63

(٢٧) Ibid, P. 77.

(٢٨) Ibid, P. 147.

(٢٩) Ibid, P. 147.

(٣٠) Keddie, ed, p. 181.

المواجهة

«إن جيوش الشاه ليست سوى أشباح، والأشباح لا يمكنها القتال»

آية الله الخميني

«على الأمة ألا تنزعج ما دمنا أنا وقواتنا المسلحة المجيدة هنا، فلا يمكن للرجعية حمراء كانت أم سوداء أن تحلم بفرض الإرهاب على هذا البلد».

محمد رضا شاه

اتخذ الاستياء الاجتماعي والضجر السياسي، منذ ستينيات القرن الماضي أشكالاً مختلفة، كان أحدها إطلاق الشائعات مثل الزعم بإخفاء محمد رضا شاه خبر وفاة والدته عام ١٩٦٨، خشية أن يعكر ذلك صفو احتفالات التتويج، التي بلغت تكاليفها خمسمئة مليون دولار أميركي. وكان تبادل الفكاهات أسلوباً شائعاً أيضاً، وأشهرها تلك التي تناولت الزوج الذي فاجأ زوجه وعشيقها في الفراش، فاندفع لدى معرفته اسم العشيق قائلاً: «نم هنيئاً فنحن هنا متيقظون». وفي هذا إشارة ماكرة إلى تحية محمد رضا شاه التي ألقاها في الاحتفال الشهير، بمناسبة مرور ألفين وخمسمئة عام على إنشاء الإمبراطورية[١].

وفي الخارج، مارست اتحادات الطلبة الإيرانيين نشاطها المعارض بهمة وفاعلية كبيرتين، أما في الداخل فقد تكفل «السافاك» بسحق كل تنظيم معارض. ويتذكر كثيرون الشيخ محمد تقي فلاسفي حين قال أمام سفراء بعض الدول الإسلامية: يمارس المسلمون الرجم في شعيرة الحج وهم يعتقدون أنهم يرجمون الشيطان، أما الطلبة الإيرانيون في ألمانيا الغربية فكانوا يرجمونه بالفعل، حين قذفوا محمد رضا شاه بالبيض الفاسد وثمار الطماطم(٢).

التزام التشيع من سمات الإيرانيين عامة، أياً كانت مكانتهم الاجتماعية وحجم ثروتهم أو تباين أسلوب حياتهم، بحيث أصبح يشكل جزءاً من التقاليد الثقافية الموروثة، متداخلاً بعمق في نسيجها الوطني، وعاملاً مؤثراً في حياتهم بأبعادها المختلفة. واللافت والمثير، عدم معاناة الإيرانيين من عقد النقص تجاه الثقافة الغربية، ونجاتهم بالتالي من عقدة الاستعلاء بحقائق وأساطير أمجاد ما قبل الإسلام، ومن الركون والتغافل عن حاضرهم المثقل بمشاكل التخلف والتبعية. وكان لتلك النجاة من العقدتين المتلازمتين بالضرورة، أثر كبير في حيوية المجتمع وعنفوانه وصفائه أيضاً. ويعلق خبير أميركي في هذا الشأن قائلاً: لم يكن الإيرانيون مأخوذين بي كأميركي، بل كانوا يتحرقون شوقاً لاكتساب المعرفة والتخلص مني، فقد كانوا يشعرون بالخزي والحزن لحاجتهم إلى خبير أجنبي.

وجاء العثور، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، على مصطفى ٤٤ عاماً، نجل آية الله الخميني ميتاً في فراشه، بمثابة بداية اهتزاز عرش محمد رضا شاه. فقد قضى الابن البكر والساعد الأيمن للإمام، وهو في كامل عافيته، الأمر الذي وجه أصابع الاتهام إلى جهاز «السافاك»، وأكسب والده تعاطفاً واسعاً في طول البلاد وعرضها. وجاءت الوفاة المفاجئة، للمفارقة، بمثابة مناسبة لأتباع آية الله الخميني، ليتبين حجم قوتهم ومقدار مكانة محمد رضا شاه، في ظل المستجدات الاقتصادية والسياسية الأخيرة، فاتخذوا قرارهم بإقامة مجلس عزاء للراحل العزيز.

وظهرت صحيفة «إطلاعات» الواسعة الانتشار، في تشرين الأول/أكتوبر، تحمل في صدر إحدى صفحاتها نعياً للفقيد ودعوة المؤمنين إلى حضور مجلس العزاء في مسجد الجمعة بطهران. جاءت موافقة «السافاك» على نشر الإعلان بعد بعض التردد،

فقد كان ذكر اسم والد الفقيد يعد من المحرمات منذ سنوات طويلة، ولعل المسؤولين أرادوا أيضاً التيقن من استقرار النظام ومعرفة قدر شعبية آية الله الخميني، رجل الدين ذلك الذي ألهب المشاعر وأقام دنيا إيران منذ قرابة خمسة عشر عاماً.

ولدهشة الكثيرين، لبّى الدعوة ما يربو على الثلاثة آلاف ارتفعت حناجرهم بالتكبير، عندما أخذ الخطيب يلهج بالدعاء بعودة آية الله الخميني، المجتهد الكبير والمرجع الأعلى قريباً إلى البلاد. وتتابعت مجالس العزاء في مختلف أنحاء المدن الإيرانية. وكان الأسوأ من وجهة نظر النظام، انتهاز كبار شخصيات المعارضة، على اختلاف توجهاتهم السياسية، المناسبة وإرسال برقيات المواساة لوالد الفقيد، وحملت إحداها في طياتها أكثر من مئة توقيع تعود إلى أعضاء «الجبهة الوطنية»، وأساتذة جامعات وأطباء ومحامين وصحافيين، ولم تخل البرقيات من انتقادات لسياسيات الحكومة وأدائها. وأخطر ما فى الأمر، انطواء موقفهم ذلك على مؤشر واضح يفيد اعترافهم الضمني بآية الله الخميني قائداً أعلى لقوى المعارضة السياسية في البلاد(٣).

وانطلاقاً من التقاليد الاجتماعية الشرقية، أخذت الأيام الثالث والسابع والأربعون التالية للوفاة، توفر فرصةً لتجمع الإيرانيين والتعبير عما يخالجهم من استياء وحزن عميق. وكان أن انطلقت مسيرة عزاء حاشدة في قم، المدينة التي شهدت منذ أكثر من عقد، مواقف آية الله الخميني وصلابته، واتجهت المسيرة إلى المدرسة الفيضية، التي أغلقها «السافاك» منذ ثلاث سنوات. واصطدم الجمع بقوات الشرطة وسقط جراء المواجهة بعض الجرحى. وكانت تلك المعركة الأولى التي تنشب منذ سنوات في قم بين «جند الله» و«مرتزقة الشيطان»(٤).

ولم يكن جنوب طهران بعيداً أيضاً عن أجواء التوتر العام، وانطلقت مسيرة عزاء أخرى، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر الموافق ليوم جمعة، تعاطفاً مع آية الله الخميني، أو بالأحرى تأييداً له، واشتبكت الجموع خارج البازار مع قوات الشرطة.

كان آية الله الخميني في منفاه بالعراق، يقظاً منتبهاً يراقب ما يحدث بدقة ويتدبره بعمق، وقرر من فوره التقاط اللحظة والإمساك بها، ومن ثم العمل على رفع الوعي والدفع بالأحداث. وبدأ يلاحق الأحداث المتوالدة بالتوجيهات والتعليقات والتصريحات. وأخذت تعليماته في كيفية التعامل مع الأحداث، تتدفق إلى حلقة ضيقة

من تلامذته الموثوق بهم، ضمن استراتيجية متماسكة وديناميــة. وأخذ يطالبهم بالتزام الحذر الشديد والبقاء في الظل قدر الإمكان، وليدعوا الساسة يدلون بما يشاؤون من تصريحات إلى وسائل الإعلام العالمية، ما دامت ضمن السياق المطلوب. وكان ذلك أسلوباً ذكياً اتبعته الثورة الإسلامية في بداية مسيرتها، أطلق عليه تلميذ الإمام المقرب وأبرز قادة الحركة آية الله مرتضى مطهري مصطلح «القيادة من الخلف»!

كان أسلوباً مميزاً بالفعل، حيث جرى الإيعاز إلى المتظاهرين بالتوجه أحياناً إلى منازل بعض الساسة المخضرمين من أعضاء «الجبهة الوطنية»، والهتاف لهم وانتشالهم من غياهب النسيان، وشكل ذلك التجمهر حول منازلهم حرجاً لهم، دفعهم أحياناً إلى اتخاذ موقف تجاه الوضع القائم. كان أحد هؤلاء، على سبيل المثال، كريم سنجابي، الذي فوجئ بتحلق المتظاهرين حول منزله الأنيق في شمال طهران، وهتافهم باسمه، واعتقله «السافاك» بعد عدة تظاهرات بصفته زعيماً لحركة منشقة، لم يكن في الحقيقة يعلم عنها شيئاً!

وهكذا بقي القادة الحقيقيون لفترة طويلة بمنأى عن العيون آمنين، لدرجة اعتقد معها بعض المسؤولين في البداية بأن اليسار وعناصر من الطبقة المتوسطة وراء حركة الاحتجاج الواسعة. والغريب، استمرار «السافاك» في اعتقادهم بدعم بعض القادة الإسلاميين للنظام في مواجهة هؤلاء المنشقين، ولم يدرك المسؤولون حقيقة ما يدور إلا قبل سقوط النظام بأسابيع قليلة[٥]!.

اعتمدت الاستراتيجية في مواجهة الشاه على عدة أساليب، بدأت بتحطيم شرعية النظام على أرضية أخلاقية وسياسية، وذلك باغتيال شخصية محمد رضا شاه عبر إطلاق حملة انتقادات صريحة ومستمرة لسياساته ولرموز حكمه، وفضح علاقته بالصهيونية وبأعداء الإسلام، ودوره في نهب ثروات الأمة وفي الفساد المستشري في البلاد. وتمثلت الخطوة التالية، في مطالبة المؤمنين بتقليص اتصالهم وتعاملهم مع المؤسسات الحاكمة إلى أقل مستوى ممكن، وبسحب أموالهم من بنوكها والتوقف عن دفع الضرائب وفواتير الكهرباء والمياه ورفض التجنيد، كما اللجوء إلى المحاكم. وصدرت تعليمات إلى الموظفين في الدوائر الحكومية بإنشاء لجان موازية في كل وزارة، لم تكن فاعلة بداية، لكنها اكتسبت لاحقاً زخماً لتصيب النظام في مقتل.

لا ريب، في أنه كان لانتقاد الشاه وأفراد عائلته علانية وفضحهم على رؤوس الأشهاد، ووصفهم بـ«الخونة» و«الأوغاد» و«مصاصي الدماء»، أثر مدمر على هيبة الشاه ومكانته، دفع الجموع البسيطة تدريجياً إلى الإدراك أن الشاهنشاه بشر، وليس من صنف الآلهة، ويمكن أيضاً أن يُلطخ بالأوحال.

رغم انتشار الاضطرابات، غادر محمد رضا شاه البلاد، في تشرين الثاني/نوفمبر، إلى واشنطن حسب عادته منذ اعتلائه عرش البلاد، لتجديد الولاء والتعرف إلى الإدارة الأميركية الجديدة، ليكرر على مسامعها ما دأب على قوله محذراً من أن الإطاحة به تعني القضاء على المصالح الأميركية ليس في إيران وحدها، بل في منطقة الخليج بأسرها. وعكرت صفو الزيارة تظاهرة طلابية غير مسبوقة، أطفأت بهجة مراسم استقباله الرسمية في حديقة البيت الأبيض، فقد أثرت قنابل الشرطة لتفريق المتظاهرين، على الرئيس الأميركي جيمي كارتر وضيفه الشاه، فسارعا بقطع المراسم والدخول إلى البيت الأبيض وهما يجففان دموعهما. مع ذلك، لم تمنع كثافة التظاهرة ولافتات التنديد، الرئيس الأميركي من امتداح الشاه والإشادة بالتطابق الكامل بين سياسة بلديهما!

وعاد الشاه أدراجه إلى بلاده منتشياً بتجدد الدعم الأميركي، فعمد إلى تشديد قبضته، وأطلق يد «السافاك» لمتابعة أساليبه القمعية وممارساته في ترويع المعارضة، فضلاً عن الانتقام من المطالبين بالإصلاح السياسي وجعلهم أمثولة، والأهم، تقييد الحركة على طريق إيران/العراق. وقام الرئيس الأميركي كارتر في كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، بزيارة رسمية إلى طهران وعمد إلى الإسهاب في مدح محمد رضا شاه، ليبلغ الذروة لدى تبادلهما الشهير للأنخاب، بوصفه إيران بـ «جزيرة استقرار في ركن مضطرب من العالم، بفضل القيادة الحكيمة لمحمد رضا شاه»[٦].

سارع آية الله الخميني من فوره يعلق، على الزيارة بوصفه الرئيس الأميركي بالمنافق، الذي يرفع حقوق الإنسان عالياً إذا وافق ذلك المصالح العليا لبلاده، أو في بلاد ليس بها قواعد عسكرية أميركية، أو لا تربطها بواشنطن مصالح تجارية[٧].

وأصدر محمد رضا شاه، الذى أصبح عرضة لتجرؤ كثيرين منذ أهدر آية الله الخميني دمه، أمراً بإنشاء لجنة تابعة له مباشرة لمواجهة الإمام. وبدأت اللجنة تصف آية الله

الخميني بالتحدي الحقيقي للنظام، الذي يسعى إلى الإمساك بالسلطة ليعود بإيران إلى عصور الظلام. وفي المقابل، حرصت اللجنة على تقديم الشاه سليلاً لعائلة إيرانية صرف، تتحدث الفارسية للمرة الأولى منذ ثلاثة قرون. وكان أن أعدت اللجنة مقالين حظيا بموافقة الشاه، وأرسلتهما إلى الصحف للنشر، عبر وزير الإعلام داريوش همايون.

وكانت تلك بداية ارتكاب سلسلة من الأخطاء القاتلة، وصدرت صحيفة «إطلاعات» واسعة الانتشار، في السابع من كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، بمقالة غير موقعة بعنوان «الرجعيون الحمر والسود»، أشارت إلى آية الله الخميني بـ «الهندي» و«المغامر» و«غير المؤمن» و«صنيعة المخابرات البريطانية»، واستفاضت في الفحش متهمة إياه بالانحراف الجنسي!

وعلى الفور، عقدت حلقة ضيقة من أتباع الإمام اجتماعاً عاجلاً اتفق أعضاؤها، وفي مقدمهم آية الله مطهري، على اتخاذ إجراءات صارمة. وسارعوا بإرسال نسخ من الصحيفة إلى قم، الواقعة في وسط البلاد، وكان للمقال وقع الصاعقة، وكانت اللحظة الغامضة، لحظة الانفجار الشامل المثيرة للجدل إلى اليوم بين علماء الاجتماع على اختلاف توجهاتهم.

شعر كل من اطلع على المقال بإهانة شخصية، ولم يكن آية الله العظمى شريعة مداري، المعروف بالهدوء والتحفز، استثناءً. فقد اعتراه أيضاً غضب شديد، وطالب بإنزال أشد العقوبات بالمسؤولين عن المقال. وبدأت حركة الاحتجاج تتضخم مثل كرة الثلج متسارعة حتى غطت إيران بكاملها. وأصدر ثلاثة من آيات الله، بياناً واحداً، وهذا في حد ذاته أمر مثير، لم تشهده البلاد منذ أربعين عاماً. واللافت، إشارته صراحة إلى آية الله الخميني مرجعاً للتقليد، وتلك أعلى المراتب العلمية الدينية.

في اليوم التالي، التاسع من كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، أغلقت متاجر البازار أبوابها وانطلقت تظاهرة صغيرة في شوارع قم، ما لبثت أن تضخمت. وأخذ المتظاهرون يندّدون ليس بالمقال فحسب، بل بسجلّ الشاه الحافل بانتهاك حقوقهم المدنية، وبتهميش المتمسكين بهويتهم الثقافية الإسلامية والازدراء بهم. ولم يجفل المتظاهرون أو يتراجعوا حين فتحت قوات الشرطة نيران أسلحتها، بل واجهوها بصدورهم العارية، ورسخوا بذلك أسلوباً اتبعه لاحقاً آلاف المتظاهرين. وأدت المواجهات إلى سقوط

سبعة متظاهرين على الأقل وشرطيين، ولم يستتب الوضع إلا قبل غروب الشمس بقليل، لدى دخول قوات الجيش وقيامها باعتقال ما يزيد على المئة مواطن، أطلقت سراحهم بعد ساعات استجابة لنصيحة آية الله شريعة مداري بتهدئة الوضع.

وأصبح لحركة الاحتجاج أبطالها وشهداؤها من طلبة المدارس الدينية.

استخف محمد رضا شاه ببيان العلماء الثلاثة الكبار، وبأحداث العنف أيضاً في قم. وأخذ في اليوم التالي، الموافق ليوم المرأة العالمي، في انتقاد فظ لرجال الدين دون أن يحدد شخوصهم، ووصفهم بمن ينبح على القمر في أعالي السماء. وأعلن عزمه على المضي قدماً في إصلاحاته رغم أنف «تحالف الرجعية السوداء والحمراء»، متعهداً أمام الحضور بتحقيق المساواة الكاملة للنساء.

من عجائب محمد رضا شاه ذلك الشعور الذي انتابه، منذ عام ١٩٧٦، بأنه مبعوث العناية الإلهية لإعادة تشكيل تاريخ العالم. فقد انهمك في التفكير ملياً بمشاكل البلدان الأخرى ومن ضمنها إيران، وتم بناء على اقتراحه تشكيل «حلقة بحث» تضم كبار مفكري العالم، في طليعتهم وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كيسنجر، للاجتماع دورياً ومحاولة إيجاد حلول لمشاكل هذه البلدان[٨].

واضطر المقربون إلى تذكير جلالته، في شباط /فبراير ١٩٧٨، بأن مشاكل إيران باتت أشد خطورة وأكثر أهمية من مشاكل البلدان الأخرى، التي تتناولها حلقته بالبحث والمعالجة. فقد أصبح إحياء ذكرى أربعين شهداء التظاهرات أسلوباً ممنهجاً ومنتظماً للإبقاء على جذوة الاضطرابات مشتعلة، مما أدى إلى استمرار مسيرات العزاء، حتى كادت تتواصل بسقوط المزيد من القتلى والجرحى بنيران قوات الأمن، وهكذا دواليك، أخذت مواكب التشييع تنطلق ويسقط آخرون تقام لهم مراسم الأربعين من جديد، بما يضمن استمرار التظاهرات وتواصل المواكب الحاشدة.

وخلافاً لتواصل آية الله الخميني مع الناس وتفاعله معهم، ابتعد محمد رضا شاه متعمداً عن الناس لسنوات طويلة، واقتصر ظهوره على التلفاز بصحبة الشخصيات العالمية، أو نقلاً عن الصحف الأجنبية عبر لقاءاته التي اقتصرت على الصحافيين الغربيين. ويؤكد البعض أنه كان مصاباً بتضخم الذات، جنون العظمة، حيث أخذ

يتصرف ويعمل بصفته زعيماً عالمياً لم تعد إيران تتسع لقدراته الاستثنائية. ويلقي بعض الباحثين الإيرانيين اللوم على الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر، ويحمّلونهما مسؤولية إشغال الشاه في تطوير نظرية الحفاظ على أمن المحيط الهندي، ودور بلاده المركزي في مثلث أستراليا ـ إيران ـ جنوب أفريقيا!

كان المستشار الألماني السابق ويلي برانت المسؤول الغربي الوحيد الذي صدَق محمد رضا شاه القول ونبهه إلى مراعاة حقوق الإنسان، وضرورة التطور الديموقراطي، فكان أن استشاط الشاه منه غضباً، واعتبر حديثه عن «الأخلاق» محض هراء[٩].

وتوالت رسائل آية الله الخميني تواكب الأحداث، وتحمل التوجيهات إلى أتباعه بما يتلاءم والمستجدات، كدعوته إلى القيام بإضرابات عامة بدلاً من التجمهر تفادياً لنيران العسكر. ومع تفاقم الأوضاع وانتشار الحالة الثورية في مختلف أنحاء البلاد، أخذت الجموع تهتف لـ «الإمام» وتطالب بعودته، وذلك لقب شديد الخصوصية والتميز، يمنح صاحبه القيادة الروحية والسياسية معاً. وأصبح الإمام الخميني في بؤرة الثورة وعاملاً حاسماً في مسيرتها ونجاحها اللاحق. التقط الحدث لحظة وقوعه وأدرك من فوره مغزى ذلك التعاطف الواسع الذي أبداه الإيرانيون نحو وفاة نجله الغامضة. وكان يعي منذ البداية ما كان يجهله الآخرون أو يخشونه، أن الشعب بحشوده الغفيرة في الشوارع والساحات العامة، لهو القوة الوحيدة الموازية لمحمد رضا شاه وعسكره وأجهزته القمعية المتشعبة، فهذه الحشود الغفيرة وحدها القادرة على تحييد قوات الأمن وإسقاط النظام.

كان الإمام يدرك جيداً أن الناس التي تدفع بحشود كهذه، من المحال تعبئتها حول شعارات الاشتراكية أو القومية، فالإيراني العادي ليس مستعداً للموت في سبيل نماذج أو أشباه زعماء الثورة الروسية أو الصينية، لكنه مستعد لبذل الروح، إذا توافرت الظروف الموضوعية الصحيحة، دفاعاً عن دين محمد وشرف الإمام الحسين.

أما اليسار الإيراني الأوروبي النسق فتأثيره محدود، لا يتجاوز باحات الجامعات والمدارس الثانوية وقلة من العمال. ولذلك، جاءت توجيهات الإمام إلى الحلقة الطليعية الضيقة من أتباعه داخل إيران واضحة ومحددة :عليكم العمل حصرياً باسم الإسلام[١٠]. وأصبح، للغالبية المهمشة والمعارضة المتوهجة، على اختلاف تياراتها،

زعيم قادر على تعبئة الجماهير بأعداد وحماسة لم تستطع أن تبلغه حركات اليسار والوسط واليمين، ويعود الفضل في ذلك إلى انفراد الإمام بموقفين أساسين لم يحد عنهما قيد أنملة:

أولاً: الإصرار منذ البداية على رحيل محمد رضا شاه ورفض كافة محاولات التوصل إلى حلول وسط.

ثانياً: التمسك بالهوية الثقافية ورفض أمركة إيران، واعتبار الولايات المتحدة وإسرائيل مصدرين أساسيين لكل شرور العالم.

ولبى الكثيرون، في إحدى عشرة مدينة دعوة الإمام، وأحيوا ذكرى أربعين شهداء قم، لكن تبريز انفردت بأحداث عنف أقامت إيران ولم تقعدها. فقد اندفع المتظاهرون لدى سقوط شاب في التظاهرة برصاص الشرطة، وهاجموا مراكز الشرطة ومكاتب الحزب الحاكم والحانات ودور عرض الأفلام الزرقاء، والبنوك المملوكة للأسرة البهلوية الحاكمة، وبشهادة المراقبين الأجانب وتعجبهم أيضاً، لم تتعرض ممتلكات الآخرين إلى أي اعتداء يذكر. ورفع المتظاهرون وللمرة الأولى شعار «الموت للشاه»، ورفضت الحامية العسكرية إطلاق النار على الحشود، واستمرت انتفاضة تبريز يومين كاملين، تطلب إخمادها إعلان الشاه الأحكام العرفية وإرسال رتل من الدبابات والمروحيات، وإيقاع ما بين مئة إلى ستمئة قتيل وجريح في قول، وخمسة آلاف في قول آخر.

واشتهرت تبريز أثناء الثورة بواقعة تناقلتها كل إيران، تفيد سؤال أحد الضباط جنود حاميته، البالغ عددهم ثلاثمئة جندي، عن المستعدين من بينهم لطاعة الأوامر وفتح النار وقتل المتظاهرين، فتقدم قرابة النصف خطوة إلى الأمام، وعاود الضابط سؤال هؤلاء عمن بإمكانه التسديد على أقربائه، فتقدم منهم نحو المئة، فسألهم عمن باستطاعته إطلاق النار على والديه، فتقدم نحو الستين، فما كان من الضابط إلا أن فتح عليهم النار، فصرعهم جميعاً ثم قتل نفسه[١١].

ووضعت تبريز بذلك بصْمتها على المسيرة الثورية: إحجام الجنود عن إطلاق النار على المتظاهرين، واقتصار التدمير على مؤسسات وممتلكات الأسرة الحاكمة ورموزها،

وعدم المساس بأملاك المواطنين أياً كانت الإغراءات.

وأشاد الإمام الخميني في خطابه، ١٩ شباط/فبراير، برجال وشباب تبريز الشرفاء ثم أضاف: لقد تعرف الناس على المجرم الحقيقي، كان واضحاً من قبل، لكن البعض لم يره أو لم يجرؤ على الكلام، الحمد لله، لقد انهار حاجز الخوف[١٢]. وزاد خطاب الإمام من زخم مشاركة الحشود في ذكرى أربعين شهداء تبريز، في ٢٩ آذار/مارس، التي أقيمت في خمسة وخمسين مركزاً دينياً. ومرت المناسبة بسلام في معظمها باستثناء خمس مدن تكررت فيها أحداث تبريز العنيفة، من بينها قم، فعمدت السلطات إلى قطع التيار الكهربائي وإرسال المدرعات للسيطرة عليها.

تفادياً للعنف في ذكرى الأربعين القادمة، في ١٩ حزيران/يونيو، حاول محمد رضا شاه والعلماء المعتدلون، بقيادة آية الله العظمى شريعة مداري التهدئة، فقام الشاه بزيارة ضريح الإمام علي الرضا في مشهد، ووعد بإعادة فتح المعهد الديني المغلق في قم منذ عام ١٩٧٥، والسماح بزيادة أعداد الحجيج إلى مكة المكرمة، ومنع أفلام العري وإطلاق سراح التجار المخالفين للتسعيرة الحكومية. والأهم، إقالة الجنرال نعمة الله ناصري رئيس «السافاك» منذ عام ١٩٦٥.

ومن ناحيته، دعا آية الله شريعة مداري أتباعه إلى الابتعاد عن تظاهرة الأربعين القادمة، وصرح في لقاء صحافي، بأن كل ما يريده عودة الحكم الدستوري، سواء بقي الشاه أم غادر منفياً، فالإطاحة بالشاه لا تعني بالضرورة مستقبلاً أفضل لإيران[١٣].

وشكل ذلك انحرافاً عن موقف الإمام الخميني، الذي استمر يحث الإيرانيين على مواصلة الاحتجاج حتى يطاح «النظام الشيطاني»!

وفشلت محاولات حكومة أموزجار في التهدئة عبر إبطاء عجلة الاقتصاد وتخفيض التضخم والعجز المالي، بل زادت نتائج محاولاته الطين بلة، فقد أثارت إجراءات التقشف استياء الطبقة العاملة أكثر فأكثر، ودفعتها إلى الالتحاق بصفوف المتظاهرين واللحاق بمسيرات العزاء المناهضة للشاه. وأخذت الاضطرابات العامة في التحول إلى ثورة شاملة، فيما رئيس الحكومة يختزل الخطة الخمسية الطموحة وخطط الصناعة ومشاريع البناء، ويلغي المكافآت السنوية للعمال والموظفين ويجمد الأجور. وبالفعل،

انخفض معدل التضخم من ٣٠ ـ ٣٥٪ عام ١٩٧٧ إلى ٧٪ عام ١٩٧٨[١٤].

وهكذا انتهت خمسة عشر عاماً، بين ١٩٦٣ ـ ١٩٧٧، من الرخاء النسبي تضاعف خلالها دخل الفرد، بين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧، من مئتي دولار إلى ألف دولار أميركي، وبينما كان هناك نقص في اليد العاملة، أصبح ثمّة أربعمئة ألف عاطل من العمل في منتصف العام ١٩٧٨، نتيجة ركود مشاريع البناء من ٣٢٪ عام ١٩٧٣ إلى ٧٪ عام ١٩٧٨. وقد شكل هؤلاء ذخيرة ثورية لا يستهان بها شاركت في التظاهرات والمسيرات الحاشدة المتتابعة إحياء لذكرى الشهداء.

وهلّ شهر رمضان المبارك، موافقاً الخامس من آب/أغسطس، وجاء بمثابة مناسبة مواتية بامتياز لنشر الرسالة السياسية وحث الرجال على مواجهة الطاغية. فقد واظب معظم الإيرانيين طوال تسعة وعشرين يوماً على ارتياد المساجد قبل تناول طعام الإفطار وبعده، لسماع الخطب السياسية المصحوبة أحياناً بتسجيلات صوتية للإمام الخميني. ولم تتعذر حينها المقارنة بين محمد رضا شاه، دون ذكر اسمه صراحة، وبين شخصيات مكروهة تاريخياً مثل يزيد بن معاوية. وتكثفت التظاهرات، منذ التاسع من آب/أغسطس خاصة في شيراز وأصفهان، وأرسلت قوات الجيش لاستعادة السيطرة على أصفهان، بعد أن اجتاحتها الاضطرابات ليومين كاملين سقط خلالها ما يربو على المئة قتيل.

□ □ □

إن توظيف المناسبات الدينية والاجتماعية لرفع مستوى الوعي الاجتماعي والسياسي، والإبقاء على حيوية الحركة وتطويرها حتى تحقق ثورتها الاجتماعية، لا يعني بحال أنها حركة دينية تهدف إلى تكثيف أداء الشعائر. وقد كان الإمام الخميني واضحاً منذ البداية في حرصه على بعث الهوية الثقافية لبلاده في مواجهة غزو الثقافة الأميركية وتغولها، وليس إشغال الناس عن حقوقهم السياسية والمدنية بالانغماس في أداء الطقوس والشعائر.

ربما لم يكن لدعوة د. علي شريعتي صدى واسع أقله ظاهرياً، في محيط رجال الدين، فالإسلام في رأيه دين الشعب وإيمان ثوري فاعل، ولا يعني الرجوع إلى

جذوره الغضة الأولى العودة إلى القرن السابع بل هو الشفاء والنمو السليم ومواجهة المستقبل بثقة في النفس. لكنه دعا المسلمين جميعاً إلى التفكير بأنفسهم وإعادة اكتشاف الإسلام الصحيح. وقد استطاع د. شريعتي إضفاء مفاهيم معاصرة متقدمة على مختلف الأصعدة الأخلاقية والاجتماعية، وعلى مصطلحات دينية أساسية. وقد فعل ذلك دون أن يشير إلى أي حدث تاريخي كنموذج للإسلام، باستثناء عالمية النبي محمد (ص) وعدل علي بن أبي طالب. لذلك، جاء خطابه سياسياً مفعماً بتوهج زمني علماني، قسم الناس بموجبه إلى أصدقاء للثورة أو خصوم لها.

واكتسبت دعوة د. شريعتي إلى خطاب جديد صدقية وتماسكاً، مع اشتعال ثورة ١٩٧٩، تمثل في اعتقاد الثوار، أن الثورة حدث تطهري وتزكية للمشاركين بها، يتولد عبر خوضها ومخاضها إنسان جديد. وهذا يتفق ونظرية فرانز فانون بأن الشعوب المستعمرة يمكنها التخلص من عقدة النقص الذهنية عبر التحرير العنيف للذات[١٥].

واتضح جلياً أثناء المسيرة الثورية، على سبيل المثال، حدوث نقلات أيديولوجية هامة في الفهم الجماهيري لكربلاء والمغزى الحقيقي للتشيع، انبثق بين الجماهير سطع أثناء انهماكهم واستغراقهم معاً في صنع التاريخ. وتكشف الباحثة ماري هيغلان ظهور أيديولوجيتين متناقضتين، رغم استنادهما إلى واقعة استشهاد الإمام الحسين عام ٦٨٠م، كان لكل منهما تأثيرها العميق في السلوك الإنساني وفي رؤية العالم:

الأولى: تتمحور حول الحسين «الشفيع المقرب»، بما يسمح له بالتوسط بين الإنسان وبين الله، وتقوم العلاقة هنا على قاعدة استرضاء الحسين ببذل النذور (المقايضة) والنحيب عالياً في ذكرى استشهاده. وكلها سمات تنطوي على الرياء والنفاق، وتنعكس في نظرة الإنسان إلى العالم، على السلطة الحاكمة وإلى نفسه أيضاً، حيث يغلب عليه الشعور بالعجز والتبعية ويتسم سلوكه بالتزلف والتملق.

أما **الثانية**: فتتركز على «الحسين النموذج»، التي ظهرت نتيجة لتفاقم القهر والقمع. واللافت، أن معظم الإيرانيين لم يكونوا يعلمون حقيقة واقعة كربلاء، ومغزى رفض الإمام الحسين الاعتراف بالسلطة اللاشرعية للمتهتك يزيد بن معاوية، ومن ثم اتخاذه لموقف علني مضاد وإن لقي حتفه ثمناً لذلك. ويختلف بالطبع نظام القيم المنبثق عن أيديولوجية كهذه، ليصبح الحسين عندها نموذجاً نضالياً يُحتذى به، ويضحي التوجه

اجتماعياً وليس فردياً، ويتحول الفرد إلى إنسان وليس تابعاً، بل رفيق كفاح للحسين رغم الفاصل الزمني. وبذلك، ينتفي النفاق ومشاق التكيف مع سلطة مستبدة غاشمة.

ويأتي تعليق شابة إيرانية على استشهاد شقيقها أثناء الثورة، بمثابة إضاءة للتعرف على أبعاد ذلك الفهم الإيجابي لدى قولها، «لقد قدمت زينب حسينها الكبير وقدمت أنا حسيني الصغير»[١٦].

وهكذا تحولت كربلاء من مناسبة للبكاء والعويل إلى رمز للفعالية الثورية، واكتسحت رؤية «الحسين نموذجاً» الساحة، بما يعني أن قرار الأفراد بالالتحاق بالثورة كان قراراً واعياً غير مستند إلى عاطفة دينية، ورفضاً أيضاً للمفهوم الشعبي الفلكلوري للدين، وكذلك الفهم المدرسي الخاص بالطبقة الوسطى، كما الفهم الجاف الشائع لدى رجال الدين وغالبية العلماء. وأصبح على مئات الآلاف الاختيار يومها بين المشاركة في مسيرات العزاء وفق الأسلوب القديم، أو النزول إلى الشارع والانضمام إلى التظاهرات وضرب الهواء بالقبضات والهتاف «ليسقط الشاه».

وجاءت كلمة الإمام الخميني الأولى التي ألقاها عقب عودته إلى إيران في مقبرة «بهشت زهرا»، حيث يرقد شهداء الثورة، انعكاساً واضحاً للخطاب الجديد حين خاطب الحضور قائلاً، إنني حزين من أجل الأطفال الذين فقدوا آباءهم ومن أجل الآباء الذين فقدوا أبناءهم.. إنني حزين وأشعر بالضيق لذلك، لقد دمر الشاه كل شيء وبنى لنا مقابر كبيرة وجميلة، أهذه هي حقوق الإنسان؟! أيها الرئيس الأميركي الذي ما انفك يتحدث عنها ويصدر البيانات دعماً غير مشروط للشاه فيما نحصل نحن على مقبرة ملئت بالناس[١٧]، حين نطالب بالحكم؟

لم يأت الإمام الخميني على ذكر كربلاء ولو بالتلميح البلاغي، بل تميز خطابه بأسلوب مغاير وبصيغة جديدة تماماً ومغايرة تماماً لدى قوله: إن الثورة سوف تستمر حتى إسقاط حكومة شهبور بختيار.

وعندها كسرت الجموع حاجز الصمت المطبق وانطلقت حناجرها بالهتاف.

□ □ □

وهلّ شهر رمضان المبارك وبدا مختلفاً تماماً، أشد توهجاً وأكثر سخونة، ليشهد الكثير من الأحداث.

اندلعت النيران، في ١٩ آب/أغسطس، في دار عرض في منطقة عمالية بعبدان، واحترق ٤١٩ رجلاً وامرأة وطفلاً أحياء. وسارعت الحكومة بإلقاء اللوم على المتطرفين الدينيين، بينما يشير الناس بأصابع الاتهام إلى «السافاك»، والحقيقة أنه يتعذر فهم احتراق دار عرض في منطقة عمالية متواضعة، تعرض فيلماً عن حرب العصابات، وأسباب إغلاق أبوابها على المشاهدين من الخارج، وتلكؤ سيارات الإطفاء المحلية في الحضور إلى مكان الحادث، والأغرب وصولها من دون مياه!

وجميعها تساؤلات عززت الشكوك حول تورط «السافاك»، خاصة لدى إشارة الشاه في خطابه قبل الحادث بأربعة أيام بالقول: إني أعدكم بحضارة عظيمة بينما ليس لدى أعدائنا سوى إرهاب بشع[١٨].

وتساءل كثيرون، حول عبثية افتعال الحريق لمجرد إثبات صدقية توقعات الشاه. وانطلقت الجموع في اليوم التالي تدعو إلى إقامة «حفل شواء للشاه» وتصرخ عالياً «أحرقوا الشاه» و«الموت للشاه»! وخرجت الحشود لتشيع الضحايا، مما اضطر مسؤولي الشرطة والبلدية إلى مغادرة المقبرة، إثر ورود تهديدات بقتل رئيس الشرطة إذا وطأت قدماه أرض عبدان. واندلعت تظاهرات التنديد أيضاً خارج إيران، في واشنطن ولوس أنجلوس بالولايات المتحدة الأميركية.

أقال محمد رضا شاه رئيس الحكومة أموزجار، في ٢٧ آب/أغسطس، ووضع جعفر شريف إمامي رئيساً مؤقتاً، معتقداً بقدرة الأخير على تحقيق «المصالحة الوطنية» بفضل خلفيته الاجتماعية، فالرجل يمت بصلة قربى إلى آية الله العظمى غولبايجاني كما أنه ابن لأحد الملالي، ولم يعد عندئذ شك بأن رجال الدين هم من يشكلون القوة الرئيسة في المعارضة. انطلق إمامي وأنشأ وزارة للشؤون الدينية، وأفرج عن بعض القادة الدينيين، وألغى التقويم الإمبراطوري، وأغلق نوادي القمار التابعة لمؤسسة بهلوي، ورفع الرقابة عن الصحف، وأوقف العون المالي للحزب الحاكم. والغريب، اعتقاده بإمكانية توقف الاضطرابات بمجرد السماح للإمام الخميني بالعودة إلى إيران. فقد وصلت به الثقة إلى حد إعداد طائرة في مطار مهرباد للعودة بالإمام إلى طهران.

وأمل آية الله العظمى شريعة مداري أيضاً من ناحيته خيراً بالمستجدات، وقرر منح الحكومة الجديدة مهلة ثلاثة أشهر للعودة إلى الدستور. على أي حال، خابت توقعات الجميع، فرئيس الوزراء الجديد كان يعيش أيضاً في عالمه الخاص، ليس منقطع الصلة بالمجتمع أو بمشاكله، حيث أمضى الأربعة عشر عاماً الأخيرة في تكوين ثروته الخاصة، وإدارة مؤسسة بهلوي نيابة عن محمد رضا شاه.

مرت مسيرات عيد الفطر بسلام في كافة أنحاء البلاد، وشارك فيها قرابة أربعة ملايين نسمة، وبلغت نسبة النساء نحو الثلث في مسيرة النصف مليون التى شهدتها طهران. ويبدو أن السلطات كانت تأمل أن تأخذ المسيرات حدها الأقصى وتستنفد الطاقات، ومن ثم يعود الهدوء ليعم البلاد تدريجياً. وأخذ الجميع يحيّون الجنود المصطفّين على جانبي الطرق، يقدمون لهم الزهور أو يرشقونها في فوهات بنادقهم وهم ينشدون، «استقلال، ازاده (حرية)، حكومة إسلامية». وخاطب الإمام حشود عيد الفطر محذراً إياهم من عدم الانخداع بكلمات الشاه وإجراءات حكومته وأعوانه، فهؤلاء في حالة تمرد مسلح ضد الشعب الإيراني الباحث عن العدل، وهم أيضاً ضد الدستور وضد أحكام الإسلام، «إنهم خونة، وطاعتهم طاعة للطاغوت»، ثم توجه مخاطباً الجيش بكل أسلحته شاكراً له عدم إطلاق النار على أطفالهم وإخوانهم، وطالبه بتجديد روابطه بالشعب ورفض ارتكاب المجازر من أجل نزوات عائلة من قطاع الطرق[١٩].

وبينما كان الإمام الخميني يعمل ما بين اثنتي عشرة إلى أربع عشرة ساعة يومياً، لم يكن باستطاعة محمد رضا شاه، الذي يصغره بنحو عشرين عاماً، العمل لأكثر من ساعتين أو ثلاث، يمضيها في عقد لقاءات لا طائل من ورائها مع قدامى السياسيين، الذين نضبت أفكارهم وجفّت عقولهم، ولم يعد لديهم جديد، أو مع السفيرين الأميركي والبريطاني، والجميع أخذ يدلي بنصائح ومشورات متناقضة. وفي المقابل، قام الإمام الخميني بإجراء مئة واثنتين وثلاثين مقابلة إذاعية وتلفزيونية وصحافية في أربعة أشهر، فضلاً عن إصدار خمسين بياناً.

غادر السفير الإيراني أردشير زاهدي واشنطن ليقيم معظم الوقت في طهران يجمع حوله كبار الضباط، وكان على قناعة تامة بأن الحركة في الشارع لا تمثل إرادة الشعب. واختباراً لقناعته تلك، قام وحده بزيارة مرو ومشهد في محاولة لجمع مؤيدي

الشاه، بعدما رفض أصدقاؤه، للمفارقة، مرافقته في تلك الرحلة وخوض التجربة معه!

استبدت الحماسة بالإمبراطورة فرح، وأشارت بمناشدة الشعب وتطوعت بالبقاء في البلاد فيما يغادرها الشاه لقضاء «إجازة قصيرة في الخارج»، لكن الشاه نهرها غاضباً: «لا يمكنك أن تصبحي جان دارك إيران». وكانت فرح قد نجحت في إقامة قناة اتصال مع آية الله شريعة مداري بواسطة أحد أبناء عمومتها مستخدمة اسماً حركياً «أم علي»[٢٠].

المهم، انهالت الأفكار الغربية على محمد رضا شاه من كل حدب وصوب في كيفية معالجة الوضع، فالجنرال غولام علي أويسي، حاكم طهران العسكري أشار باعتقال عشرين ألف ناشط واحتجازهم في جزيرة كيش الواقعة في الخليج الفارسي، فيما نصحه آخرون بغزو أفغانستان دفاعاً عن الإسلام وصرفاً للانتباه عن ثورة الداخل، أما حاكم قزوين العسكري فقد فضّل قتل كل من يظهر في الشارع بعد غروب الشمس. ورأى إمام جمعة طهران السيد حسن إمامي في توزيع المال على الملالي إنهاءً للمشكلة برمتها!

ورفض الشاه تقديم تسعة ملايين دولار أميركي من ماله الخاص، لكنه وافق على توجه أحد الوزراء بطلب المساعدة من الأصدقاء الخليجيين، خاصة من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حاكم الإمارات العربية المتحدة.

وبقي محمد رضا شاه متأرجحاً يتبع مشورة الرئيس المصري محمد أنور السادات باتخاذ إجراءات حاسمة أسوة بالملك الحسين بن طلال، أو يوافق على تقديم بعض التنازلات بالتزامن مع الاجراءات القمعية وفقاً لرأي الرئيس الأميركي كارتر؟!

واستمر تدفق التظاهرات حتى ٦ أيلول/سبتمبر، حين أعلنت الحكومة منع التظاهر، فكان أن اندفعت في اليوم التالي حشود تقدر بمئة ألف متظاهر في قول أو نصف المليون في قول آخر، انطلقت من منطقة للطبقة المتوسطة وتوجهت إلى المجلس النيابي حاملة صور الإمام الخميني ولافتات تدعو إلى عودته، وإلى إسقاط حكم آل بهلوي وإقامة حكومة إسلامية. وبذلك اتسعت دائرة المعارضة، وامتدت من البازار إلى مناطق الطبقة المتوسطة مروراً بالجامعات. وقرر محمد رضا شاه إعلان الأحكام العرفية وأمر بنزول الجيش إلى

شوارع العاصمة طهران، وعيّن الجنرال غولام علي أويسي، المعروف بجزار طهران، حاكماً عسكرياً، وهو الذي سبق له إخماد انتفاضة قم عام ١٩٦٣.

وحدثت أسوأ الصدامات في صبيحة الثامن من أيلول/سبتمبر، الموافق ليوم الجمعة، في جنوب طهران حيث أقام سكانها من الطبقة العاملة المتاريس وأعدّوا زجاجات المولوتوف في حال هاجمهم الجيش. ولم يعلم الكثيرون بقرار حظر التجول، فتجمع نحو خمسة آلاف متظاهر معظمهم من الطلبة الصغار، في ساحة جاليه، الشهداء لاحقاً، وجلسوا وفقاً لأحد شهود العيان، في مواجهة المجلس النيابي، ورفضوا التفرق، وأحاطت الدبابات والقوات المسلحة بالساحة وحاصرت الجموع، وفتحت أبواب جهنم دون إنذار مسبق وحصدت المئات. قصفت المروحيات، وفقاً لمراسل صحيفة أوروبية، جنوب طهران ثم توجهت إلى ساحة جاليه وحولتها إلى ساحة للرماية وقتل المتظاهرين. وقدرت الجهات الرسمية حصيلة ذلك اليوم بـ ٨٧ قتيلاً و٢٥٠ جريحاً، فيما قدرتها المعارضة بنحو أربعة آلاف، بينهم خمسمئة قتيل.[٢١]

أياً تكن الأرقام الحقيقية، فقد أصبح الثامن من أيلول/سبتمبر يعرف منذ ذلك اليوم، بـ «الجمعة السوداء»، واتسع بذلك بحر الدم بين الشاه والشعب.

وأياً كانت دوافع المجزرة البشعة، سواء بقصد إرهاب الناس ليكفوا عن التجمهر للقضاء على أكبر عدد من المشاغبين وإنهاء الأمر دفعة واحدة وإلى الأبد[٢٢]، فقد خلص الإيرانيون إلى أن الشاه البهلوي لم يتغير، وأنه قادر على ذبح الآلاف في سبيل الاحتفاظ بسلطاته المطلقة. وأيقنت غالبيتهم بعمق رؤية الإمام ونفاذ بصيرته حين أعلن أن تنازلات الشاه ليست سوى مناورة لكسب الوقت وحشد القوات لسحق الشعب.

لم يكن ينقص محمد رضا شاه يومها سوى ذلك الزلزال الذي ضرب، في ١٦ أيلول/سبتمبر، منطقة هول باباس، وأودى بحياة ٢٦ ألف نسمة. وسارعت الإمبراطورة فرح تتفقد المناطق المنكوبة وتبدي تعاطفها مع الأهالي، فما كان منهم سوى التذمر ومخاطبتها بسخرية: أجئت للفرجة علينا؟! هيا تناولي معولاً وساعدينا في دفن موتانا[٢٣]!

واشتدت إجراءات القمع واتسعت حملات الاعتقال وامتدت من مدينة إلى أخرى،

ودعا الإمام الإيرانيين، إزاء تبدل الأسلوب والخشية من تكرار مجازر عام ١٩٦٣، إلى اتخاذ أسلوب الإضرابات العامة تجنباً للتجمهر والتعرض لنيران الجيش.

وتلقى النظام الحاكم ضربة قاصمة أخرى من حيث لم يحتسب، حين أصدر موظفو البنك المركزي تقريراً يفضح قيام مئة وسبعة وسبعين مسؤولاً ثرياً بتحويل ما مجموعه مليارا دولار إلى خارج البلاد. وتضمنت القائمة تحويل رئيس الحكومة إمامي واحداً وثلاثين مليوناً، والجنرال أويسي أربعة عشر مليوناً، إضافة إلى تحويلات الساسة والأمراء وكبار موظفي البلاط. وكانت تلك الأموال بداهة حصيلة الفساد والرشى والعمولات. والأهم، فقد كان هذا فى حد ذاته مؤشراً واضحاً إلى يأس أركان النظام من قدرة الشاه ونظامه على الاستمرار. ولا شك في أن الجنود شعروا بإحباط شديد، حين علموا بتحويلات كبار قادتهم العسكريين، التي بلغت مئتين وثلاثة وخمسين مليون دولار، بينما لا يتعدى ما يتقاضاه الواحد منهم دولاراً واحداً في اليوم، وهم الذين يشكلون ٥٠٪ من تعداد الجيش(٢٤).

ومع نهاية شهر أيلول/سبتمبر، كان يتم يومياً تحويل خمسين مليون دولار أميركي إلى خارج البلاد، وأخذ مطار طهران الدولي يشهد في الوقت نفسه، تدفقاً مستمراً لأصحاب المقامات الرفيعة، من أمراء وأميرات ورؤساء حكومات سابقة ووزراء وقضاة كبار ورجال أعمال أثرياء ونجوم سينما، وكذلك عائلات من الطبقة المتوسطة، اعتقد معظمهم أنهم سوف يغادرون لبضعة أيام ريثما يهدأ الوضع. ويقدر عدد هؤلاء، في الفترة ما بين الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، بنحو المئة ألف، وبلغ مجموع ما حول من أموال في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٧٧، نحو ألف وخمسمئة مليون دولار، أي ما يقدر بـ ٩٪ من احتياطي البلاد من العملات الصعبة(٢٥). ويمكن تصور حجم المرارة التي شعر بها محمد رضا شاه، وهو يتابع ذلك الخروج الجماعي لأتباعه ومؤيديه!

وبدأت المرحلة الثانية في مسيرة الثورة بالقيام بإضرابات عامة شملت كافة قطاعات الصناعة ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وسرعان ما تأثرت صناعة النفط وبدأ تقنين التيار الكهربائي، وتشكلت لجان لتنظيم حركة الإضراب في قطاع النفط، تلبية لحاجات الأهالي في شتاء إيران القارس.

ولسخرية القدر، أخذ محمد رضا شاه يماطل أسبوعاً كاملاً في مغادرة البلاد، أمضاه في إرسال المدرعات المرة تلو الأخرى، تشق طريقها إلى البنك المركزي وسط الحشود، لجلب ذخائر الأسرة وجواهر التاج. وباءت كافة المحاولات بفشل ذريع، فالمسؤول عن الخزائن الإلكترونية كان لسوء طالع الشاه ملتزماً بالإضراب العام، ولم يستدلّ أحد على مكانه!

وبقي خبراء الشؤون الإيرانية في واشنطن، رغم كل هذه الأحداث العاصفة، على ثقة بقدرة محمد رضا شاه على استيعاب العاصفة، فطالما استطاع التغلب على اضطرابات كثيرة واجهته من قبل، وأخيراً تنبهت الإدارة الأميركية، إثر مذبحة «الجمعة السوداء»، إلى حساسية الوضع فأخذ الرئيس كارتر يتابع الوضع ويهاتف الشاه ليبلغه دعمه الكامل، مما أدخل البهجة إلى محمد رضا شاه وأصدر أوامره بنشر النص الكامل للمحادثة، حتى يطّلع عليها الشعب، ويدرك حجم الدعم الأميركي، فما كان إلا أن زاده اهتياجاً وغضباً عليه وعلى الأميركيين معاً.

□ □ □

ويبدو أن القلق تسرب أيضاً إلى العاصمة العراقية، بغداد، ففي مساء ساخن من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، هبطت طائرة بوينغ في مطار مهرباد على متنها برزان التكريتي، شقيق الرئيس العراقي صدام حسين ورئيس جهاز الاستخبارات العراقية، وتوجه التكريتي من فوره إلى لقاء الشاه في قصر فيافاران، الذي بدا أشبه بمسكن أشباح بسبب التقنين الكهربائي، وأبلغه رسالة واضحة من الرئيس العراقي بأن على جلالته الوقوف بحزم، والعراق على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة، ملمحاً إلى إمكانية التصفية الجسدية لرجال الدين المشاغبين!

وكان قد سبق للنظام الحاكم في بغداد أن قدم المساعدة للشاه عند محاولته إلصاق حادثة حريق دار العرض بعبدان، بعميل عراقي يدعى عبد الرضا عاشور، ٢٢ عاماً، كان يعمل في ميناء خورامشهر. إذ صدرت إليه الأوامر بافتعال محاولة هرب عبر شط العرب حتى يعتقله الحرس الإيراني، ثم الظهور على شاشة التلفاز والاعتراف بأنه قام بإشعال الحريق بأمر من الإمام الخميني شخصياً، بحيث يتم بذلك الاختلاق تبرئة ساحة جهاز «السافاك» وتخفّ حدة التوتر[٢٦]. ولم

ينطل الأمر على أحد، بل تفاقم الارتياب وازدادت الشكوك.

ولم يكن ممكناً أن يوافق محمد رضا شاه على تلميحات برزان التكريتي، فوفاة نجل السيد الخميني أقامت البلاد ولم تقعدها، فكيف به إذا ألحق الضرر بالإمام؟ والوضع يكاد يخرج عن السيطرة، واكتفى الشاه بطلب إبعاد الإمام من النجف الأشرف حتى يخفت بريقه الديني.

وكان ذلك خطأ فادحاً آخر ارتكبه الشاه، في تشرين الثاني/أكتوبر، حيث وافق الرئيس صدام حسين على طلب الشاه، فهو أيضاً يخشى تأثير الإمام، ووضعه المسؤولون العراقيون أمام أحد خيارين: التوقف عن ممارسة نشاطه السياسي والانتقال للعيش في مكان آخر تحدده الحكومة العراقية، أو مغادرة البلاد.

وآثر الإمام المغادرة وتوجه إلى الكويت، لكن حكومتها رفضت بطلب من الشاه مجرد مروره عبر أراضيها إلى المطار. وقفل الإمام عائداً إلى بغداد بعد أن قضى وصحبه ست ساعات عرضة للاغتيال، في صحراء المنطقة الحدودية الحارقة، ليستقل الطائرة في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر، متجهاً إلى العاصمة الفرنسية باريس.

واستقر المقام بالإمام في ضاحية نوفيل لوشاتو بالقرب من باريس، التي سرعان ما أصبحت محجاً لكافة المعارضين الإيرانيين على اختلاف ألوان الطيف السياسي، ومقصداً لرجال الصحافة ومحطات التلفزة العالمية. واكتشف الإمام حجم الحرية التي يتمتع بها للعمل السياسي، وقد استخدمها باقتدار، فكان يجري يومياً، من أربعة إلى خمسة لقاءات مع وسائل الإعلام العالمية.

وأعلن الإمام الرابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر، يوماً للحداد العام وخاطب الشعب قائلاً: «أريقت دماؤكم كدماء الأنبياء والأئمة والصدّيقين ومن أجل نفس القضايا»، ثم توجه يطالب الجيش بعدم إطلاق النار على إخوانهم المتظاهرين، مؤكداً على الخاصية الإسلامية للكفاح الدائر، وحدد الهدف بإسقاط نظام الحكم البهلوي الفاسد، وتحرير البلاد وثرواتها من الهيمنة الأجنبية.

وانطلقت التظاهرات الحاشدة استجابة لنداء الإمام، في طهران ومشهد وقم وهمدان.

وواكبت التظاهرات موجات متلاحقة من الإضرابات العامة، امتدت حتى نهاية العام، لتشل الاقتصاد الإيراني المنهك، وازداد الوضع سوءاً بإضراب العمال ليومين متتالين في حقول النفط.

وفي محاولة يائسة أخرى، أخذ محمد رضا شاه يروج لفكرة الملكية الدستورية بواسطة رئيس حكومته إمامي، الذي تجمعه صلة جيدة بزعماء «الجبهة الوطنية». وطار مهدي بازرجان إلى باريس ولحق به كريم سنجابي لجس نبض الإمام، فكان ذلك مؤشراً واضحاً للجميع بأن الحل في يد الإمام وحده. لم تكلل المهمة بالنجاح، وأعلن سنجابي استحالة التوصل إلى تسوية مع الشاه، ودعا إلى إجراء استفتاء لتأسيس حكومة وطنية تستند إلى مبادئ الإسلام والديموقراطية والسيادة، وتم اعتقاله بمجرد وصوله إلى طهران.

تقدم الإمام خطوة أخرى لضرب النظام في أكثر مواقعه إيلاماً، وطالب عمال النفط بالتوقف عن العمل، ليتسبب بخسارة للنظام تقدر بأربعة وسبعين مليون دولار أميركي يومياً. واعتبر رئيس الحكومة دعوة الإمام «خيانة»، وأمر بإرسال الجنود إلى حقول النفط في خوزستان ليقوموا بالعمل، وكادت أن تحدث كارثة لولا تدخل بعض العمال في اللحظة الأخيرة وإنقاذهم الموقف.

وجاء حادث الجندي الذي ناول سلاحه إلى أحد الطلبة، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وما تبع ذلك من مجزرة أنزلها الرقيب بالجندي وبالطلاب معاً وأسقط ما بين ثلاثين إلى أربعين طالباً، ليزداد الوضع تفاقماً وليبرهن على أن الجيش، وقوامه نحو نصف مليون مسلح، لم يعد الصخرة التي يمكن للنظام البهلوي الاستناد إليها.

□□□

أخذت واشنطن، منذ أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، تبدي اهتماماً بالوضع في إيران، واستبد القلق بالرئيس الأميركي كارتر وضيفيه، الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس الحكومة الإسرائيلية مناحم بيغن، رغم انهماكهم الشديد في مباحثات السلام في كامب دافيد. واستقبل الرئيس الأميركي في البيت الأبيض لاحقاً نجل الشاه رضا قورش، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، بمناسبة عيد ميلاد الأخير، ليعيد

الرئيس الأميركي الإشادة بصداقة بلاده مع إيران، بوصفها إحدى الدعامتين اللتين تعتمد عليهما السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وشرعت الإدارة الأميركية في إدارة حملة منسقة، لتؤكد استمرار تأييدها لمحمد رضا شاه، وتدفعه في الوقت نفسه إلى اتخاذ مواقف أكثر حزماً في معالجته للأزمة الناشبة في بلاده. اتصل مستشار الأمن القومي زبغنيو بريجنسكي، Zbigniew Brzeziniski بالشاه ليؤكد وقوف واشنطن إلى جانبه إذا دعت الضرورة، رغم تفضيلها حل الأزمة سلمياً. ولحق به وزير الخارجية الأميركي سايروس فانس، وأطلق تصريحاً ساخناً شدد فيه على دعم بلاده للشاه. وفي اليوم التالي، كرر سفير الولايات المتحدة، وليام سوليفان، رسائل الدعم نفسها على مسامع الشاه في طهران.

وأخيراً عقد محمد رضا شاه العزم، في تشرين الثاني/نوفمبر، فأقال حكومة إمامي وطلب من الجنرال رضا أزهري تشكيل حكومة عسكرية لإنهاء «العنف»، ثم خاطب الشعب في حديث متلفز كرر خلاله القسم، بعد تقديمه شبه اعتذار عن أخطاء الماضي، باعتماد الدستور والعدالة الاجتماعية أساساً للحكم مستقبلاً. وإثباتاً لصدقيته، أمر باعتقال عباس هويدا والجنرال ناصري وداريوش همايون المسؤول عن نشر المقال الشهير.

جاء الخطاب مفعماً بالأسف فيما الشاه ماضٍ في الوقت نفسه بإخماد الثورة بالقوة العسكرية مهما كلف الأمر، ولعل الخطاب كان بمثابة اعتذار مسبق لما يتطلبه إنقاذ العرش من إجراءات قمعية، واستباقاً لما قد يعنيه تحذير الرئيس السوفياتي ليونيد بريجنيف واشنطن، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، من التدخل في الشؤون الداخلية لإيران، والتحذير السوفياتي لم يأت من فراغ، بل استناداً إلى الاتفاقية الروسية/الإيرانية لعام ١٩٢١، التي تسمح لموسكو بتحريك قواتها إلى داخل إيران في حال تعرضت لهجوم من طرف ثالث[٢٧].

أدان الإمام الخميني من نوفيل لو شاتو الحكومة العسكرية، وعلق على خطاب الشاه بالقول: إذا كان الشاه قد قرأ الرسالة الثورية بالفعل، فعليه التنازل عن العرش وتقديم نفسه للمحاكمة السياسية. ومضى الإمام يلمح إلى شهر المحرم ووصفه بالشهر الذي انتصر فيه الدم على السيف، وكان وصفاً مكثفاً للثورة الإسلامية ويستحضر التاريخ

البعيد والقريب في كلمات قليلة تنعش الذاكرة وتبعث الأمل. ومضى الإمام يدعو المؤمنين إلى التجمع في الساحات العامة من دون الرجوع إلى السلطات. وأخذت وتيرة التوتر في التصاعد مع اقتراب شهر المحرم. وإمعاناً في تحدي قرار حظر التجوال ليلاً، حث آية الله محمود طلقاني، الذي أُطلق سراحه حديثاً، الناس على الصعود مساء إلى أسطح المنازل في أوقات محددة ورفع أصواتهم بالتكبير، فيما الإمام لا ينفك يدعو من منفاه المؤمنين إلى هزيمة النظام القمعي، مطالباً الجنود بترك الخدمة والالتحاق بصفوف الثوار.

ومنذ الأول من الشهر المحرم، أخذت أعداد غفيرة في التدفق إلى الشوارع في تظاهرات سياسية حاشدة، يتقدمها شباب بأكفان بيضاء تعبيراً عن التزامهم بتحقيق أهداف الثورة أياً كان الثمن ومهما بلغت التضحيات. وبدا انحلال الجيش وتفسخه واضحاً للعيان، بفرار المئات يومياً وتردد الآخرون في استخدام أسلحتهم، مما دفع الضباط إلى تولي إطلاق النار بأنفسهم.

واشتدّت الحماسة لدى ذيوع قصة محسن موباشتسير كاشاني، ٢٢ عاماً، الذي أمره الحاكم العام، في حمدان، باقتحام غرفة الاجتماع في ساعة محددة وقتل رجل الدين مباشرة، فسارع المجند الشاب وأبلغه بالتأخر لبضع دقائق عن الموعد المحدد، واقتحم الغرفة وأطلق النار على الحاكم العام فأرداه قتيلاً وجرح الآخرين، وقُتل الشاب لاحقاً. ورفض والده الحضور لتسلّم الجثمان، ودفع ألفي دولار ضماناً لعدم انخراط أحد أفراد أسرته في الثورة. ولدهشة الجميع، تقدم حشد بلغ العشرة آلاف أخذ الجثمان وواكبه إلى المطار، لتحمله الطائرة إلى مشهد، حيث كان في انتظاره والد يغالب الدموع، يحيط به حشد غفير من الأهالي[٢٨]!.

وتضخمت الحشود أكثر فأكثر وبلغت ذروتها المليونية في يومي التاسع والعاشر من شهر المحرم، وأخذت الجموع تهدر بموت الشاه وعودة الإمام. وبشهادة المراقبين، فقد حدث في هذين اليومين أكبر احتجاج شعبي عرفه التاريخ الإنساني[٢٩].

كل هذه الأجواء المحمومة، وواشنطن لم تدرك بعد أن الوضع قد حسم وانتهى الأمر. وأخذ الرئيس كارتر، في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، يحث محمد رضا شاه على وضع حد لتردده وإقامة حكومة مدنية لإعادة النظام، وفي حال تعذر ذلك، عليه

تشكيل حكومة عسكرية قادرة، أو تأسيس مجلس وصاية. بعبارة أخرى، على النظام الحاكم السيطرة على الوضع مهما بلغت الخسائر[٣٠].

وباءت جميع الإجراءات بالفشل الذريع، ولم يعد أمام محمد رضا شاه سوى تشكيل مجلس وصاية، برئاسة عالم الفلك المتقاعد جلال تهراني، ٨٢ عاماً، لكن الأخير، سارع للمفارقة، إلى باريس ليقدم استقالته إلى الإمام الخميني!

وفي عجالة غادر محمد رضا شاه وعائلته طهران، في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، وفاته الإفراج عن أعوانه المقربين، رغم وعده المسبق بعدم التخلي عنهم، وفي مقدمهم رئيس حكومته ورفيقه عباس هويدا. وتوجهت القافلة الملكية إلى أسوان، مفضلة البقاء في المنطقة على أمل العودة السريعة الميمونة عقب نجاح الانقلاب العسكري المزمع القيام به، والذي حرص الشاه قبل رحيله على متابعة أدق تفاصيله ووضع لمساته الأخيرة.

لم يحسن محمد رضا شاه شأن القوى الدولية والإقليمية المجاورة الأخرى قراءة الداخل الإيراني، ولم يُعِد التاريخ خلافاً لتوقعاته، أحداث عام ١٩٥٣، فشتان بين الظروف الموضوعية لكلا الموقفين.

□ □ □

وعمّت الفرحة العارمة البلاد، وفاضت الشوارع بالجموع الغفيرة لاستقبال الإمام العائد من منفى استمر لسنوات طويلة، وارتفعت الأصوات تنشد شعر طه حجازي:

يوم يعود الإمام
لن يكذب أحد
لن يغلق أحد باب داره
يصبح الناس أخوة
يشتركون معاً في خبز فرحتهم
في العدل في الإخلاص

......

يجب أن يعود الإمام
حتى يعتلي الحق عرشه
حتى يُمحى الشر والخيانة
والكراهية من وجه الزمن
حين يعود الإمام
سوف تتحرر إلى الأبد
إيران الأم المكسورة الحزينة
من أغلال الطاغية والجهل من
النهب ومن أصفاد التعذيب والحبس

شعر طه حجازي

استقل آية الله الخميني ومعاونوه طائرة مستأجرة مقابل خمسمئة مليون دولار دفعها تاجر إيراني ثري على سبيل التأمين، يرافقهم، رغم إمكانية استهداف الطائرة، قلة من الصحافيين والمراسلين العالميين، لتغطية الحدث التاريخي، فيما كان تقنيو سلاح الجو في طهران يجبرون رئيس الحكومة شهبور بختيار، على إعادة فتح مطار العاصمة استعداداً لهبوط طائرة الإمام.

أخذت الملايين تتقاطر إلى العاصمة منذ الصباح الباكر من كل فج عميق، لتصطف في الشوارع والساحات العامة لتحية الإمام العائد إلى الوطن. وأسقط في يد الجهات الرسمية، ولم تجد أمامها سوى التخلي عن مهامها في تنظيم الحشود ومراقبة الأمن، وأعلنت عدم مسؤوليتها عن سلامة الإمام، أملاً في أن تدفع الحماسة الجموع فتطبق على الزعيم الثمانيني، لتضع بذلك نهايته ونهاية الثورة معاً. لكن لجان المساجد خيبت آمالها، فقد سبق لها أن أعدت للأمر عدته، وقامت بتنظيم الجموع المليونية بدقة متناهية أثارت دهشة العالم وإعجابه.

ووضع الجيش، للمفارقة، اللمسة الأخيرة على سقوط الشاه واقتلاع نظامه الحاكم من جذوره. فقد انقلب السحر على الساحر حين قام ضباط قاعدة جوية باستدعاء قوات الحرس الإمبراطوري لكبح جماح طلبة السلاح الجوي، الذين استبدت بهم الحماسة لدى رؤيتهم، عبر شاشات التلفاز، عودة الإمام والحشود المليونية الزاحفة إلى استقباله، ورفضوا الانصياع إلى الأوامر بالعودة إلى ثكناتهم.

ولم تتمكن قوات الحرس الإمبراطوري من أداء مهامها، فقد واجهها الثوار، تدعمهم أعداد كبيرة من جنود الاحتياط، ودارت معارك عنيفة في الشوارع أجهضت محاولاتها في الوصول إلى الثكنة المتمردة بينما أصرّ الإمام على البقاء في مقره المؤقت بمدرسة الرفاه، التي أحاط بها الثوار من كل جانب، وتكفلت الحشود بسد جميع المنافذ المؤدية إليها، ضاربة عرض الحائط بشهبور بختيار وإعلانه حظر التجوال، كيف لا؟!، وقد دعاهم الإمام إلى البقاء متيقظين في الخارج.

ونجح الثوار، في ١٠ ـ ١١ شباط/فبراير، بعد نحو أربع وعشرين ساعة في بسط سيطرتهم على العاصمة وعلى كافة مؤسساتها العامة. واجتمع في مقر المجلس العسكري الأعلى ستة وعشرون جنرالاً من كافة الأسلحة، وأعلنوا حياد الجيش في الصراع الدائر بين حكومة بختيار وبين الثوار، حرصاً على وحدة أراضي البلاد واستقلالها. واستسلم الموالون لمحمد رضا شاه، وسارع رئيس الحكومة، شهبور بختيار، إلى الاختباء بعيداً عن الأنظار ليظهر لاحقاً في العاصمة الفرنسية باريس.

وأصبح السادس عشر من شباط/فبراير يوماً وطنياً بامتياز، تحتفل فيه إيران بنهاية حقبة حفلت بأحداث مثيرة منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر، وبداية عهد جديد تختلف رموزه جذرياً عما كان سائداً من سلالات حاكمة، لم يعمر آخرها طويلاً، وإن ترك عبرة لمن أراد أن يعتبر!

الهوامش

(١) Taheri, P. 147.

(٢) Fischer, P. 102.

(٣) Taheri, P. 80.

(٤) Ibid, P. 148.

(٥) Ibid, P. 231.

(٦) Pollack, P. 124.

(٧) Taheri, P. 112.

(٨) Ibid, P. 209.

(٩) Ibid, P. 208.

(١٠) Ibid, P. 200.

(١١) Fischer, P. 215.

(١٢) Hiro, P. 72.

(١٣) Ibid, P. 124.

(١٤) Ibid, P. 73.

(١٥) Fischer, P. 170.

(١٦) Keddle, Ed, Hary Hoagland, *Two Images of Husain*, P. 225.

(١٧) Fischer, P. 214.

(١٨) Algar, Hamid, *The Roots of Islamic Revolution*, (Open Press, The Unmarred, London, 1983) P. 122.

(١٩) Hiro, P. 77.

(٢٠) Taheri, P. 236.

(٢١) Irfani, P.515-516.

(٢٢) Hiro, P. 242.

(٢٣) Ibid, P 73.

(٢٤) Taheri, P. 239.

(٢٥) Ibid, P. 228.

(٢٦) Taheri, P. 82.

(٢٧) Hiro, P 282.

(٢٨) Fischer, P. 209.

(٢٩) Kurzman, Charles, *The Unthinkable Revolution in Iran*, (Harved University Press Cambridge, England, 2004), P. 46.

(٣٠) Pollack, P. 134.

القراءة بأثر رجعي

ثمة خصائص عامة مشتركة يتسم بها أي مجتمع، تميزه عن غيره من المجتمعات، نتيجة لظروف موضوعية خاصة، بعضها متجذر بعمق في تاريخه القومي تصطبغ بها غالبية أفراده، وبعضها الآخر عابر تشكل في مرحلة ما من مسيرته، وعادة يحدث ذلك تفادياً لمشاكل محلية أو دولية لا تملك الشعوب لها دفعاً.

عاش الإيرانيون في العهد البهلوي حالة انعدام الثقة وتوجسوا خيفة بعضهم البعض على نحو واضح، ليصبح الارتياب السمة الغالبة عليهم. ولا يخفى أن ذلك داء ليس محمود العواقب، يعمل على الانغلاق وعلى هشاشة التماسك الاجتماعي خارج نطاق الأسرة، وأحياناً كثيرة داخلها. ويطبع الاتسام بالتوجس الأفراد بسلبيات تبدو واضحة في معظم المجتمعات العربية والإسلامية لطول عهدها بالاستبداد والقهر. ويغدو الإنسان مقهوراً مكبلاً ليس خارج منزله فحسب، بل عليه أيضاً اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة داخله، حتى يمكنه الانفتاح والاسترخاء قليلاً.

أشار باحث إيراني، في ثلاثينيات القرن العشرين، إلى حالة التوجس هذه بين الناس بقوله: اختفت الثقة بين الإيرانيين بالكامل، الوزير يرتاب في وكلائه، وأولئك لا يثقون بمرؤوسيهم، والمراجعون يخشون من المستشار، والأخير يخاف القاضي، والزوجة حذرة من زوجها والأخ من أخيه، حتى الوالد يتحفظ أمام أولاده، وجميعهم للمفارقة

على حق لا تنقصهم الأعذار. ويتناول موظف حكومي الظاهرة نفسها في سبعينيات القرن الماضي بالقول: كنت كل يوم آمل بألا أتعرض للسرقة من أصدقائي وزملائي وجميع من يتصل بي. وكان الطلبة الإيرانيون في الخارج يرتابون بعضهم ببعض وهم على بعد آلاف الأميال، خشية وجود عميل «للسافاك» وسبق اندس بينهم. ويعترف أحدهم بمرارة بأنه اضطر إلى الغدر بأستاذه خشية أن يسبقه زميل آخر، مما قد يعرضه لحرج شديد(١).

تعكس النوادر التي شاعت في عهد محمد رضا شاه الأجواء السائدة آنذاك، ومن أكثرها إضاءة على شدة القهر ذلك الحوار بين متوفى حديثاً والملَكين:

س: من إلهك؟

ج: جلالة الشاهنشاه.

س: كتابك المقدس؟

ج: الثورة البيضاء.

ويهمّ الملكان برفع مقامعهما، فيتدخل الله سائلاً المتوفى التعس: ماذا أصابك؟ فيسارع الأخير: سامحني يا الله، حسبتهما عميلين للسافاك!

كان مذهلاً بحق، حتى للإيرانيين أنفسهم، انطلاق تلك الآلاف المؤلفة إلى الشوارع والتظاهر ضد الشاه، رغم الارتياب والتوجس الذي يسكنهم منذ عقود. فقد أدهشهم ذلك الاندفاع التلقائي والتلاحم الذي صهر الإيرانيين وهم يصنعون تاريخهم معاً. وتصف امرأة مشاعرها أثناء مشاركتها في مسيرة العاشر من المحرم بقولها: كلما عدت إلى الوراء أشعر بأنني مجرد قطرة في بحر لجي، ينتابنى أحياناً إحساس بالتضاؤل والتضاؤل، وأشعر أحياناً أخرى بأني أذوب في هذه الأمواج المتلاطمة، وهدير تلك الأصوات الصاخبة، لقد كنت مزهوة للغاية في ذلك اليوم ببلادي. ويتحدث آخر كيف تحولت زوجته إلى إسلامية نشطة بعد أن كان اهتمامها ينحصر في آخر صيحات الأزياء ومساحيق التجميل.

انطلقت الغالبية خارج أسوار منازلها بعيداً عن دوائرها الاجتماعية المعتادة، وحل الانفتاح فجأة محل الانغلاق، وكلما التقى اثنان أخذا يتبادلان حديث السياسة ويتساءلان عما يجري حولهما، الكل كان يحاول أن يفهم، أن يمنطق الارتباك والتشوش الملم بالبلاد. ويُعد هذا التماسك الاجتماعي بحق أحد أهم إنجازات الثورة الإيرانية، وأفضل ما استعاده الإيرانيون. يصف د. ناصر كاتوزيان، أستاذ القانون الوضعي الحال بقوله: كان الناس في الماضي يتأففون إذا خلت الأسواق من صنف فاكهة ما، والآن يتحملون في بيوتهم الباردة، نقص زيت التدفئة وانقطاع التيار الكهربائي، ولا يجأرون بالشكوى إذا طال اصطفافهم أمام المخازن. وتتناول صحيفة طهرانية، في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩، ظاهرة عودة التلاحم الاجتماعي بقولها: اعتاد الناس التعامل معاً بريبة وعداء شديدين، واقتصرت أحاديثهم على أسعار البيض واللحم وعجقة المرور، والآن نتيجة كفاحهم المشترك، نراهم أكثر لطفاً ولباقة، لم يعد هناك من ينتظر سيارة أجرة في البرد القارس، حيث يتقدم الآن كثير من أصحاب السيارات الخاصة يعرضون المساعدة لنقلهم، وأصبحت المشاجرات نادرة بدورها[٢].

التف الناس معاً على اختلاف مشاربهم واحتضن بعضهم بعضاً، يجمعهم العداء لمحمد رضا شاه ونظامه الحاكم، وإن تباينت طموحاتهم وتوجهاتهم السياسية، فكل كانت لديه أوجاعه وآماله الخاصة، المفكر يبحث عن حرية الفكر والتاجر عن الاقتصاد الحر واليساري عن العدل الاجتماعي والعامل يتطلع إلى ظروف عمل أفضل، وعلى حين غرة وجدوا أمامهم متنفساً في حركة ثورية عارمة ينظمها إسلاميون ويحشدون لها. وبالتالي، لم تكن أهمية الإمام الخميني ترتبط بمقامه الديني فحسب، بل حصراً بموقعه زعيماً صلباً لحركة ثورية أخذت تغشى البلاد وتكتسحها يوماً بعد يوم.

يعبّر أحد المثقفين عن مشاعره المختلطة آنذاك بقوله: إنني أكره الإمام الخميني، لكنني أستشيط غضباً إذا مسه أحد بسوء، لأنني أكره الشاه أكثر. ويقول موظف في أحد البنوك: لم أكن أؤيد الإمام، لكني أجده الآن أفضل أمل للخلاص من الطفيليين، وأؤيده الآن بالكامل، ويضيف أحد العمال: لقد لفت الإمام أنظار العالم إلى مشكلتنا، وجعله يرى أن الشاه ليس أكثر من دمية في يد الغربيين، يستخدمونها لنهب أرزاقنا وتحقيق مصالحهم الاستراتيجية.

أما النخب المترفة المتغربة، فكان لها رأي آخر في أحداث بلادها، فهذا أحد أبنائها يعلق على الثورة من منفاه الاختياري في جنوب كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأميركية، بقوله: «إن الإيرانيين مثل الخراف يتبعون الغوغاء»! إن هذه النظرة الاستعلائية الفوقية وازدراء القاعدة الشعبية العريضة من بني الجلدة واعتبارها قطعان خراف، ليست اختصاصاً شرقياً صرفاً، فطالما كابدتها شعوب أوروبا من نخبها المتنفذة، في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وليس خافياً، أن النصف الثاني من القرن الأخير أخذ يشهد تغييراً ملحوظاً تمثّل في رفض بعض علماء النفس الاجتماعي فكرة افتقاد العقلانية في «السلوك الجماعي»، ووصفه الجموع بالقطيع الأكثر انحداراً في سلّم الحضارة، وبدأت من ثم دراسة الاحتجاجات الشعبية تأخذ منحىً جديداً وتبحث تحت عنوان «الحركات الجماعية»[٣].

يحاول حالياً بعض علماء الاجتماع المزاوجة بين المدرستين «السلوك الجماعي» و«الحركات الجماعية»، والاستفادة من مميزاتهما معاً في الدراسات الميدانية للحركات الجماعية وأهمها حالياً الثورة الإيرانية ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، حيث كشفت الدراسات عن مشاركة عقلانيين واعين في المسيرة الثورية، بعد أن حسبوا جيداً كلفة النزول والاحتجاج وآفاقه المستقبلية.

وليست نظرة استعلاء النخب المترفة هذه بالأمر الجديد، فأثناء الثورة المشروطة ١٩٠٦ ـ ١٩١١، أخذت النخب السياسية المطالبة بالديموقراطية في التندر على الشعب، وقود حركتها الثورية، وراحت تتهكم عليه بالقول بأنه يجهل معنى الدستور! وسخر أحدهم من أحد المتجمهرين أمام السفارة البريطانية، الذي جف حلقه من الهتاف للدستور فأخذ يقول متذمراً «إنني أنتظر هنا منذ يومين ولم أتلق قطعة واحدة منه». وتناقلت النخب طرفة أخرى حول تبرير رجل لمشاكسته امرأة في الطريق العام بممارسة حقه في «حرية التعبير».

□ □ □

كانت شوارع إيران تغص بالتظاهرات تطالب بإسقاط محمد رضا شاه وعودة الإمام آية الله الخميني، بينما وكالة المخابرات المركزية، سي. أي. إيه، ماضية تؤكد أن أحداث ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، مجرد حلقة في سلسلة اضطرابات في تاريخ إيران

المعاصر، وأن الشاه ما يزال قوياً قادراً على معالجة الوضع المتأزم. ومضت الوكالة تفيد بأن الوضع السياسي سوف يتضح قبل نهاية العام القادم، حين يبدأ الشاه وحكومته والمجلس النيابي الجديد في التعاطي مع المشهد السياسي، وكانت الإدارة الأميركية في واشنطن هي الأخرى على ثقة بقدرة امتصاص الشاه لعاصفة الاحتجاج، وإن أسفت لأنه «لن يتمتع بالسلطة المطلقة كسابق عهده»!. أما مخابرات وزارة الدفاع، البنتاغون، فقد تكهنت ببقاء الشاه فاعلاً مؤثراً على رأس السلطة لعشر سنوات أخرى قادمة[٤].

ولا يلومنّ أحد الخبراء الأميركيين على سوء تقديرهم، فالثورة حدث بالغ التعقيد وشديد الندرة في التاريخ الإنساني، ولا أحد يعلم على وجه الدقة جوهر الانفجار أو توقيته، والأكاديميون بدورهم استغرقهم البحث والتمحيص طويلاً ولم يتمكنوا بعد من الخروج بسبب رئيس، أو بتركيبة الأسباب التي تؤدي إلى لحظة اندلاع الغضب الشعبي وانفلاته.

والثورات شأن الأحداث الإنسانية الكبرى مسألة بالغة الخصوصية والحساسية والندرة أيضاً، وفي مقابل الثورات الناجحة على قلتها ثمة مئات آلاف الهبّات الشعبية التي فشلت في الإطاحة بجلاديها وتحقيق أهدافها. وليس انفجار الثورات مرتهناً بالفقر والعوز في مجتمع ما، فذلك حال الوجود الإنساني منذ نشأته، فكيف يمكن إذن لمقالة غير موقعة في صحيفة أن تقيم الدنيا ولا تقعدها، ويبلغ تأثيرها ذلك الحجم الهائل من الحراك الشعبي؟!

ما إن اطلّعت قم على المقالة حتى تجمع سريعاً في ذلك المساء، بعض طلبة المدارس الدينية، أخذوا يخطّون بأيديهم نسخاً للمقال البذيء مع إضافة جملة مختصرة في نهايته «غداً صباحاً». والتقت في المساء نفسه ثلة من الطلبة الراديكاليين بهدف الإعداد لرد جماعي، وكانت تلك بداية اللحظة الغامضة، يقول أحدهم «لا بد من فعل شيء، إن كاتب المقال يريد أن يعرف ردة الفعل، وإذا لم نقم بالتعبئة فهذا يعني أن النظام قد انتصر»[٥].

وكانت ردة الفعل التي أذهلت العالم وألجمته؛ ثورة شعبية عارمة اجتاحت البلد بكامله، وامتدت لأكثر من عام على مرأى ومسمع من الجميع. وقضت بعد يوم

ونصف اليوم من قتال الشوارع، على نظام حكم ملكي هيمن على البلاد لقرون طويلة.

وعلى الفور، بدأ الأكاديميون والباحثون محاولة فهم ذلك الغليان الذي فاجأ الدنيا. إنّ الخروج عن المألوف والمروق من السلوك الجماعي الرتيب والمعتاد أمر يبعث دائماً على القلق. ولذلك، يسرع الباحثون إلى العمل الميداني لفهم ما حدث، ورتق ما أوقعته لحظة الفوران الثوري من خروق في النسيج الاجتماعي، بحيث يصبح الحدث قابلاً للفهم. وانهمك علماء الاجتماع والسياسة، الذين أربكتهم الأحداث، في تقصي أسباب فشلهم في توقع الثورة مبكراً، فطالما اعتبروا إيران بلداً منضبطاً تماماً، وأحداث عاصفة كهذه لم تكن ترد بخلدهم!. وهذا مهدي بازرجان، المعارض الليبرالي ورئيس أول حكومة بعد نجاح الثورة، يخرج بنتيجة مفادها أنه أخطأ في تقدير حجم الدعم الأميركي لمحمد رضا شاه! ويلتحق برؤيته هذه بالجوقة، التى ما انفكت تنتقد الرئيس الأميركي جيمي كارتر، وتتهمه بالتخلي عن الشاه وإفساح المجال لاندلاع الثورة!

انكبّت الإدارة الأميركية بدورها على النقد الذاتي، وأخذت وكالة المخابرات الأميركية المركزية في مراجعة أدائها في إيران أثناء المد الثوري، وما قبله أيضاً. وألقت لجنة تحقيق أخرى تابعة للكونغرس باللائمة على عملاء المخابرات وصناع السياسة لفشلهم في التقاط المؤشرات. وبرر التقرير الداخلي للإدارة الحدث بعدم الاستعداد «لانهيار النظام البهلوي لأننا لم نكن نريد معرفة الحقيقة»![٦].

ويخرج باحث الاجتماع الأميركي تشارلز كيرزمان، Charles Kurzman برأي جريء ومغاير، فهو يعتقد أن علماء الاجتماع يتحاشون على التكهن بأثر رجعي في الأحداث الإنسانية الكبرى، يزعمون بأنهم لو علموا مسبقاً بتفاصيل الأوضاع الداخلية على نحو دقيق وشامل، لأمكنهم تشوف الحدث أثناء تشكله! ويعتقد الباحث كيرزمان أن ذلك توجه يختلف عن «التكهن الفعلي» لأنه يعتبر التاريخ آلة صماء تخضع للسببية الباردة المجردة، ويتجاهل تماماً شعاع التلقائية المحتضن داخل الفعل الإنسانى، والذي لا يستطيع أحد التنبؤ به، ومع ذلك، يمطرنا هؤلاء بتفسيرات شتى للحدث، ويتجاهلون ذلك الشعاع التلقائي ويعمدون إلى اختزاله إلى حده الأدنى. ويعتبرون

العمل ناجحاً للمفارقة، بقدر اختزاله إرادة الإنسان الحرة وتقزيمها، نتيجة استرسالهم في القراءة بأثر رجعي[٧].

إن حركات الاحتجاج الجماهيرية، وفقاً للباحث كيرزمان، تطرح صعوبات خاصة؛ لأنها تمثل تحدياً أو خرقاً للسلوك الاجتماعي الرتيب والمألوف، وكلما كان الحدث مباغتاً غير متوقع، تكثفت الجهود لجعله قابلاً للتوقع والفهم. ولذلك، يعتبر التنبؤ بأثر رجعي لحركات الاحتجاج أحد أهم قضايا علم الاجتماع؛ لأنها تحاول اكتشاف المألوف في اللامألوف. بعبارة أخرى، اكتشاف القوانين المضمرة في السلوك الساعي إلى اختراق القوانين الحاكمة المتسيدة في مجتمع ما. وتعد الاحتجاجات الشعبية الواسعة أكثر هذه السلوكيات إثارة للبحث والدراسة، لاستهدافها مغالبة الدولة واكتساب خاصية الثورة. ويخلص الباحث الأميركي، إلى أن أرفع الثورات مكانة، أقدرها على تحدي التفاسير لقرون وقرون، بمعنى أنّ تعذر الفهم يعتبر أحد معايير عظمة الحدث، ولعل الثورة الفرنسية ١٧٨٩ مثال واضح، فلا تزال محل دراسات مكثفة إلى اليوم، حيث يساهم كل جيل بتقديم رؤيته الخاصة والمغايرة عما قدمته الأجيال السابقة.

والثورة الإيرانية ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ليست استثناءً، وقد ظهرت في أقل من عقد على انطلاقها رؤى تحاول فهم ذلك الحدث الضخم بكل أبعاده السلبية والإيجابية. وخرجت دراسات عدة عمد أصحابها إلى التركيز على سياق بعينه وتحميله مسؤولية اندلاع الثورة. وتتوقف صدقية كل تفسير على ما يضيفه من أسباب حقيقية لنجاح الثورة، فأصحاب التفسير السياسي يلقون بالمسؤولية على عاتق الرئيس الأميركي جيمي كارتر وحملته الانتخابية عام ١٩٧٦، ويستحضرون مخاطبته الداخل الأميركي والخارج بقوله: أقول لكل العالم إن أميركا ما تزال بعد قرنين من الزمان فتية ومخلصة في التزامها بالحرية والمساواة وسوف نحافظ على ذلك النهج[٨].

وذلك توجه تبناه كثيرون من المسؤولين والمحللين السياسيين، في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وبينهم المدير العام للمخابرات الفرنسية، الذي يعتقد أن الرئيس كارتر قرر الاستغناء عن الشاه، فـ«الولايات المتحدة الأميركية أمسكت الشاه من ذيله وألقت به في المنفى مثل فأر ميت»[٩].

ووجدت المعارضة الليبرالية في إيران ضالتها في ذلك التوجه، فقد تلقى معظمهم التعليم في الغرب وباتوا على دراية واسعة بالسياسة الدولية، وبالتالي يرون أن دفاع الرئيس كارتر عن حقوق الإنسان قد شجع الإيرانيين على كسر حاجز الصمت وإصدار البيانات، وإن جاءت مطالبتهم بالإصلاحات التشريعية والسياسية خافتة ومتواضعة.

لا ريب في أن تصريحات الرئيس الأميركي قد أزعجت محمد رضا شاه، شأن زعماء العالم الثالث، فهو يعتقد أن الشعب غير مؤهل بعد للحصول على حقوقه المدنية ومباشرة العمل السياسي، ولا يزال بحاجة إلى وصاية قادرة على الأخذ بناصيته. واعتقاد كهذا يضمن انفراده بالسلطة وإبطاء تطور الإنسان والأمة، وبالتالي تقدمها في اتجاه الحرية. وقد دبج الشاه آراءه تلك في ستينيات القرن الماضي بقوله: «ما تزال أغلبية شعبنا جاهلة، وتبقى الأفكار الغربية الخاصة بالديموقراطية البرلمانية والأحزاب السياسية غريبة بالنسبة لنا». واللافت، ثبات الشاه على اعتقاده هذا، بعد مضي عقدين من الزمن، فيصرح في ثمانينيات القرن الماضي: إن مطالبة المعارضة السياسية مجرد ديماغوجية، لن تفرز سوى ديموقراطية كاريكاتورية.

ورغم الاستياء، كان محمد رضا شاه يدرك أن أهميته حليفاً لواشنطن تفوق كثيراً الإنسان الإيراني وحقوقه المدنية. فقد خبر خمسة رؤساء أميركيين ويعلم ما يدور بخلدهم وما يتداولونه في الغرف المغلقة. ولم تنقصه براعة الإبحار بين ثنايا السياسات الأميركية وتياراتها الصاخبة. والأهم من هذا وذاك، أن الشاه كان يدرك جيداً فحوى استراتيجية التوأمين، Twin Pillars إيران والمملكة العربية السعودية، وضرورة استمرارها في هذه المنطقة من العالم. وقد عبّر عنها وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كيسنجر يوماً لدى وصفه محمد رضا شاه بأنه «الأندر بين الزعماء.. حليف دون قيد أو شرط، تتفق وجهات نظره وسياساته مع الأهداف الأميركية العامة التالية: معارضة الراديكاليين العرب، دعم إسرائيل، تأييد الزعامات المحافظة في المنطقة، ومكافحة الشيوعية والنفوذ السوفياتي، فضلاً عن قدرته الهائلة على الدفع الفوري مقابل مشترياته باهظة الثمن من ترسانة الأسلحة الأميركية»[١٠].

مهما يكن حجم مستجدات حملة الرئيس الأميركي الانتخابية، فقد نشطت مجموعة

محامين من المعارضة الليبرالية، في أيار/ مايو ١٩٧٧، وأصدرت بياناً رسمياً تنتقد فيه المتغيرات المزمعة في النظام القضائي. وقام المؤرخ الإيراني المعروف إبراهيم خايتوري بنشر رسالة مفتوحة إلى قيادة الحزب الحاكم، ينتقد فشلها في تنشيط الحياة السياسية وتجاهلها للشعب. وأصدرت «الجبهة الوطنية»، أو بالأحرى بقاياها، بياناً رسمياً تدعو فيه الشاه إلى التوقف عن انتهاك الدستور والتحول إلى الحكم الدستوري. وقام العديد من المثقفين والكّتاب بإرسال خطابات إلى البلاط ونسخ منها إلى الصحف يطالبون بإنهاء حكم الفرد. والتزمت الصحف كعادتها الصمت المطبق، اللهم سوى إشارة عابرة إلى رسالة المؤرخ المعروف.

واكتفى محمد رضا شاه في مواجهة المتغيرات، بتقديم إيماءات مبشرة مثل دعوة الصليب الأحمر إلى زيارة السجون، وإجراء محادثات خاصة مع منظمة العفو الدولية، والوعد بتحسين أوضاع السجون ومنع ممارسة التعذيب، وكذلك إحداث تغيير فى بعض إجراءات المحاكم العسكرية والحقوق القضائية، وتخفيف حدة الرقابة على الصحف، والسماح بالتجمعات.

ويزعم دعاة التفسير السياسي أن إيماءات الشاه هذه، عززت من شوكة المعارضة، وأكسبتها الجولة الأولى بوضعها الحكومة في موقف الدفاع، الأمر الذي اعتبره المعارضون أو المنشقّون، حسب صحيفة «النيويورك تايمز»، مؤشراً سمح «للمتمردين» بتصعيد نشاطاتهم المدمرة. لكن الواقع يُضعف كثيراً صدقية التفسير السياسي، فقد وضعت الإدارة الديموقراطية مسألة الدفاع عن حقوق الإنسان جانباً بمجرد استقرارها في البيت الأبيض، والتزمت، شأن سابقتها الجمهورية، بسياسة الدعامتين طهران والرياض، وانصبّ اهتمامها على إقامة محطتي التنصت على الاتحاد السوفياتي المجاور في الشمال، لمتابعة تجاربه في تطوير الصواريخ الباليستية، التي قامت إيران الشاه بتسديد تكاليف إنشائهما!

والأدلة على صمت واشنطن تجاه حقوق الإنسان في إيران أكثر من أن تحصى، فقد قام وزير الخارجية الأميركي سايروس فانس بزيارة طهران في أيار/مايو ١٩٧٧، ولم يأت على ذكرها قط، واكتفى مساعده بالإشادة بالخطوات التى اتخذها الشاه على ضآلتها[١١]! وجاءت زيارة الأخير بدورها إلى واشنطن، في تشرين الثاني/نوفمبر

١٩٧٧، مؤشراً واضحاً إلى لامبالاة واشنطن بحقوق الإنسان، حيث اقتصرت المباحثات مع الرئيس كارتر على مسائل النفط والاقتصاد العالمي ومبيعات السلاح والحرب الباردة، دون إبداء أي اهتمام يذكر بتظاهرة المعارضة الإيرانية الحاشدة أمام البيت الأبيض.

الغريب حقاً، اعتقاد المعارضة الليبرالية في طهران حينها، أن استخدام الشرطة الأميركية للغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين، جاء بإيعاز من الرئيس الأميركي لفضح الشاه على نطاق واسع، الأمر الذي اعتبرته مؤشراً إلى تخلي الإدارة الأميركية عن حليفها! بينما كان الشاه يعود في الحقيقة من واشنطن قرير العين لاستمرار دعم الإدارة وعدم تعرضها البتة لكيفية إدارته البلاد. وبالفعل، بدأ «السافاك» فور عودة الشاه يهاجم الطلبة داخل الحرم الجامعي بعنف ويشبعهم ضرباً، وأصبح القمع أسلوباً للحياة اليومية، وكأنه انتقام من الطلبة لتجرؤهم على التظاهر أمام البيت الأبيض!

واستمر الأخذ بالإجراءات القمعية وجرى اعتقال قادة المعارضة وأشهرهم آية الله محمود طلقاني، وصدر الحكم بحبسه لعشر سنوات. وتلاحقت التقارير عن تعذيب السجناء، فكان أن آثرت المعارضة الليبرالية السلامة والتزمت الصمت واكتفت بمراقبة الساحة وانتظار ما تأتي به الأيام، وحصرت نشاطها في إصدار تصريحات مختصرة وفي أضيق الحدود.

ثم جاءت الزيارة الرسمية للرئيس كارتر إلى طهران، في كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، بمثابة صدمة كبرى، حيث أخذ يمطر مضيفه محمد رضا شاه بآيات الثناء، واصفاً إيران بالمستقرة، والسبب يعود إلى «قيادتكم العظيمة وحب شعبكم وإعجابه بكم»[١٢]!

وأسقط عندها في يد المعارضة الليبرالية ولعلها شعرت بالخيانة، فقد اتضح أن الرئيس الأميركي ليس في وارد ممارسة أي ضغوط للإصلاح السياسي، فآثرت السلامة وسارعت إلى تجميد نشاطها. أما غالبية الشعب الإيراني فلم تكن بحاجة إلى التثبت من أداء الرئيس الأميركي، لتزداد نفوراً من السياسة الأميركية ومن الأميركيين، فأعدادهم في إيران آخذة في الارتفاع التدريجي، من حوالي خمسة وعشرين ألفاً في الستينيات إلى خمسة وأربعين ألفاً في نهاية عام ١٩٧٨، وهم يحتلون المراكز العليا

في البلاد ويتقاضون أجوراً فلكية تفوق كثيراً ما يستحقونه[١٣].

وأخذت المعارضة الإسلامية تنشط إزاء تردي الأوضاع، وتراجع الشاه عن الإصلاحات السياسية، وبدأت المدن الرئيسة تشهد مسيرات عزاء وإحياء ذكرى الأربعين لكل من يسقط في المواجهات مع قوات السلطة. وعلت الهتافات للمرة الأولى تنادي بسقوط الشاه، وجاء قرار الإمام الخميني بالتعبئة ضد الشاه ونظام حكمه في أواخر العام ١٩٧٧، نتيجة إداركه أن مسيرات العزاء تجاوزت المخزون الروحي لعائلته إلى رصيدها السياسي، فما تزال معارضته الصارمة للملكية وجرأته في مخاطبة الشاه ماثلة حية في الذهن الجمعي، بما يعد مؤشراً إلى جهوزية الأمة للفعل.

بدأ الإسلاميون في التعبئة وفق أسلوب منظم بفضل القراءة الصحيحة للداخل السياسي، واستناداً إلى الشعب الإيراني وليس إلى القوى الدولية. ويعتقد الباحث كيرزمان أن القول بتيقظ الشعب الإيراني واستعداده للمواجهة، لا يخلو من مبالغة، فالغالبية لم تكن واعية كفاية في نهاية العام ١٩٧٧، للاستجابة الفورية لدعوة الإمام، لكنه بات قوياً واعياً للالتفات إلى القادم من الأحداث.

هل ضعفت الدولة حقاً وفقدت القدرة على إخماد الاضطرابات واتخاذ الإجراءات اللازمة؟!

إن نجاح ثورة ما، في رأي بعض المفكرين، يرجع إلى إصابة الدولة المركزية بالوهن، الذي تسببه عادة الضغوط الدولية، فتتوالى الأزمات والانهيارات، وما يلبث الثوار أن يسارعوا إلى استغلال هذه الظروف ليحققوا أهدافهم. وهكذا، تستبعد هذه الفرضية العامل الإنساني، لتحظى باهتمام ملحوظ في الوسط الأكاديمي. وتعود أصولها إلى الثورة الفرنسية حين انهارت أجهزة قمع الدولة المركزية الموحدة، وانصبّت مباشرة في صالح ثورات الفلاحين. ويرجع الفضل في ذلك التناول ضمنياً إلى المفكر الفرنسي ألكسيس دو توكفيل Alexis De Tocqueville، في القرن التاسع عشر، الذي اعتمد في تحليله للثورة الفرنسية على «رفع الدولة لكوابحها من ضمن عوامل أخرى»، فحين يجد الناس أنفسهم فجأة أمام تراخي قبضة الدولة يسارعون بحمل السلاح ومواجهتها».

وأصبح دو توكفيل ورؤيته هذه ركيزة في دراسة الثورات وحركات الاحتجاج بما في ذلك ثورة إيران، في الربع الأخير من القرن العشرين! ولدينا العالم السياسي الإيراني حسين باشيريه الذي يرى أن الضغوط الدولية هي السبب الرئيسي في تفسخ النظام القائم. ويتبع أيضاً الاقتصادي الإيراني جهانجير أموزجار رؤية المفكر الفرنسي نفسها في قوله: «خلافاً للاعتقاد بأن الثورات لا تحدث في الفراغ، كان الفراغ السياسي في إيران تحديداً عامل الجذب للمعارضة»[١٤].

كل هذه الرؤى جاءت من حاضنة التفسير السياسي، لتعيد جسارة المعارضة وجرأتها إلى ضغوط الرئيس كارتر في مجال حقوق الإنسان، أو إلى عجز محمد رضا شاه عن إحكام قبضته بسبب المرض، وإلى تقصيره أيضاً في تطبيق الانفتاح السياسي. ووجد الإيرانيون، في منافيهم الاختيارية، ضالتهم في ذلك التوجه، وألقوا بتبعة ما حدث على الخارج.

المدهش بحق، أن كثيرين من الإيرانيين المشاركين في الثورة، والذين شاهدوا التاريخ يُصنع بأم أعينهم، يرجعون نجاحها إلى الرئيس كارتر أيضاً! وتصل المخيلة ببعضهم إلى حد الاعتقاد بأن كارتر لم يغفر لمحمد رضا شاه تقديمه ملايين الدولارات لإفشال حملته الانتخابية![١٥].

يرفض الباحث الأميركي كيرزمان كافة هذه المقاربات، المفضلة لدى الكثيرين من أعضاء «الجبهة الوطنية»، ويرى أن «الجبهة الوطنية» في خمسينيات القرن الماضي غيرها في سبعينياته، حيث أصبحت أقرب إلى ناد للخاصة. ولم يكن لديها تنظيم يجمع أعضاءها، بل افتقدت الرغبة في بنائه، ولا ينسجم كذلك القول بضعف الدولة مع الحالة الإيرانية، فالدولة لم يصبها الوهن والضغط الدولي لا يكاد يذكر، كما أن انهيارها وقع إثر الاحتجاج الشعبي ومع اتساعه وليس قبله.

ويؤكد الباحث كيرزمان استمرار عنف الدولة بعد مغادرة الشاه أيضاً، بل حتى اللحظة الأخيرة، حين استنفرت وحدات الحرس الإمبراطوري لتفاجأ بلحمة الجموع الغفيرة وتكدسها في الشوارع، وقد زايلها الخوف من الرصاص والدم، وعندها لم تجد أمامها سوى الانسحاب والعودة إلى ثكناتها والإذعان للثورة. وعبثاً حاول الجنرال الأميركي روبرت أي هيوزر، Robert E. Huyser، بعد تسلله خلسة إلى داخل البلاد، إعداد

انقلاب عسكري، تنفيذاً لأوامر الإدارة الأميركية. لم يخذله الجنرالات الإيرانيون كما ادعى، لكنهم أدركوا ما لم يدرك ويستوعب، بأن ليس بإمكانهم إدارة شؤون دولة بكاملها من دون تعاون الشعب.

انخرط الباحث الأميركي في دراساته الميدانية ليخلص إلى استخدام بعض المهنيين والمثقفين للسياسة الأميركية المتعلقة بحقوق الإنسان لخدمة أهدافهم، فقاموا في ربيع ١٩٧٧ بإصدار بعض الرسائل والالتماسات، على أمل أن تخفف الحكومة من قبضتها. لكن محاولاتهم لم تكن مؤثرة ولم تغير من الوضع شيئاً، بما ينتفي معه اتهام المعتدلين للمتطرفين باختطاف الثورة، فضلاً عن ضعف المعتدلين النسبي جماهيرياً، بما لا يسمح لهم بقيادة معارضة شعبية كهذه[١٦].

وتجدر الإشارة وفقاً لبعض الباحثين، إلى أن الإصلاحات التي قدمها الشاه على محدوديتها، لم تكن تطبق في غالبيتها. ويبدو أن النخب الحاكمة لم يرقْها تبديل الشاه لسياسة الحكم المستقرة منذ عقود، كما محاولاته استرضاء المحتجين والسماح لهم بدخول المعترك السياسي، فذلك كان يشكل خطراً على مصالحها وامتيازاتها. وقد صرح أحد الوزراء قائلاً: أهكذا نكافأ على إخلاصنا في تطبيق سياسات الشاه لسنوات؟!. أيضحّي بنا نحن التكنوقراط الذين ينينا إيران الحديثة من أجلهم؟!. نحن نعرف هؤلاء الراديكاليين أتباع مصدق والمتطرفين الدينيين واليساريين، إنهم يريدون تدميرنا والأفضل أن ندمرهم لا أن نسترضيهم![١٧].

هل تساهلت الحكومة حقاً مع المعارضة الدينية على حساب خصومها العلمانيين؟!

يؤكد أصحاب ذلك التوجه أن الحكم البهلوي تجاهل خصومه الدينيين وتغافل عنهم، فيما أحكم قبضته على معارضيه الليبراليين وعاملهم بقسوة بالغة. وتبنى كثيرون هذه المقاربة، خاصة المعارضة الليبرالية، لإثارة الشكوك حول حجم القوى الدينية وعمق دورها في الثورة. ويتذرع هؤلاء بأن السلطة لم تقترب من المساجد فيما هاجمت تنظيماتهم وجعلتها أثراً بعد عين. وتأتي مقولة الليبرالي مهدي بازرجان ضمن هذا السياق، واقتبس الكثيرون قوله: «إن المساجد والمراكز الدينية كانت ملاجئ آمنة حيث نتحاور ونستعد وننظم وننمو»[١٨].

حسناً، حين أبدى محمد رضا شاه بعض التسامح طالب الليبراليون بالإصلاحات السياسية، لكنهم ما لبثوا أن التزموا الصمت عقب لقاء الرئيس كارتر الودّي بالشاه في صيف عام ١٩٧٧، ووعد الأخير بإجراء انتخابات نزيهة، فنشط الليبراليون مجدداً، لكن حماستهم سرعان ما فترت في بداية العام عندما هاجمت الشرطة أحد اجتماعاتهم، بينما كانت فاعلية الثوريين الإسلاميين تتجلى أمامهم، وتطرح مطلباً محدداً. وأدرك الليبراليون عندما فشلت عناصرهم في تفريق تظاهرة، أن زمام القيادة لم يعد بأيديهم، وأن المد الثوري الإسلامي بات كاسحاً بدرجة لا تسمح لهم بالانفراد في اتخاذ القرارات، فضلاً عن معارضتها.

أحقاً وفرت المساجد ملاذاً آمناً للثوار الدينيين على حساب الليبراليين؟

بداية، كان يوجد ٩٠١٥ مسجداً في إيران في منتصف سبعينيات القرن الماضي، تحت إشراف المؤسسات الخيرية والدينية. وقد شكلت المساجد والمباني الدينية شبكة اتصالات واسعة أتاحت تواصل الزعامات الدينية في طول البلاد وعرضها، كما منحتهم فضاءً ومراكز فكرية للعمل الجماعي، بما وفر للمعارضة الدينية البنية الأساسية، التي تبلورت في بداية عام ١٩٧٨. لكن ذلك لم يتحقق فى رأي الباحث الأميركي بين عشية وضحاها، فهذا مراهق من تبريز يذكر أنه ورفاقه كانوا يذهبون إلى المسجد للحديث إذا لم يكن داخله غرباء لا يعرفونهم. ويؤكد طالب آخر من أصفهان «إن الأهالي كانوا يمنعون الملا من إلقاء خطب سياسية خشية من العملاء المندسين». ويؤكد طالب آخر في معهد ديني جنوب طهران أن «الورعين الأتقياء، ممن يفتقرون إلى الوعي، قاوموا الشباب النشط وطردوهم من مساجدهم»، ربما لخشيتهم من تقدمهم الصفوف. ومن نوادر تلك الأيام، سؤال المعلم لطلابه بحل عمائمهم ثم إعادة لفها، بحيث يمكنه كشف العملاء المندسين عند تعثرهم!

وتعكس الطرفة في حد ذاتها أن المساجد لم تكن آمنة من بطش الدولة ورقابتها المشددة، لكنها لا تنفي تمتعها بقدر من الحرية في إدارة شؤونها ليس متوفراً للمساجد في البلدان ذات الأغلبية السُنية، التي تخضع لسيطرة الدولة المباشرة. وتتمتع المؤسسات الدينية في إيران بقدر كبير من الاستقلالية الاقتصادية عن الدولة، حيث تعتمد في مواردها على الخُمس والزكاة التي يمنحها الملتزمون والأتقياء. ولذلك،

استعصت على محاولات دمجها في مؤسسات الدولة بالكامل، والسؤال الآن، هل تنجح الجمهورية الإسلامية وتحقق ما فشل فيه ملوك إيران على امتداد قرون، في احتواء المؤسسة الدينية ودمجها في الدولة؟!

كان النشطاء الإسلاميون في الواقع، شأن أقرانهم العلمانيين، عرضة للاعتقال والتعذيب والنفي والقتل أيضاً، وقد جردت السياسة القمعية غالبيتهم من جرأة الاحتجاج، حتى العلماء كانوا يتحاشون التلميحات المثيرة للهمم، بما فيها تدارس القاعدة المعروفة بـ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». وطالما اشتكى أحمد، نجل الإمام الخميني، بعد الثورة من أن أشد رجال الدين ورعاً كانوا الأكثر التزاماً بالصمت تجاه الشؤون السياسية، وقد احتفظوا بصور الشاه على جدران مساجدهم، وتقيدوا بشكلانية الدين ومظاهره الخارجية، رغم ورعهم الشديد.

تناول الرئيس الإيراني السابق، علي أكبر هاشمي رفسنجاني ذلك الوضع بقوله: لو كنا أتقياء مثل هؤلاء الذين أعلنوا عدم شرعية الجهاد، لبقيت جامعة طهران إلى اليوم على حالها من الابتذال.. وكذلك الشوارع وجهازا الإذاعة المسموعة والمرئية. ويرجع الراحل أية الله محمد بهشتي فشل انتفاضة المدارس الدينية، عام ١٩٧٥، إلى عدم وجود «قيادة مستنيرة» في المؤسسة الدينية، حيث أمر كبار رجال الدين، بعد نفي آية الله الخميني في الستينيات، مرؤوسيهم بالتزام الهدوء، حرصاً على المؤسسة الدينية من بطش الأجهزة الأمنية[١٩].

لم يكن القمع المشكلة الوحيدة التي واجهت رجال الدين، فكثير من كبارهم كان لديهم أسبابهم الدينية والبراغماتية، كما لم تحظ نظرية «ولاية الفقيه»، التي نادى بها الإمام الخميني بموافقة غالبيتهم. كان بعضهم يرغب في التعاون مع النظام الحاكم لتطوير وسائل التعليم الديني، مقابل تعزيز مبدأ الطاعة. ولا يعني ذلك انتفاء أوجاعهم من النظام، وإنما لم يصل بهم التذمر إلى حد المطالبة بإسقاط الشاه، وأشهر هؤلاء آية الله كاظم شريعة مداري، أحد كبار العلماء المعتدلين، الذي طالب، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨، بالاكتفاء بتطبيق الملكية الدستورية وفقاً لوثيقة عام ١٩٠٦.

وعمد بعض رجال الدين إلى النأي بأنفسهم بعيداً عن النشطاء السياسيين من أبناء المؤسسة، إبان تصاعد الزخم الثوري إلى حد منعهم من الاعتصام داخل المساجد

والمراكز الدينية، خوفاً من بطش الأجهزة الأمنية. وبقيت المساجد خاضعة، حتى نهاية عام ١٩٧٧، للمحافظين من رجال الدين. ولم يستطع الطلبة الشباب والراديكاليون من رجال الدين وضع أيديهم على شبكة المساجد، خاصة بعد اعتقال آية الله محمود طلقاني وحسين منتظري.

اللافت، تقلص صفوف الملتزمين كلما تصاعدت مسيرة الاحتجاج، فقد جاءت أغلبية الثوار من الفئة العمرية الشابة والمتوسطة، وتقدر نسبة طلبة المدارس الدينية الأكثر راديكالية بـ ٤٠٪ فقط عشية اندلاع الثورة. ووفقاً لأحد الباحثين، كان رجال الدين يفضلون إبقاء العلاقة ضبابية بين المساجد، فكلما كانت العلاقة بينهم أقل وضوحاً تعذر على الحكومة استخدام العنف. وهكذا وخلافاً للسائد، لم تكن شبكة المساجد عشية اندلاع الثورة تحت أمرة الثوار الإسلاميين، بل كان عليهم بذل المزيد من الجهد لإقناع رجال الدين المحافظين بالتخلي عن تحفظهم واتخاذ مواقف أكثر ثورية، بل تحذيرهم أيضاً بأن مواقفهم السلبية سوف تكلفهم الكثير، أقله معنوياً.

وتبنّى الثوار استراتيجية ذات ثلاث شعب لمصادرة شبكة المساجد.

أولاً: تحدي المحافظين علانية وإحراجهم، كي يتخذوا مواقف أكثر فاعلية. وكانت وسيلتهم رسائل الإمام الخميني، فكان الطلبة على سبيل المثال، يذهبون إلى منازل المحافظين، يسألونهم الرأي في مقال يشير إلى الإمام بصفته معارضاً وحيداً، وعندها يضطرون إلى إصدار بيانات التنديد، خاصة بعد أحداث قم الدامية، دون أن يقربوا شرعية الدولة أو يدعوا إلى مراسم عزاء، أو إلى احتجاج سياسي.

ثانياً: تعمد التعرض إلى القمع بهدف تثوير المعتدلين، مثل عدم الالتزام بأوامر كبار رجال الدين بالامتناع عن إقامة تجمعات الاحتجاج على أحداث أيلول/سبتمبر، أو الإصرار على التظاهر وسقوط عشرات الضحايا، مما اضطر آية الله شريعة مداري إلى الخروج عن تحفظه وإصدار بيان متوازن جاء فيه «حين لا تحترم الحكومة القانون فماذا تتوقع من الآخرين؟»!. فقد تعمد الثوار، إمعاناً في إحراج المعتدلين، الاعتصام في منازل المحافظين رغم علمهم بأنهم ليسوا محل ترحيب.

ثالثاً: إنذار المعتدلين وتحذيرهم، ومثالاً على ذلك توجه آية الله صديقي، رفيق الإمام

الخميني منذ ثلاثينيات القرن الماضي، إلى قم لاستئذان علمائها الكبار بالتحشيد احتجاجاً على أحداث قم الدامية، فماطلوه لثلاثة شهور، وعندها قام من تلقاء نفسه بتنظيم مسيرة احتجاج هاجمتها الشرطة وأوقعت بها إصابات كثيرة. وعلى الفور أرسل صديقي رسالة إلى مرجع التقليد أبو القاسم الخوئي في النجف معاتباً: لم نسمع منكم كلمة تعبر عن استيائكم من أفعال الدولة البغيضة، إن الصمت إزاء هذه الأفعال غير الإنسانية قد يعد مؤشراً إلى موافقتكم(٢٠).

ونجحت استراتيجية الإحراج العلني واستدراج الشجب والإدانة، وأصبحت أخيراً شبكة المساجد، في نهاية العام ١٩٧٨، في يد العناصر الراديكالية لتفعيلها في تنظيم التظاهرات وتنسيق الاضطرابات وتوزيع المواد التموينية وتأمين الأحياء المجاورة، وأيضاً توزيع السلاح في أيام الثورة الأخيرة.

وهكذا يبرهن الباحث الأميركي، كما النظرة الموضوعية، أن شبكة المساجد كانت النهاية وليست البداية، ولم تكن ذلك الملاذ الآمن أو الخزان الثوري الفاعل حتى نهاية العام ١٩٧٨، الأمر الذي دفع الثوار إلى مصادرتها حتى يعملوا على تعبئتها وتثويرها بالقدر اللازم.

□ □ □

هل أعادت الثورة اجترار تراث التشيع أم أنتجت تراثها الخاص؟

تفيد النظرة المعمقة إلى الطبقات الاجتماعية بمختلف فئاتها: سواء أكانوا تجار جملة أم تجزئة أم عمالاً أم فلاحين في المدن أم في الريف، بأنهم متفقون بدرجة أو بأخرى على ممارسات مشتركة جامعة، على اختلاف الثروة والمكانة الاجتماعية وأسلوب الحياة. فقد استمرت غالبيتهم ملتزمة بالتشيع الذي يشكل جزءاً من الثقافة التقليدية المتداخلة بعمق في نسيجهم الوطني، ولم يتغربوا عنها كلية. فقد نشأت غالبيتهم وتربت على وقعها في كل أوجه حياتهم: الميلاد، الزواج، العلاقات الاجتماعية، كما أسلوب فض النزاعات والخلافات. وليس يقل أهمية عما سبق ذكره، عدم معاناتهم من عقدة نقص تجاه الثقافة الغربية، ونجاتهم بالتالي من عقد التفوق والاستعلاء بحقائق وروايات أمجاد إيران ما قبل الإسلام(٢١).

وقد أدّت تلك السمات الثقافية الجامعة إلى استخدامين متميزين:

الأول: استمرار تشكيلها للإنسان وتوجهاته في خطوطها الأساسية أياً كانت مكانته الاجتماعية، وذلك يفيد أحياناً في التعبئة الاجتماعية، ويمكن اعتبار إحياء ذكرى الأربعين، في هذا السياق، جزءاً من الرصيد الثقافي، الذي سحبت منه المسيرة الثورية الكثير.

الثاني: إعادة إنتاج الثقافة أو إثراؤها بمفاهيم جديدة مغايرة. بعبارة أخرى، إن حركات الاحتجاج الشعبي تؤسس ثقافات ورؤى جديدة أثناء حراكها الثوري.

ويؤكد الباحث الأميركي كيرزمان، أن التغيير بكل تفاصيله لا يحدث فجأة، بل يتشكل من بعث العناصر الكامنة في ممارسات احتجاج سابقة، وحقنها بمعان جديدة وإخراجها في سياق مغاير، مع الحفاظ على شكلها الخارجي. إن إحياء ذكرى الأربعين، عندما تبنته الحركة الثورية أواخر العام ١٩٧٧، أصبح له في إيران، على سبيل المثال، معنى مختلف عما كان قبله. لم يكن د. علي شريعتي بعيداً عن ذلك الفهم عندما ذكر أن نجاح النبي محمد (ص) السريع نسبياً في نشر التوحيد مقابل الوثنية المتجذرة في جزيرة العرب، يعود إلى الاحتفاظ في كثير من الأحيان بالشكل الخارجي لبعض شعائر العرب مع إحداث تغيير جذري في المضمون.

يعتقد البعض أن ثمة علاقة بين الثورة ونجاحها في إيران والتراث الثقافي الشيعي، خاصة أن إحياء ذكرى الأربعين لا يقتصر على المذهب الشيعي، فغالبية مذاهب السُنة تحييها أيضاً، ولا تخلو كذلك أية ثقافة شعبية من شعائر الحداد، وتجدر الإشارة، أيضاً، إلى إخفاق حركة «الخامس عشر من خرداد» عام ١٩٦٣، التي انتهت بنفي آية الله الخميني إلى خارج البلاد، رغم إحيائها لذكرى الأربعين. ولذلك، فإن ما شهدته ثورة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، كان في الواقع تغيير الحركة الثورية لمضمون الذكرى رغم اتخاذ شكلها الخارجي.

ويوضح استعراض الصيغ الثقافية التي صاحبت الاحتجاجات الشعبية في إيران، منذ أواخر القرن التاسع عشر، استخدام ثورتها الإسلامية لبعض عناصر رصيدها الثقافي مع إعادة تشكيلها، وأهمها:

- المقاطعة التي التزمها الإيرانيون لإسقاط احتكار التوباكو.
- الاعتصام في المزارات الدينية كما في الثورة المشروطة عام ١٩٠٦.
- الاغتيالات التي نفذتها بعض الميليشيات في أربعينيات القرن الماضي وستينياته.
- التظاهرات الحاشدة التي وضعت الإمام الخميني في دائرة الضوء عام ١٩٦٣.

وقد يستخلص البعض للوهلة الأولى، استمرار استخدام تلك العناصر في التعبير السياسي، لكن الواقع في رأي الباحث كيرزمان، لا يصدق ذلك التوجه. فقد انفصلت الثورة الإسلامية بكل عناصرها عما سبقها، اللهم سوى التظاهرات الحاشدة التي ابتدرتها حركة الخامس عشر من خرداد عام ١٩٦٣، وفي ما عدا ذلك، اتخذت الصيغ الثقافية المعتادة أشكالاً ومعاني جديدة، مثل تسييس شعائر الحداد كما صيام شهر رمضان، إضافة إلى طرحها نظرية السلطة السياسية بما مكنّ الثورة من بناء أو استيلاد ثقافتها الخاصة.

لا شك في أن إحياء ذكرى الأربعين ساعد على توسيع دائرة الحركة الثورية، ودفعها من قاعدتها في قم إلى عشرات المدن الإيرانية الأخرى. لكنها توقفت في ١٧ حزيران/يونيو، استجابة لنداء الإمام الخميني وقبل سقوط نظام محمد رضا شاه بستة أشهر، دون أن يؤثر ذلك سلباً على المسيرة الثورية التي استمرت واشتد عودها، بعد أن تكفلت بحمل الثورة في أشهرها الأولى ووفرت لها وسائل التعبئة والتحشيد. ويعلق أحد الباحثين على ظاهرة الأربعين بقوله: «لم يعد قادة الثورة بحاجة إلى إخبار الجماهير متى وكيف يتظاهرون ضد الشاه، فدائرة الشعائر الدينية [التقاليد] تحدد بدقة بالغة تواريخ وأسباب الانخراط في الاحتجاج ضد الدولة»[٢٢].

لفتت ظاهرة إحياء الأربعين انتباه الباحثين الروس فعلق بعضهم بالقول «يتميز رجال الدين الشيعة عن بقية رجال الدين المسلمين بنشاطهم الاجتماعي/السياسي». ويوافقهم المراقبون الغربيون الرأي بقولهم: «إن التشيع يطرح مفهوماً أيديولوجياً للتاريخ، ويضفي على المعارضة شرعية ومعنى، فالتشيع دين للمعارضة، يطرح أيديولوجية وبُنى رمزية تناسب الاحتجاج والاستياء العام»[٢٣].

وأيضاً، لا يصدق الواقع ذلك المفهوم رغم انتشاره، لإغفاله توقف ممارسة إحياء ذكرى الأربعين قبل سقوط الشاه بسته أشهر، إضافة إلى أن حضور الذكرى والالتحاق بها لم يكن ذاتياً، بل جاء استجابة لتوجيهات القيادة حسب قراءتها للوضع الداخلي، والأهم تحديداً تسييس الذكرى، فإن حضورها كان يقتصر تقليداً على عائلة الفقيد وأصدقائه المقربين، طلباً للدعاء والمغفرة الحسنة، لكن الجديد تحولُ الشعيرة الاجتماعية من نطاقها الضيق، إلى تظاهرات سياسية ضخمة تجوب شوارع المدن ومختلف ساحاتها.

وجدت وعود الإصلاح المكثفة التى بذلها محمد رضا شاه أذناً صاغية لدى الليبراليين، لكن الإمام الخمينى اعتبرها خدعة وتقطيعاً للوقت، وحذر من مغبة قبولها والانخداع بها. وتعزيزاً للتوهج الثوري، حين بدأت جذوته تخبو فى صيف ١٩٧٨، اتجهت الأنظار إلى مناسبات دينية أخرى لتحويلها إلى أحداث سياسية، مثل ذكرى ميلاد الإمام المغيب في الخامس عشر من شعبان، من مناسبة فرح وبهجة تشبه إلى حد كبير احتفالات الغرب بالميلاد المجيد، إلى حدث سياسي التزاماً بدعوة الإمام الخميني بعدم الاحتفال احتراماً لجثث أطفال إيران الدامية.

وتناول تغيير المضمون شهر رمضان أيضاً، وتحويله من التأمل والكسل إلى توعية وتعبئة سياسية، اتباعاً لدعوة الإمام بأن «الشهر الكريم سيكون نموذجاً هذا العام.. للثأر من ظلم النظام الحاكم». وبالفعل، شهد الشهر تظاهرة حاشدة في أصفهان احتفالاً بالإفراج عن آية الله جلال الدين طاهري، فسارعت السلطات وأعادت اعتقاله، واعتصم أتباعه في منزل أحد كبار رجال الدين، وانتشرت المواجهات، ووقعت عشرات الإصابات، وأُعلنت الأحكام العرفية وفُرض حظر التجول، وما لبثت العدوى أن انتقلت إلى أكثر من ست مدن إيرانية أخرى.

وبدأت تظاهرة عيد الفطر في ١٤ أيلول/ سبتمبر، بعد انتهاء مراسم الصلاة والدعاء، واندفعت الجموع الغفيرة من شمال طهران وجنوبها والتقى الجمع في وسط العاصمة. وقد بلغت أعداد المشاركين ما يفوق النصف مليون متظاهر، أخذوا يقدمون الزهور إلى العسكر. كان يوماً حافلاً حسب وصف أحد القادة الليبراليين بقوله: «كنت وسط الزحام، أينما وجهت بصري كنت أرى أمواجاً من البشر، بدا الناس مثل قطرات ماء

في بحر صاخب.. لم يكن هناك «أنا» بل «نحن».. لم يكن هناك سوى نحن»[٢٤].

وهكذا، نجح القادة الإسلاميون في تحويل مناسبات دينية إلى أحداث سياسية بامتياز، مما حافظ على استمرار الزخم الثوري وتوهجه. ووصلت الحماسة إلى أوجها في دعوة أحد القادة إلى إقامة موكب عاشوراء في شهر رمضان وفقاً لشعار «كل يوم عاشوراء وكل أرض كربلاء». ويشير ذلك في حد ذاته إلى إدراك الحركة الثورية بأنها تشكل ثقافة جديدة تثريها بمضامين مغايرة، دون التخلي عن الثقافة التقليدية المتوارثة في خطوطها العريضة.

هل التشيع دعوة إلى الموت؟

يقول طالب راديكالي، في آذار/مارس ١٩٧٨: «ليس ثمة حركة تولد دون شهداء». وقد لامس الإمام الخميني أحياناً مسألة الشهادة، بدعوة أتباعه إلى التماثل مع الشهداء العظام في التاريخ الإسلامي، الذين خاضوا معارك كانوا يعلمون سلفاً أنها خاسرة، وخاصة الإمام الحسين «الذي علمنا كيف نكافح طغاة التاريخ.. وكيف أنّ الحق قد ينتصر على جيوش الشيطان.. وكيف تزهق كلمة الحق الباطل»[٢٥].

انصبّ اهتمام الإعلام الغربي بكل وسائله على أحداث إيران بوصفها نموذجاً لواقعة كربلاء، ووصف المتظاهرين بأصحاب الإمام الحسين، المتأهبين للتضحية بأنفسهم تمثلاً بمقولة «انتصار الدم على السيف». وبذلك جعلوا من إيران، كربلاء القرن العشرين حيث يقتل الناس في كل يوم. وهكذا، أسبغ الغرب على المسلمين عامة والشيعة خاصة صورة نمطية، قدمتهم على أنهم لا يأبهون بحياة، ولا يهابون الموت بل يفضلونه على الحياة!

ليست هذه الصورة النمطية أو تلك المقولات بالأمر الجديد، إنما بُعثت مجدداً إبان اندلاع الثورة الإيرانية، فالغرب يحتفظ بها في جعبته منذ بدأ يشكلها في القرن السابع الميلادي، ليخرجها كلما دعته الحاجة للمناورة.

ويصف الباحث الأميركي كيرزمان، تركيز المراقبين الغربيين وبعض المسلمين، على ثقافة الاستشهاد أو الموت باللاموضوعي، فالتضحية بالنفس في سبيل قضية ما، دينية

وغير دينية، ليست حكراً على المسلمين وحدهم. فقد كشفت الدراسات الميدانية في الحرب العالمية الثانية، مثلاً، تلهّف بعض الجنود الأميركيين، وهم نتاج مجتمع يتسم بالفردية الشديدة، على الاشتباك في المعارك رغم المخاطر الشديدة المحيطة بهم.

وخلافاً للشائع، فالخسائر البشرية في ثورة إيران تعد قليلة نسبياً بمقارنتها بحركات اجتماعية أخرى، فالحركة المناهضة لسياسة التميز العنصري في جنوب أفريقيا، كانت على سبيل المثال أكثر عنفاً، حيث قُتل مئات المشتبه بهم حرقاً في إطارات السيارات، إضافة إلى سبعة آلاف سقطوا في المواجهات، في حين استطاعت «مؤسسة الشهيد»، التي تأسست في إيران بعد الثورة، التعرف إلى ٧٤٤ شهيداً في طهران حيث وقعت أغلبية الإصابات. وقد قدرت الجهات المختصة والمسؤولون عن المقابر الرئيسة عدد الوفيات المشتبه بها، بـ٨٩٥ و ٧٦٨ شهيداً على التوالي، وفي حال تضاعفت الأعداد لمرات عدة، فالنتائج أيضاً لا تقارن بالنسبة لتلك الحشود الغفيرة التي واجهت قوات مسلحة مدججة بأحدث ما في الترسانة الأميركية من عتاد حربي.

وتوضح الأبحاث الميدانية أن الإسهاب في حديث الشهادة والموت، لا يتفق بالضرورة مع سلوك الثوار الإيرانيين على أرض الواقع، حيث أبدى الشباب في أحد اللقاءات، على سبيل المثال، رغبتهم في الشهادة، ثم انطلقوا يتحدثون بتلقائية ومرح عن مراوغتهم لقوات الأمن وفرارهم أثناء التظاهرات والاعتصامات. كان الشباب عماد التظاهرات الخطرة لقدرتهم على الركض وتسلق الجدران إذا دعتهم الحاجة. وذلك يعني بوضوح لا لبس فيه، أن الشهادة لم تكن هدفاً بل النجاة، حتى النشطاء الملتزمون كانت الشهادة بالنسبة لهم خيارهم الأخير، ولعلهم فضلوا ادخار حياتهم لأحداث أكثر سخونة.

كان قادة الثورة من ناحيتهم أشد حرصاً على سلامة المتظاهرين، فهذا أحدهم كان يخاطبهم في المسجد قائلاً: «أرجو الشباب، أتوسل إليكم ألّا تعرّضوا أنفسكم لنيران الأسلحة دون داع.. إذا أطلقوا النار فاهربوا، لا تتظاهروا إذا كانت الظروف غير مواتية، الحكومة تريد قتلكم فما الجدوى إذا ذهبتم وقتلتم؟».

ويستحضر أحد القرويين تلك الأيام بقوله: «كانت المشاركة تعتمد على الذكاء ووفقاً

للظروف، فإذا كانت الأوامر بإطلاق النار فمن الغباء الذهاب ومواجهة الرشاشات «واجه الرشاشات إذا كان لديك واحد»[٢٦].

ومن المعروف توقف التظاهرات بعد مذبحة «الجمعة السوداء» في ١٧أيلول/سبتمبر، واعتماد أسلوب الإضرابات الذي أخذ يتصاعد تدريجياً، حتى شل البلاد بكاملها، في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨. وليس خافياً أن الإضرابات العامة كانت أسلوباً معروفاً في العهد البهلوي أيضاً. وقد دعا إليها الإمام الخميني حرصاً على الدماء قائلاً: «لن نموت جوعاً إذا أغلقنا المحال التجارية والأعمال لبضعة أيام في سبيل الله»، حتى المساجد خلت من المصلين أثناء الإضرابات.

حرص الإمام الخميني، منذ البداية، على نفي أن يكون الوضع الاقتصادي سبباً للثورة بقوله: «لم نقم بالثورة من أجل أن يصبح البطيخ أقل سعراً.. لقد ثرنا من أجل الإسلام». بعبارة أخرى، لقد قامت الثورة في مواجهة أنماط الأمركة الزاحفة على أسلوب حياة الإيرانيين وثقافتهم. لذلك، حرصت الحركة الإسلامية على التمايز عن التفسيرات المادية، المرتبطة بالإلحاد. ويعلق أحد طلبة المدارس الدينية على تحطيم محلات بيع الخمور بالقول: «أنظروا.. هؤلاء ليسوا جياعاً. إنها ثورة روحية».

مع ذلك، لم يستنكف الإمام الخميني عن التلميح إلى البعد الاقتصادي لدى إشارته إلى الفقراء الذين يعانون الأمرّين بسبب فساد نظام الحكم، بقوله: «انظروا إلى جنوب طهران.. حيث يعيش الناس في حفر عميقة.. أبلادنا فقيرة؟».. إن لدينا محيطاً من النفط، لدينا حديد ومعادن نفيسة أخرى.. إيران بلد غني، لكن أدعياء الإنسانية وضعوا وكلاءهم في سدة الحكم وحرموا الإيرانيين من الاستفادة من ثرواتهم»[٢٧].

□ □ □

أعاد الكثيرون أسباب الثورة إلى الركود الاقتصادي الذي أصاب إيران، ويحق التساؤل هنا، أكان اقتصاد إيران أسوأ من اقتصاديات البلدان النفطية الأخرى ذات الأغلبية المسلمة؟!

قالت امرأة إيرانية في بحث ميداني للباحث الأميركي: لو سألت ألف إيراني عن سبب مشاركته في التظاهرات لحصلت على ألف إجابة مختلفة، وكل منهم محق بطريقته

الخاصة. على أي حال، تفيد الدراسات الميدانية أن الأسباب تتراوح بين النواحي الدينية والاقتصادية والعاطفية، مع ذلك، أصبحت ٨٠٪ من مطالب المحتجين بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر، متعلقة حصراً بالشأن السياسي.

تفيد المعطيات الاقتصادية، كما المقارنة مع الدول الإسلامية الأخرى، أن وضع إيران الاقتصادي لم يكن الأسوأ بينها، كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي استناداً إلى أرقام عام ١٩٧٧، يزيد ٦٠٪ عنه في تركيا، وثلاثة أضعافه في مصر، وخمسة أضعافه في كل من إندونيسيا والباكستان، وسبعة أضعافه في بنغلادش، أما نصيب الفرد الإيراني من السعرات الحرارية فقد فاق نظيره التركي بنسبة ٨٪ والمصري بـ١٤٪ والبنغلادشي بـ٧٣٪ والباكستاني والإندونيسي بـ٣٨٪، ولا تختلف الحال بالنسبة للمياه الصالحة للشرب، فنحو ١٧ مليون إيراني كانوا يحصلون عليها مقارنة بـ ٣٨ مليوناً في بنغلادش و٥٣ مليوناً في باكستان و١٢٥ مليوناً في إندونيسيا، وكان يعيش في إيران قرابة ٣٨٪ من القرويين الإيرانيين تحت خط الفقر، مقارنة بـ٤٣٪ في باكستان و٤٧٪ في إندونيسيا و٨٣٪ في بنغلادش[٢٨].

إذن، لم تكن إيران الأغنى بين مثيلاتها من الدول الإسلامية البترولية، ولم تكن كذلك الأفقر، ثم لو كان الفقر سبباً للثورات لحدثت عشرات الانتفاضات الضخمة في أنحاء كثيرة من هذا العالم. مع ذلك يؤكد الباحث الأميركي أن إيران تبقى وحدها البلد المتفرد، الذي شهد وصول حركة إسلامية إلى سدة الحكم عبر ثورة شعبية عارمة. نعم، لقد جاءت انقلابات عسكرية بإسلاميين إلى السلطة مثل أفغانستان وباكستان والسودان، لكن إيران تبقى صاحبة التعبئة الشعبية التي أطاحت بالملكية في حركة لا نظير لها في العالم الإسلامي.

يقول كثيرون إن الفقر ليس دافعاً إلى الثورة، بل تذوق الثروة يعمل على رفع التوقعات، ويرتفع التوتر لدى انكماشها وربما تحدث عندئذٍ ثورة، وذلك يعيدنا من جديد إلى محلل الثورة الفرنسية دو توكفيل، الذي وصف وضعاً كهذا بـ«الحالة الاستثنائية»، بمعنى أن ازدياد الازدهار باطراد يعزز روح القلق لدى كل فرد، ويصبح الشعب عامة أكثر عدوانية وأكثر سخطاً على المؤسسة القديمة، فكان واضحاً أن الأمة (الفرنسية) في طريقها إلى الثورة.

بعبارة أخرى، إن «الحرمان النسبي»، وفقاً للمصطلح المعاصر، أخطر بكثير من الحرمان المطلق، فإذا تعرض اقتصاد ما للانكماش ولا سيما بعد فترة من الانتعاش، يتعمق الإحباط أكثر كثيراً مما لو تُركت الجموع على فقرها المعتاد. وتعود هذه المقاربة إلى البريطاني كران برنتون Crane Brinton في ثلاثينيات القرن الماضي، وقد تشبث بها مراقبون كثر واعتبروا الثورة الإيرانية نموذجاً مثالياً. فقد عانت إيران، شأن الدول النفطية، من ركود بعد انتعاش ملحوظ، ومن سلبيات النفط المتمثلة في: سحب رأسمال وقوة العمل من قطاعات الاقتصاد الأخرى، والاعتماد المطرد على تصدير النفط، والتأثر باهتزازات السوق العالمي، وكذلك الضغط الشعبي المتواصل على الدولة لتحسين الخدمات الاجتماعية، وأخيراً تآكل الدخول بسبب التضخم[٢٩].

وإيران عاشت مرحلتين من الازدهار والانكماش في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته. مع ذلك، لم تندلع الثورات أسوة بمثيلاتها من الدول النفطية الأخرى. اللافت أن التردي الاقتصادي كان أكثر وضوحاً عام ١٩٧٥ منه في عام ١٩٧٨، ولم يؤد ذلك حينها إلى اشتعال ثورة شعبية، دع عنك توقع الخبراء باسترداد الاقتصاد الإيراني لعافيته خلال عام ١٩٧٨، وأن التقدم حسب التوقعات سيكون سريعاً وبمعدل ١٠٪، مع ذلك حدثت ثورة شعبية شاملة لم تكن متوقعة.

ولعل إلقاء الضوء على حجم فاعلية مختلف فئات المجتمع يوضح مدى تأثير عامل الاقتصاد في الثورة:

أولاً: لم يشارك الفلاحون في الريف، رغم فقرهم المدقع، في الثورة، مع أنهم سمعوا أقرباءهم في المراكز الحضرية يتحدثون عنها، وعبثاً حاول طلبة المدارس الدينية تعبئتهم ورفع مستوى وعيهم السياسي، الذي أبقاهم على حالهم المتدني، رغم انحطاط القطاع الزراعي لأكثر من عقد ونصف، فضلاً عن سلبيات «الثورة البيضاء». وربما يعود ذلك إلى خشيتهم من انعدام الأمن، وعودة قطّاع الطرق الذين خبروا قسوتهم جيداً في بدايات القرن العشرين.

ثانياً: لم يكن فقراء المدن، ومعظمهم من أصول ريفية مهاجرة، فاعلين في الثورة، وقد شكلوا ١٠٪ من الإصابات المسجلة في «مؤسسة الشهيد» بطهران، وقد اشتكى سكان جنوب طهران مما يسببه النشطاء من متاعب مع الشرطة. وعلق أحدهم على

الأحداث بقوله: لا وقت لدينا للتظاهر ضد الشاه، وتابع آخر: سمعنا عن التظاهرات ولم نشارك، عليك أولاً أن تملأ معدتك. وقد أظهرت الدراسات الميدانية أن الأشد فقراً والأشد عوزاً كانوا الأقل استعداداً لبذل الفاعلية السياسية، لأن «انشغالهم بحاجاتهم اليومية الملحة لم يكن يسمح لهم بالمشاركة»، لكن أيام الثورة الأخيرة شهدت إسهام بعض المهاجرين في تظاهرات شتاء طهران القارس بملابسهم الرثة البالية.

ثالثاً: كان تجار البازار عمود الثورة وأكثر فئاتها فاعلية رغم أوضاعهم الاقتصادية المزدهرة، منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث سيطروا على ثلث الواردات وخمس السوق المالي، كما عبَروا هم وأبنائهم إلى التعليم العصري، وإلى القطاعات الحديثة في الاقتصاد، ومع ذلك، فقد شاركوا بكثافة في الثورة رغم انتفاء ما يزعجهم، على حد قول أحد تجار السجاد، وربما كان التضخم سبباً في استهدافهم من قبل الحكومة منذ عام ١٩٧٥، بفرض التسعيرة الجبرية والغرامات وأحكام الحبس التعسفية، فضلاً عن ازدراء هيئة التخطيط لهم. وقد استجاب تجار البازار في قم من فورهم بمجرد أن بدأت التعبئة الشعبية، «كانت الجذوة ما تزال مشتعلة تحت الرماد» بعد سنوات من الصمت[٣٠].

رابعاً وأخيراً: إبعاد طلاب الجامعات، الأكثر فاعلية في المعارضة. فقد دفعت الحركة الطلابية في الستينيات ثمناً غالياً لموقفها المناهض للنظام الحاكم، ولذلك حرصت الحركة الثورية على إبقاء الطلبة خارج بؤرة الأحداث حماية لهم من عنف الدولة.

□ □ □

يزعم كثيرون أن أداء الشاه المتأرجح والمتضارب أثناء الاضطرابات أصاب الدولة بالشلل التام، فقد تعمد منذ توليه الحكم محورة الدولة حول شخصه، وأفقد بالتالي مَنْ حوله القدرة على المبادرة في مواجهة الأحداث، لكن الشاه اتبع في معالجته للاحتجاجات كافة السياسات المعروفة منذ القدم «الترهيب والترغيب» أو «العصا والجزرة» حسب المصطلح الحديث، كما اتخذ إجراءات صارمة مثل فرض الحكم العسكري والسماح بإطلاق النار، بالتزامن مع بذل وعود الإصلاح ومحاربة الفساد ولا بأس أيضاً من تقديم شبه اعتذار إذا دعت الضرورة!

ويدّعي هؤلاء أنه كان بإمكان الشاه اتخاذ إجراءات أشد فتكاً، مثل تنفيذ اقتراح الحاكم العسكري، في عام ١٩٧٨، بقصف مدينة قم، أو قتل مئات آلاف المحتجين حسب توصية أحد جنرالات سلاح الطيران، أو اتباع نصيحة رئيس دولة مجاورة بإعدام سبعمئة رجل دين، وأخيراً وليس آخراً، اعتقال ألف من الزعماء وسجنهم في جزيرة كيش المعزولة أسوة بجزيرة روبنز في جنوب أفريقيا! وجاء رفض الشاه تحويل بلاده إلى مسلخ لأسباب عدة، ليس أقلها اعتباراً، معاناته لمرض السرطان، أو عدم رغبته في تولّي نجله الحكم عقب حمام دم.

ولا يعني ذلك إصابة الدولة بالشلل، فقد استخدمت مختلف أدوات البطش لفض التظاهرات والإضرابات، إضافة إلى محاولات الجيش الفاشلة في تصريف شؤون الحكم. واتبع الشاه بدوره سياسة خلط الثواب والعقاب، فمع كل إجراء قمعي كان يعلن عزمه على إجراء انتخابات نزيهة، ويمكن إيجاز كل هذه الممارسات بعبارة واحدة: توقفوا عن الاحتجاج فتحصلوا على تنازلات، أو استمروا فتقتلوا.

وهذه سياسة، وفق الباحث كيرزمان، لا تتصف بالضعف أو التردد، ولعل البديل الوحيد المتاح آنذاك كان إنزال المزيد من القمع المنهجي دون بذل وعود أو تقديم تنازلات، وتلك سياسة أثبتت فاعليتها لكثير من الطغاة. مع ذلك، يبقى القمع سلاحاً ذا حدين: ينجح في الغالب، لكنه يصعّد أحياناً من قوة الاحتجاج ويؤججه ويدفع الأهالي بالتالي إلى رفع سقف مطالبهم. بعبارة أخرى، لا توجد استراتيجية مثالية وشاملة لمواجهة احتجاج شعبي عارم كهذا، فأحياناً ينجح القمع وأحياناً أخرى يأتي بنتائج غير متوقعة تقلب الوضع رأساً على عقب.

إن مشكلة الشاه الحقيقية تكمن في توقف الإيرانيين عن الطاعة تماماً، ويعبّر عن تلك الظاهرة الباحث الاجتماعي تالكوت بارسونز Talcott Parsons بقوله: لقد نفد احتياطي الشاه من القسر والإكراه، وما حدث يشبه العملية البنكية، فمهما كانت ضخامة احتياطي البطش، لا يوجد دولة باستطاعتها قمع كل الناس كل الوقت[٣١].

كان عدد المحتجين، بالفعل، في عام ١٩٧٨ يفوق كثيراً القدرة على الاعتقال، ووفقاً لأحد تقارير «السافاك» فقد تم منع ١٢٤ طالباً دينياً من الوعظ، وكان من المفترض منع كافة المحرّضين لولا عدم توفر الوسائل المطلوبة. فقد واجه القادة العسكريون،

في محاولتهم احتواء أزمة كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، مأزقاً في توفير أماكن لاعتقال مئة ألف معارض، فيما الحيز المتاح لا يتجاوز الخمسة آلاف، وكثيراً ما أفرج عن سجناء لإفساح المجال لمعتقلين جدد؟؟(٣٢).

وقد يتساءل كثيرون عن كيفية تغلب المحتجين على خوفهم في دولة قمعية، تواجه المتظاهرين بالرصاص الحي؟!

اللافت في الحالة الإيرانية، أن القمع كان عاملاً فاعلاً في التعبئة، ففي أعقاب كل مذبحة كانت الثورة تزداد اشتعالاً ويرتفع عدد الملتحقين بها، فذاك موظف بنك أرجع غضبه إلى إطلاق الجنود الرصاص على شقيقه. والمثير أن استشهاد أحد المتظاهرين كان يستأصل خوف الآخرين، «زايلنا الخوف حين استشهد أمامي اثنان».

فقد تضخمت التظاهرات من بضعة آلاف إلى مئات الآلاف في كافة أنحاء البلاد، بعد حريق دار العرض في عبدان. وجاءت مسيرات التاسع والعاشر من شهر المحرم أقرب إلى استفتاء على الملكية في إيران، فقد وصلت أعداد المتظاهرين إلى قرابة تسعة ملايين جابوا شوارع كل إيران وساحاتها.

يصف مصطفى العسكري، من شيراز، مسيرة التاسع من المحرم بقوله: ذهبت لرؤية ما يحدث فحسب.. وحين رأيت ذلك الكم الهائل من الناس قررت فجأة الانضمام إليهم. ويقول أحد المتظاهرين في طهران: «نحن أقوياء.. ثلاثة ملايين.. لا يمكنهم ذبحنا جميعاً». وتفيد شهادات أخرى كثيرة مماثلة، أن الإيرانيين عامة تأثروا بأعداد المتظاهرين الهائلة، وقد منحهم ذلك شعوراً بالأمان، فأحدهم يقول: رأيت الزحام يكبر ويكبر في الشوارع، وصديقي وسطهم يهتف «الموت للشاه»، وعلى الفور تبدد الخوف. أما فرماز، فكان واثقاً من نجاح الثورة، ولدى سؤاله عن أسباب مشاركته أجاب: تظاهر الناس في الشارع وكان هناك شهداء، وقد أصبحت الثورة حقيقة واقعة سوف تنتصر مئة في المئة.

ويعلق محامٍ من طهران على اشتراك جيرانه في مسيرة التاسع من المحرم بقوله: «أدرك البرجوازيونَ ما يحدث، فذهبوا من دون قناعة، حتى يمكنهم القول يوماً: نحن أيضاً كنا هناك، بحيث لا ينظر إليهم جيرانهم المتزمتون بازدراء.. كان المستقبل معلقاً في

الهواء والأفضل اللحاق بالركب»[٣٣].

شهادات كثيرة مماثلة تشير إلى أن نجاح الحركة كان يلوح واضحاً في الأفق، فقد أصبح هناك بديل حيوي قابل للنمو والنجاح. والمهم، من وجهة نظر الباحث الأميركي كيرزمان، إدراك الناس لهذه الحقيقة أثناء تأجج الفوران الاجتماعي، الأمر الذي يضمن لحركة الاحتجاج الانتشار المستمر، ومن ثم النجاح، وتكمن هنا خلفية التحاق الأعداد الهائلة في مسيرة الثورة، ليصبح الوضع بالنسبة للسلطة خارج نطاق السيطرة.

يتضح الفارق جلياً بانتصار الثورة الإسلامية، بين اعتماد المعارضة الليبرالية في أدائها السياسي على قراءة الخارج الدولي، ووضع خطواتها حسب إيقاعه ووفقاً لتوجهاته، وبين استناد نظيرتها الإسلامية إلى القراءة الدقيقة للداخل الإيراني وضبط خطواتها وفق إرادته ورغباته. وكان ذلك، في الحقيقة، وراء حدوث ما لم يكن متوقعاً حتى قرابة ثلاثة أشهر من سقوط الشاهنشاه، واستئصال نظامه الحاكم. ويومها عبرت إيران واجتازت مخاض ثورتها الاجتماعية الشاملة، لتصبح إحدى الثورات الإنسانية الكبرى، إن لم تكن أعظمها حشوداً، لم يسبق أن شهد لها العالم مثيلاً في سرعة استجابتها، وتفاعلها مع توجيهات قادتها.

ولعل في هذا تذكرة لمن تنفع الذكرى.

الهوامش

(١) Kurzman Charles, *The Unthinkable Revolution in Iran*, (Harvard University Press Cambridge, England. 2004), P. 149.

(٢) Ibid, P. 125.

(٣) Ibid, P. 128.

(٤) Pollack, P. 127-128.

(٥) Taheri, P. 203.

(٦) Pollack, P. 135.

(٧) Kurzman, P. 15-17.

(٨) Pollack, P. 102-103.

(٩) Kurzman, P. 13.

(١٠) Pollack, P. 109.

(١١) Ibid, P. 132.

(١٢) Ibid, P. 124.

(١٣) Hiro, *Iran Under the Ayatollahs*, P. 50.

(١٤) Kurzman, P. 16-17.

(١٥) Ibid, P. 123.

(١٦) Ibid, P. 95.

(١٧) Pollack, P. 95.

(١٨) Kurzman, P. 39.

(١٩) Ibid, P. 58.

(٢٠) Ibid, P. 45.

(٢١) Ibid, P. 31.

(٢٢) Ibid, P. 31.

(٢٣) Petrushersky, P. 204.

(٢٤) Kurzman, P. 43.

(٢٥) Ibid, P. 45.

(٢٦) Ibid, P. 41-75.

(٢٧) Ibid, P. 81-83.

(٢٨) Ibid, P. 85.

(٢٩) Ibid, P. 86.

(٣٠) Ibid, P. 92.

(٣١) Ibid, P. 127.

(٣٢) Ibid, P. 72.

(٣٣) Ibid, P. 85.



ثورة في التشيع

كان لا بد لإيران بعد انتصار ثورتها من دستور يناسب طبيعة نظامها السياسي الجديد. ودار حوار معمق بين الفرقاء المعنيين وتشعب النقاش عقب عودة الإمام الخميني إلى طهران، والمزايدة كما لا يخفى من سمات الكثيرين في العالمين العربي والإسلامي، وتأتي غالباً انعكاساً لرغبة دفينة في إثبات الذات، ربما لطول نفيها وتغييبها من قبل حكم الاستبداد. ولهذا، امتدت المداولات إلى عشرة شهور لتسفر في النهاية عن مفاجآت، ربما لم يكن يتوقعها المشتبكون.

بدأ المشهد بنشر صحيفة «أبانديجان» الإيرانية كتاباً مفتوحاً لمصطفى رحمي موجهاً للإمام عشية عودته إلى إيران، بعنوان «لماذا أعارض الجمهورية الإسلامية؟»، أوضح فيه الكاتب أن مشاكل العالم الحالي ومستجداته غير ذات صلة بأوضاع القرن السابع الميلادى، مطالباً الإمام بإعلان محض جمهورية خالصة وحسب، خشية تحولها إلى ديكتاتورية ثيوقراطية.

في اليوم التالي، رد رجل الدين عبد الرازي حجازي، في الصحيفة نفسها متسائلاً عن سبب توجس السيد رحمي من فكرة الجمهورية الإسلامية، فيما تتخبط أغلبية المسلمين «رأسماليين وشيوعيين واشتراكيين في التناقضات»، ثم نشرت الصحيفة مقالاً ثالثاً لآية الله العلامة عبد الله نوري، الليبرالي المعروف، أصر فيه على إقامة حكومة

إسلامية تستند إلى القانون الإسلامي يقودها الأتقياء المطلعون بعمق على الإسلام ومبادئه[١].

وارتفعت حرارة النقاش وتكشفت التناقضات في الرؤى المتعلقة بالثورة بين مختلف الفرقاء السياسيين، وكانت المواجهة الأولى حول الاستفتاء العام الذي سوف يحدد الشكل العام للدولة.

الإمام الخميني، رأى من ناحيته أن الناس قد أدلت بصوتها على نحو عفوي وتلقائي، وأعلنت عبر مشاركتها المكثفة والفاعلة في التظاهرات الحاشدة رفض نظام حكم الشاه وموافقتها على إقامة الجمهورية الإسلامية.

مع ذلك، أصرت النخب المسؤولة الداعمة للثورة على منح الشعب فرصة الاختيار، والقول بنعم أو لا للجمهورية الإسلامية. وأيدت غالبية الأحزاب العلمانية، بدعم من آية الله شريعة مداري، إجراء الاستفتاء على عدة خيارات: جمهورية إسلامية أو ديموقراطية أو جمهورية وحسب.

وقد سبق أن وافق الإمام الخميني، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، لدى اجتماعه مع زعيم الجبهة الوطنية السيد كريم سنجابي في باريس، على أن حكومة المستقبل سوف تكون ديموقراطية إسلامية، وأصدر لدى عودته إلى البلاد في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، مرسوماً بتعيين مهدي بازرجان رئيساً لحكومة انتقالية، عهد إليه احتراماً لرغبة جميع الفرقاء وإصرارهم، بتنظيم استفتاء عام حول النظام السياسي للبلاد.

تناول الإمام مسألة الدولة العلمانية، في الأول من آذار/مارس، مخاطباً الجماهير التي جاءت ترحب به في قم بقوله: الشعب ماذا يريد؟!.. جمهورية إسلامية، وليس مجرد جمهورية أو جمهورية ديموقراطية، وأيضاً ليس جمهورية إسلامية ديموقراطية[٢].

وكان أن انشقّت المعارضة المطالبة بدولة علمانية، وقاطع بعضها الاستفتاء، مثل «الجبهة الديموقراطية الوطنية»، وحركة «الفدائيين»، إضافة إلى سبع جماعات كردية. أما المجاهدون فأعلنوا موافقة مشروطة، وفي ما عدا هؤلاء شارك الجميع في الاستفتاء، ومنهم حركة «إيران حرة» بزعامة د. مهدي بازرجان، و«الجبهة الوطنية»

بزعامة كريم سنجابي، وحزب «الشعب الجمهوري الإسلامي» بزعامة آية الله شريعة مداري، وحزب «تودة» وحزب «الجمهورية الإسلامية»، وبلغت نسبة الموافقة على إقامة دولة إسلامية ٩٨,٢٪.

ولم تكد تتوقف الأقلام، حتى احتدم النقاش مجدداً حول دستور الدولة، وانصبّ اهتمام الأحزاب السياسية المتنافسة على أدق التفاصيل لتؤدي المماحكات إلى زيادة التعقيدات وتفاقمها. استهدف الإمام الخميني والثوار المحيطون به تغيير المجتمع الإيراني، لكن فكرتهم عن أسلوب الحكم كانت عامة وأقرب إلى حالة السيولة. وعهد الإمام، لحين تبلور الوضع برئاسة الحكومة الانتقالية لد. بازرجان، لأداء الواجبات التقليدية: حماية الإسلام، والدفاع عن الحدود، وإرساء العدالة، وجمع الضرائب، إلى جانب وضع دستور جديد.

كان وزير الدولة للشؤون الثورية يد الله صاحبي وزملاؤه، قد وضعوا مسودة الدستور في باريس، استناداً إلى دستور عام ١٩٠٦، ودستور الجمهورية الفرنسية الخامسة. وقاموا باستشارة المعنيين بالأمر بداية من أبو الحسن بني صدر وانتهاء بآية الله شريعة مداري. وبمعزل عن النص المتعلق بإلغاء الملكية، شدد الدستور على إقامة نظام رئاسي قوي أسوة بالنموذج الديغولي. واللافت أنه جاء على ذكر الدولة الإسلامية بعفوية من دون تشنج ومن دون إلحاح على منح العلماء الدينيين أي سلطات خاصة. ولم يأت للمفارقة أيضاً على ذكر «ولاية الفقيه»، مكتفياً بمنح «مجلس الأوصياء» حق النظر في القوانين لتبين مدى انسجامها مع مبادئ الإسلام، مع سلطة مقيدة لمنع المناقض منها، وجاءت أغلبية الأعضاء من القضاة المدنيين.

جاءت مسودة الدستور بالكاد ثورية، ومع ذلك، رفعت الأحزاب العلمانية صوتها عالياً، وبادرت بشن حملة شعواء من الشجب والاستنكار، بينما أبدت الحكومة والمجلس الثوري موافقتهما، من دون إثارة أي ضجة تذكر. واكتفى الإمام الخميني بإدخال تعديلين يتعلقان بمنع المرأة من تولي منصب الرئاسة والقضاء، ولم يبد اعتراضاً على بقية المسودة، واقترح طرحها للاستفتاء العام مباشرة، بما يعني تجنب إنشاء جمعية تأسيسية.

وعارض كل من أبو الحسن بني صدر ود. بازرجان، في اجتماع عام مع الإمام، طرح

المسودة مباشرة للاستفتاء العام، وأيدتهما كافة الأحزاب السياسية وأدانت الفكرة، باستثناء حزب «الجمهورية الإسلامية». وفشل اقتراح بتحويل مسودة الدستور إلى أربعين عضواً معيناً من «مجلس الأوصياء»، في تهدئة الأجواء المتوترة. فقد أصرت المعارضة على انتخاب جمعية تأسيسية من خمسمئة عضو، وتخويلها سلطة إعادة تنقيح المسودة. وسارع آية الله شريعة مداري بتأييد المعارضة، وأعلن رفض المشاركة في استفتاء على مسودة دستور لم يراجعها ممثلو الشعب.

كان الإمام الخميني حليماً بارعاً في سياسة التوازنات، حيث تشكلت المؤسسة الحاكمة من معتدلين ووسطيين وراديكاليين، ولذلك حرص على عدم استبعاد أي فريق، فأحياناً يدعم هذا الفريق وأحياناً أخرى يؤيد ذاك وهكذا. وقد عبر قبل وفاته بقليل عن ذلك بقوله: كنت دائماً أصدر تعليمات حلوة ومرة، من أجل الحفاظ على التوازن بين الفرقاء، فهم جميعاً أعزاء على قلبي[٣].

بعد أخذ وردّ تم التوصل إلى تسوية مع آية الله شريعة مداري، وأعلنت السلطات خططاً معدلة بانتخاب ثلاثة وسبعين عضواً، بدلاً من تعيين أربعين عضواً، وتخويلهم تعديل مسودة الدستور. وأعرب آية الله شريعة مداري عن كامل رضاه ولحقته بقية الأحزاب بالموافقة. الغريب أنه لم يدر بخلد أحدهم أن الراديكاليين الإسلاميين سوف يطالبون أيضاً بمراجعة جذرية شاملة لمسودة الدستور، وهو الأمر الذي تنبه له مبكراً علي أكبر هاشمي رفسنجاني، رئيس إيران لاحقاً، محذراً بني صدر بقوله: من تظنهم سينتخبون لعضوية الجمعية التأسيسية.. حفنة من السلفيين المتعصبين الذين سيلحقون ضرراً يجعلك تعض يدك ندماً على أنك دعوتهم يوماً[٤].

وهكذا كان رجل الدين، تلميذ الإمام وأحد المقربين منه، ذا بصيرة نافذة وأكثر حذقاً، يفوق كثيراً من خبروا العمل السياسي قبله بسنوات.

احتدم النقاش واضطربت الأجواء وطغت النظرة الضيقة لدى الفرقاء السياسيين. واشتدت حمّى اللقاءات ومن أهمها انعقاد مؤتمرين، أحدهما لرابطة المحامين الإيرانيين، والثاني لرجال دين وأصحاب ميول إسلامية. والتقى الجانبان بالتزامن في جامعة طهران في قاعتين متجاورتين، يفصل بينهما بضع مئات من الياردات، ولم يحاول أي من المشاركين، رغم تنقلهم بين القاعتين إيجاد أرضية مشتركة. نهايته،

يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات تبدت في النقاشات الأولية لمسودة الدستور:

الأول: يدعو إلى قبول المسودة مع بعض التنقيح من دون إدخال أي تعديلات رئيسة.

والثاني والثالث: يميل كلاهما إلى إعادة صياغة المسودة، أحدهما من منظور إسلامي، والآخر من منظور علماني ويساري.

وما لبثت الأصوات الإثنية، من العرب والكرد والبلوش، أن ارتفعت تطالب بدورها بإقامة مناطق حكمٍ ذاتي أو بإعادة ترسيم حدود المحافظات، وهدد البعض بحمل السلاح في حال أُغفلت رغباته. ولحقت النقابات بالركب وامتلأت الصحف بالمقالات وبرسائل القراء، وعقدت الندوات وأشبعت الاقتراحات المتعلقة بالدستور بحثاً ونقاشاً. باختصار، لم يبق أحد لم يخض في غمار اللغط الدائر!.

وشنّت المجموعات الإسلامية هجوماً مضاداً، إزاء تلك الهجمة الشرسة من أصحاب التوجهات العلمانية، وحث الإمام الخميني وفداً من مشهد، في نهاية حزيران/يونيو، على المشاركة بقوله «إنكم أصحاب حق.. لا تجلسوا في الخلف بينما المثقفون المتفرنجون.. يطرحون وجهات نظرهم ويدبجون ما يدبجون.. التقطوا أقلامكم، تحدثوا في المساجد والشوارع والأسواق عما تجدونه ضرورياً لتضمينه في الدستور»(٥).

وحدث ما توقعه رفسنجاني، أشبعت الجماعات الإسلامية مسودة الدستور فحصاً وتمحيصاً، وعمدت إلى وضع بصمتها على المسودة بقوة والنص على أن «الاثني عشرية» المذهب الرسمي للدولة، وليس مجرد الإسلام الخالص فحسب. وأصرت على معرفة المسؤولين العميقة بالإسلام وبالفقه، إضافة إلى اجتياز قادة الجيش اختباراً دينياً، كما موافقة «مجلس الأوصياء» على القوانين وعلى المرشحين للرئاسة.

وتقدم ما يربو على الألف مرشح، من مختلف التيارات السياسية، للتنافس على ثلاثة وسبعين مقعداً في الجمعية التأسيسية، مع ملاحظة تخصيص أربعة مقاعد للأرمن والآشوريين والزرادشتيين واليهود. وشكلت عشرة تنظيمات إسلامية بقيادة حزب الجمهورية الإسلامية تحالفاً قوياً، وجاءت النتائج وفقاً لتوقعات هاشمي رفسنجاني،

حيث هيمنت التحالفات العشرة على عمليات التصويت ومررت المواد المثيرة للجدل بموافقة خمسين إلى ستين صوتاً.

ومن المفارقات، تجاهل أعضاء «الجمعية التأسيسية» توجيه الإمام الخميني بإحالة الحكم على طبيعة الدستور إلى القضاة، واتفقوا عوضاً عن ذلك بالاكتفاء بموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء على المواد الدستورية(٦)!

أثارت الفقرة الخاصة بدور الفقيه عاصفة من الجدل الساخن داخل الجمعية التأسيسية، حيث تقدم ثلاثون عضواً بطلب الكلمة في اليوم المحدد لمناقشة ذلك البند. وكان أن تسرب النقاش الدائر إلى الصحف وأصبح مثار حديث الجميع. وعارضت حفنة قليلة من أعضاء الجمعية التأسيسية، لا تتعدى أصابع اليد الواحدة، دور الفقيه في النظام السياسي وما لحقه من شروحات، من أبرزهم الراديكالي رحمة الله مقدم ماراجي ومحمد جاويد وحجتي الكرماني وناصر مكارم الشيرازي وعزت الله صاحبي، مع دعم خجول من أبو الحسن بني صدر.

عمدت هذه الحفنة من المعارضين إلى مناقشة مسألة «ولاية الفقيه» انطلاقاً من النظرية الدينية والتناغم الدستوري كما السياسة الفعلية، فالوصاية أمر يختص به المعصوم دون غيره، فهو وحده الخالي من المعاصي، والمطلوب حالياً «ليس الخبير في الشريعة الإسلامية، إنما الضليع في الإدارة السياسية والاقتصادية وشؤون الحياة اليومية، قد يمكن العثور على فقيه يتمتع بكل هذه الخصائص والمؤهلات، لكن قنوات التعليم والتدريب الحالية لدينا ليست مصممة لتخريج أصحاب معارف ومؤهلات كهذه».

وقال آية الله ناصر مكارم الشيرازي: «لم تكن المشكلة مثار بحث خلال حياة الإمام، ولكن ليس ثمة ضمانات بأن يتمتع خليفته بمؤهلات قيادية مماثلة، فالخميني يُعد استثناءً عبر ألف وأربعمئة عام، وقد تمر قرون وقرون قبل أن يظهر من يتمتع بهذه الصفات الرفيعة.. فضلاً عن توفر الظروف الموضوعية نفسها في المكان والزمان».

ووجه الشيرازي نداء عاطفياً وناشد بقية الأعضاء إعادة التفكير في الأمر قائلاً: إن دور

الفقيه مناقض لمبدأ سيادة الشعب المنصوص عليها في مادة سابقة من الدستور، وسوف يقول المنتقدون في الخارج «إن جميع الخيوط أصبحت في أيدينا، وإن رجال الدين أسسوا نظامهم الحاكم»، ويتابع: «لم يقل الناس اليوم شيئاً لكنهم غداً سوف يضعونه جانباً». ومضى يوضح عاقبة الإصرار على «الفقيه»، محذراً بأنها سوف تشق المجتمع، بالقول: «هناك اليوم حملة دعائية ضد رجال الدين في كل مكان، وعلينا الحذر خشية أن نحرق أنفسنا».

انطلق آية الله صاحبي بدوره إلى خارج قاعة المجلس محذراً ومنذراً، مما عرّضه لتقريع نائب رئيس المجلس الراحل محمد بهشتي وحزب الجمهورية الإسلامية، ومضى بعيداً إلى حد قوله علانية: «إن ذلك نذير شؤم سوف يضع السلطة الدينية، بحكم العمل السياسي محل انتقاد، وفي ذلك نهاية للإسلام». واستطرد منبهاً: إن نظرية الفقيه تخلق سيادة ووصاية ليس لها مثيل، وتنشئ سلطة منافسة لسلطة الحكومة، وهذا أمر غير مقبول اليوم(٧).

وذهبت الاعتراضات رغم وجاهتها أدراج الرياح، ووافقت غالبية أعضاء الجمعية التأسيسية على تضمين نظرية «ولاية الفقيه» في الدستور، باعتبارها عاملاً رئيساً في تحقيق الدولة الإسلامية، والضامن لطبيعة قوانينها الإسلامية، فضلاً عن إضفائها الشرعية على أفعال الرئيس ورئيس الحكومة والهيئة التشريعية. واعتقد كثيرون أن «الفقيه» يشكل بالفعل حاجزاً حقيقياً يمنع عودة الديكتاتور أو الحكم المطلق، وعدوه رقماً محايداً سوف ينظم العلاقات بين مختلف الطبقات ويحل النزاعات بين الفرقاء السياسيين، وليس من الصواب إقرانه بالديكتاتورية والحكم المطلق، فهو مثل الأنبياء يأتي بالرحمة والرأفة والعدل للناس وليس الحكم المطلق.

وقد عبّر حسين طاهري خوارزم أبادي، رجل الدين وعضو الجمعية التأسيسية، عن النقاشات المؤيدة لولاية «الفقيه» بقوله: «نحن نثق بالفقيه العادل وبتخويله مهام نائب الوصي حتى تصبح حكومتنا إسلامية متسقة مع شروط الإسلام في الحكم، وبذلك يمكن للمسلمين أن يعتبروا أنفسهم مسؤولين تماماً مثل الحكومة واعتبار أوامرها مستمدة من الله، وأن سلطتها شرعية وملزمة، وبذلك تمنع السلطة المزدوجة لكليهما [الفقيه والحكومة] الديكتاتورية والكولونيالية في آن معاً»(٨)

وهكذا أصبح الفقيه بحكم الدستور الجديد الشخصية المركزية في النظام السياسي، والمهيمنة على مؤسسات الدولة بسلطاتها الثلاث.

□ □ □

(إن أكثر الأنظمة استقراراً واستمرارية تلك التي تضع القليل من القيود على حرية التعبير، والحرية تعني في رأيي حرية التفكر الآمن للتعبير عن الأفكار من دون خوف من الاضطهاد).

محمد خاتمي

الرئيس الإيراني السابق

لم تكن قد مضت سوى بضع سنوات على ثورة ١٩٧٩ حتى أخذت إيران تشهد تحولات جذرية مثيرة، بظهور جيل جديد لم تكن غالبيته قد ولدت أثناء الثورة، وبزوغ مسار شعبي واسع يضمر داخله الدين والسياسة حيث ينجدلان معاً، بأسلوب سلس ربما لم يدر بخلد كثيرين من الزعماء الدينيين الرسميين. تعيش الساحة الإيرانية حالياً حركة إصلاح ديني/ثقافي معمقة، يجاهد أصحابها لإعادة تحديد العلاقة بين العقل والوحي، كما شرح النصوص الدينية وخاصة «القرآن الكريم»، دون الخشية من أن يؤدي تعدد الشروحات، وفقاً للفيلسوف والمصلح الإيراني د. عبد الكريم سروش، إلى انتهاك النص المقدس. ويعتقد هؤلاء المفكرون أن الإسلام يتألف تحديداً من تناول النصوص المقدسة بشروحات ومفاهيم بشرية متعددة، وباستحالة التوصل من الناحية النظرية إلى الجوهر الخالص للدين. ومع ذلك، يجب أن تستمر المحاولات وتزدهر لترتقي ويرتقي معها الفهم الإنساني.

وتشير الدلائل إلى أن «ولاية الفقيه» ليست الكلمة الأخيرة في تطور مدرسة الفكر الشيعي، فهناك من يرى أن منح «الفقيه»، البشر غير المعصوم، صلاحيات الرسول المطلقة، بمثابة محاولة لإلغاء الفوارق الضرورية بين النبي الموحى إليه من السماء وبين الفقيه الإنسان العادي المعرض للخطأ والهوى، وبالتالي تحوله المحتمل إلى ديكتاتور يجمع بيديه كافة السلطات ويمارس على الأمة هيمنة شاملة مطلقة.

لنتريث قليلاً، عند قول الإمام الخميني في رسالته إلى السيد الخامنئي: «إن الحكومة تستطيع، من طرف واحد، إلغاء الاتفاقيات الشرعية التي تعقدها مع الشعب إذا رأت أنها مخالفة لمصالح البلد أو الإسلام، كما تستطيع أن تمنع، في ظروف مناهضة لمصالح البلاد، الحج على سبيل المثال، الذي يعتبر من الفرائض الدينية الهامة، كما باستطاعة الحاكم تعطيل المساجد عند الضرورة، أو أن يخرب مسجداً إذا أصبح كمسجد ضرار في المدينة في أيام الإسلام الأولى، إذا لم يستطع معالجة ما يشكله من خطر من دون تخريب»[٩].

ويحق للمرء التساؤل هنا: أيمكن لصاحب خطاب مرن كهذا أن يدعو إلى تثبيت نظرية قام هو نفسه بوضعها في عالم يدرك تماماً أنه متغير لا يستقر على حال، وأن آراء المجتهد وفتاويه ملزمة لأتباعه أثناء حياته وحسب، إذ إنها قد تشكل لاحقاً عائقاً أمام تقدم الدولة أو الإسلام؟!

لنقترب قليلاً من الإمام الخميني ونتعرف إليه من خلال وصف معاصره آية الله العظمى يوسف الصانعي، في مناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الخاص بالإمام الراحل، بالقول: كان عملياً رائداً في حفظ كرامة البشر، وقد اتضح ذلك في أعلى المستويات، كان يكنّ احتراماً للبشر كافة بغض النظر عن الشكل والشخصية الاجتماعية. كان يحترم الآخرين ويعاملهم بما يليق، وهذا ليس تمييزاً، بل هو من لوازم الإنسانية، ولا يعني قبول حقوق الإنسان المساواة بين العالم والجاهل والجار المسيء والجار المحسن. كان الإمام يعيّن للقيم حدوداً ويحافظ على الأمور في مجالها المعنوي، لم يخالف الإمام قط ولا لمرة واحدة إرادة الشعب فقد كان يحترم البشر، فهذا ما تنص عليه تعاليم الإسلام[١٠].

إن آية الله العظمى الصانعي ليس بالمجتهد التقليدي، بل عالم متميز ومستقلّ، ويعدّ في طليعة رجال الدين الإصلاحيين، وسوف نتعرف على توجهاته لاحقاً. ما يعنينا حالياً رسالة الإمام الخميني إلى السيد الخامنئي، التي تعكس حرص الأول، بشهادة آية الله الصانعي على الصالح العام واحترامه لإرادة الشعب.

تكشف الرسالة، كما رسائله الأخرى، عن حيوية فكر الإمام وعدم تقيده بالمألوف أو خشيته من إعمال العقل، خاصة أنه ينحو إلى تفسير الإسلام كالتزام بالقضايا

الاجتماعية والسياسية ذات الطبيعة المتغيرة، بما يفسر حرصه على متابعة مسيرة المجتمع والتفاعل المستمر مع ما يطرأ عليه من مستجدات. وذلك أمر لا يتقبله التقليديون من رجال الدين وربما كثير من العلمانيين أيضاً، لكنه ينمّ ضمنياً عن إمكانية تجاوز «ولاية الفقيه» أيضاً، خاصة حين تترسخ الشخصية الثقافية العامة المرجوة للمجتمع وتثّبت دعائمها، أو إذا اقتضت المتغيرات أو إرادة غالبية الشعب.

ربما جاءت «ولاية الفقيه» لتشكل مخرجاً من مأزق «الانتظار»، أو بالأحرى، تحرير الدين بمؤسساته ومناهجه والمجتمع من قبضته، كما العمل على إطلاق طلبة المدارس الدينية من أسر المعتاد من الدراسات ودفعهم إلى النهل من العلوم الحديثة، وقد اشتعلت بالفعل شرارة الدراسة والاستنباط من النصوص الدينية، وأصبح البحث الجاد والمبدع من واجبات المجتهد الحقيقي، ليواكب الحراك الاجتماعي باستيلاد مفاهيم ورؤى لمعالجة المستجدات، إذ لم يعد كافياً اجترار الموروث المرة تلو الأخرى. وتلك مهام تتطلب إعداداً جيداً وجهداً عقلياً وفكراً متقداً، مع متابعة ما وصلت إليه الأرضية المعرفية بدقة وموضوعية، بحيث تتحول الحوزات العلمية إلى حلقات علم حقيقية ومراكز أبحاث تخرّج فقهاء وعلماء وفلاسفة بحق، وليس مجرد مدارس يلوذ بها الفقراء لحفظ ما تيسر لهم من نصوص، تساعدهم في تقديم خدماتهم إلى المؤمنين في المناسبات المتنوعة.

وهذا يدفع إلى تساءل هام حول قدرة الحوزة العلمية على الاحتفاظ باستقلالها عن الدولة حالياً، بما يحفظ لها حريتها الفكرية!

بدأت الساحة الفكرية في إيران تزخر مؤخراً بمفكرين وإصلاحيين متميزين، وكأن الثورة الإسلامية قد أطلقت العنان أيضاً للعقول عام ١٩٧٩ في الجانبين الديني والزمني، ودفعت للمفارقة، بمفكري الجانبين إلى التداخل بعضهما مع بعض، بل إنهم يتبادلون المواقع أحياناً بمرونة وحرية. وفي ذلك إثراء وأي إثراء للحياة الثقافية، قد يضع الفكر الإسلامي، وليس مدرسة الفكر الشيعي فحسب، على أعتاب مرحلة جديدة تماماً.

□ □ □

كان الإمام الخميني يمتلك أسلوباً مميزاً في مخاطبة الحضور، والدفع بهم إلى التدبر

والتفكر بأنفسهم، ومن ثم تحديد مواقفهم. خاطب الحضور يوماً في عام ١٩٧١، بحديث لا يخلو من مغزى حين قال: ألحَق اغتصاب معاوية بن أبي سفيان الحكم من الإمام علي بن أبي طالب، أكبر كارثة بالإسلام. فقد أنشأ نظام حكم يفتقر بالكامل إلى الخاصية الإسلامية، لصالح حكم ملكي عضوض. إن هذه الكارثة أشد بلاءً من مأساة كربلاء ومن محنة سيد الشهداء، بل لقد أدت في الواقع إلى المأساة، وحالياً تهدر الملايين في إيران، للاحتفال بمرور ألفين وخمسمئة عام على الملكية، رغم الوضع البائس وموت العديد جوعاً. وقد وجهت [الحكومة] الدعوة إلى خبراء من إسرائيل للإشراف على الترتيبات.. إسرائيل التي تشن حروباً على المسلمين وتخطط لاحتلال أراضي الإسلام حتى العراق.. إسرائيل التي أشعلت النار في المسجد الأقصى.. والتي سعى النظام الإيراني للتستر عليها بطرح الاقتراحات الدعائية لإعادة بنائه!

.. ثم انطلق الإمام متسائلاً: أيجب على شعب إيران الاحتفال بحكم خائن للإسلام ولمصالح المسلمين؟!. حدثت الجريمة بالأمس القريب، مع ذلك، لا أحد في النجف يدرك ما حدث!. لماذا تبدو النجف نائمة؟ لماذا لا يحاول أحد مساعدة البائسين والمقهورين في إيران؟!. أينحصر واجبنا في الجلوس نتدارس مبادئ الفقه وتفاصيله؟! ألا ينبغي أن نلتفت إلى الكوارث التي تنزل بالمسلمين؟.. نحن يا من نعتمد على الإسلام في معاشنا، ألا نرفع إصبعاً من أجل الإسلام والمسلمين؟[١١].

في ذكرى إحياء شهداء الثورة الأوَل، في ١٢شباط/فبراير ١٩٧٨، قال الإمام الراحل: إن كل المصائب التي عانيناها وما نزال وما سوف نواجه منها عاجلاً، جاءت على يد رؤساء دول وقعت على إعلان حقوق الإنسان، وبقيت مع ذلك تنكر على الإنسان حريته!. إن حرية الفرد أهم جزء في الإعلان، كما المساواة أمام القانون. إن الولايات المتحدة الأميركية أحد الموقّعين على هذه الوثيقة، لكن انظروا إلى ما ترتكبه من جرائم ضد الإنسان.. أستطيع (بحكم السن) العودة إلى الوراء لسنوات بعيدة، وأرى حجم الكوارث التي أنزلتها بالإنسانية.. لقد وضعت عملاءها في البلدان الإسلامية وغير الإسلامية، حتى يسلبوا من كل فرد يعيش تحت سقفها حريته وإنسانيته.

ثم ينتقل الإمام الخميني إلى الحديث عن أولي الأمر فيأتي بالتالي: كتب أحد رجال

الدين (أخوند) يسألني منذ سنوات عن معارضتي للحاكم قائلاً: «ألا تعلم أن الله يعطي الملك لمن يشاء؟»!. لم يكن يستحق الرد، رغم أن سؤاله يشير ضمناً إلى أفكار واضحة في القرآن.. إن الله، أعطى بمعنى ما، الملك لفرعون، ولكن ألم يعارضه موسى؟!.. ألم يتحرك إبراهيم ضد الملك النمرود ويعارضه؟!.. كذلك معاوية، الذي يمثل أولي الأمر أيضاً، فلماذا عارضه أمير المؤمنين ثم الإمام الحسين، الذي جمع عائلته وخمسين أو ستين نفراً من أتباعه ليثور على يزيد، لماذا فعل ذلك؟ ما هذا الهراء الذي يقوله البعض؟!

ويتابع شارحاً أن «أولي الأمر» الذين يأتي ذكرهم مباشرة بعد الله والرسول في قوله تعالى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ..» (٤/٥٩)، يجب أن تكون ممارساتهم قريبة من الله ومن الرسول، يجب أن يكونوا ظلاً لله، نعم الحاكم المسلم ظل الله، ولكن ما الذي يعنيه ذلك؟. إن الظل شيء غير متحرك بذاته، يتحرك إذا تحرك الإنسان.. يعترف الإسلام بالإنسان ظلاً إذا تخلى عن الإرادة الفردية، بمعنى أن أفعاله جميعها تأتي مطابقة لأوامر الإسلام ومبادئه، بحيث تصبح حركته تابعة وليست مستقلة.. إن رسول الله (ص) كان في الواقع ظلاً حقيقياً لله، لكن أهذا الشاه الشرير ظلٌّ لله؟. قلة من الحمقى تقول نعم، لكن ذلك يعني أن يزيد كان أيضاً من «أولي الأمر»، وأن من يُثر في وجهه يستحق القتل!

.. إننا لم نقرأ القرآن بدقة، ولم نفهم بعد منطق القرآن!. القرآن يطرح تعاليم لكل شيء ويوضح واجباتنا، أخبرنا كيف نعامل الملوك.. لماذا يكرر القرآن قصة موسى ومعارضته لفرعون؟ ألمجرد الترفيه؟[١٢].

.. إن القرآن يهدف إلى إنتاج إنسان حقيقي.

كثر اللغط حول الثورة الثقافية والإصلاح الجامعي الذي دعا إليه الإمام الخميني، حيث تهكم البعض بأن العلم قسمان: أحدهما إسلامي والآخر غير إسلامي، وبأن هناك رياضيات إسلامية وأخرى غير إسلامية، وهكذا تباعاً في كل العلوم، وأن الدعوة تهدف إلى أسلمة الجامعات وتحويلها إلى مدارس تقليدية لتعليم الفقه والتأويل وكافة علوم الدين! وكان على الإمام الراحل توضيح الهدف من إصلاح الجامعات، في نيسان/أبريل ١٩٨٠، فقال بعد نفي ما يردده البعض: حين نتحدث عن إصلاح

الجامعات، نعني أن جامعاتنا حالياً في حالة تبعية، إنها جامعات إمبريالية، والذين يقومون بالتعليم والتدريب مفتونون بالغرب، فغالبية الأساتذة يعانون من ذلك الافتتان وينقلونه إلى الطلبة، ولهذا نقول إن جامعاتنا في حالتها الراهنة لا جدوى منها للشعب.

.. لدينا جامعات الآن منذ خمسين عاماً، ورغم كلفة التعليم الباهظة التي تحملتها الجماهير الكادحة، لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد التي تدرس في الجامعات، وبعد خمسين عاماً إذا سقط أحد مريضاً ينصحه كثير من الأطباء بالعلاج في إنكلترا مثلاً. أليس لدينا أطباء قادرون على تبيئة الجامعات ونعني بذلك أسلمتها. وذلك لا يعني قيامها بتعليم الإسلام أو تقسيم العلم إلى إسلامي وغير إسلامي، فقط أخبرونا عما أنجزته جامعاتنا في الخمسين عاماً الماضية؟

.. إن جامعاتنا أعاقت تقدم أبنائنا وبناتنا، وليست سوى حلبات للدعاية، ربما نجح شبابنا في تحصيل المعرفة، لكنهم لم يتلقوا تعليماً إسلامياً. يذهب هؤلاء إلى الجامعات من أجل الحصول على قطعة ورق، ومن ثم يصبحون عبئاً على الشعب، فالجامعات لا تمنح تعليماً طبقاً لحاجات الأمة والبلاد، بل تبدد طاقات أجيال بكاملها من أولادنا الأعزاء، أو تضطرهم لخدمة الأجانب.

.. إن المدرسين لا يدركون مهمتهم وفق المعنى الإسلامي، ينقلون المعرفة ولكنهم لا يُعلّمون، ولذلك لا ينتج نظامنا الجامعي أفراداً ملتزمين يهتمون برخاء بلادهم بغضّ النظر عن مصالحهم الضيقة. إن الكثير من المدرسين وأساتذة الجامعات يخدمون الغرب حالياً بغسل أدمغة صغارنا.. نحن لا نرفض العلوم العصرية، بل نعني أن جامعاتنا تفتقر إلى الأخلاق الإسلامية وقد فشلت في التعليم بمعناه الإسلامي، وإلا لما تحولت جامعاتنا إلى ساحات حرب بين أصحاب مختلف الأيديولوجيات الضارة بالأمة، كما فعل الكثيرون من الطلبة لدى متابعة دراستهم وأضاعوا وقتهم في صياغة الشعارات والدعايات الزائفة ترويجاً للولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي.. يجب أن نصبح إسلاميين بمعنى أن يعمل الناس لأنفسهم وللأمة.. إن أسلمة الجامعات تعني أن تصبح مستقلة عن الغرب وعن الشرق، وبالتالي يصبح لدينا بلد مستقلّ وأنظمة جامعية مستقلة، وأيضاً ثقافة مستقلة(١٣).

في ٦ آذار /مارس ١٩٧٩، توجه وفد نسائي إلى قم، فرحب الإمام الراحل بنساء

إيران ووصفهن بـ «أُسد القلوب»، اللائي أنقذن الإسلام بجهودهن النبيلة من أغلال الاستعباد للأجانب.. فقد حاربن بشجاعة كتفاً إلى كتف الرجال لتحقيق انتصار الإسلام.. لقد حملن أطفالهن واندفعن إلى الشوارع في تظاهرات حارة.

وتابع قائلاً:

.. إن للمرأه اعتباراً خاصاً في الإسلام.. فقد جعلهن مساويات للرجال.. وقد اكتسبت النساء في الحركة الثورية صدقية أكثر من الرجال.. إنهن مثل القرآن نفسه، أدّين مهمة تنشئة الرجال الحقيقيين وتربيتهم، إن الأمم تنحدر وتنهار إن خلت من النساء البواسل اللائي ينشئن الرجال.

.. إن قوانين الإسلام لصالح الرجال والنساء معاً، وعلى النساء أن تصبح لديهن كلمة في مصير بلدهن، تماماً مثلما شاركتنّ في حركتنا الثورية، لقد لعبتن في الواقع دوراً رئيساً، وعليكن الآن المساهمة في انتصارها وينبغي ألا تفشلن في النهوض ثانية إذا دعت الضرورة.. نريد أن تحصل نساؤنا على أعلى مراتب الإنسانية، يجب أن يشاركن في تقرير مصيرهن.. أراد نظام الشاه القمعي تحويل نسائنا المقاتلات إلى باحثات عن المتع.. ومعاملتهن كمجرد شيء، ملكية ما، فيما الإسلام يمنحهن الكلمة في كافة الشؤون أسوة بالرجال.. وإذا أردن الزواج فبإمكانهن وضع ما يلائمهن من شروط في العقد، وفي حال أخل هؤلاء بالشروط فلهن الحق في إيقاع الطلاق[١٤].

قد يدهش كثيرون، فالإمام الراحل الذي ولد في بداية القرن العشرين، لم يزعج يوماً السيدة زوجه بسؤالها إحضار كوب ماء، ولم يتورع يوماً لضيق ذات اليد في منفاه بالعراق عن مساعدتها في إدارة شؤون المنزل[١٥].

وعلى كثرة المواضيع السياسية والاجتماعية التي تناولها الإمام، لم يؤثر عنه شأن رجال الدين، التوسل بآيات الذكر الحكيم أو أحاديث الأنبياء والأئمة، وذلك أسلوب لا يفتقر إلى المغزى.

□ □ □

«لا يعني تسليم القلب طواعية وإخضاعه، التضحية بالحرية، فأنت أيضاً حر في التخلي عن إيمانك أو معتقدك».

د. عبد الكريم سروش

في الرد على أن الإسلام يعني الخضوع

لم يعد البحث في النصوص الدينية حكراً على طلبة الحوزات العلمية، حيث انطلق الفكر محلقاً يواكب الحراك الاجتماعي الذي أحدثته الثورة الإسلامية. وأصبح الولوج إلى عالم الفكر الديني وحلقاته الرئيسة متاحاً أمام الباحثين والمفكرين من خارج الدائرة الدينية التقليدية، ومن بين هؤلاء ومن أكثرهم إثارة للجدل د. عبد الكريم سروش، أشهر فلاسفة إيران المعاصرين وأحد النشطاء الفاعلين في الثورة الإسلامية.

بدأ د. سروش(*) منذ عام ١٩٩٥، في تحدي السلطة علانية، بسبب اعتراضه على فكرة «المرشد الأعلى» أو «القائد الأسمى»، لأنها تنطوي في رأيه على مفارقة تاريخية، وقد عبر عن ذلك بقوله صراحة «لقد خبرت القيادة الشمولية طويلاً، ولذلك لم أستطع التصالح قط مع الفقيه»(١٦).

ويمضي د. سروش في تحديه بعيداً متهماً رجال الدين بخنق حرية الفكر، ويستطرد متابعاً: في أول محاضرة لي في أصفهان عام ١٩٩١ عقدت مقارنة بين الجامعة وبين الحوزة العلمية، وكانت النتيجة أن في الحوزة خطاً أحمر، ينبغي توخي الحذر عنده وعدم تجاوزه. فثمة أمور غير قابلة للتفكير أو اللمس، بينما لا توجد خطوط حمر في

(*) ولد د. عبد الكريم سروش عام ١٩٤٥م. لأسرة تقليدية فقيرة في جنوب طهران، لوالدين معارضين بصمت لنظام الحكم البهلوي، ذهب برفقة عمه عقب الإفراج عن الإمام الخميني عام ١٩٦٤ للتهنئة وأخذ بجاذبية الإمام الطاغية. جاءت ممارسته الأولى للمعاصرة خلال دراسة العلوم، وكان أول متخرج من عائلته في الجامعة، وبعد أداء الخدمة العسكرية عمل في مصنع لإنتاج الأغذية، ثم توجه إلى بريطانيا لدراسة الكيمياء والفلسفة والإلهيات والسياسة، وقد التحق بالإمام في فرنسا وتم تعيينه بعد الثورة في لجنة الثورة الثقافية.

الجامعات، فكل شيء قابل للنقاش.. ولا تحسبوا البتة أن في قم آلهة وأنبياء، إنهم يطرحون شروحاتهم المحدودة وحسب. ويتابع حديثه حول طلبة الحوزة قائلاً: أخبرتهم بصدق أن الحوزات قد تحجرت فلا تعتمدوا على رجال الدين، علّموا أنفسكم بأنفسكم.. فهم لن يعلموكم شيئاً، كما لن يقوموا أيضاً بتحسين معارفهم[١٧].

وبلغ د.سروش من الراديكالية حد دعوته حكومات البلدان السنية إلى ضرورة التوقف عن دعم رجال الدين مادياً، كما مطالبة الناس في الجماعات الشيعية بعدم دفع أموال الخمس والزكاة إلى المرجعيات الدينية، حتى يتحرر هؤلاء ولا يرتهنوا إلى مواقف دولهم أو إلى رغبات الناس. إن الدين، من وجهة نظره، أمر يخص عشاقه الحقيقيين فقط، الذين يعملون لرفعته وليس الاتجار به واحترافه والارتزاق منه، شأن الوعاظ الذين يملأون الفضائيات حالياً. ولذلك، لا ينبغي جعله مصدراً للعيش أو وسيلة للحصول على مكانة اجتماعية أو سلطة سياسية أو أي نفوذ آخر، وعلى رجال الدين العمل مثلهم مثل الآخرين في الأبحاث الجدية والتدريس أو أي وظائف أخرى.

بدت الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ تقليدية في ظاهرها، مع ذلك فإن استحضار الموروث من التراث وإعادة تفعيله يستلزم أيضاً التغيير. فقد جاءت الثورة الإسلامية بثورة في الفكر الإسلامي عامة، ليس في مدرسته الشيعية فحسب. وتجدر الإشارة، إلى أن الثورة الإسلامية في إيران أدت إلى إحياء التقاليد في الدولة/الأمة الحديثة، ولا يقل أهمية، تحديثها الفكر الإسلامي الشيعي. وقد جاء نجاح السيد محمد خاتمي في انتخابات الرئاسة في أيار/مايو ١٩٩٧، ثمرة لحركة تجديد الفكر الشيعي الجارية على قدم وساق منذ تسعينيات القرن الماضي.

اللافت أن أبناء الثورة الإسلامية وأطفالها هم الذين يقومون حالياً على الحركة الإصلاحية، من بينهم حجة الإسلام محمد مجتهد شابستري العالم الشيعي المعروف، وأيضاً محسن كاديفار، الذي كان يدرس الهندسة الإلكترونية أثناء الثورة في جامعة طهران، فغادرها إلى حوزات قم حيث قضى سبعة عشر عاماً في البحث والتحصيل والتدريس لاحقاً، وكذلك آية الله العظمى يوسف الصانعي المعارض الحالي، وأخيراً وليس آخراً، الرئيس الإيراني السابق السيد محمد خاتمي المهتم

بالفلسفة وبعقلنة الإلهيات، وجميعهم يستخدم مناهج البحث العلمي الحديثة لإعادة بناء الفكر الديني.

ويدور اليوم نقاش ساخن حول الحداثة، ما قبلها وما بعدها، غير أن ما بعد الحداثة لم يكتسب عمقاً فلسفياً أو نظرياً في إيران، خلافاً للثنائي المعروف التراث/المعاصرة. البعض يرى أن مستقبل إيران يعتمد بشكل رئيس على حركة الإصلاح والتنوير الديني، القادرة على إخراج تركيبة تجمع أو توحد بين الفكر التقليدي ونتاج المعرفة الحديثة. وقد عبر عن ذلك الرئيس السابق خاتمي أثناء حملته الانتخابية عام ٢٠٠١، حين أكد أن مستقبل بلاده يعتمد على «الفكر الديني الجديد» بقوله: «إذا عمدنا إلى فرض مسائل غير منتمية إلى عصرنا، على مجتمع يمر بمرحلة تغيير، فإننا سوف نلحق بالدين ضرراً كبيراً»[١٨].

ود. سروش لديه وجهة نظر مغايرة تجاه الحديث المتكرر عن التراث/المعاصرة، الذي لم يحلّ في رأيه المشكلة، ولن يحلها وإن استمر لآلاف السنين، فالتراث في رأيه يتضمن آلاف الأشياء، وهو علم الماضي، فلسفة الماضي، سياسات الماضي وهكذا.. «فعن أيها نحن نتحدث وما الذي سوف نستخلصه؟»، إننا موجودون فعلياً الآن في العالم المعاصر، والعودة إلى الماضي غير ملائمة لأنها مستحيلة.. وتفتقر على أي حال إلى المنطق.. علينا أن نحل مشاكلنا في العالم المعاصر كما هو اليوم.. ولا يعني ذلك أن العالم المعاصر أفضل، فلديه أيضاً مشاكله التي لا يمكن حلها بالعودة إلى الماضي.. ولا ينبغي الشعور بالأسف على الذين عاشوا في الماضي واعتبارهم بؤساء، فقد كان لديهم عالمهم ولدينا عالمنا، وعلينا تحسين العالم الذي نعيش فيه[١٩].

يعتقد د. سروش أن الإنسانية وصلت إلى تعددية صحية مفيدة، إضافة إلى النسبية، من ثمارها التواضع وعدم الغطرسة. أما استخراج الأحكام العامة من «المطلق: عقل ما قبل التاريخ»، واعتبارها قابلة للتطبيق على الناس جميعاً وفي كل العصور، فذلك صعب اليوم. ويتناول مقولة ريتشارد رورتي Richard Rorty: «كان هناك إله في العصور الوسطى، ثم أصبح العقل إلهاً في عصر التنوير والحداثة، واليوم في ما بعد الحداثة لم يعد هناك إله». ويستطرد معلقاً بقوله: إن رأيه يتضمن مقداراً من الصحة، فقد تحطم اليوم وثن العقل، أو ألوهية العقل، كما فقد مصطلح العقلانية الكثير من رفعته

وقدسيته. ويضيف موضحاً فكرته: إن العقل الأرسطوطاليسي أو الديكارتي أو الكانتي أو الهيغلي أو الديني أو التاريخي أو العملي أو النظري وكل تنوعات العقل الأخرى، قد حطمت هذه المرآة [العقل] إلى آلاف القطع، بحيث أصبح مستحيلاً رؤية الصورة المنعكسة عليها كاملة وغير مشوهة. إن الحديث اليوم عن العقل، يعني الرجوع إلى الأساليب المنطقية التي استخدمها العقل الاستدلالي أو الاستقرائي، الإثبات والنفي، وإلى كافة نتاجات العقل التي تتألف من الفلسفة واللغة والعلوم والأخلاق وغيرها، وبما أن هذه النتاجات في حالة سيولة وتغيير مستمر، لذلك، علينا بداهة اعتبار العقل في أيامنا هذه متغيراً أيضاً وغير ثابت (أو متطوراً نحو الكمال)[٢٠].

بعبارة أخرى، إن العقل الحديث يختلف عن العقل الكلاسيكي، بسبب اختلاف نتاج كل منهما في ميادين الفلسفة والعلوم والسياسة إلى آخره. ولذلك من غير الممكن تجنب التسليم بنوع من النسبية، ولهذا لم يعد أحد يذكر مصطلح «عصور الظلام»، الأمر الذي يشهد على تغيير في الموقف المتعلق بالمعرفة. من الواضح أن الناس في عصر التنوير، كما في العصور الوسطى، كانوا عالقين ومحددين بنماذجهم من البدهيات، ما يجعلنا ندرك، من ضمن أشياء أخرى، عدم وجود عقلانية واحدة، بل عقلانيات عدة، إضافة إلى التحلي بالتواضع العقلي، كانت الغطرسة والأنانية تعرقلان العقلانية في الماضي، والآن علينا القول إن الغطرسة تعادل اللاعقلانية، وإن التواضع هو إحدى الفضائل الحتمية لعقلاء الناس والساعين إلى التعلم.

بجرأة تناول د. سروش مسألة العلاقة بين العقل والوحي، التي لم تكن حسب وصفه سلسة أو وفاقية، حيث اعتُبر العقل المستقبل منافساً للوحي دائماً، إضافة إلى إلصاق الأورذكسيين (التقليديين) تهمة الخيانة بكل من يعمل على عقلنة الدين. ويمضي متسائلاً إن المؤمنين يؤكدون، للمفارقة، أن الوحي جاء ليساعد العقل، فكيف يمكن إذن قلب هذه العلاقة وجعل العقل أيضاً يساعد الوحي؟

يرى د. سروش في محاولته الإجابة، أن التعاون بين العقل والوحي خيار آخر، فالله الذي خلق العقل هو نفسه الذي أرسل الوحي ليمنحنا أساساً لهذا التعاون، وينتمي كثير من الفلاسفة المسيحيين والمسلمين مثل ابن سينا والفارابي وتوماس الأكويني، إلى ذلك النمط من التفكير، وقد أطلق الفيلسوف الإيراني الملا صدر الدين شيرازي،

في القرن السادس عشر، أيضاً صيحته الشهيرة: «بأن البلاء يلحق بأي فلسفة ليست معززة بدين الله»!

ويمضي د. سروش متابعاً: لقد قامت مدرسة الاعتزال، التي عانت للأسف هزيمة تاريخية مدمرة على يد منافستها الأشعرية، على قاعدة تساوق العقل والدين، كما كانت على صلة جيدة بالفلسفة اليونانية، ويعتبر أهل الاعتزال الله عادلاً أخلاقياً، وأن كافة أفعاله تتفق والمعايير العقلية، وكذلك كان فهمهم أيضاً للنبي وتعاليمه: «إن العقل كان ضخماً في مدرسة الاعتزال خلافاً لهزاله لدى الأشاعرة، أما أهل التصوف فلا هذا ولا ذاك، فالحب كان لديهم متضخماً مقارنة بالدين والعقل».

إن كلاً من العلم والدين في أوروبا، من وجهة نظر المفكر الإيراني، ورغم قسوة المعركة، قد استفاد من اكتشافات العقل التجريبي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، في حين لم يواجه الفكر الإسلامي العقل التجريبي؛ لأن العلم التجريبي الحديث لم يتطور بين المسلمين. والمثير حقاً، عدم مواجهة العلوم الحديثة والفلسفة مقاومة تذكر في أرض الإسلام. ويستحضر د.سروش متعجباً، في هذا الصدد، استفهام صحافي إيطالي بعد الثورة، عن إمكانية إلغاء نظرية التطور من المنهاج الدراسي قائلاً «كان سؤالاً مفاجئاً، لم يدر بخلدي أو بخلد أحد من رفاقي مجرد التفكير به»(٢١).

□ □ □

يجتهد المفكرون الدينيون في إيران اليوم لإعادة تعريف العقل والوحي، ويسعون إلى علم التأويل الحديث للمساعدة في شرح النصوص الدينية، خاصة القرآن الكريم، كما الاستفادة من التجربة المسيحية الغربية في هذا الصدد. وهؤلاء، خلافاً للبعض، لا يخشون انتهاك كلمات الوحي الإلهي من تعدد الشروح لاعتقادهم:

أولاً: بانسجام الإسلام تماماً مع الشروحات المتعددة.

وثانياً: استحالة الوصول إلى جوهر أو ماهية الدين الخالص من الناحية العملية.

منذ أيام الثورة الأولى، ارتفعت الأصوات تدعو إلى فقه تشريعي حيوي وديناميي،

وتناغمت دعوتهم مع مطالبة د. سروش بالاجتهاد في المناطق الرئيسة ذات الأولوية وليست الثانوية، والنأي عن ذلك الأسلوب العقيم الذي التزمه «العلماء» ولاذوا به منذ أمد بعيد.

من الواضح أن المفكرين الإصلاحيين في إيران قد ثبتوا أقدامهم، بحيث أصبح متعذراً، أياً تكن المحاولات، إزاحتهم عن الساحة الفكرية لاتساع التعليم وانتشار وسائل الاتصال. ويحدد د. سروش بدوره نوعين من خصوم المفكرين الدينيين:

الأول: التقليديون من رجال الدين الذين يعتبرون إعمال العقل في الفكر الديني منافساً لهم وضرباً من الهرطقة.

والثاني: المفكرون اللادينيون الذين لا يعنيهم الدين في شيء ولا يثير حماستهم، فيعمدون إلى إثارة الاضطراب والبلبلة عبر جدالهم الزائف، ولهذا «يجب عدم أخذ تعليقاتهم على محمل الجد أو الانخداع بألاعيبهم».

ويتابع د. سروش متعجباً: إن الحداثة في مجتمعنا في كل مكان، مع ذلك هناك من يعظ بأسلوب شديد التقليدية بالصبر وبالقضاء والقدر. ولهذا، فعلى المفكرين الدينيين التعبير عن مفاهيمهم الجديدة بشجاعة حول تاريخ الأديان والإمامة والنبوة، فإذا لم تحلّ ألغاز الدين تبقى المشكلة معلقة، إن التعمق والتبصر في المصطلحات يجلب الشجاعة في العمل. ويصف المفكرين الدينيين بقوله: إنهم يتدينون بالفعل، فالدين بالنسبة إليهم ليس مجرد عنوان للبحث، بل مسألة إيمان. ويطرح الباحث د. محمد أركون مثلاً، فهو قريب من الإسلام كمسألة هوية، ويمكنه دراسته وتدريسه، لكنك لن تجد أثراً للدين داخله، إنه مرتبط به لمجرد البحث وحسب[٢٢].

ويمضي د. سروش في الثناء على المفكرين الدينيين الذين «علّمونا أن الحداثة لا ينبغي استخراجها من النصوص الدينية، فذلك كان أحد الفخاخ التي وقع فيها كثير من المفكرين. ويعود الفضل في التغلب على ذلك الخطأ إلى الاستدلال الاستقرائي وإلى العقول السوية، التي لا تهدر الوقت والجهد في استخراج علوم السياسة والفلسفة والعلوم الحديثة من النصوص الدينية». وذلك في حد ذاته إنجاز كبير، فقد انتهت العصور الوسطى في الغرب حين أدرك المفكرون هناك أن الفلسفة لا تأتي من الدين.

وقد علّمنا المفكر محمد عبده أيضاً، ألّا نثقل على الدين، حين كشف أن الدين جاء بحمل محدد، يجب أن يوضع في مكانه الصحيح، تماماً كما عبر سابقاً الفيلسوف كانط، «سقط الإله وسُحب إلى الأرض حين ارتفعت التوقعات من الله في العصور الوسطى». وينبغي لذلك إنقاذ الدين وتحريره من هذه الحيرة وذلك الارتباك، حتى يمكنه التركيز والاهتمام بواجباته الرئيسة.

ولم يفت د. سروش الدعوة إلى التخلص من الخرافات وتحرير «أنفسنا من القيود حتى نتقدم في طريق الدين بحرية وحيوية وإشراق شأن المسلمين الأوائل في أيام الإسلام الأولى»، مع التركيز على استخدام الفلسفة والعلوم والإلهيات الحديثة، فإن الاستدلال المنطقي يعني الالتزام بإعمال العقل والاشتغال بنتاجه الحديث. ويشتد في حث المفكرين الدينيين على فتح آفاق جديدة. فـ «إلى متى نكرر انتقادنا إلى ولاية الفقيه؟ وكذلك انتقاد الغرب؟! وإلى متى ينأون بأنفسهم عن العلمانية ويتجاهلونها؟!.. متى.. ومتى يوضحون موقفهم من الليبرالية؟!».

ويعتقد المفكر الإيراني أن دخول المفكرين الإصلاحيين إلى معترك السياسة، جاء من باب انتقاد رجال الدين، لكنه يحذرهم من استمرار انغماسهم هذا خشية أن يأتي على حساب إنجازاتهم الفكرية، التي لا تقل عن نتاج حركة الاعتزال الأولى. ويوضح د. سروش وضع المسلمين في الوقت الحاضر بقوله: إن الناس يواجهون شعورهم بالمهانة برفع راية الإسلام كهوية، واتخاذهم صيغاً لما يطلقون عليه «الدفاع عن الإسلام»، ويمضي مؤكداً أن ثمة نوعين من الإسلام:

الأول: إسلام الهوية الثقافية وردة الفعل لما بات يُعرف بـ«أزمة الهوية».

الثاني: إسلام الحقيقة، أي مستودع الحقائق التي تؤمّن الخلاص في الدنيا والآخرة.

ويستطرد موضحاً: إن إقران الدين بالهوية الثقافية أكبر كارثة نظرية تُلحق به، والإسلام ليس استثناءً، فقد تحول المسلمون لدى مواجهتهم الغرب إلى إسلام الهوية، وكان ذلك بمثابة كارثة، ويتطلب الحل العودة إلى إسلام الحقيقة، حتى يمكنه التواجد مع حقائق أخرى والتعاون معاً. ويدعو د. سروش من هذا المنطلق، الحضارة الإسلامية إلى المشاركة في تبادل ثقافي بنّاء مع الغرب، وليس إلى تبني الثقافة الغربية ككل

دون إعمال العقل النقدي، باعتبارها وسيلة التطور والتقدم، وهو بذلك يميز بين تبادل ذليل تابع وآخر مشرّف.

اللافت أن د. سروش خلافاً لمفكري أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ليس ممن يندبون الأيام الخوالي ويزعمون عودة العلوم والتقنية الحديثة بجذورها إلى الإسلام حتى يتقبلها المسلمون ويقبلوا على دراستها، فليس ثمة عيب، من وجهة نظره، في الحفاظ أو التخلي عن عناصر بعينها في الثقافة الموروثة، على قاعدة التقصي والتدبر والبحث النقدي، حتى يمكن الانتقاء العقلي والواعي من الفكر العالمي. «إن التقليد الأعمى مدان أبداً، فيما البحث العقلي عن الحقيقة يبقى نبيلاً دائماً»(٢٣).

سألت الكاتبة الأميركية روبن رايت Robin Wright د. سروش عن التناقض المتأصل بين الإسلام والديموقراطية، فأجابها: الإسلام والديموقراطية ليسا مترادفين فحسب، بل إن ارتباطهما معاً أمر حتمي، والمجتمع المسلم لن يكون كاملاً في حال افتقر إلى أحدهما. أن تكون إنساناً متديناً يستلزم أن تكون ديموقراطياً كذلك، فالديموقراطية تستند إلى قاعدتين، الحرية وحقوق الإنسان، والمؤمن الحق يجب أن يكون حراً، فالحرية أساس الديموقراطية، إن الحصول على اعتقاد صادق يتطلب العيش في بيئة تتمتع بحقوق الإنسان. «إن فكرة حقوق الإنسان تسبق الدين أو تقع خارجه، وكي تتبع ديناً معيناً يجب أن تنعم بالحرية أولاً لممارسة خيارك»(٢٤).

بعبارة أخرى، ليس للإنسان فضل في اتباعه التلقائي لدين العائلة، أو المحيط الذي ولد فيه، وإنما يعود الفضل إلى الإيمان الحاصل نتيجة البحث والتفكر والاختيار الحر. وهذا يتطلب في حد ذاته بيئة حرة تزخر بثقافات متنوعة. ويميز د. سروش بين التدين الروحي، الذي يخاطب العقل وذلك ليس بحاجة إلى رجال دين، ومن سماته التمييز بين الحق والباطل.. يطرح الأسئلة وينتابه الشك ثم اليقين، وهذا تدين يمثله الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي. أما التدين العملي أو النفعي الذي يجده سائداً ما قبل الخاتمي، فيخاطب المشاعر والعواطف ويهتم بالشعائر والطقوس حتى على المستوى الخرافي، وهذا تدين يختلف أيضاً عن التدين التقليدي، الذي يعتبر الدين وسيلة لغايات أخروية، بينما يستخدمه النفعي لغايات دنيوية سلطوية، وهذا يصيب الإنسان

وتماسكه الداخلي بالاضطراب والتشوش.

ويتناول د سروش مصطلح العدل، الذي رفع شعاره الرئيس الإيراني الحالي محمود أحمدي نجاد، فيجده لا يعبر عن نشاط محدد، كما أنه بحاجة إلى فعل آخر بجانبه ليوضحه، بينما الحرية ـ إحدى مكونات العدل ـ شعار الرئيس السابق خاتمي في حملته الانتخابية ـ ليست قيمة مطلقة، حيث يبدو نتاج تطبيقها واضحاً جلياً في المجتمع. أما العدل متعدد الوجوه، اجتماعياً اقتصادياً وسياسياً وأخلاقياً، ويمكن الحديث عنه لساعات وساعات، غير أن مجاله يضيق بشدة عند التطبيق، ولا يكفي أن يكون الحاكم عادلاً، فالحاجة تبقى ملحة إلى الديموقراطية، التي يوجزها د. سروش في ثلاث خطوات: تنصيب الحاكم، نقده، وعزله إذا دعت الحاجة. وذلك كما لا يخفى يتطلب حرية، فالعدل والحرية صنوان مرتبطان معاً، لا يصح أحدهما من دون الآخر.

ويصنف المفكر الإيراني الناس في عالم اليوم إلى أربع فئات:

الأولى: تستخدم أفكاراً وتقنيات عصرية.

الثانية: تستخدم أفكاراً وتقنيات تقليدية.

الثالثة: تستخدم أفكاراً عصرية وتقنيات تقليدية.

الرابعة: تستخدم أفكاراً تقليدية وتقنيات عصرية.

لا تشكل الفئتان الأولى والثانية أي خطر كان، فعالمهما الداخلي يخلو من التناقض، فيما الفئة الثالثة قليلة غير مؤثرة. أما الفئة الرابعة فتنطوي على تناقض جذري وتشكل خطورة كبيرة، وقد تتسبب في كوارث لا حصر لها، ولا تحمد عقباها[٢٥].

ومن المعروف أن الوجود الإنساني يعيش اليوم الشك والتعددية، وغير قابل للقولبة في نموذج موحد، الأمر الذي يجعل الفئة الرابعة في عالم اليوم مصدر قلق واضطراب دائم، ولنا في تنظيم القاعدة ومن على شاكلته مثلٌ ساطع.

ويشيد د. سروش بإدراك الشيعة التدريجي، بأن الاستمرار في انتظار المهدي يعرقل

الحياة السياسية، ويعود بالفكرة إلى أيامها الأولى، حين كان الشيعة أقلية أرادت الحفاظ على سماتها عبر انتظار مخلّصها، وذلك يماثل في رأيه فكر المسيحيين الأوائل في عودة يسوع الثانية، لكنهم أدركوا لاحقاً أن عودته قد لا تكون وشيكة، فقاموا بتغيير البنية النظرية، وتغيرت بالتالي علاقتهم بالعالم وبالحكم الدنيوي. وبذلك، أصبح التوفيق ممكناً بين الديموقراطية وفكرة المخلص في سياق الاعتقاد بعودته البعيدة في المستقبل، الأمر الذي سمح لهم ببناء حياة سياسية، وأصبحوا، استناداً إلى تفكير كهذا، علمانيين. بعبارة أخرى، يجب وضع مسافة بين «فكرك الديني والعالم من حولك، بحيث تنظم شؤونك دون أخذها (العودة الوشيكة) في الاعتبار، أنت هنا لا تنفي الفكرة وإن كنت قريباً من هذا»[٢٦].

وكان أن اشتد الخلاف بين د. سروش ورجال الدين، حين أخذ الأول ينتقد على نحو مباشر تضخم دورهم السياسي، وما لبثت المؤسسة الدينية أن جعلت حياته غير محتملة وأغلقت أمامه كافة المنافذ. ولم تُجْده مناشٍدته الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني نفعاً، وكذلك تذكيره بالحديث الشريف «تفكّر ساعة خير من عبادة سنة».

واستدعاه يوماً المسؤولون (جهاز المخابرات)، فبادرهم عن سبب كل ذلك التوجس قائلاً: «لست سوى رجل واحد»، فعاجله المسؤول بالرد: الإمام كان أيضاً رجلاً واحداً وبمفرده[٢٧].

□ □ □

«ليس هناك أحد يستطيع، مهما بلغ من القوة، أن يمنع التدفق الحر للفكر، إن الإسلام يمنح الأفكار حرية كاملة كي تتدفق، سواء أراد الآخرون ذلك أم أبوا».

عبد الله نوري

كان عبد الله نوري محل ثقة الإمام الخميني وممثله الشخصي في مجلس حرس الثورة الإسلامية. تولى وزارة الداخلية عام ١٩٨٩، لمدة أربع سنوات في عهد الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني، كما تولاها في عهد الرئيس محمد خاتمي، لكنه أجبر على الاستقالة لاحقاً من قبل المجلس النيابي ذي الأغلبية المحافظة بذريعة ليبراليته

المفرطة، فأسس صحيفة «نشأت»، التي أكسبته شعبية واسعة، وجعلته في الوقت نفسه هدفاً أولياً للمحافظين باعتباره «رجل دين منافقاً». وفي الانتخابات المحلية، في شباط/فبراير ١٩٩٩، فازت قائمته «إسلام الحب» بالخمسة عشر مقعداً في بلدية طهران، إضافة إلى غالبية الخمس وعشرين مدينة إيرانية رئيسة أخرى. ورد المجلس النيابي بإصدار قانون للمطبوعات وتضييق الخناق على الصحف. وكان أن أغلقت صحيفة «نشأت»، وصدرت في حق عبد الله نوري اتهامات شغلت أربعاً وأربعين صفحة شملت تحديه السلطة الحاكمة ومعارضة تعاليم الإمام الخميني. تولى عبد الله نوري الدفاع عن نفسه في محاكمة علنية استمرت لثلاثة أيام، ركز خلالها على المادة ١٠٧ من الدستور، التي تنص على مساواة الجميع بمن فيهم القادة أمام القانون، والتي تحدد سلطات المرشد الأعلى. وقد ركز في دفاعه على أن الإسلام ليس حكراً على أحد، وأنه يفضل الرؤية التي تعترف بحق الناس في اختيار مصيرهم، وكذلك الرؤية التي تجعل الدولة خادمة للناس وليست حاكمة لهم[٢٨].

بدأت إرهاصات إصلاح الفكر الديني في أوائل ستينيات القرن الماضي، حين بدأ الحديث عن الحاجة الملحة إلى إيقاظ رجال الدين من سباتهم والخروج من حالة الجمود التي طال أمدها، فضلاً عن تغيير أساليب التدريس التقليدية التي تطبع فكر المسلم بسلبية قاتلة. وقام على الحركة الإصلاحية مفكرون، أصبح بعضهم لاحقاً من قيادات ثورة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، وفي مقدمهم السيد محمود طلقاني الذي دفع مفهومه للآية ٢١ من سورة آل عمران(*)، مختلف التيارات السياسية إلى الانغماس في الثورة، حيث بيّن أن الآية الكريمة وضعت الذين يقتلون من يأمرون بالعدل من الناس عامة، دون تخصيص، على نفس درجة من يكفرون بآيات الله ومن يقتلون أنبياءه.

وقبل وفاة السيد الطلقاني بأيام قليلة وأثناء إحياء ذكرى مذبحة «الجمعة السوداء»، تحدث في مقبرة «بهشتي زهرا» محذراً الإيرانيين من الاستبداد المتنكر في عباءة

(*) «إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ».

الدين، ولفت انتباه الحضور إلى أن حرمان الناس من حق النقد والاحتجاج والتعبير عن أوجاعهم أمر مناقض للإسلام الحق.

أخذت حركة الإصلاح الديني تتسارع منذ نجاح الثورة الإسلامية. وفي مقدمة الضالعين فيها أبناء الثورة، الذين أخذوا يعتمدون على استخدام الشبكة العنكبوتية لنشر أبحاثهم ورؤاهم، في حال سُدت أمامهم المنافذ الأخرى. والمثير، انطلاق الحركة من داخل الحوزات العلمية أيضاً إلى المراكز العلمية الحديثة الأخرى. وفي طليعة هؤلاء آية الله العظمى يوسف الصانعي، الذي يناهز الثمانين عاماً، ويُعد أحد اثني عشر مصلحاً دينياً من العلماء أصحاب المراتب الرفيعة.

أمضى الصانعي أكثر من نصف قرن في الدراسات الإسلامية، ويتمتع بصدقية واحترام كاملين. وكان قبل الثورة تحت رعاية الإمام الخميني ومن تلامذته المميزين، وقد تباهى يوماً بأنه «أنشأه كابن له». وعمل بعد الثورة في «مجلس الأوصياء» ثم مدعياً عاما، وانتهي الأمر بالعالم الثمانيني مفكراً إصلاحياً عصرياً، بفضل تعمقه في كتاب الله، فلدى الناس جميعاً حقوق متساوية في رأيه، ويشمل ذلك الرجال والنساء، المسلمين وغير المسلمين، وعلى الجميع اتخاذ قراراتهم بأنفسهم على نحو متساو.

ترسيخاً لهذه الحقوق، حرم آية الله العظمى الصانعي التميز المتعلق بالجنس والإثنية بكافة أشكاله. وأعلن إمكانية تولي المرأة لكافة الوظائف بما فى ذلك وظيفته، ووظيفة المرشد الأعلى. وقرر رفع سن البلوغ للمرأة من التاسعة إلى الثالثة عشرة، وأباح الأعمال الموسيقية ما دامت بعيدة عن الإثارة المفرطة والإيحاءات الفاحشة، وأصدر فتوى تبيح الإجهاض في الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل، ليس لمجرد الحفاظ على صحة الأم أو للتخلص من جنين مشوه فحسب، فالإجهاض ممنوع عادة، لكن الإسلام «ليس بالدين المتصلب والغليظ، إنه دين الرحمة، فالله يجيز لخلقه أحياناً التوقف عن ممارسة الشعائر». ووصلت القناعة بالصانعي إلى حد كتابة رسائل إلى الأطباء المختصين تسمح لهم بإجهاض من يلجأن إليهم، إن ذلك «لا يعني أننا نغير شريعة الله وإنما نفسر القوانين وفقاً لتطور العلم وحقائق الزمن وواقعه»[٢٩].

لعل الحركة الإصلاحية في قم، قلب إيران المحافظ، تحدد الصيغ المستقبلية لإيران. أليست قم المدينة التي دفعت في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، بشباب الطلبة

الدينيين واستنهضت الملايين ضد محمد رضا شاه، وأسقطت حكماً ملكياً متجذراً منذ قرون.. ومنذ تسعينيات القرن العشرين بدأت قم تدفع أيضاً بباحثين يتحدّون المفاهيم الشائعة ويطرحون رؤى جديدة. ولا شك في أن آية الله العظمى الصانعي نموذج رفيع لهؤلاء الشباب، ما دفعهم إلى إنشاء موقع خاص به على شبكة الإنترنت، التي برعوا في استخدامها، شأن أسلافهم في حسن استخدام البرق والتسجيلات الصوتية في منعطفات مفصلية من تاريخ بلادهم.

يقول آية الله الصانعي: لقد توصلت إلى هذه الأفكار باستخدام نفس أساليب الدراسة والفكر المستخدمة في الحوزات العلمية عبر العصور. إن شروحاتي مختلفة وحسب، وفقاً لما وجدته في النصوص المقدسة، لكن النتائج التي توصلت إليها إسلامية خالصة.. وما أقوله في الخارج لا يختلف البتة عما أقوله داخل الحوزات العلمية[٣٠].

ويتناول الصانعي حقوق الإنسان بالقول: ينبغي الالتفات إلى تطبيق البحوث العلمية والنظرية الخاصة بكرامة الإنسان، فأمرها واضح من وجهة النظر الإسلامية لقوله تعالى: «وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ»، وأكثر من هذا فالله تعالى يقدم الإنسان بدرجة من الرفعة والعلو، بحيث يعتبره وفقاً للآية الكريمة نفخة من روحه «نَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي». ولا يتعلق ذلك بآدم وحده فحسب، بل يشمل نسله والأجيال اللاحقة أيضاً. والقرآن الكريم يعتبر الروح ذكرى إلهية وشعلة سماوية، ويكتفي بتعريفها على هذا النحو، ولا يمكن تعريفها بأكثر من هذا، فهي قطعة من نور وأمر سماوي، ولا يمكن إفهام المخاطبين بأنها من المجردات، فليس بإمكانهم إدراكها كما ينبغي. ويلفت الانتباه إلى أن الله بارك ذاته على خلق البشر بقوله تعالى: «فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ».. والكرامة التي منحها الله للإنسان هي كرامة تكوينية، فقد منحه العقل والإرادة والإدراك والعلم، وهذه الكرامة لا تنحصر في التكوين فحسب، بل ينبغي رعايتها أيضاً في مرحلة التشريع والتقنين، وهي واضحة المعالم في الفقه. ولذلك، يجب إعادة النظر في فتاوى ذهب إليها فقهاء كبار، لم يراعوا فيها كرامة الإنسان، ويجب دراسة هذه المواد في الفقه ومن ثم بلورتها في القوانين.

ويمضي الصانعي يوضح مظاهر الكرامة في الفقه، لافتاً الانتباه إلى تقسيم الحقوق إلى حقوق الله وحقوق البشر، وإلى الفوارق المثيرة بينهما. ويلقي الضوء على أن باب

حقوق الله باب تخفيف وتساهل، تجري فيه قاعدة «الدرء بالشبهات»، وعدم تطبيق الأحكام. أما حقوق الناس فالجميع يقر بعدم إمكان تعطيلها، وذلك يعد من ضروريات الفقه. إن الاقتصاد الإسلامي يقوم على حقوق الناس، «لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل»، وذلك يشهد على ما توليه الشريعة من احترام للإنسان. وليست أرواح البشر الشأن الوحيد التي يوليها الشرع اهتمامه، بل الأموال كذلك. ويؤكد الصانعي أن الإسلام يولي احتراماً واهتماماً بالإنسان منذ كونه نطفة حتى وضعه في القبر، ولا يعتبر جثة الإنسان بمثابة جيفة، فإن حرمة المؤمن حياً كحرمته ميتاً، ويجب احترام الإنسان عامة حال حياته وحال مماته، بل في قبره أيضاً.

ويستطرد الصانعي مؤكداً، «نحن لا نرى في الفقه نصاً يُحقّر الإنسان أو يُضيع حقوقه، بصراحة تامة أقول: إنه لا تمييز في الإسلام.. وقد وردت في القرآن مفردة (المعروف) اثنتي عشرة مرة، عند حديثه عن حقوق المرأة من قبيل «عاشروهنّ بالمعروف» و«سرحوهن بالمعروف»، والمعروف يقابل المنكر، بمعنى مقابلة السيئ والظلم والقبح. ورغم ذلك، ثمة من يفتي شأن السيد اليزدي باستحباب تعدد الزوجات، دون التفات إلى الزوجة أرضيت بهذا أم أبت؟.. أو أنها قد تنتحر أم لا. يقول بعض العلماء باستحباب تعدد الزوجات وأن فيه ثواباً، ويمكن للرجل التزوج مؤقتاً بامرأة شابة كل ليلة، أينسجم هذا مع قوله تعالى: «وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»؟!.

أليس ممكناً أن تقيد هذه الآية الكريمة التعدد إذا كان مطلقاً؟!.. بل إن أحد الكبار يقول إننا نفتقر إلى دليل على التعدد فضلاً عن استحبابه، فالزواج مقيد بكونه معروفاً. ويصل الصانعي إلى نتيجة مفادها عدم استحباب الزواج الثاني، فليس هناك دليل على استحبابه، وأعتقد «أن فقهاءنا لو راعوا الدقة، التي كان يعنيها الأردبيلي وكذلك الإمام الخميني، لردوا إطلاق الدليل على الزواج الثاني بقيد وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ».

ويتناول آية الله الصانعي اثنتي عشرة رواية تدعو إلى عدم طاعة النساء، حيث كشفت الدراسة المعمقة أن أربعاً منها مخالفة للعقل والقرآن، ويتساءل: أيصح عدم اتباع رأي المرأة إذا أوصت الرجل بفعل حسن مثل الصلاة أو الجهاد؟!.. ويضيف محذراً: أوصيكم جميعاً بالتدقيق في بعض الروايات، أتصور أن القضية ذات خلفية سياسية بغية تسفيه السيدة فاطمة الزهراء في دفاعها عن إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب..

دققوا في الرواية التي تلعن الرجل الذي يقوم بعمل أعدته امرأة، ألا يحتمل وضع روايات كهذه؟!

ويؤكد الصانعي على مبدأ حقوق الإنسان وانسحابه أيضاً على السجين والمحكوم بالإعدام، فلا ينبغي التمييز بينهما وبين غيرهما من البشر في قضايا الصحة والثقافة والأخلاق، فإنهما ليسا مسلوبي الإنسانية! لهذا، فإن إيران الدولة الوحيدة في العالم التي تسمح للسجناء بالتصويت في الانتخابات العامة.

ويتناول الصانعي الفقه بقوله: الفقه أهل للدقة ولا نهاجم من يدقق ويعمل، ومما تفخر به الشيعة، فتح باب الاجتهاد وترك المجال مباحاً للشك والنقد. ولا يحسبن أحد أن آية الله الصانعي من معارضي الإمام الخميني، فطالما تحدث عما توجهه بعض الشخصيات والتيارات من إهانات إلى بعض أنصار الإمام والثورة قائلاً: «نعوذ بالله مما يتعرض له المساهمون في الثورة والذين كانت لهم خدمات جليلة في مسيرتها»، ويضيف قائلاً: «ليخسأ هؤلاء الذين يظنون أن بلوغ أهدافهم يتم عبر اختزال مكانة أنصار الإمام والثورة»[٣١].

لدى سؤال الصانعي عن نجاسة غير المسلم أجاب بقوله: كل بني الإنسان أطهار، ليس هناك نجس سوى من يجد الحقيقة في الإسلام ويتناوله مع ذلك بالعداء، وهؤلاء ندرة تجري فيهم قاعدة «الدرء بالشبهات». ولدى سؤاله عن تقبل الله الأعمال الصالحة من غير المسلمين أجاب: إنني من أصحاب الرأي القائل بأن ثمار العمل الصالح وتجنب الضار، حسب فهم الإنسان، يعني الفردوس بغض النظر عما يتبع. وذلك استناداً إلى قناعته التامة بصدقية أيديولوجيته، وأن الفردوس يتطور حتماً، ووفقاً للملا صدرا، تبعاً للتطور الروحي، فالإيمان يُعد في بعض الآيات القرآنية شرطاً للفردوس، وأنا أفسر ذلك بأن اعتقاد الإنسان الجاد بصلاح أعماله، يرتبط بالسكينة العقلية، التي تساهم بدورها في التطور الروحي. ولذلك، فإن الإكراه لا يسمح بتجاوب الإنسان أو انسجامه مع العمل الصالح أو يسمح له بالتقدم.

يتناول الصانعي مسألة مساواة النساء في التقدم بالشهادة، ويرى أنهن مساويات، فالمعيار متعلق بالمعرفة والوعي، والآية المذكورة تتعلق بالأعمال التجارية والنساء كن عادة لا يعرفن الكثير عن الأمور المالية والتجارية.

ويعتقد آية الله الصانعي أن مسألة دمج الدين بالسياسة ليست بالأمر الجديد، واحتمالات الدمج كانت دائماً موجودة في الأديان السماوية، فالسياسة تستخدم خططاً وأساليب لتلبية حاجات الشعب ومطالبه، وهذا أمر صحيح بالنسبة للإنسانية جمعاء. ويعمد أتباع الأديان السماوية، الإسلام والمسيحية، إلى استخراج عموميات هذه الخطط من أديانهم ودمجها في معايير العمل، بينما يعمد الآخرون إلى دمج العموميات مباشرة في المعايير.

ويتابع مضيفاً: الإسلام الذي نعرف ونفهم ونعتقد بدمجه في السياسات هو إسلام السلام، إسلام رفض الوحشية والظلم، إسلام العدل والمعرفة والمنطق، وهذا إسلام لا يمكنه البتة تهديد أحد. إن معاناة الغرب من دمج الدين بالسياسة أحد أسباب عجزهم عن فهم الإسلام الحق. ويتعلق السبب الآخر بسلوك أصحاب الكلمات والأفعال، هؤلاء الذين يطرحون في الغرب وجهاً مخيفاً للإسلام. ويكمن حل هذه المشكلة في إفساح المجال أمام القوى المدافعة عن حقوق الإنسان واحترامها، ورفع يد أصحاب التوجهات المتطرفة دعاة الإرهاب والسجون وإنزال العقوبات.

وفي لقاء مع محرر صحيفة «ديرشبيغل» الألمانية، قال آية الله العظمى الصانعي: كان الإمام الخميني يريد أن يسيطر الناس على مصائرهم، لكن بعض العوائق حالت دون تقرير الناس لمصائرهم. ولدى سؤاله عما تم إنجازه من أهداف الخميني بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاماً على انتصار الثورة الإسلامية، أجاب: كان الهدف الأول نشر العلم والوعي، وقد بذل الإمام أقصى الجهد لمساعدة الناس على إدراك إمكاناتهم الخاصة، حتى يحققوا أهدافهم مع عون من الله، «يجب أن يعي الناس أنفسهم وعون الله أيضاً»، فالناس لم يكونوا واعين كفاية حتى يطالبوا بحقوقهم، كان الإمام يأمل أن يتمتع الناس بالثروة العامة، وأن يقوموا بإعداد خطط لميزانيات تسد ثغر الفساد.

وتناول الصانعي في حديثه التبعية والاستقلال، وأضاف: تعتمد البلدان على آخرين أحياناً وتتفاعل معهم من أجل المساعدات الاجتماعية، وهذا أمر مرغوب فيه، أما إذا استهدفت العلاقات الهيمنة على ثقافة البلد الآخر، فذلك أمر مدان، «إنني لا أعلم حجم استقلال إيران الآن، لكنها كانت الأكثر استقلالاً في العالم خلال سنوات قيادة الإمام، كان لدى الناس الفرصة لوضع القوانين عبر إجراء الاستفتاءات، لكن حالياً ثمة

قوانين مقيدة، نحن لا نخشى المقاطعة الاقتصادية أو التدخل العسكري، ولكننا نخشى التبعية الثقافية والجامعات الإمبريالية، لا نريد إنتاج أناس متماثلين، مقولبين، نريد نظام تعليم جامعي يستند إلى الخلق الإسلامي الرفيع والثقافة الإسلامية»[٣٢].

□ □ □

من أكثر المفكرين المصلحين شهرة وأكثرهم إثارة، عالم الدين المعروف محمد مجتهد شابستري[*]. إن الإيمان بالنسبة إليه ليس قناعة أو علماً بشيء ما، فالقناعات الدينية والآراء والنظريات يمكنها أن تعبر عن الإيمان ولكنها ليست الإيمان نفسه. إن الإيمان، بالنسبة للمصلح الكبير، تسليم كامل بوجود الله والثقة به تماماً، بحيث تصبح هناك مواجهة روحية بين الله والإنسان. ويقترب شابستري بمفهوم الإيمان هذا من تراث التصوف الإسلامي، خاصة من ابن عربي، كما من النظرية الوجودية لعالم اللاهوت البروتستانتي بول تيلش Paul Tillich.

إن ما يصبو إليه العالم الإيراني في الحقيقة إعادة تأهيل الإيمان، ليصبح جوهر الدين، وليس ذلك التركيز المكثف على الشريعة. بعبارة أخرى، إن الإيمان الذي يسعى إليه أقرب إلى نتاج تجربة روحية تفضي إلى اليقين، لتصبح بذلك الدعامة الجوهرية لعلم «الإلهيات الجديد». ويمثل المفكر الإيراني بذلك، أو بالأحرى، يتجاوز المغالاة في الوقوف عند النواحي الفقهية من ناحية، أو عند التعبيرات الميتافيزيقية حول الله من ناحية أخرى.

(*) ولد السيد شابستري عام ١٩٣٦. تلقى علومه في الحوزات العلمية في قم حيث درس الفقه الإسلامي والإلهيات والتصوف والفلسفة، وتتلمذ على يد الإمام الخميني الذي أثار اهتمامه بتفكيره السياسي. أصبح في عام ١٩٧٢ مديراً للمركز الإسلامي الشيعي في هامبورغ بألمانيا الغربية، وفتح أبوابه لجميع المسلمين. تعلم الألمانية ودرس الفلسفة الغربية واللاهوت المسيحي خاصة البروتستانتية، عاد إلى إيران بعد الثورة والتحق بالإمام الخميني وانتخب ممثلاً عن مقاطعة أذربيجان في المجلس النيابي الأول، وما لبث أن تخلى في العام التالي عن السياسة وانكب على دراساته ليصبح أحد أهم الإصلاحيين الدينيين في إيران.

ويؤكد شابستري، إلى جانب البعد الروحي، على وجه أبعد للإيمان يتمثل في الاستناد إلى إرادة حرة، باعتبارها إحدى السمات الرئيسة المميزة للإنسان. ومع ذلك، يعتبر الإنسان في الوقت نفسه كائناً غير كامل، ليس كلي القدرة أو كامل العلم وليس خالداً أيضاً، ولذلك فالإيمان بالنسبة إليه بحث مستمر عن الخلاص من النقص الإنساني إلى كمال الله. إن الإيمان، في رأيه، قرار واع يسعى إلى الثبات في الله، ويتوقف على الحرية الداخلية للإنسان، وهذا يعني أنه غير ساري المفعول كل الوقت في مواجهة ظروف حياة متغيرة دائماً، الأمر الذي يستوجب أن يجدد الإنسان قرار إيمانه المرة تلو الأخرى.

ويتناول المصلح شابستري حقوق الإنسان بالمعنى الإسلامي بقوله: يجب أن تتطابق الحرية الداخلية للإنسان مع الحرية الخارجية، حيث لا يمكن فرض القرار الداخلي بالإيمان على الإنسان من الخارج. إن العقائد الدينية التي تفرض على الناس، وفق أسلوبها ما يجب أو ما لا يجب الاعتقاد به، ليست محطات هداية نحو الإيمان الحق، بل في الواقع حواجز سميكة تمنع التطور الحر للإيمان، ومن ثم الانطلاق في رحابه الطلقة(٣٣).

ولذلك، ما إن تدّعِ جماعة سياسية شمولية أو أخرى ذات نفوذ اجتماعي، احتكارها لقدرة التميز بين الصواب والخطأ ـ أي الحلال والحرام بالمعنى الديني ـ وتطرح قراءتها الرسمية للدين، حتى يتحول الدين عندها ويصبح أداة ويُسلب من جوهره، أي من الإيمان.

وتوضح وجهات النظر هذه، خلفية دعوة المفكر الإصلاحي شابستري المسلمين إلى الاعتراف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إضافة إلى إقامة نظام سياسي ديموقراطي، فهذه المسائل كما يؤكد تتفق مع الإسلام، ليس لأن القرآن أو السنة النبوية تأمر بها أو لأن الشريعة تقننها، ولكن لأنها أي الديموقراطية نظام معقول وتأويل معاصر للحكم العادل، الذي يمكن إنجازه بإنشاء ظروف سياسية واجتماعية أساسية تسمح بتعزيز الإيمان الحق وليس إعاقته. **إن الديموقراطية وحقوق الإنسان تخدم دون ريب الإنسان أكثر كثيراً من نظام حكم «إسلامي» شمولي.**

انطلاقاً من مسألة الديموقراطية والإسلام، يرى العالم الإيراني شابستري أن حقوق

الإنسان والديموقراطية نتاج العقل الإنساني، الذي تطور عبر الزمن ولا يزال، ولذلك لم يأمر بهما القرآن أو السُنة. فقد بقي القرآن في الواقع صامتاً إزاء الفهم الحديث لحقوق الإنسان، ولا يناقض ذلك بحال الحقيقة الإلهية التي يحتويها القرآن، فالعالم الإيراني يرفض استناداً إلى علم التأويل الحديث، الادعاء بإمكانية تعرف الإنسان المباشر على حقيقة الله المطلقة، إن ادعاء كهذا يعادل التجسيم، وذلك في حد ذاته انتهاك صارخ لمبدأ التوحيد، أي وحدانية الله وسموه. **إن المعرفة بالله وبأوامره معرفة إنسانية دائماً، ولذلك فهي متغيرة وليست مطلقة.**

إن المفكر الإيراني شابستري من مؤيدي تاريخية الوحي، «فالوحي الذي يتضمنه القرآن ظاهرة تاريخية حدثت في زمن ومكان محدد وتحت ظروف اجتماعية معينة» ولذلك فهو يعتقد بضرورة التمييز بين وجهين في الوحي: جوهر الرسالة الإلهية من ناحية، والظروف الاجتماعية الموضوعية التي أضفت على الرسالة نموذجاً معيناً من ناحية أخرى، ومن ثم يجب إعمال التجريد من أجل الوصول إلى الأهداف والقيم الفعلية، التي تستند إليها وتنشدها رسالة محمد (ص).

وذهبت المضامين السياسية بتأويلات المجتهد شابستري الدينية إلى أبعد من ذلك، إلى حد قوله إن «عقلنة النظام السياسي تشكل العامل الرئيس في الحداثة»، ويستطرد مضيفاً، «إن النظام السياسي هو المصدر الرئيس للتوتر بين الحداثة والدين في إيران اليوم». ويستخدم المجتهد الإيراني مبادئ التأويل الحديث، المقبولة على نحو عام، مفتاحاً رئيساً للمعرفة الحديثة، ليفند دعاوى السلفية بإمكانية تأسيس حكم، أو أي مؤسسة اجتماعية ما، على فلسفة التشريع الدينية. إن المفكر الإيراني أحد قلة من المفكرين الإسلاميين ترى أن التعاليم السياسية في الكتاب والحديث، لا تتضمن أي شكل من أشكال الحكم، كما يرفض مقولة تأسيس نظام سياسي في الماضي اعتماداً على مبادئ الشريعة أو بإمكان إنشائه مستقبلاً. وكل ما يمكنها فعله، في الحقيقة، لا يتعدى تقديم أجوبة على أسئلة معينة تفرزها أطر الأنظمة السياسية الموجودة.

ويفند المجتهد شابستري بوضوح اعتقادين أساسيين في القراءة التقليدية: الأول: مقولة «أن لدى الإسلام أنظمة سياسية واقتصادية وقانونية تستند إلى فلسفة التشريع وتناسب كل العصور». والثاني «أن وظيفة الحكومة تنفيذ أوامر الإسلام بين المسلمين»[٣٤].

لم يطرح المفكر الإيراني برنامجاً متماسكاً من القيم والأهداف، لكنه دأب على الرجوع مراراً وتكراراً إلى فكرتي الحرية والمسؤولية، ولعله يشير بذلك إلى مبدأ العدالة التي يفرضها الإسلام على الإنسانية كقيمة مركزية. مع ذلك، يعترف بعدم إمكانية استمداد نظرية متماسكة للحكم من القرآن فقط، ولكن يمكن إيقاظ العقل الإنساني بتأويل فكرة الحكم العادل وإعادة تأويلها على نحو مستمر كقيمة مطلقة، تماماً مثل قيمة العدالة نفسها.

□ □ □

مفكر آخر تناول بجرأة شديدة لب إشكالية الديموقراطية والإسلام، وشأن غالبية الإصلاحيين الدينيين. كان الفقه الإسلامي أحد أهم انشغالات المفكر الإيراني الشاب محسن كاديفار، الذي تناول نظرية «ولاية الفقيه» على مرحلتين، وطرحها إلى جانب سبع أطروحات تخالفها الرأي وتُعدُّ مقبولة، كما انتقد منح المرشد الأعلى سلطات مطلقة في التعديل الدستوري لعام ١٩٨٩.

ولد كاديفار عام ١٩٥٩، وكان أول مفكر إسلامي يوضع في السجن لمدة ثمانية عشر شهراً بسبب رفضه الرجوع عن أفكاره أو الاعتذار عنها، ولو فعل لأطلق سراحه مبكراً. ويعد كاديفار، منظر الحركة الديموقراطية في إيران، استثناءً في الوسط الديني، وأكثر رجاله إثارة وجذباً للانتباه، عندما يحاضر في الفلسفة، تمتلئ قاعة الجامعة عن بكرة أبيها، فهو يضع «إصبعه على مسائل ساخنة من أجل تقدم المسلمين»، ويقوم بكسر المحرمات جميعها، التي يرتعد الآخرون خوفاً من مجرد ملامستها.

كان كاديفار إبان اشتعال الثورة الإسلامية، ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، طالباً يدرس الهندسة الإلكترونية في جامعة طهران، تخلى عقب نجاح الثورة عن دراسته الجامعية والتحق بالحوزة العلمية في قم، حيث أمضى سبعة عشر عاماً في دراسة الشريعة والفلسفة والتصوف وعلوم الإلهيات. ويعتقد الكثيرون أن مثابرته على البحث المعمق، مكنته من إحداث اختراقات في الإشكالات الكبرى، فمن سماته المثيرة سلاسة تنقله، على نحو صريح ومباشر، من الإلهيات والفلسفة إلى المجال السياسي.

تناول كاديفار على سبيل المثال، مسألة اتساق الشريعة الإسلامية مع الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان، وأثار رعب رجال الدين المحافظين بانتقاده لنظرية «ولاية الفقيه»، لا سيما الخلاصة التي انتهى إليها، باعتبارها تقود إلى ديكتاتورية النخب الدينية الشيعية، موضحاً أن من أعدها رجل دين وليست منزلة من السماء، ولذلك لا يمكن اعتبارها مقدسة لا يشوبها خطأ، والمسلمون بدورهم أحرار في اختيار حكومتهم في جمهورية ديموقراطية إسلامية، لعدم وجود حق إلهي لحكم رجال الدين[٣٥].

عبّر المفكر كاديفار عن أفكاره الراديكالية هذه علانية، في لقاء مع مجلة «أفتاب» الإيرانية حيث يقول: ثمة أسلوبان لتأويل الإسلام التقليدي والحديث، ولا يتسق التأويل التقليدي بالكامل مع مبادئ حرية الإنسان والديموقراطية. ويمضي كاديفار إلى أبعد من ذلك ليقول: لا ينطبق عدم الاتساق هذا على التأويلات فحسب، التي أضلت الإيمان وأفقرته عبر التاريخ على نحو متكرر، ولكنه أتى أيضاً على أهم دعامات الإيمان في القرآن والحديث.

وذلك تقييم تجده الغالبية أكثر من ثوري، فعادة يلجأ الباحثون لدى تناولهم لمعضلات كهذه، إما إلى تكييف الإسلام عبر استخدام أساليب التبرير، كي يصبح مناسباً للديموقراطية وحقوق الإنسان، وإما إلى نقل بؤرة الاهتمام وتركيزها على المبادئ الدينية المناقضة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويرفض كاديفار تماماً هذه المحاولات التلفيقية، بل يكشف ويؤكد على الأسس المتباينة مع حقوق الإنسان، ليس في التراث فحسب، وإنما في النص المقدس أيضاً. ويعتقد المفكر الشاب أن الفهم التقليدي باعتبار القرآن كلمة الله غير القابلة للانتهاك غير دقيق، ويرفض بداية، استناداً إلى الفهم الحديث، تناول مسائل معينة ومعالجتها وفقاً لذلك المنطلق التقليدي.

بعبارة أخرى، يلقي كاديفار الضوء على مسألة الاعتقاد بأن القرآن كلمة الله جاءت عبر الوحي تصديقاً لنبوة محمد (ص)، ويشير إلى وجود قوانين متباينة في الإسلام لمجموعات مختلفة من الناس، فهناك أعضاء الجماعات المسلمة والمسيحية واليهودية. مع ذلك، لا توجد قوانين يمكن تطبيقها عالمياً على جميع الناس، بمعزل عن معتقداتهم الدينية وأجناسهم وأصولهم ومواقعهم الاجتماعية، ولهذا ليس هناك ديموقراطية بدون حقوق إنسان[٣٦].

ويطرح كاديفار ستة تناقضات بين التعاليم الإسلامية التقليدية والنماذج المعاصرة لحقوق الإنسان، ويضرب مثلاً بمكانة المرأة في المجتمع، فهو يعتقد جازماً بأنه لم يكن متصوراً بأي حال، أن يكون الدين ساكناً متجمداً، بل حيوياً متدفقاً مرناً متكيفاً مع كل الأزمنة. ولذلك، «لا يمكننا استخدام تأويل تاريخي للدين [النص المقدس] في عالمنا المعاصر».

ليس المفكر الإيراني كاديفار ناشطاً سياسياً، مع ذلك، امتلكته الرغبة على حد قوله في إفساد ما في جعبة الذين سرقوا الثورة، حيث أراد الناس شيئاً مختلفاً عما يحدث الآن. وإزاء آراء كهذه، أنذرته المحكمة الشرعية بخلع عباءته في حال بقي مصراً عليها، ورغم أنه حر الآن يرتدي ما يشاء بعد مغادرته حوزة قم، فلا يزال مصراً على الاحتفاظ بعباءته إمعاناً ورمزاً للتحدي[٣٧].

ما العمل وكيف السبيل إلى الديموقراطية؟!

يعتقد المفكر كاديفار بإمكانية تقسيم تعاليم الإسلام بكاملها إلى أربعة أجزاء مختلفة، تتصل الثلاثة الأول منها بالعقيدة، الله والأنبياء ونظم الأخلاق والسلوك والعبادات، وهذه غير قابلة للانتهاك وسوف تستمر كذلك إلى الأبد. أما الجزء الرابع، الذي يحكم أسلوب الناس في العيش معاً، بمعنى القوانين التجارية والفردية والجنائية، فذلك أمر مختلف تماماً، حيث يعتقد المفكرون المعاصرون أن الأحكام والقواعد المضمرة في هذه التعاليم، تتعلق بمرحلة معينة ويمكن بل يجب تكييفها، بحيث تلبي حاجات اليوم أيضاً، حتى وإن جاء ذكرها في الكتاب الكريم.

يدعو المفكر الإيراني بعبارة أخرى، إلى ضرورة وضع التشريع الإسلامي في سياقه التاريخي، حيث يتحقق بهذه الطريقة وحدها الولوج إلى العالم المعاصر من بابه الواسع، إلى حقوق الإنسان والديموقراطية معاً.

إن حياة المجتمع بأبعادها المختلقة، وفقاً لهذه الرؤية، يجب أن ينظمها ويضبطها العقل والعلم والتجربة على أساس الظروف الموضوعية، التي هي نفسها في حالة سيولة وتدفق مستمر، الأمر الذي يتطلب دوام المتابعة لمواكبة المستجدات واستمرار المراجعة وإعادة صياغة التشريعات الإسلامية.

ليس واضحاً بعد مدى حرص الحوزة العلمية في قم على استمرار استقلالها عن الدولة، بما ينسجم وتراثها المتجذر عميقاً في التاريخ. وقد تبدى الحفاظ على موقفها لدى محاولة رفع السيد علي الخامنئي إلى مرتبة المرجعية، بعد وفاة آية الله العظمى محمد علي الأراكي عام ١٩٩٤، لم يؤيد كبار العلماء المحاولة لعدم توفر درجة العلم والخبرة التعليمية المطلوبة. وكان أن أرسلت الحوزة تطالب الحكومة بعدم التدخل في شؤون المرجعية، ونشرت قائمة بأسماء سبعة علماء كبار، تضم من بينهم المنشق آية الله حسين علي منتظري القابع في الإقامة الجبرية. مع ذلك أعلن مئة وخمسون نائباً السيد الخامنئي الأكثر علماً بالإسلام وبالعالم الإسلامي، اعتماداً على تجربته السياسية التي لا تقل أهمية عن العلم الديني.

واستاءت الحوزة العلمية، وتدخل نجل الإمام الراحل أحمد الخامنئي، ونجح في التوصل إلى تسوية، وأرسل السيد الخامنئي اعتذاراً بعد خمسة أيام، عن قبول المنصب لكثرة الأعباء الملقاة على عاتقه، وإن أبدى رغبة في المرجعية خارج إيران، وهذا متعذر تماماً حيث تتبع الغالبية آية الله العظمى السيد علي السيستاني المقيم في مدينة النجف بالعراق[٣٨].

شكلت ثورة إيران، ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، بلا ريب، منعطفاً جذرياً في تاريخ إيران والتشيع معاً، وربما في الفكر الإسلامي عامة، فقد تحول التشيع على امتداد أربعة عقود في القرن العشرين من منبر لانتقاد سلبيات أنظمة الحكم، وآخرها البهلوي، بسبب إشاعته الخوف والفساد وإهدار المواهب وانعدام الشفافية وارتهان التنمية الاجتماعية لصالح القوى الدولية المستكبرة، إلى حالة بحث نشطة تنبش الماضي وتفحص الحاضر وترنو إلى مستقبل واعد.

ثمة قول شائع بأن الثورات الغربية تؤكد على حرية الفرد على حساب العدل الاقتصادي، فيما تركز الثورات الشرقية والسوفياتية والصينية، على البعد الاقتصادي على حساب حرية الفرد، فهل تستطيع إيران تطوير وتقديم نموذج للحكم يجمع بين الحرية والعدل في آن معاً؟!

الزمن وحده كفيل بالإجابة.

الهوامش

(١) Shaul, Bakhash, *The Reign of Ayatollahs*, P. 71.

(٢) Ibid, P. 73.

(٣) Hiro, Dilip, *Iran Today*, P. 161.

(٤) Bakhash, P. 75.

(٥) Ibid, P. 78.

(٦) Ibid, P. 81.

(٧) Ibid, P. 83-84.

(٨) Ibid, P. 87.

(٩) أحمد الكاتب، ص ٤١٢.

(١٠) www.saanei.org (8/4/2007).

(١١) Algar, Hamid, *Imam Khomeini, Islam and Revolution*, P. 2000-2002.

(١٢) Fischer, *Iran*, P 151-154.

(١٣) Algar, P. 259-300.

(١٤) Ibid, P. 263-265.

(١٥) Taheri, P. 165.

(١٦) Wright, P. 55.

(١٧) Ibid, P. 53.

(١٨) Ibid, P. 312.

(١٩) www.drsoroush.com. The Muddled Dream of returning to Tradition. An Interview, (8/10/2004).

(٢٠) www.drsoroush.com. From Islam as an Identity to Politics, (An Interview by Amin Hossein Khodparust, (7/8/2004).

(٢١) Ibid.

(٢٢) Ibid.

(٢٣) www.drsoroush.com. An Interview with Abdolkarim Soroush, by Ali Asghir.

(٢٤) Wright, P. 190-193.

(٢٥) www. drsoroush.com. An Interiew with Ali Asghir.

(٢٦) Ibid.

(٢٧) Wright, P. 72.

(٢٨) Ibid, P. 293-294.

(٢٩) Ibid, P. 290.

(٣٠) Ibid, P. 293.

(٣١) www.sacnee.org (8/4/2007) كرامة الإنسان في مجال التقنين.

(٣٢) Ibid.

(٣٣) www.qantara de Mohammad of Shabesteri (8/11/2004).

(٣٤) Ibid.

(٣٥) www.time.com/2004/innorators/kadivar.html. (8/112007).

(٣٦) Ibid.

(٣٧) www.drsoroush.com, Said Amir Arjonond. and (The Reform, Movement and the debate on Modernity and Tradition in Contemporary Iran).

(٣٨) Hiro, P142.



إيران إلى أين؟

رحل محمد رضا شاه عن دنيا إيران، واستطاعت الجمهورية الإسلامية الفتية الثبات في مواجهة صعوبات وضغوطات جمة، لا تزال تلاحقها منذ اليوم الأول، على الصعيدين الدولي والإقليمي. وشكلت هذه الأزمات تحدياً وحافزاً على التدبر والابتكار واقتحام الأزمات. فقد شهدت إيران في أقل من ثلاثة عقود أحداثاً عاصفة: ثورة اجتماعية جامحة قلبت البنية الاجتماعية رأساً على عقب، وقبل التقاطها الأنفاس دهمتها منظمة «مجاهدي خلق» بشن حملة عنف أعمى دام، ثم افتعل الرئيس العراقي الراحل صدام حسين حرباً ضروساً امتدت لثماني سنوات، صهرت من حيث لم تحتسب بغداد وفريقها المؤازر، الإيرانيين على اختلاف انتماءاتهم وتياراتهم في بوتقتها الملتهبة.

وكان على الجمهورية الإسلامية أيضاً اقتحام معضلة التنمية الاجتماعية والعمل المستمر للفكاك من الحصار الاقتصادي والعزلة السياسية التى تفرضها الولايات المتحدة الأميركية. ونجحت إيران، رغم الأزمات الخانقة، في إحراز تقدم ملحوظ في مختلف العلوم والصناعات، خاصة الفيزياء النووية وعلوم الفضاء والأجنّة، ولا يقل أهمية التيقظ العام والقراءة الدقيقة للسياسات الدولية ونسج سياسة ذكية متبصرة في مواجهة الصعوبات المتلاحقة، مع التحلي بأعلى درجات الصبر ورباطة الجأش.

ولا يختلف اثنان على نجاح الجمهورية اليافعة في رفع وعي الإيرانيين بالإسلام

وبهويتهم القومية في آن معاً، كما استطاعت بأدائها السياسي تحويل إيران إلى دولة ذات سيادة حقيقية بات العالم يأخذها على محمل الجد، ولعل أداءها البارع في إدارة أزمة ملفها النووي، ينبئ بالكثير. والثورة الإسلامية الآن على وشك اجتياز عقدها الثالث، وبشهادة خصومها أصبحت البلاد تعيش وضعاً طبيعياً وقومياً مستقراً إلى حد ملحوظ، في المجالين الاجتماعي والسياسي، يسمح بالتساهل النسبي مع رموز العهد السابق، من ملكيين وأرستقراطيين ومتغربين وماركسيين، ما دام هؤلاء لا يتحدّون النظام والقانون، ولا ينتهكون سقف القيم الاجتماعية العليا، فلا بأس إذن أن يتبعوا أساليب مراوغة غير فجة إذا شاءوا في التعبير عن أنفسهم وتحقيق وجودهم.

إيران لم تهدأ بعد، فلا يزال الإيرانيون منذ ثورة عام ١٩٧٩ يعيشون حراكاً نشطاً على كافة الأصعدة، يظلهم نظام سياسي أخذ على ما يبدو في التطور والتشكل، يجمع بين خصائص تشريعية إسلامية وأساسيات النظم الديموقراطية. ولا ريب أن الظروف الضاغطة التي مرت بها البلاد في ثمانينيات القرن العشرين قد ألقت بظلال ثقيلة على مسيرتها السياسية. فقد وضعت طهران الحريات السياسية جانباً لحين انتهاء الحرب العراقية الإيرانية. ولذلك، وضع السيد محمد خاتمي منذ توليه الرئاسة عام ١٩٩٧، الإصلاح السياسي على رأس أولوياته. ومضى يؤكد عزمه على ضرورة الإصلاح بقوله صراحة في منتصف عام الألفين: إذا استبعد رجال الدين أنفسهم عن حقائق واقع عالم اليوم، فلن يكون بإمكانهم تأدية دورهم[١].

وليس هناك ما يستوجب الدهشة من موقف السيد خاتمي، فالثورة اندلعت في حضن إسلامي ومن أجل الحرية والإصلاح الشامل. وقد جرى بحث مستفيض منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، حول مسائل عدة تتعلق بالإسلام والحرية، والإسلام ودور المرأة، لكن الحرية تبقى مع ذلك، مسألة أساسية معقدة، ليست متصلة بثقافة المجتمع وتاريخه وحسب، بل أيضاً بمرحلة تطوره الاقتصادي.

والحرية لها تعريفات مختلفة، يطرح وزير الإرشاد الإيراني السابق السيد عطا الله مهاجراني رؤيته بشأنها بقوله: في الواقع نحن لا نشارك الغرب تعريف الحرية نفسه، فالحرية في الغرب تعني التحرر من شيء ما، أي إزالة كافة العقبات من أمام الأفراد، بينما تعني الحرية وفق المفهوم الديني التحرر من أجل شيء ما، لخدمة الإنسان عامة

وتحقيق كماله وازدهاره. ودفعت حيوية المجتمع الإيراني، وما يعيشه من متغيرات، الوزير السابق مهاجراني إلى القول علانية أثناء محاكمته: لا يمكن قهر الحرية بأي قانون، علينا أن نسن قوانين تتوافق مع الحرية، وليس تحديد الحرية وفقاً لقوانيننا[٢].

ولا يزال يتجاذب إيران منذ أيام الثورة الأولى تياران رئيسان: التيار المحافظ المتشدد، والآخر الإصلاحي المعتدل، وينطوي كل منهما على تيارات وتوجهات متعددة، ويستدل على حجمهما منذ عام ١٩٨٠ من مكونات المجالس النيابية المنتخبة.

يتبع غالبية الإيرانيين المذهب الجعفري «الاثني عشرية»، حيث التقاليد العريقة والتراث المتجذر الممتد من آيات الله ومراجع التقليد، الذين يطرحون رؤاهم وآراءهم المتباينة للنص الديني، وأيضاً غير الملزمة بعد وفاتهم، الأمر الذي يثري الساحة ويجعلها زاخرة بالمخارج والخيارات. وذلك، لا شك يترك فضاءً واسعاً للفكر الشيعي للتعامل مع الزمن ومتغيراته، ويمنح المرء أكثر من مخرج يمكنه الاختيار من بينها، الأمر الذي يبقى معه القهر ظاهرة عرضية حتى في أكثر الأوقات حلكة[*].

أحدثت ثورة ١٩٧٩ تغييراً اجتماعياً جذرياً، فقد اندفعت البرجوازية الصغيرة لتحتل مرتبة اجتماعية متميزة، بعد أن أقصتها بعيداً الأرستقراطية المتغربة التي تسيدت الساحة وأطبقت عليها إبان الحكم البهلوي. كيف لا، وقد دعمت البرجوازية الصغيرة الثورة منذ يومها الأول ودفعت ثمناً باهظاً في مؤازرتها، والثورة من ناحيتها فتحت لها كافة المجالات ليس للانضمام إلى التنظيمات الثورية المختلفة وحسب، وإنما أيضاً إلى انخراط أبنائها في المجتمع والتفاعل مع أدق تفاصيله وفي مختلف أبعاده. وهكذا، أخذت البرجوازية الصغيرة تشعر تدريجياً بأهميتها وبقيمتها الإنسانية، مما أدى إلى ارتفاع وعيها واتساع مداركها، ومن ثم إقبال الكثيرين من أبنائها والكثيرات إلى معاهد وكليات العلوم الحديثة، بعد أن كانت المدارس الدينية ملاذهم الوحيد لتلقي ما

(*) أشار الفقية الشيعي إبراهيم القفطي، عام ١٥٣٧، إلى إمكانية تقليد مجتهد ما في المسائل التي تفتقر إلى الإجماع، والالتزام برأيه ما دام المجتهد على قيد الحياة، ولكن من غير الجائز اتباع أحكام مجتهد توفاه الله في المسائل المثيرة للجدل، فربما يظهر إجماع جديد أو يثبت خطأ أحكامه أو يتخطاها الزمن.

يسعهم من تعليم يوفر لهم مورداً يعتاشون منه. وتجدر الإشارة إلى أن الالتحاق بالمدارس الدينية لم يكن طواعية في الغالب، قلة فقط كانت تدفعها رغبة صادقة لدراسة العلوم الدينية، وتمتلك القدرة على الترقي علمياً والوصول إلى المراتب العليا من أجل التقدم والتطور المعرفي. أما الغالبية فكانت تلتحق بها لضيق ذات اليد أملاً في العمل لاحقاً في المؤسسات التابعة للحوزة، أو تقديم خدماتها في أداء مختلف الشعائر مقابل ما تيسر.

وليس خافياً أن غالبية رجال الدين ينتمون إلى البرجوازية الصغيرة في المدن والريف، ويرتبطون عادة بتجار التجزئة، وبعضهم يرجع إلى عائلات ثرية تتصل بكبار التجار والملاك الزراعيين. ويكمن هنا الخلاف بين المحافظين والراديكاليين، أو بالأحرى بين حزب الجمهورية الإسلامية والحرس الثوري، الذي تكشف جلياً في مسألة توزيع الأراضي وكذلك عند تأميم التجارة الخارجية، ومصادرة أملاك من هجروا البلاد نهائياً.

وقد اتضح طابع الثورة الاجتماعي عند اختيار الاسم الرسمي للبلاد، حين تراوحت الاقتراحات بين «دولة إيران الإسلامية» أو «الجمهورية الإسلامية». ووقع اختيار الإمام الخميني على التسمية الثانية لأنها تشير إلى إدارة الناس للدولة، وهذا ما نصت عليه من حيث المبدأ المادة ٥٦ من دستور عام ١٩٧٩، وأكدته النسخة المنقحة للدستور عام ١٩٨٩، أما الاقتراح الأول، الذي استُبعد، فيعني حصراً إدارة رجال الدين للدولة.

تشكل «ولاية الفقيه» العمود الفقري لدستور عام ١٩٧٩، والدستور ليس وحياً منزلاً وكذلك نظرية «ولاية الفقيه»، التي قدمها عالم جليل ذو صدقية عالية، ربما وجدها وسيلة توفر مخرجاً من مأزق الانتظار، ومن ثم إطلاق الفكر وحيوية المجتمع المختزنة، وفتح الآفاق أمام جماهير لجمها الانتظار، كما كبلها وضعها الاجتماعي المتواضع منذ أمد بعيد ببنود ثقيلة. وفي الواقع تم إدخال تعديلات على الدستور في العقد الثاني للثورة، تناولت نحو أربعين مادة من أصل مئة وخمس وسبعين، كما تم بعد وفاة الإمام، في تموز/يوليو ١٩٨٩، تنقيح المادة ١٠٧، التي تخول «هيئة الأوصياء» اختيار المرشد العام، وشمل التعديل أيضاً وضعه أمام القانون على قدم المساواة مع كافة المواطنين، وخضوعه للمساءلة شأن بقية المسؤولين.

وبذلك، قلة وحسب لا تزال تعتقد أن الحاكم اختيار سماوي، كما بقي أيضاً مجال

الاجتهاد للباحثين من خارج دائرة رجال الدين، غير ميسر أو متاح بالمعنى الحقيقي. اعتمد الإمام الخميني منذ انتصار الثورة في إدارته البلاد على حضوره الطاغي وهيبته الأخّاذة، ولم يعرف عنه اللجوء إلى شبكة المساجد النشطة، أو إلى توسل الخطاب الديني المعتاد في معالجته للصراعات الناشبة بين مختلف الفرقاء السياسيين. ويكشف أداء الإمام الراحل أنه كان سياسياً براغماتياً من طراز رفيع، تمكن باقتدار من حسم المواجهة مع «مجاهدي خلق» باقتدار ورد الصاع صاعين، واستطاع بفضل صلابته عام ١٩٨٠، تحشيد الأمة بمختلف توجهاتها في مواجهة الغزو العراقي، والصمود لثماني سنوات متصلة، فكان أن صهرت الحرب الإيرانيين معاً، وأكسبتهم خبرة قتالية معتبرة، كما أمدهم الحصار الدولي، ولا يزال، بقدرة خلاقة على الابتكار والاعتماد على النفس والتقدم في كافة المجالات.

وتجلت براغماتية الإمام، حين إدراكه أن استمرار القتال سيدفع الولايات المتحدة إلى الوقوف علانية بكل ثقلها إلى جانب بغداد، فضلاً عن خشيته من إسراف الجانب العراقي في استخدام الأسلحة الكيماوية وتأثيره سلباً على إرادة قواته على خطوط الجبهة والفت في عضدها، بما قد يؤدي إلى انهيارها والجمهورية الإسلامية معاً. لذلك، كان لا بد له من اتخاذ القرار الصعب وقبول قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨، المتعلق بوقف القتال. كان الإمام الراحل يدرك جيداً أن خلفه لن يمتلك الشجاعة والكاريزما اللازمة لاتخاذ قرار كهذا، كان من شأنه مفاقمة الوضع.

كان الإمام الراحل على معرفة عميقة بجوهر الإسلام، ويمتلك أيضاً رؤية استراتيجية وقدرة على استشراف المستجدات، مما مكنه من اتخاذ مواقف سياسية براغماتية، فيما أتاحت له معرفته العميقة بجوهر الإسلام التصريح بآراء تبدو خارج التقليد الديني المألوف، وذلك استناداً إلى عمق معرفته وصدقيته العلمية وثراء تجربته. والناس بدورهم قد خبروا جديته واتساق باطنه وظاهره عن كثب، إبان وجوده بينهم في قم، وكلها عوامل جعلته خارج دائرة الحرفية الدينية المتخشبة وعلى تماس مباشر وسلس معهم.

يرجح البعض في إيران، أن الزمن لن يتوقف عند «ولاية الفقيه»، نظراً إلى التوجه الديموقراطي الآخذ في النمو والترسخ، وفي إنضاج المجتمع وإكسابه الوعي المطلوب

بذاته وبحقوقه، فضلاً عن الطبيعة الديموغرافية للسكان، الذين بلغ عددهم في عام ١٩٩٩ خمسة وستين مليون نسمة، نصفهم تحت سن الواحد والعشرين عاماً، بينما يقع الثلثان تحت سن الخامسة والعشرين، وهؤلاء ليس لديهم تجربة مباشرة أو ذكرى لصيقة عن نظام حكم الشاه، ولهذا فإن التزامهم بالنظام الإسلامي غير عميق تماماً، فضلاً عن الفضاء المفتوح على مصراعيه نصب أعينهم، وهم بحكم السن الأكثر عرضة للتأثر بالحملات الدعائية الموجهة، وما أكثرها. فقد أظهرت دراسة ميدانية أن ٨٣٪ من طلبة الجامعات يشاهدون التلفاز، بينهم ٥٪ فقط يتابعون البرامج الدينية، بينما تبدي ٦٪ فقط اهتماماً بالكتابات الدينية، من بين ٥٨٪ ممن يقرأون كتباً خارج المنهاج الدراسي(٣).

ويبدو أن ثمة فجوة واسعة بين جيلي ما قبل الثورة وما بعدها من الأفضل جسرها، وقد عبر عنها د. صادق زيبا الكلام (أي أحلى الكلام)، الذي سبق اعتقاله أثناء حكم محمد رضا شاه بقوله: لن يدير أبناء جيلي ظهورهم إلى الثورة، فنحن من فعلها وإلا نكون عندها كمن ينكر أطفاله أو وجوده.. لكن الجيل الأصغر ليس لديه ارتباط أو مشاعر تجاه الثورة، وكثير من الطلبة ينظرون الآن عبر النافذة ويتطلعون إلى ساعاتهم بين الفينة والأخرى انتظاراً لانتهاء الدرس.. وبينهم من يقول: وماذا عنا نحن؟! أنتم لديكم ثورتكم وتجربتكم، فماذا لدينا نحن؟!. ولا إجابة لديّ(٤).

بداية، ليست الفجوة بين الأجيال خاصية إيرانية، ولا يريد أحد بفضل النسيج الاجتماعي بمن فيهم الراديكاليون، وفقاً لأحد الطلبة، إلغاء الإسلام، وكل ما يخشاه هؤلاء أن يناور المحافظون بالدين ويستغلّوا قمع الحريات المدنية والإنسانية. والنظام من ناحيته ليس غافلاً عن حيوية المجتمع ومتطلبات غالبيته الشابة، بما يفسر التساهل الملحوظ نسبياً في بعض السلوكيات الاجتماعية وفي تشجيع الفنون المختلفة، وغض الطرف عن النشاطات الرياضية للشباب وموسيقى البوب المولعين بها، كما التزام النساء بالشادور.

ويوضح أحد الطلبة من حلقة مرو في طهران الوضع بقوله: علينا أخذ النسيج الديني لمعظم عائلاتنا في الحسبان، فالشباب الصغير لا يزال شأن نظرائه قبل الثورة يتكيف ويتفاعل مع التعليم الديني.. أعتقد أن الفجوة تعود إلى رجال الدين أنفسهم بعد الثورة

وانشغالاتهم الحالية، التي لا توفر لهم اتصالاً كافياً بالشباب. بعبارة أخرى، إن انغماس رجال الدين في العمل السياسي اليومي جاء على حساب قيامهم بالتعليم واقترابهم من الطلبة، الأمر الذي أثر سلباً على اهتمام الأخيرين بالأمور الدينية.

وجهة نظر تحتمل النقاش، لكن المؤكد والمثير حقاً ما كشفته التجربة، بعدم اختلاف الأداء السياسي لرجال الدين قيد أنملة، عن الساسة الآخرين بمن فيهم العلمانيون المتمرسون، لدى تناولهم للشؤون الزمنية المتصلة بالواقع الموضوعي المعاش محلياً ودولياً.

وبالرغم من تراجع كتلة الإصلاحيين في المجلس النيابي السادس (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨)، لا تزال الساحة السياسية تعج بالنقاش المحتدم بين الفرقاء الأساسيين: الجناح اليميني الذي يدعو إلى التمهل وإبقاء الوضع على حاله، والإصلاحيون في تيار الوسط الذين يطالبون ضمن الدستور بتوسيع دائرة حرية التعبير وتكوين الاتحادات والجمعيات المدنية والسماح بالتجمع، استناداً إلى مواد الدستور ١٩ ـ ٤٢ المعدلة في عام ١٩٨٩، التي تنص على حرية الصحافة وكذلك التجمع الشعبي، ما دام ليس ثمة ضرر يلحق بمبادئ الإسلام الرئيسة أو بالحقوق العامة. ولا يزال يتردد إلى اليوم صدى تصريح الرئيس الأسبق محمد خاتمي، خلال العام ألفين، بضرورة السماح للناس بحرية التعبير وانتقاد حكومتهم، «فإن عدم إرضاء الناس [تجاهلهم] سوف يؤدي يوماً ما إلى الانفجار»(٥).

نعم، ثمة إقرار بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهي الخصائص نفسها التي تميز ديموقراطيات الغرب، لكن هناك أيضاً فروقاً رئيسة بين ديموقراطيات الغرب العلماني، والديموقراطية الإسلامية الناشئة. إن إيران وفقاً لكلمات الرئيس خاتمي، «تخوض تجربة غير مسبوقة لـ «صياغة ديموقراطية في سياق روحي وأخلاقي»»، بمعنى التخلق بمبادئ الإسلام وبقيمه الرفيعة في الممارسة الحياتية الفعلية، في شتى مجالاتها وفي مختلف صنوفها. وهذا يختلف جذرياً عن التقوى الفردية وعن التدين السلفي، حيث تؤدى الشعائر على نحو آلي، ثم تمارس الحياة بحلوها ومرها، بشكل منفصل تماماً عن الخلق الإيماني القويم. وهذا لعمري، مطلب عزيز المنال وإن لم يكن مستحيلاً، في عالم تطبق عليه المادة في أبعاده المختلفة!

وبالعودة إلى إيران اليوم، فإن الفارق بينها وبين ديموقراطيات الغرب ليس خافياً، أقله من ناحية قيام المرشد الأعلى بتعيين ممثلين عنه في كافة مؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية.

وأصبح مصطلح «إصلاح/إصلاحي» بعد نجاح السيد خاتمي في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٧، شائعاً ومثار حديث عام. ويضع البروفسور هادي سيماتي تعريفاً للمصطلح بقوله: ينطوي الإصلاح على إيجاد أساليب من أجل التوصل إلى توافق الديموقراطية مع الثورة الإسلامية، وإحداث إصلاح جذري في الفكر الديني، وأيضاً إحراز تقدم اقتصادي وسياسي في عالم علماني يحكمه اقتصاد متشابك، من دون أن يؤدي ذلك إلى خسارة المضمون الديني والأخلاقي المسلم، تفادياً للانحطاط الأخلاقي الذي أصاب الغرب المسيحي، ويكمن الحل في رأيه في «تبيئة الديموقراطية»، بمعنى «تنمية وتغذية ديموقراطية ذاتية متناغمة مع ثقافتنا»[٦].

يعتقد الغرب من ناحيته أن السبب في تباطؤ عملية المأسسة في إيران، يعود إلى الحكم الشمولي، بينما إيران في الحقيقة لا يحكمها نظام شمولي، بل إن دستورها يحفل بالكثير من التوازنات والكوابح بما يفوق كثيراً الدساتير الغربية. ويرجع أحد الطلبة الإيرانيين سبب التباطؤ في توسيع الحريات الممأسسة إلى عنصر الزمن بقوله: «نحن في حاجة إلى عقدين لإحداث إصلاح لطول تاريخ الاستبداد وعمق تجذره في بلادنا.. ويمكننا العمل بسرعة قصوى، وعلى الطلبة لهذا لسبب عدم الضغط من أجل التغيير بالقوة، نحن في الطليعة، والمجتمع ليس مستعداً بعد لتغيير جذري»[٧].

واللافت بصدد مسيرة الإصلاح هذه، براعة المحافظين حتى الآن في تنفيس ما يكثفه التيار الإصلاحي من أزمات، وكذلك حذقهم في التفاوض مع الترويكا الأوروبية بشأن تخصيب اليورانيوم، ولذلك لم يفت الإصلاحيين إدراك مغزى صمت الشارع الإيراني عام ٢٠٠٤، وعدم خروج تظاهرة واحدة تدعم نوابهم المعتصمين داخل أروقة المجلس النيابي.

وينبغي الإشارة إلى وجود خمسة مراكز للسلطة في إيران، المرشد العام الأعلى وهو بمثابة الوعي الروحي والزمني للبلاد والحكم بين الفرقاء، هيئة الأوصياء المنتخبة والتي تقوم بانتخاب المرشد العام والإشراف على أدائه، ورئيس الجمهورية ويمثل السلطة

التنفيذية، والمجلس النيابي المنتخب، ثم السلطة القضائية. إضافة إلى سلطتين: مجلس الخبراء الذي يتابع النشاط التشريعي ومستوى توافقه مع المبادئ الإسلامية والدستور الإيراني، ثم مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي يعمل على حل النزاعات بين الرئيس ومجلس الأوصياء.

ويجزم الباحثون بأن ٧٠٪ من الناس سيوافقون على مبدأ «ولاية الفقيه»، «لو أجرينا استفتاءً غداً»، بمعنى أن الفكرة ليست مستبعدة. ومع ذلك، يبقى وضع المرشد الأعلى وحجم سلطاته ومدة إشغاله المنصب موضع نقاش، وهذا في نظر البعض يعد تقدماً، خصوصاً أن حركة الإصلاح حركة مدنية أساساً، تتصل بالطبقة الوسطى بمختلف شرائحها. وقد تناول الطلبة الواعون سياسياً آلية اختيار المرشد العام وسلطاته بالنقاش، وحسب قول أحدهم: حين كان الإمام الخميني على قيد الحياة لم يتساءل أحد عما إذا كان مرشداً أعلى أم لا، نظراً لصفاته الشخصية المميزة والخاصة جداً، لكن بدأ عقب وفاته التفكير في ضرورة أن يعمل المرشد وفق الدستور أسوة ببقية المواطنين(٨).

في الواقع، يفضل الفريق الراديكالي في مكتب «وحدة الاندماج»، إلغاء المنصب والبدء في الفصل بين الدين والدولة، بينما يطالب آخرون بتعديل الدستور والسماح بانتخاب المرشد العام مباشرة من الشعب، مع تحديد السلطات الممنوحة له. واستمر البحث والنقاش محتدماً حتى نيسان/أبريل، بصدور قانون المطبوعات الذي يمنع انتقاد الدستور أو المرشد الأعلى، وبالرغم من محدودية ما حققه الإصلاحيون، فإن النقاش لم يتوقف بشكل نهائي، ولا أخاله يفعل.

□ □ □

قامت الإيرانيات في هذه الحركة، في هذه الثورة، بدور فاق كثيراً ما قام به الرجال، إن رجالنا ليدينون بشجاعتهم إلى نسائنا أسد القلوب.

الإمام روح الله الخميني

كان الإمام الخميني واعياً بعمق بقوة النساء وبقدراتهن المختزنة منذ قرون، واستطاع تقديم مسألة المساواة بين الجنسين في نسيج إسلامي/إيراني حبكه الواقع الذي عاشه

الإيرانيون جميعاً. دعا الإمام النساء إلى المشاركة في الثورة ومؤازرتها، وكثيراً ما ناشدهن النزول إلى الشارع والتظاهر إلى جانب الرجال. وكان مشهد النساء في الشادور وهن يحتشدن في شوارع المدن وساحاتها الرئيسة أحدى صور الثورة الخالدة.

ولدى عودة الإمام إلى إيران، استجابت النساء أيضاً إلى طلبه بالمشاركة في الاستفتاء وتحديد طبيعة النظام الذي يردن. وخلال سنوات الحرب العراقية ـ الإيرانية الثماني الدامية، حثت النساء أزواجهن وأبناءهن على التطوع للقتال وخوض المعارك، وتحملن قلة الحصص التموينية وشحة وقود التدفئة في شتاء إيران قارص البرودة. ونزلن إلى ساحات العمل، وكان أن شبت مئات الآلاف منهن عن الطوق، وأخذن يتطلعن إلى حقوقهن السياسية، ولم يعد التراجع ممكناً. كان الإمام من ناحيته يتابع حقائق الواقع بدقة، فأمر خلافاً للفقه الشائع، باحتفاظ زوجات الشهداء بحضانة أولادهن، وذلك يعد اختراقاً له ما بعده.

لم يتوان الرئيس خاتمي، بمجرد توليه منصب الرئاسة، عن تعيين د. معصومة ابتكار نائباً له لشؤون البيئة. وقد تبنى مجلس الوزراء بناء على اقتراحها في عام ٢٠٠٠، برنامج السنوات العشر لمعالجة مشكلة تلوث الهواء في العاصمة طهران، وذلك عبر توعية الناس وتأمين تعاونهم، ويوجد حالياً ٢٣٠ منظمة غير حكومية تعمل في مجال البيئة، وهذا من وجهة نظرها يشكل جزءاً من فتح المجتمع المدني عبر تناول هذه الجماعات أموراً تهم الصالح العام[٩].

تخبرنا د. ابتكار معصومة، بأن النساء أخذن في التحول عن العمل في الخدمات الاجتماعية إلى العمل المهني في القطاعين العام والخاص، وأصبحن يشكلن الآن «٢٠٪ من طلبة كلية الطب». وفي مجال التعليم كانت إيران، في عام ١٩٩٨، بين الدول العشر الأول الأكثر تقدماً في «تضييق الهوة في التعليم بين الذكور والإناث»، فأكثر من ٩٥٪ من الصغيرات في المدارس الابتدائية الآن، مقارنة بـ ٢٨٪ عام ١٩٧٨، إضافة إلى أنهن يشكلن حالياً ثلث الدارسين في الكليات الجامعية.

وتضيف د. معصومة: كان الإمام جاداً، برغم معارضة كل من السياسيين ورجال الدين، في دمج النساء في كافة الأنشطة الاجتماعية والسياسية والتعليمية والاقتصادية،

لم يدع الإمام مناسبة دون أن يوضح صراحة رغبته في عدم عودتهن إلى العزلة، وحين دعا رجال الدين المحافظون إلى بناء جدار عازل بين الطلبة الذكور والإناث في قاعات الدراسة، أصر على أن يدرسا معاً[١٠].

والمثير أن النساء الأكثر جرأة وظهوراً في إيران الآن، لسن من الطبقة المخملية أو هؤلاء المتغربات اللاتي تسيدن الساحة أيام الحكم البهلوي، بل نساء المناطق الريفية والعائلات التقليدية في المدن، وفي كثير من الأحيان من الوسط الديني، فالكثيرات من بين المئتي مرشحة للانتخابات النيابية لعام ١٩٩٩، جئن من مناطق ريفية ولم يسبق لهن العمل في السياسة. وقد جاءت غالبية الخمسة آلاف امرأة اللائي خضن الانتخابات البلدية في العام نفسه، أيضاً من المناطق الريفية والعائلات التقليدية.

وإزاء تقاعس رجال الدين عن إعادة النظر في شروحات النصوص الدينية المتوارثة منذ زمن بعيد، بدأت النساء في أخذ الأمر على عاتقهن والعمل على تصحيح المسار بأنفسهن من داخل الدين، وبالتالي فالحركة النسائية في إيران تختلف الآن تماماً عما كانت عليه أيام الحكم البهلوي، ومن أشهر أعضائها السيدة محبوبة عباس غول زاده، التي أبعدتها القاهرة لمعارضتها استضافة العاصمة المصرية لمحمد رضا شاه، فعادت إلى بلادها لاستكمال دراساتها في المعاهد الدينية في قم، حيث أصر الإمام الخميني على إنشاء مدارس دينية بها ومعاهد على مستوى رفيع لتعليم النساء، وعدم قصر العلم الديني على الرجال وحسب.

وتعمل السيدة محبوبة الآن ضمن مجموعة لإعادة شرح الآيات القرآنية والأحاديث، وتؤكد قائلة: «إن ما أقوله حول حقوق المرأة المسلمة يستند إلى دراستي للشريعة والمنطق، وأستطيع أن أجزم بأن القرآن والحديث، ليسا بحال تلك الشروحات ذكورية السمة، التي دأب رجال الدين على ترويجها، والتي تصل أحياناً إلى حد الشوفينية.. فالقرآن الكريم يقول بمساواة الرجل والمرأة أمام الله، حيث تعود الأفضلية إلى الإيمان والعمل الصالح وليس إلى الذكورة أو الأنوثة، **لقد خرجت الحركة النسائية من رحم الثورة وهي صديقتها وأيضاً خصمها؟**

قد يدهش البعض، أن إيرانيات كثيرات يعتبرن الإمام الراحل محرراً للمرأة. نعم، لقد نصحهن بالذهاب محتشمات إلى أعمالهن في الوزارات والإدارات الحكومية، فكان

أن فُرض الشادور، ربما من باب مزايدة البعض. وتعلق السيدة محبوبة لدى الإشارة إلى مسألة الملبس بقولها: يلح الغرب كثيراً على مسألة اللباس هذه، وكذلك يستخدمه المحافظون، للضغط علينا. إن المسألة غير متصلة بالملبس، وأعلم أن بعض النساء هنا يمقتن الشادور بشدة، أما بالنسبة لي، فذلك اختيار شخصي، أشعر بروحانية ما وأنا أرتديه، وأجده أسلوباً للقول بأن جسدي عزيز.. ويمكن للآخرين اعتباره لباساً قومياً، أسوة باللباس الصيني أيام ماو تسي تونغ[١١].

□□□

في بلد تلتف نساؤه بالشادور الأسود، أي الخيمة باللغة الفارسية، من أعلى الرأس إلى أخمص القدم، ويحظر على رجاله استعمال السراويل الضيقة، تنتشر في جنباته للمفارقة مراكز تعليمية، يحاضر فيها مختصون في شؤون التكاثر والبيولوجيا الإنسانية وكيفية التمتع بحياة زوجية هانئة. ومن المؤكد والمدهش أيضاً، أن الإيراني، ذكراً كان أم أنثى، لا يمكنه الزواج من دون الحصول على رخصة تفيد اجتيازه الحلقة الخاصة بتنظيم الحياة الأسرية.

في إحدى حلقات تنظيم الأسرة، يبادر المسؤول بسؤال الحضور من المقبلين على الزواج والمقبلات عن هدفهم من الزواج، وتجيب إحدى الحاضرات وهي تغالب الحياء: الحصول على حياة مستقلة. وتضيف أخرى: إتباعاً لتعاليم النبي محمد (ص)، ويتدخل المحاضر المسؤول قائلاً من دون مواربة، ما أحجم الحضور عن قوله صراحة: حسناً، وأيضاً من أجل الحصول على علاقة جنسية على نحو منتظم.

ثم يتناول المحاضر مشكلة الزيادة السكانية وما تسببه من سلبيات على الحياة الاجتماعية، خاصة في البلدان النامية. ومن المعروف، أن عدد السكان في إيران، كان لدى عودة الإمام الخميني من المنفى، يناهز أربعة وثلاثين مليون نسمة، وسرعان ما شهدت البلاد في عقد الثورة الأول انفجاراً سكانياً لم يسبق له مثيل، حيث قفزت نسبة النمو السكاني إلى ٣,٩٪ في ثمانينيات القرن الماضي، وتلك نسبة كادت أن تأتي على الأخضر واليابس.

لم تقصر نساء إيران، في الواقع، في الاستجابة لقول الإمام الخميني «إن جنودي لا

يزالون أطفالاً»، بما يعني الحاجة إلى تنشئة جيل ثوري، يشب على الخلق الإسلامي القويم. وقد شجعت السلطات الثورية الحاكمة آنذاك زيادة المواليد، فضلاً عن خفضها لسن الزواج للأنثى من خمسة عشر عاماً إلى تسعة أعوام، وفقاً لسن البلوغ في التشريع الإسلامي، ليصل عدد السكان عام ١٩٨٦، أي بعد أقل من عشر سنوات، إلى خمسين مليوناً، حيث بلغ معدل إنجاب المرأة سبعة أطفال(١٢).

وأصبح الانفجار السكاني بحلول نهاية ثمانينيات القرن العشرين، حملاً ثقيلاً، ناءت بحمله حكومة أمير حسين الموسوي، الذي كان لديه ما يكفي من ضغوطات الحرب العراقية/الإيرانية، ومن إغراق العربية السعودية والكويت الأسواق بالنفط منذ منتصف عام ١٩٨٦، وانخفاض سعر البرميل من ٢٧ دولاراً إلى أقل من عشرة دولارات، مما أدى إلى انخفاض مداخيل النفط ما بين ستة إلى ثمانية مليارات دولار أميركي(١٣). وانكشف أمام رجال الدين، الواقع الاقتصادي الصعب، وأيقنوا أن الزيادة السكانية في حال استمرت على معدلها، سوف تؤدي إلى إفساد الثورة وهلاكها وليس إنقاذها.

كان للتقاليد، إضافة إلى الأيديولوجية الدينية، تأثير عميق على مسألة النسل وتحديده، لدرجة أن المرسوم الحكومي بشأن تنظيم الأسرة صدر بفارق صوت واحد فقط بعد نقاش مستفيض، وسارع رئيس الحكومة إلى المرشد الأعلى قبل إعلانه كي يحصل منه على مرسوم ديني يبيح تحديد التكاثر.

ووجد المرشد الأعلى السيد على الخامنئي ضالته، لدى اكتشافه أن الإمام الخميني قد سبق له أن أعلن في عام ١٩٨٠، أن الإسلام يبيح السيطرة على النسل بموافقة الزوج، شرط ألا تضر وسيلة المنع بصحة الزوجة. وعندها سارع المرشد الأعلى بإصدار فتواه على النسق التقليدي، أي أسئلة وأجوبة، تناولت العزل ومختلف وسائل المنع، وانتهت بقوله «عندما تملي الحكمة بأنك لست بحاجة إلى المزيد من الأطفال، يصبح التعقيم أمراً مسموحاً به بالنسبة للرجال»(١٤).

وبدأت منذ عام ١٩٩٤، المحاولات الجادة لخفض معدلات الإنجاب، وبدأ إعداد الحلقات الدراسية لتنظيم الأسرة، قبل الإقدام على الزواج. وأصبح اجتيازها شرطاً لإتمام الزواج، وكان ذلك القرار بمثابة علامة فارقة على طريق بلوغ الثورة مرحلة النضج. فقد سبق للمجلس النيابي، في عام ١٩٩٣، أن أجاز قانوناً يقضي بسحب

إجازة الأمومة والمعونات الاجتماعية من الزوجين بعد طفلهما الثالث.

ويتوجه المحاضر إلى الحضور قائلاً: بما أنكم على وشك البدء بتكوين أسركم، عليكم الأخذ في الحسبان ما تواجهه الأسر كثيرة العدد من مشاكل اقتصادية وتعليمية واجتماعية، ثم يسهب في عرض قيود الميزانية البيئية، فضلاً عن إرهاق النساء وإجهادهن بما يمنع الاستفادة من إمكاناتهن، ويتوجه إلى الحضور متسائلاً: ماذا تعرفون عن منع الحمل؟

ويجيب أحد الحضور: حبوب تأخذها النساء. ويمكن للرجال أيضاً أن يستعملوا أشياء، فيتدخل المحاضر مقاطعاً: آه، يجب ألا نخشى من تسمية الوسائل والأدوات بأسمائها الحقيقية، لهذا نحن هنا الآن، نطلق عليها كوندم (العازل)، بينما يجذب من أمامه نموذجاً ويضعه على نموذج للعضو الذكري وهو يواصل الحديث، ليس للنساء شيء أو للرجال شيء آخر، فعلى الزوجين اتخاذ قرارهما معاً، وليس أحدهما وحسب.

وقامت إيران، لضمان نجاح البرنامج، بتحديد أسبوع من كل عام في تموز/يوليو، لتكثيف حملاتها الدعائية بالتزامن مع اليوم العالمي، الذي حددته الأمم المتحدة للسكان. وتنهمك المساجد والحوزات العلمية في طول البلاد وعرضها عندئذ، في الحديث عن فوائد الأسرة الصغيرة، وما تتيحه من امتيازات لأعضائها. وترسيخاً لسياستها هذه، منحت الحكومة ترخيصاً لشركة إيرانية لإنشاء مصنع لإنتاج العازل الذكري، وصل إنتاجه إلى نحو سبعين مليون عازل بأنسجة ومواصفات مختلفة.

وكان لا بد لتلك الجهود الجادة من أن تثمر، وبالفعل، انخفض معدل الإنجاب إلى ١,٤٧٪، كما عدد الأطفال في الأسرة الواحدة من سبعة إلى ٢,٧٪ في عام ١٩٩٨[١٥].

وفي القاعات المخصصة لتنظيم الأسرة، المزودة بمختلف وسائل الإيضاح للذكور والإناث، إضافة إلى الأفلام ومختلف وسائل العزل، يستأنف المحاضر سائلاً الحضور:

ما الذي تريدونه من الله؟ ويجيب أحد الحضور: أطفال أصحاء. ويعلق المحاضر

بالقول: تماماً، ليس مهماً أن يكون المولود ذكراً أو أنثى، المهم أن يتمتع بصحة جيدة.

وليس خافياً أن غالبية مناطق آسيا والشرق الأوسط تفضل المولود الذكر، باعتباره امتداداً للأسرة والأكثر قيمة ونفعاً. ومن المفارقات، أن النظام الحاكم الذي يعده العالم الأكثر تزمتاً وقمعاً للمرأة، هو الأكثر إلحاحاً على مساواتها بالرجل. وتعلو شوارع طهران، ربما لدهشة الكثيرين، لافتات تدعو إلى تنظيم الأسرة وعدم التفرقة بين الذكر والأنثى، تعلن بخطوط كبيرة واضحة «بنات أو بنين طفلان يكفي»[١٦].

كانت فكرة تحديد النسل، حتى نهاية القرن العشرين، مستهجنة تماماً بالنسبة للعائلات التقليدية وخاصة المتدينة. ولسخرية القدر، كان العجز عن التغلب على الهوة الواسعة بين التقاليد والتقنيات الحديثة، أحد أهم أسباب فشل برامج تنظيم الأسرة في السبعينيات، إبان حكم محمد رضا شاه. والمثير للدهشة، أن الفضل في نجاح الجمهورية الإسلامية المذهل في الوصول إلى القاعدة الشعبية العريضة والتواصل معها، يعود إلى موافقة رجال الدين وأيضاً إلى اتفاقهم، فلم يغرد أحدهم خارج السرب، أو يتعمد إثارة المتاعب من قبيل التنطع وإثبات الذات ولفت الأنظار. فقد دعا الكثيرون من رجال الدين في سنوات الجمهورية الإسلامية الأولى، إلى إنشاء جيل إسلامي فاعل، لكن بمجرد أن تبدت لهم أخطار التكاثر على دولتهم الفتية ومستقبلها، سارعوا من دون تردد وبكل عقلانية وعملانية إلى إعادة النظر في موقفهم السابق.

انتشرت كل أشكال العزل بحرية، وعلى نطاق واسع، أدهش رجال الدين في البلدان الإسلامية الأخرى، كما أذهلهم أداء أقرانهم الفاعل في نشر الرسالة، حيث انبرت المساجد والمراكز الدينية في كل إيران، تركز على إيجابيات الأسر الصغيرة والخطوات المطلوبة لتكوينها، وفوائد تحديد النسل في التعامل مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية.

ويظهر في أحد شوارع طهران الرئيسة إعلان لافت، بحروف كبيرة بيضاء ناصعة على خلفية زرقاء، يدعو إلى زيارة عيادة طبية متخصصة في تعقيم الرجال، بواسطة إجراء عملية جراحية صغيرة. والمثير للدهشة بحق، ذلك الإقبال الواسع من أبناء الطبقة الشعبية، الذين جاؤوا بحماسة ملحوظة لإجراء الجراحة، فهذا عباس فارسي، سائق

الشاحنة، يتحدث من دون حرج عن خضوعه للعملية بعد إنجابه طفله الثاني، حيث قرر وزوجه الاكتفاء بطفلين، حتى يوفرا لهما حياة كريمة وتعليماً جيداً. وخضع عباس لجراحة التعقيم حتى يجنب زوجه الآثار السلبية لحبوب منع الحمل، فـ «يكفيها تناولها لقرابة العامين».

إن انطلاق السائق عباس في الحديث عن التعقيم وفوائده يعكس دون ريب القبول الشعبي الواسع، ونجاح برامج تنظيم الأسرة في أقل من عقد واحد.

افتتحت عيادة التعقيم عام ١٩٩٣، حيث يقوم المختصون بشرح العملية الجراحية مع الاستعانة بوسائل الإيضاح المختلفة، وشأن كافة وسائل العزل الأخرى تقدم الخدمة مجاناً، بما تتطلبه من فحوص روتينية لكل من يخضع لها. واللافت أن رجال الدين لم يقروا التعقيم فحسب، بل أيضاً سارع بعضهم وخضع للعملية الجراحية.

لم يكن النجاح بالأمر اليسير، فإيران بلد متدين بطبيعته لا يتقبل أناسه ما يجهلون. لم تتعدّ حالات التعقيم في البداية ٢٤٠ حالة، لكن استخدام تقنية الليزر رفع الأرقام تدريجياً. فقد قامت عيادة جنوب طهران وحدها بإجراء ١٤٧٩٠ حالة، في الفترة الواقعة بين ١٩٩٣ ـ ١٩٩٨، وأصبح المعدل بحلول العام ١٩٩٨، ٣٥٠ حالة شهرياً. وبلغت الحالات في عموم البلاد في الفترة نفسها، ٢٨٠ ألف حالة، ودع عنك ما أنجزته العيادات الخاصة. بينما لم تتجاوز الحالات في باكستان، حيث يصل عدد السكان إلى الضعف، الستة آلاف حالة في الفترة الواقعة ما بين ١٩٩٢ ـ ١٩٩٨.

وتختلف دوافع التعقيم من حالة لأخرى، حيث يشكل الدافع لـ٤٣٪ من الأسر الاكتفاء بما لديها من أطفال، وتعود حالة بين كل أربع حالات لأسباب اقتصادية، والثلث للسببين معاً، وأخيراً ٨٪ بسبب الخشية من الأمراض الخبيثة[١٧].

إن لتجربة الجمهورية الإسلامية في إيران لمساتها الخاصة، التي عملت بحلول عام ١٩٩٨، على نشر برامجها لتنظيم الأسرة في كافة أنحاء البلاد. وحالياً لدى إيران ثمانون فريقاً يتنقل بين القرى البعيدة وأعالي الجبال ومناطق القبائل، وكل منهم يتكون من ثمانين أخصائياً، في الجراحة والتخدير والتحاليل والتمريض، وتحت أمرة كل فريق مختلف وسائل النقل، من الطائرات الهوائية إلى كافة أنواع الدواب لتسلق الجبال

الوعرة، وهناك غرفة في كل مصنع للرعاية الصحية ولتدريب العمال على استخدام مختلف وسائل العزل، فالعمال للمفارقة من أقل الفئات إقبالاً على العزل، حيث تبلغ النسبة بينهم واحداً بين كل عشرة أفراد!

وهكذا أصبح الحديث عن المسألة الجنسية بكافة أبعادها أمراً مشروعاً، وخارج دائرة المحرمات في جمهورية إسلامية تمنع، للمفارقة، المصافحة بين الجنسين من غير المحارم!

كانت «بدر»، كعهدها دائماً، سر نجاح برنامج تنظيم الأسرة، حيث يعود الفضل إلى عيادة «بدر» الواقعة في جنوب العاصمة طهران، وإلى فريقها الذي استطاع كسب عائلات المنطقة إلى جانب البرنامج، ونشر الوعي بأهمية دور المرأة في المجتمع. ومن المعروف، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، أن حل مشكلة الزيادة السكانية غير ممكن من دون مساعدة غالبية السكان، ولذلك استندت إيران في برنامجها إلى تلك القاعدة بدقة متناهية.

ويستحضر أحد أعضاء الفريق تجربته بالقول: كانت المرحلة الأكثر صعوبة في أيام الإسلام الأولى كسب المتحولين الأوائل إلى الدعوة، ولهذا عمد مسؤولو العيادة منذ البداية إلى مراقبة آلاف المترددات وتحدثوا إلى آلاف منهن، حتى نجحوا، في بداية التسعينيات، بعد مشقة في استقطاب ثلاثمئة امرأة وافقن على التدريب، وأخذن في التنقل في أحيائهن من منزل إلى آخر والحديث عن البرنامج وشرحه، وفق أساليب مختلفة تتفق وطبيعة المخاطبين. وبحلول عام ١٩٩٨، بلغ عددهن خمسة وثلاثين ألف متطوعة، وانخفض معدل الإنجاب من سبعة أطفال لكل أسرة إلى ٢,٧٪ في عام ١٩٩٨، وتلك نسبة مذهلة لفتت انتباه العالم بأسره وأشاد بها الجميع، بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية ورئيس صندوق التنمية السكانية، التابع للأمم المتحدة عام ١٩٩٥، الذي نصح البلدان الإسلامية بإرسال مراقبين إلى إيران للاطلاع على برامجها «فهي معدة جيداً وملبية لحاجات الناس»[١٨].

□ □ □

لا يزال الزواج بين أفراد الأسرة الممتدة أسلوباً شائعاً في إيران، كما في البلدان

الإسلامية الأخرى، حيث تبقى للرابطة القبلية أو العشائرية أو الإثنية الكلمة الفصل، أقله حفاظاً على الثروة داخل الأسرة الواحدة.

ورغم مكافحة هذه البلدان لزواج الأقارب، فهي لم تفعل الكثير خاصة البلدان العربية، من أجل الحد من تلك الظاهرة والكشف عما تسببه من مشاكل صحية محتملة.

لكن إيران أولت اهتماماً ملحوظاً لهذه الظاهرة السلبية بعد الثورة، حيث تعززت ظاهرة زواج الأقارب، بسبب تقلص فرص اختلاط الجنسين معاً خاصة في عقد الثورة الأول. وأصبح على زوجي المستقبل، إضافة إلى حضور حلقات تنظيم الأسرة، إجراء المزيد من الفحوصات الجينية والكثير من التحاليل المتخصصة. إن زواج أبناء العمومة والأقارب يشكل عامة خطورة بسبب المشاكل الجينية، التي تصيب الأطفال في أحيان كثيرة بأمراض خطيرة مستعصية.

وفي حال أصر الجانبان على المضي قدماً في مشروع زواجهما، فعليهما الخضوع إلى فحوص طبية مضنية ومعقدة، مع عرض مفصل لتاريخ الأسرة الصحي ولحالات الإعاقة إن وجدت، فضلاً عن روابطهما الأسرية الأخرى، بالإضافة إلى خضوعهما لفحوصات وتحاليل مستمرة قبل الحمل وأثناءه.

إن ذلك، ولا ريب، يمثل اهتماماً وإجراء غير مسبوق انفردت به إيران بعد الثورة وتقوم به وتتابعه بدقة متناهية، عز نظيرها في البلدان الإسلامية الأخرى.

□ □ □

ينفرد الفقه الشيعي «الاثنا عشرية» عن الفقه السني بمدارسه الأربع، في مسألة من مسائل الإرث، إضافة إلى مسألة زواج المتعة. بداية، بالنسبة لمسألة الإرث، فالأنثى في الفقه الشيعي شأن الذكر تحجب الميراث، حيث يعني مصطلح الولد الذكر والأنثى معاً، ويعود الاختلاف في نظر البعض إلى أسباب سياسية تاريخية أكثر منها شرعية، نشأت أساساً من استفراد بني العباس بالخلافة.

أما الزواج المؤقت، فقد كان يمارس قبل الإسلام ولم ينكره القرآن الكريم لقوله تعالى: «... فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً» (٤/٢٤). مع ذلك، فالزواج

المؤقت لا يزال مثار جدل ومحل وجهات نظر متباينة، فالمدارس السنية الأربع ترفضه تماماً، فيما يعتبره البعض دعارة مقننة رغم الاختلاف الجذري بينهما.

خاطب الرئيس الإيراني السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني جمهور المصلين في يوم جمعة من عام ١٩٩٠، بشأن الزواج المؤقت، قائلاً: نحن نتصور أن كبح جماح أنفسنا أمر طيب وكذلك احتمال الإحباط والصبر عن رغباتنا الجنسية، لكن ذلك غير صحيح، بل خطأ.. إن الله قد خلق حاجات في الإنسان، ولم يشأ أن يدعها من دون إشباع. إن الزواج المؤقت قد أقره الشرع لضمان صحة الأسرة، وقد شُرع لإشباع حاجاتنا المؤقتة، التي تواجهها كل المجتمعات[١٩].

يرى البعض في إيران، أن الزواج المؤقت يطرح حلاً عملياً وأكثر أمانة في التعامل مع الغريزة الجنسية، من ذلك التشوش الجنسي الأوروبي. وتدافع السيدة جميلة كاديفار، أحد مستشاري الرئيس السابق محمد خاتمي، وعضو مجلس العاصمة طهران لاحقاً، عن الزواج المؤقت بقولها: إن الزواج المؤقت في ديننا جاء لمواجهة مشاكل موجودة في مجتمعات كثيرة، في الغرب تنشأ علاقات جنسية بين الفتيات والفتيان من دون قواعد، لكن العلاقة في الإسلام تحكمها قوانين خاصة، فمن المفروض أن يسجل العقد رسمياً، ويعتبر النسل شرعاً له حق الإرث، ويبطل الزواج تلقائياً حين تنقضي المدة المتفق عليها، وعلى الزوجة أن تعتد لثلاث حيضات، وعلى البكر الحصول مسبقاً على موافقة والدها»[٢٠].

بعبارة موجزة، إن الزواج المؤقت يحكمه عقد ويمتد من ثلاثة أيام إلى تسعة وتسعين عاماً، وهو قابل للتجديد في حال وافق الطرفان، بينما يحكم الزواج التقليدي عقد دائم قابل للقطع.

ويعتقد كثيرون أن الزواج المؤقت يطرح حلولاً عملية لمشاكل اجتماعية عديدة معقدة، من دون أن يصيب النفس الإنسانية بمرارة الشعور بارتكاب خطيئة، وما يسببه ذلك من آثار سلبية، إضافة إلى إيجابياته في فترات الحروب، شأن الحرب العراقية ـ الإيرانية، التي خلفت وراءها آلاف الأرامل اليافعات، ولهذا لم يكن مصادفة، في نظر البعض، نزول الآية الكريمة (٤/٣) الخاصة بالتعدد عقب موقعة أُحُد، التي خلفت سبعين شهيداً من المؤمنين، شريطة أن يضم الزوج أولادها إليه، ويعدل بينهم وبين أولاده.

ويرى البعض أن الزواج المؤقت غير منصف للمرأة، فالرجل وحده له حق قطع العقد، كما يمكنه الجمع بأكثر من زوجه مؤقتة. وتأتي السيدة كاديفار بالإجابة بقولها: «نحن نؤمن بالمساواة بين الرجل والمرأة وليس المماثلة، وتكمن المشكلة صراحة، في أن الرجل أضعف من المرأة في المسألة الجنسية». بعبارة أخرى، إن المرأة أقوى من الرجل في هذا الشأن، وتتابع السيدة كاديفار: إن هذه الممارسة ليست مقتصرة على العلاقة الجنسية، فإذا أراد الشاب والفتاه التعارف تمهيداً لزواجهما لاحقاً، فيمكنهما البدء بالزواج المؤقت.

وتجدر الإشارة إلى أن الزواج المؤقت يستوجب الإشهار ويحكمه القانون، وشأن كافة القوانين يمكن الالتزام بمحدداته، كما يمكن كذلك التلاعب به بما يتفق وأنانية الفرد وأهواءه الخاصة. أياً يكن الأمر، فقد أصبح الزواج المؤقت موضوعاً لنقاش معمق في الجمهورية الإسلامية، حيث يجده البعض ملبياً لحاجات الشباب الملحة، خصوصاً أن الفصل بين الجنسين المتبع حالياً يحد من تعارفهما ومعرفتهما لبعضهما البعض، الأمر الذي يجعل الزواج المؤقت فرصة جيدة للتعارف شرط أن يقسما بالابتعاد عن ممارسة الجنس(٢١).

□ □ □

شهدت المرحلة الواقعة بين أواخر ستينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين، زخماً في تناول المسائل الاجتماعية والنسائية، خاصة المرأة ووضعها في المجتمع. ويزعم البعض أن ذلك جاء تفادياً لما تسببه الرقابة من مضايقات إزاء تناول المسائل السياسية. وتعددت وجهات النظر آنذاك حول جنسانية المرأة؟ نشاطها الجنسي؟ كما وضْعها في المجتمع، وتراوحت التوجهات في كتابات بعض الماركسيين والمثقفين والفنانين، بين المطالبة بالمساواة الكاملة بين الجنسين والتحرر الجنسي للمرأة، وبين كتابات المدافعين عن تعدد الزوجات وزواج المتعة، ولكن الدعوة إلى أحادية الزواج كانت الأكثر انتشاراً وقبولاً لدى الغالبية بمختلف ألوان الطيف الاجتماعية.

وتكثفت في تلك المرحلة النصوص الشيعية المتعلقة بالمرأة، ووضعها في المجتمع. وقد تناول الإمام الخميني أيضاً مسألة المرأة في مرحلة مبكرة بصفته مرجعاً للتقليد، بصراحة ملحوظة وبكافة تفاصيلها الدقيقة، وجاءت معالجته وفقاً للنسق التقليدي تركز

على إيجابية الذكر وسلبية المرأة في المسائل الجنسية.

أما آية الله مرتضى مطهري، تلميذ الإمام المقرب والمصلح الديني وأستاذ الإلهيات في جامعة طهران، فقد عبّر عن آرائه في شأن المرأة ووضعها في المجتمع في مجموعة مقالات نشرت في مجلة نسائية «زن روز»، أي «المرأة اليوم»، جاءت على شكل نقاش مع امرأة إيرانية متغربة. كان مطهري واعياً بالتوجهات الحديثة، وقد عنون إحدى مقالاته متسائلاً: هل الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة فكرة قرووسطية؟!

وأجاب بالنفي، فهو يعتقد باختلافات بيولوجية بينهما وانعكاسها على صفات كل منهما الفسيولوجية والسيكولوجية، وما سيغموند فرويد، في رأيه، والحركة النسائية والدعارة والإباحية والكحول والمخدرات، إلا سمات غربية متأصلة، يرجع وجودها في المجتمع الإيراني إلى قوة الغرب في تصديرها، وإلى تلقفها من المثقفين الإيرانيين التابعين، الذين عملوا على إشاعتها وحث الإيرانيين على قبولها.

يعتقد آية الله مطهري(*) أنه بمجرد تحديد الجنس في معناه البيولوجي وموضعته في عالم الطبيعة، تصبح النشاطات الإنسانية الأخرى لاجنسانية، فالوظائف الجنسية من وجهة نظره تنحصر داخل نطاق الأسرة، أما الفكر والعمل فمجالهما المجتمع وحسب، والمجتمع ليس مجالاً لاختلاف الجنسين بيولوجياً. ويتحقق ذلك الفصل بفضل القيم الإسلامية، مثل الملبس المحتشم المتواضع ومراعاة السلوك العام. ويبدو مفهوم الطبيعة عند مطهري بمثابة بنية ثقافية متناغمة مع الصورة النمطية المهيمنة للمرأة، فهي أم لبعض الوقت وعاملة في بعضه الآخر، فالأجواء الاجتماعية السائدة تشجع تحرراً جزئياً للمرأة، وبالتالي خروجها من البيت لأداء مهام اجتماعية وسياسية[٢٢].

وتناول د. شريعتي بدوره موضوع المرأة، وهو إصلاحي مدني ومعارض راديكالي

(*) أصبح عضواً في مجلس الثورة عام ١٩٧٩، وقد اغتالته جماعة سلفية في أيار/مايو من العام نفسه.

لمحمد رضا شاه، وقد لاقت أفكاره قبولاً واسعاً لدى الشباب الإيراني خاصة في سبعينيات القرن الماضي، وشكلت حجر الزاوية في المعارضة الشيعية الحديثة للغرب. أصدر د. شريعتي نصوصاً عديدة عن نموذج المرأة الثورية وفق النسق الشيعي، رافضاً المقاربة التقليدية لموضوع المرأة التي يتبعها رجال الدين عادة أياً كانت منزلتهم العلمية.

أشاد د. شريعتي في أحد نصوصه بنموذج آية الله مطهري للأسرة الطبيعية: «رغم أن الإسلام يرفض بشدة الإجحاف بالمرأة وبحقوقها، فإنه لم يدعم المساواة من أجلهن، إن الإسلام يحاول إيجاد مكان طبيعي للرجل والمرأة في المجتمع. وقد خُلقا كائنين متكاملين في الحياة وفي المجتمع، ولذلك يمنح الإسلام الرجل والمرأة، خلافاً للحضارة الغربية، حقوقهما الطبيعية وليس «حقوقاً متماثلة...»». وكانت تلك الكلمة الأكثر عمقاً في هذا الصدد، ويجب أن يتجلى عمقها وقيمتها لدى القراء الواعين، الذين ربما يجرؤون على التفكير والرؤية دون انتظار إذن مسبق من أوروبا[٢٣].

وينتهي هنا التوافق بين د. شريعتي وآية الله مطهري حول «الوضع الطبيعي للمرأة وحقوقها الطبيعية»، فد. شريعتي لديه تعريف مختلف لطبيعة مفهومه عن المرأة النموذجية إذ يقدمها كائناً لاجنسانياً، حيث يعمل في نصوصه على نقد وعي المرأة ورؤيتها ذاتها موضوعاً للجنس. ويعمد في محاولته لعدم تشيئة المرأة إلى خفض جنسانيتها، فلا يوجد في خطابه مكان للغريزة الجنسية، فالمرأة لديه موضع الرغبة سعياً لحبها وليس لجسدها. إن الخطأ الرئيس في النظام الرأسمالي، يكمن في نظره في استبدال الجنس بالحب وقيامه بتحويل المرأة من مصدر أساسي للإلهام في التاريخ إلى صورة وأداة للجنس، الأمر الذي عمل على تحويل المجتمع التقليدي بكل قيمه الروحية إلى مجتمع استهلاكي سخيف.

إن الجنس، من وجهة نظر د. شريعتي، يعارض الحب والعمل والفكر والنضال السياسي والإلهام الروحي. أما سيغموند فرويد ودعوته إلى التحرر الجنسي فليست سوى مؤامرة غربية لوأد أنشطة المسلمين المتجددة. ويطرح د. شريعتي السيدة فاطمة الزهراء نموذجاً للمرأة المثالية، فهي طاهرة نقية قلبها مفعم بحب الإسلام، تحدت الظلم الاجتماعي والسياسي كما احترمت السلطة العادلة. أنجبت وقامت بواجبها تجاه

أسرتها ولم يكن لديها رغبة جنسية كما لم تكن مرغوبة من أحد، بمن فيهم زوجها. إن حياء السيدة فاطمة وعفتها من بين فضائلها الرفيعة.

أما والدها النبي محمد (ص) فكان يرغب في النساء وكن يرغبن به، ويمضي د.شريعتي في وصف حب النبي لزوجه السيدة عائشة وعواطف الأخيرة تجاهه، وأيضاً هيامه بالسيدة زينب بنت جحش. لكنه يطرح رغبة النبي ويقدمها بما وراء فهم البشر العاديين وإدراكهم، إن حبه ليس جنسياً أو بيولوجياً أو إرضاء لرغبة شهوانية، تلك التي دأب الكهنة المسيحيون والمستشرقون على تقديمها. فالحب والرغبة لديه ذات طبيعة سامية، حب صامت صبور متواضع ومؤلم أيضاً، يمنح الإلهام لفعل الخير ومقربة من الله تعالى، ومن المستحيل أن يكون النبي خلافاً لذلك. إن الحب أمر واقع مثل الغضب والخوف والكراهية، والنبي مجبول على الحب، ولذلك يشعر به نقياً صافياً بالمعنى القدسي، وهذا في رأي د. شريعتي، نموذج للحب الذي يجب على المسلمين السعي إلى الشعور به وتذوقه(٢٤).

إذن، يجب أن تحل لدى الجيل الجديد من المسلمين «الرغبة الصافية» محل «الشغف الجنسي». إن ذلك المفهوم ينسجم مع الدور النضالي الجاد للمرأة الشيعية لتصبح مصدراً لإلهام الرجل المسلم في مجتمعها. يحاول د.شريعتي هنا تزكية مفهوم الجنسانية لدى كل من الإمام الخميني وآية الله مطهري، ليضع «غريزة الحب» محل «غريزة الجنس».

جاءت هذه الرؤية متناغمة مع الاهتمام العام بالرومانسية في سبعينيات القرن العشرين، حيث حرر آية الله مطهري، قوة عمل المرأة وجعلها كائناً اجتماعياً بينما منحها د. علي شريعتي عبر أيديولوجيته السياسية، دوراً هاماً في المشهد السياسي، وذلك بتقديمها مناضلة لاجنسانية. وشكّل بالتالي كل من التوجهين تياراً في المجتمع الإيراني، ربما يفسر دور المرأة كأم وعاملة وسياسية أيضاً، بفضل أيديولوجية الدولة الرسمية.

□ □ □

وجاءت معالجة مساواة المرأة ووضعها الاجتماعي مختلفة لدى كل من الإمام الخميني وآية الله مطهري ود. شريعتي، استناداً إلى الإشكالية المعتمدة لدى كل

منهم. فقد عمد الإمام الراحل في رسالته، إلى توضيح المسائل بصفته مرجعاً للتقليد، معنياً بالتعاليم التي يجب اتباعها في علاقة الذكر/الأنثى، بكل تفاصيلها الشرعية الموروثة. أما آية الله مطهري فكان إصلاحياً يرى الإسلام أيديولوجية تعارض التغلغل الغربي في المجتمع الإيراني وتواجهه، فعمد إلى بناء نظام عقلاني لعلاقة الذكر/الأنثى يتمحور حول العائلة النموذجية.

أما د. شريعتي فقد ركز على اهتمامات مختلفة، فهو غير مؤهل لطرح تعاليم دينية حول الجنسانية والتناسل، كما لم يكن مهتماً أيضاً بعقلنة هذه الأمور. فقد انصب اهتمامه بالكامل على وضع مثالي نموذجي للمرأة المسلمة، فكانت السيدة فاطمة الزهراء، الزوجة والأم الملتزمة بكل التعاليم القرآنية الخاصة بوضع المرأة. وكان ذلك اهتماماً سياسياً بامتياز، فالنساء وحدهن في رأي د.شريعتي، القادرات على مقاومة الثقافة الإمبريالية الغربية، ولذلك لم يدع شيئاً يمكن أن يعرقل مسيرتهن سواء كانت الأمومة أم الوضع الاجتماعي.

اللافت معالجة تنظيم «مجاهدي خلق»، التي جاءت بمثابة تحدٍّ لتوجهات بعض أعضاء «مجلس الأوصياء»، عام ١٩٧٩، التي أعطت الأولوية للجنسانية قبل الإنسانية، وأعطت الأمومة دوراً مطلقاً، حسب رأي «مجاهدي خلق»، إلى حد عزل النساء في البيوت وحرمانهن من أي أنشطة اجتماعية أو سياسية، فضلاً عن رؤية بعضهم «المرأة كائناً ضعيفاً هشاً في حاجة دائمة إلى الدعم». وتلك توجهات يرفضها تنظيم «مجاهدي خلق»، باعتبارها تصور «الواقع الاجتماعي مسكوناً بالتمييز بين الرجل والمرأة كظاهرة ضرورية، دعمها المجلس بمختلف المسوغات على أنها حقيقة علمية، بل ربما قانون إلهي. وهكذا، يجري تشجيع الكثير من النساء المسلمات على تقبل وضعهن والبقاء على هامش المجتمع».

وتعتقد منظمة «مجاهدي خلق» أن التمييز الطبقي والجنسي متجذر تاريخياً في الواقع الاجتماعي الإيراني، ويجب تغييره في المستقبل وليس الآن، خشية تدمير البنية الاجتماعية، التي تمر حالياً في مرحلة انتقالية تستوجب الحذر الشديد والتزام الحيطة.

من الواضح أن موقف منظمة «مجاهدي خلق» من علاقة الذكر/الأنثى يكاد يماثل التوجه الماركسي اللينيني العام، حيث لا يضع التحرر الجنسي شرطاً لتحرر المرأة،

كما يعتبر ممارسة الجنس خارج نطاق الأسرة إفساداً برجوازياً للجنسين معاً. ويتمثل الفارق الوحيد بين التوجهين في موقف «مجاهدي خلق» تجاه مسألة «الحجاب»، فقد أصر التنظيم على التزام النساء به اتساقاً مع التوجه الشعبي في المجتمع الإيراني، وتأكيداً للهوية الأيديولوجية لأتباع التنظيم. ويعتقد البعض أن المنظمة حافظت على الحجاب من دون اعتقاد بكل ما يتصل به، فقد عرفوا غطاء الرأس المتعارف عليه شعبياً بالحجاب في نصوصهم التعليمية بأنه «حد الملبس للرجال والناس»، الذي وضعته ثقافة الإسلام الثورية، أما السبب فيكاد ينحصر في التقاليد، كما أرجعوه إلى الاختيار الشخصي للمرأه الإيرانية المسلمة المناضلة[٢٥].

وتجدر الإشارة إلى أن لعامل الزمن انعكاساً على وضع المرأة في المجتمع عامة، وليست المرأة المسلمة استثناءً خلافاً للشائع، فالنقاب ليس لصيقاً بالمسلمين العرب وحدهم، بل لقد ظهر في الشرق الأدنى قبل الإسلام بقرون طويلة، وقد عثر على نقوش بيزنطية لامرأة منقبة، تعود إلى ستمئة عام قبل الإسلام، حيث التزمت النخب النسائية في الإمبراطوريتين الساسانية والبيزنطية الممارسة نفسها، كما اتبعتها الثقافات الأوروبية المختلفة حول حوض البحر المتوسط، وكذلك الهندوس في الهند.

والحقيقة، لقد أخذ العرب النقاب عن الفرس الزرادشتيين، وكان هؤلاء يعتبرون المرأة كائناً غير طاهر وعليها تغطية الأنف والفم، خشية أن تدنس أنفاسها النار المقدسة. وقلد العرب البيزنطيين في إلزام المرأة بالمنزل اتباعاً للإغريق، الذين قسموا المنزل إلى قسمين أحدهما للرجال والآخر للنساء. واتبع العرب ذلك التقليد أيام الوليد الثاني في العهد الأموي، الذي كان أول من أحدث ركناً للحريم في المنزل العربي[٢٦].

ويخبرنا الباحثون والرحالة الأوروبيون أن التركيات والمغوليات، اللائي أسلمن، كن أكثر تحرراً من السكان المستقرين. وأن الرجال والنساء كانوا يرقصون معاً في الطريقة البكتاشية وفي غيرها من الطرق الصوفية. ويصف رحالة إيطالي ملابس النساء في المرحلة الصفوية المبكرة بشيء من الإثارة، حيث كانت ملابسهن مكشوفة الصدر وذات ألوان مرحة. ولم يكن الرحالة يتحدث عن الجباية من بيوت الدعارة، فقد خصص لها فصلاً مستقلاً عند حديثه عن الضرائب.

ويتحدث رحالة آخر عن ملابس النساء الحريرية وغطاء الرأس الرقيق، من دون أن يأتي

على ذكر الوشاح، الذي التفّت به المرأة في القرن التاسع عشر من أعلى الرأس إلى أخمص القدمين. واللافت أن حجب المرأة وفرض العزلة عليها، كانا سمة النخب النسائية والحضرية، بينما البدويات والفلاحات كن يكدحن مكشوفات الوجه في الصحاري والحقول، يرتدين ملابسهن التقليدية المعروفة إلى اليوم[٢٧].

□ □ □

لا ريب أن ما شهدته إيران قبل الثورة الإسلامية من نقاشات معمقة، قد مهد السبيل لظهور رؤى متباينة، وأيضاً لإطلاق حركات احتجاج نسائية من داخل دائرة التشييع، ومن أشهر النساء اللاتي ساهمن في الحركة الثورية والثقافية السيدة زهرا راهنفارد[*]. فقد جاء كتابها معبراً عن الاحتجاج الشيعي على المطالبين بالمساواة بين الجنسين، إذ أشارت في بدايته إلى تغيير فكرها بشأن المرأة وأقرت بالطبيعة الأحادية لفكرها، حين اعتبرت رفع مشكلة المرأة في داخل إيران وخارجها أمراً عابراً، استهدف الماديون من إثارته جعل الإسلام يبدو مضجراً للنساء، «لكنني أدركت بعد التأمل المعمق لاحقاً أن مشكلة المرأة تاريخية وتحتم الضرورة الاجتماعية والسياسية إيجاد حل لها».

تبنت السيدة راهنفارد رؤية د. شريعتي بصدد التغلغل الغربي في المجتمع الإيراني، وتعرضت كذلك لمؤامرة الإمبريالية بنهب ثروات إيران الاقتصادية، وسلب إرثها الثقافي، بواسطة جذب النساء واكتساب قلوبهن بمساحيق الزينة وآخر صيحات الأزياء، وصرف انتباه الرجال عن الفقر والقهر عبر إشغالهم بالمسألة الجنسية. واستنكرت كذلك، أسوة بد. شريعتي، استغلال النساء عبر التشيع الخرافي والثقافة الغربية الفاسدة، وأدانت أسر المرأة وعزلها داخل المنزل كما إطلاقها أيضاً كأداة جنسية. وتناولت راهنفارد وجهة نظر آية الله مطهري، وأوضحت أن توزيع العمل

(*) تلقت السيدة راهنفارد تعليمها في الولايات المتحدة الأميركية وكانت داعمة نشطة للثورة الإسلامية. تولت تحرير مجلة «إطلاعات بانروان»، وتعني «أخبار النساء»، التي تحولت إلى «راه زينب» أي «طريق زينب»، وأغلقت المجلة في عام ١٩٨٠ بدعوى الاقتصاد. أصبح زوجها مير حسن موسوي رئيساً للوزراء رغم اعتراض البعض بسبب آراء زوجه الداعية إلى المساواة الكاملة بين الجنسين اقتصادياً وسياسياً، وقد التزمت الصمت بعد إغلاق المجلة.

استناداً إلى الفروقات المادية والنفسية بين الجنسين، لا يعني تفوق أحدهما على الآخر، وصرحت بأن ليس لديها مشكلة في دعم الرجل المادي للمرأة وتعتبره أمراً طبيعياً وجميلاً أيضاً(٢٨).

ولعل البعض أخطأ في اعتبار فكر راهنفارد مجرد تكرار لمفاهيم كل من د. شريعتي وآية الله مطهري، ومن الصواب القول إنها استوعبت المحتوى الأيديولوجي الذي يطرحه المنظرون الرجال، ثم أخذت توضح بدقة مكونات حقوق المرأة، التي جاء بها الإسلام. وشرعت في تحديد هدف الحركة النسائية بمطالبتها بالمساواة في الفرص بين الجنسين، من أجل تطوير مواهب النساء وقدراتهن. وتمضي راهنفارد تطالب بمشاركة المرأة في كافة المجالات، وتقر بأن دخولها إلى المعترك السياسي خطوة ذات مغزى هام في تحريرها. وتعتقد راهنفارد، بالتالي، أن الحركات النسائية الغربية أخطأت حين طرحت الرجل عدواً رئيساً للمرأة، كما فشلت الشيوعية أيضاً في تحرير المرأة لتركيزها على أهميتها في عملية الإنتاج. ولذلك، كانت محصلة كلا التوجهين التهور والفوضى والدعارة، التي استفادت منها الأنظمة الحاكمة بينما أصبحت النساء أنفسهن عاجزات بائسات.

وتجولت راهنفارد في باحات الفكر المختلفة، أثناء سعيها الدؤوب للعثور على نظام يمكنه إسعاد المرأة، فوجدت ضالتها بعد عناء في «الإسلام الحقيقي»، فالمرأة المسلمة كائن ذو أبعاد متعددة، والإسلام الحقيقي يسمح للمرأة بإشباع غريزة الأمومة، كما حاجتها إلى تحقيق المساهمة في تحرير بلدها وتقدمه، بينما أهملت الشيوعية أمومة المرأة ووضعت أطفالها تحت رعاية الممرضات، أما الرأسمالية فقد حولتها إلى أداة للمتع الجنسية، لكن الإسلام لحرصه الشديد على سلامة الأسرة وحمايتها، وضع الرجل معيلاً لها، ليجعل السعادة ممكنة ومتاحة أبداً.

وتخلص السيدة راهنفارد، إلى أن لدى المرأة في نطاق الأسرة الأحادية، الفرصة كاملة لتحرير نفسها من الأنشطة الإنتاجية، والتفرغ لرعاية طفلها وتحقيق حاجاتها المادية والنفسية. ويمكنها بامتلاك الوعي السياسي واستخدام التقنيات الحديثة، السيطرة على واجباتها المنزلية، ومن ثم المضي قدماً في طريق تحرير بلادها ونفسها في آن معاً.

□ □ □

حظي الفقه الإسلامي بعد الثورة بنصيب وافر من الاهتمام، فقد أثارت فتاوى آية الله السيد مصطفى محقق دامد، رئيس قسم الدراسات الإسلامية في أكاديمية العلوم، في بداية تسعينيات القرن العشرين، اهتمام الإيرانيين جميعاً، وربما عبَر تأثيرها الحدود إلى خارج إيران. ولعله أحدث ثورة في تناوله للموضوعات الشائكة التي تواجه المرأة المسلمة المعاصرة، إلى درجة لفتت الانتباه بعيداً عن تعقيدات الحياة السياسية ومناورات أقطابها.

ينظر اليوم آية الله محقق دامد(*)، إلى مسألة تعدد الزوجات على نحو مختلف تماماً، فقد أخذ يتدبر الأمر طارحاً عدة تساؤلات على النحو التالي: من يخاطب القرآن الكريم؟.. ثم من الذي يمكنه الحكم على مستوى عدل الرجل في تعامله مع زوجاته؟!. ويجيب مؤكداً بأن القرآن الكريم لا يخاطب الزوج، ثم يتساءل ما الذي يعنيه بالعدل هنا الفحولة أم المال؟!. وأيضاً من الذي يحدد هذه المسائل؟!

ويتدبر آية الله محقق دامد الأمر ويأتي بالإجابة: وحده المجتمع الذي يمكنه أن يحكم، والدولة تمثل المجتمع. وأخذ يدعو الدولة بالتالي إلى إقامة محاكم لبحث أسباب من يريد الزواج لمرة ثانية، والتحقق من امتلاكه الوقت والمال. ويطالب الدولة بالنظر أيضاً في موضوع الأولاد ومعرفة إحساس الزوجة الأولى تجاه رغبة زوجها في الزواج بأخرى، وكل هذه الأمور يجب من وجهة نظره، أن تبحث بعمق وبالتساوي.

لا يعتقد آية الله محقق دامد، من ناحيته، بتعدد الزوجات، وليس باستطاعته أيضاً الحكم بلاشرعية التعدد، ما دام الرسول قد خلّفها في النصوص المقدسة، وما يمكنه فعله الآن، تقييد التعدد وجعله في أضيق الحدود وحسب، في حال دعت إليه حاجة

(*) آية الله محقق دامد، حفيد العالم الشهير آية الله العظمى الحائري الذي درس على يديه الإمام الخميني في حوزة قم العلمية. أمضى عشرين عاماً في الدراسة والتعليم والترقي في المراتب العلمية في مدينة قم، ثم قضى سبع سنوات في جامعة لوفان الكاثوليكية في بلجيكا، حيث قدم أطروحته في حماية المدنيين أثناء الحروب تحت القانونين الإسلامي والدولي، وقام بزيارات عديدة لدول العالم بما في ذلك الولايات المتحدة حيث ألقى محاضرات في جامعة ستانفورد، ولاقت شروحاته أصداء واسعة في العالم الإسلامي.

ملحة، فذلك من وجهة نظره المقصد الأصل من التعدد. وهذا يتطلب ضرورة تدخل الحكومة من أجل الحفاظ على الصالح العام، حتى وإن كان في ذلك تحدٍّ للتقاليد الدينية والثقافية الموروثة. إن الحياة المعاصرة تزدحم من دون ريب بمسائل لم تدر بخلد المشرعين الأوائل، ويؤكد آية الله محقق دامد اتخاذ الإمام الخميني موقفاً مماثلاً في عام ١٩٨٨، عندما أفتى بأن الدولة الإسلامية تفوق الإسلام منزلة، وبإمكان تعليق أركان الإسلام بما فيها الصيام والصلاة والحج، إذا اقتضت ذلك مصلحة الدولة. ويعتبر الإمام الراحل الحكم «مساوياً للنيابة (الوصاية) الشاملة من الله» وهي أيضاً، أي الدولة، من بين أكثر الأوامر الإلهية أهمية، و«لديها الأولوية بما يفوق الكثير من الأوامر الإلهية.»[٢٩].

مع ذلك، إن تطبيق هذه المرونة اللاحقة على التقاليد الاجتماعية الحساسة في العالم الإسلامي يعدّ قفزة نوعية هائلة، يقوم عليها الاجتهاد الفعلي والجاد. لذلك، فإن المجتهدين وحدهم، وفق المعنى الحقيقي للكلمة، هم الذين يمكنهم تكييف شرائع الإسلام لمواجهة المستجدات من مشاكل اليوم. لقد بلغ تأثير السيد محقق دامد أيضاً ذروته في مسألة الطلاق، الذي يعد آخر معاقل الهيمنة الذكورية في العائلة الإيرانية والمسلمة عامة.

إن القرآن الكريم يضع الطلاق وفق الاعتقاد الشائع في يد الرجل حصراً، لكن آية الله محقق دامد لديه شرح مغاير للفهم الموروث المتبع، يستند إلى آية الحكمين الواردة في سورة النساء لدي قوله «وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَماً مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلاحاً يُوَفِّقْ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً» (٤/٣٥).

ويرى آية الله دامد، أن الآية الكريمة تشير إلى إرسال حكمين من أسرتيهما، في حال نشب خلاف بين الزوجين، كي يبحثا في الأسباب ويتبينا حقيقة الوضع. ويعاود آية الله محقق دامد التساؤل من جديد عمن يخاطبه القرآن الكريم وعمن يشهد ذلك الصراع ويتبينه. ويمضي متابعاً: ومن أنت؟ فهذا ليس الزوج أو الزوجة!. إن القرآن يخاطب المجتمع، والحكومة تمثل المجتمع، ولذلك عليها إنشاء محاكم لمعالجة مثل هذه المسائل. ويفتي بالتالي بعدم وقوع الطلاق بمجرد التفوه بالعبارة الشهيرة المعروفة، «فالدولة وحسب التي يمكنها اتخاذ القرار»[٣٠].

ولدى النساء أيضاً الحق، من وجهة نظر آية الله محقق دامد، في المبادرة إلى طلب الطلاق، كما يمكن للرجل والمرأة وضع ما يريدان من شروط في عقد الزواج، فالزواج فعل ثنائي، ولذلك لا يمكن إيقاع الطلاق من طرف واحد فحسب. إن الجديد المميز والمغاير الذي قدمه آية الله محقق دامد يفيد حق المرأة، في حال أصر الزوج على الطلاق في الحصول على نصف ما جناه من ثروة أثناء حياتهما المشتركة معاً.

وبالفعل، لقد تجسدت تلك الآراء المغايرة للسائد الموروث، لدى إقرار المجلس النيابي لتشريع جديد تضمن أربعة اختراقات هامة وفاعلة:

أولاً: الطلاق عبر المحكمة.

ثانياً: حصول الزوجة على نصف ثروة الزوج في حالة أصر على الطلاق التعسفي.

ثالثاً: مساعدة القاضي بتقصي الأسباب ومساعدة المحكمة في اتخاذ القرار.

رابعا: عدم خسارة المرأة لعملها لأسباب عائلية، فلديها خيارات عدة، تتراوح بين العمل الجزئي أو المعاش المبكر.

وأخيراً، كان لحادث وفاة الطفلة أريان جولشاني ذات السبع سنوات، عام ١٩٩٨، أصداء واسعة، فقد ماتت الصغيرة موتاً بطيئاً مؤلماً جراء إصاباتها بتمزق في الجمجمة وكسر في الذراعين وبحروق غطت جسدها الهزيل، وذلك بعد ثمانية عشر شهراً قضتها في حضانة والد مدمن صاحب سجل إجرامي حافل. برأت المحكمة الوالد من جريمة القتل العمد، وإن أصدرت حكماً بحبسه لما أنزله بالصغيرة من صنوف العذاب. واحتجّت النساء وارتفعت أصواتهن، وتبنّت الصحف القضية وحولتها إلى قضية رأي عام. وانفعل المجلس النيابي بالحادث وبما أثاره من استياء عام، وأصدر قانوناً جديداً في العام نفسه، يتضمن شروطاً يجب، أو بالأحرى، قد يتعذر توافرها في والد يسعى إلى الحصول على حضانة أولاده(٣١).

يبدو أن الحياة الفكرية قد استردت عافيتها مع ثورة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، ولم يعد ممكناً تجاهل المشاكل أو إزاحتها إلى غد لا يأتي، فإن المجتمعات لا تحيا ولا ترتقي هكذا، كما أن الانضواء تحت عباءة السلطات الحاكمة، وإن اتشحت بالدين،

لا يخلق مبدعين كباراً، ولهذا يفضل علماء ومفكرون كثر الحفاظ على استقلالية الحوزة العلمية وبقائها بعيداً، والتفرغ للدراسة والبحث، ومتابعة المتغيرات الاجتماعية المتسارعة ومواكبة ما تخلفه من مستجدات وإشكاليات بالمعالجة، وأن تحقق ذلك بالخروج من متاهة الجمود أو بعدم الوقوف عند رؤى التراث المتراكمة، وذلك لضمان صحة المجتمع وتقدمه في آن معاً.

□ □ □

لم تعد حركة الإصلاح تقتصر على العلماء والباحثين الإيرانيين، فإن مراكز الأبحاث المتخصصة في الجمهورية التركية، ذات الأغلبية السنية من أتباع المذهب الحنفي ـ مدرسة الرأي في الفقه الإسلامي ـ تشهد دراسات معمقة، خاصة بعد التقدم الذي أحرزه حزب العدالة والتنمية، الديموقراطي الليبرالي والمحسوب على التيار الإسلامي، فى وضع تركيا على طريق العلمانية الصحيحة رغم المعوقات التي تعترضه من حين لآخر، وذلك، بتحرير الدين وشؤونه من قبضة الدولة.

وينهمك حالياً فريق من الباحثين الأتراك في الإلهيات [علم الكلام] في العمل بجامعة أنقرة، على برنامج طموح، يهدف إلى إعادة تأويل القرآن الكريم كما قراءة أسس التشريع وعلم الحديث، الذي يشكل ٩٠٪ من التشريعات الإسلامية، وذلك بالاستعانة بمناهج البحث العلمي الحديث. إن ما تشهده تركيا ليس ثورة، وفقاً لصحيفة «الغارديان» البريطانية في عددها الصادر في ٢٠٠٨/٢/٢٨، بل عودة إلى الإسلام الأصلي، في حيويته وإشراقته الأولى، وفراق عن الصنمية السلفية، التي طالما أحبطت مسيرة الإصلاح والتقدم منذ قرون بعيدة.

لقد شهد التاريخ الكثير من الأحداث الدامية بين الدولتين، الصفوية والعثمانية، حيث دارت بينهما ولعقود طويلة معارك ضارية، أدت إلى تراجعهما وأفولهما معاً. والآن، استناداً إلى جهود الإصلاح المبذولة فى كلا البلدين، يصبح التساؤل مشروعاً حول إمكانية أن تصبح جمهورية ايران الإسلامية وجمهورية تركيا العلمانية، من حيث لا يحتسبان، وجهين لعملة واحدة للإصلاح الديني، فتمهد جهودهما البحثية وانطلاقتهما الفكرية الخلاقة، إلى اجتياز المسلمين عتبة القرن الواحد والعشرين، وتعيدان الإسلام إلى سيرته الأولى معافى زاخراً ومشعاً، ينبض بحياة إنسانية فاعلة. وهذا ليس بغريب أو مستهجن، فالمعارك في القرون الماضية على شدتها، لم تمنع الجانبين من التأثير

الثقافي المتبادل، حيث كانت الفارسية لغة البلاط العثماني، وكانت اسطنبول وجهة المصلحين الإيرانيين منذ القرن التاسع عشر الميلادي.

.. ورب سائل أين المصلحون والمفكرون العرب من هذا الحراك الفكري الدائر؟!

.. يهيمون كلّ في واديه، لا تظلهم رعاية وتعوزهم الإمكانات، ولا يجمع شتاتهم مشروع نهضوي متكامل، تماماً شأن الأنظمة العربية الحاكمة كل يقبض على ما يلائمه من مفاهيم يفرضها حقيقة دينية لا يأتيها الباطل من قريب أو بعيد ويحرِّم الاقتراب منها.

فصبراً جميلاً والله المستعان.

الهوامش

(١) Hiro, Dilip, *The Iranian Labyrinth*, P. 167.

(٢) Wright, P. 262.

(٣) Ibid, P. 271.

(٤) Ibid, P. 72.

(٥) Ibid, P. 64.

(٦) Ibid, P. 64.

(٧) Ibid, P. 67.

(٨) Ibid, P. 162.

(٩) Hiro, Dilip, *Iran Today*, P.330.

(١٠) Wright, P. 34-35.

(١١) Ibid, P. 150.

(١٢) Ibid, P. 161-162.

(١٣) Hiro, *Iran Today*, P. 335.

(١٤) Wright, P. 165.

(١٥) Ibid, P. 176.

(١٦) Ibid, P. 181.

(١٧) Ibid, P. 138.

(١٨) Ibid, P. 179.

(١٩) Keddie, ed, *Sh'ims and Social Protest*, P. 35.

(٢٠) Wright, P. 207.

(٢١) Keddie, ed, *Sh'ims and Social Protest*, P. 38.

(٢٢) Ibid, P. 129-130.

(٢٣) Ibid, P. 128.

(٢٤) Ibid, P. 127.

(٢٥) Ibid, P. 119.

(٢٦) Nikki, R. Keddi, *Roots of Revolution*, P 14-15.

(٢٧) Ibid, P. 22.

(٢٨) Nikki, ed, *Sh'ims and Social Protest*, P. 14-15.

(٢٩) أحمد الكاتب، ص ٤١٥.

(٣٠) Wright, P. 180-187.

المؤلفة

حائزة درجة الماجستير في الاقتصاد السياسي، الجامعة الأميركية بالقاهرة.

صدر لها

ـ **الإسلام والجنس**، ترجمة لكتاب د. عبد الوهاب بو حديبة Sexuqlity in islam، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٤م، الطبعة الثانية، رياض الريّس للكتب والنشر ٢٠٠١.

ـ **فلسطين، كشف المستور**، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٦م.

ـ **اليابان لم تقل لا**، ترجمة للكاتب الإيراني شنتارو ايشاهارا، The Japan that can say no، ١٩٩١م.

ـ **عندما تتعانق الجزر**، مسرحية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٤.

ـ **أهل الكهف**: قراءة في مخطوطات البحر الميت، رياض الريّس للكتب والنشر ٢٠٠٠م.

ـ **قراءة في كتاب «الكتاب والقرآن** قراءة معاصرة»، لـد. محمد شحرور ١٩٩٣، دار الفكر الإسلامي.

ـ **فلسطين**: **للحقيقة وجه آخر**، دار بيسان، بيروت ٢٠٠٦م.

ـ ولها دراسات صوفية قيد الاعداد.

فهرس الأعلام

أ

ب

ت

ث

ج

ح

ن

هـ

و

ي

فهرس الأماكن

أ

ب

هالة العوري

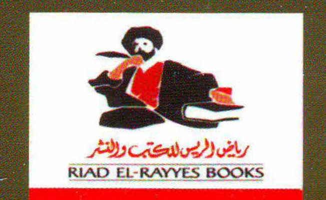
إيران

بين عدالتِ خانه وولاية الفقيه

في أوائل سبعينيات القرن الماضي باغت محمد رضا شاه الملك الحسين بن طلال بعزمه الاستيلاء على البحرين، فنهاه ملك الأردن مستهجناً ومعللاً رفضه بأن العرب لن يسمحوا له بذلك، فعاجله الشاه بالقول: فليذهب العرب إلى الجحيم!

قبل ثلاثين عاماً ونيف كان المجتمع الإيراني هشاً وغير متجانس، يحكمه استبداد شرقي بإمرته جيش حديث. وكانت إيران بخصائصها تلك، تعدّ إحدى الدعامات الرئيسة للاستراتيجية الأميركية في المنطقة. والآن تشكل بعد ثورتها الشعبية عام 1979 ثقلاً ملحوظاً في محيطها الإقليمي يثير مخاوف البعض، وما تزال تعيش حراكاً اجتماعياً نشطاً، وتعمل على استكمال أسباب نهضتها ببناء مجتمع متماسك قوي، تظلله مفاهيم إسلامية بالمعنى الحضاري، ويحكم أداءه السياسي صناديق الاقتراع. ويهدف كتابنا هذا إلى تقديم إيران التاريخ، الفوران الاجتماعي، الدور السياسي المميز لرجال الدين، الشخصية القومية وسلامتها من آفتين اثنتين: الشعور بالدونية أمام الغرب، والاستعلاء الساذج بماضي ما قبل الإسلام، والتطور الثقافي وحركة الإصلاح المستمرة المواكبة للمتغيرات الاجتماعية المتسارعة. وليس ثمة أفضل من المعرفة والانفتاح على الآخر لبناء فهم متبادل وعلاقات متوازنة تصب في الوطن العربي والعالم الإسلامي.

(المؤلفة)





ISBN 9953-21-450-6